مجلة الحقيقة

جامعة أدرار

مجلة أكاديمية محكمة تصدر دوريا عن جامعة أدرار

العدد التاسع عشر

ديسمبر 2011

محرم – صفر 1433

رقم الإيداع القانوني 363 / 2003

ISSN1112 - 4210

العنوان البريدي: الجامعة الإفريقية أحمد دراية ، أدرار
الطرق الوطني رقم 06 ادرار. (01000)

الهاتف: 049.96.59.63 فاكس: (213) 049.96.75.71

البريد الإلكتروني: univ-adrar@maktoob.com

رقم الإيداع القانوني: رقم الإيداع القانوني 363 / 2003
ISSN 1112 - 4210

11 نهج طالبي أحمد - غرداية

الهاتف / فاكس: 53 36 88 029
المنطقة الصناعية: 34 34 87 029

مجلة الحقيقة

مجلة أكاديمية محكمة تصدر دورياً عن جامعة أدرار

العدد التاسع عشر

ديسمبر 2011
ربيع الثاني 1433

العنوان البريدي: الجامعة الإفريقية أحمد دراية ، ادرار
الطرق الوطني رقم 06 ادرار. (01000)

الهاتف: 049.96.59.63 **فاكس:** 049.96.75.71 (213)

البريد الإلكتروني: univ-adrar@maktoob.com

رقم الإيداع القانوني: رقم الإيداع القانوني 363 / 2003
ISSN 1112 - 4210

كلمة مدير الجامعة

يطيب لي أن أشكر الطاقم الإداري والعلمي الذي سهر ويسهر على إعداد ونشر هذه المجلة، كما أشكر كل المهتمين بالنشر فيها من باحثين وأساتذة.

وتبعا لنشر أعداد مجلة " الحقيقة " يأتي هذا العدد التاسع عشر ليضيف إلى الأعداد السابقة مجموعة من المقالات في ميادين: القانون والاقتصاد والأدب واللغة والتاريخ والاجتماع وغيرها...

كما يأتي هذا العدد في إطار التغيير الجديد للهيئات المسيرة للمجلة، وبعض الأعضاء في هيئة التحرير وفي الهيئة العلمية؛ وذلك بهدف إعطاء نفس جديد للمجلة.

مجلة الحقيقــة
مجلة أكاديمية محكمة تصدر دورياً عن جامعة أدرار
العدد التاسع عشر – ديسمبر 2012
ربيع الثاني 1433

هـيئات المـجلة

مديـر المجلة : أ.د. عباسي عمار (مدير الجامعة).

نائب مدير المجلة : د. بوكميش لعلى (نائب مدير الجامعة للبحث العلمي).

رئيس التحرير : د. بومدين محمد.

هيئة التحرير :

1- د. بومدين محمد
2- د. لعلى بوكميش
3- د. مــامــي فـــؤاد
4- د. خلادي محمد الأمين
5- د. قالون الجيلالي
6- أ . مزار يمينة

أعضـاء الهيئـة العلميـة للمجلة

أولاً: من جامعة أدرار :

1- أ.د ذراع الطاهر (تاريخ)
2- أ.د بوصفصاف عبد الكريم (تاريخ)
3- د.شترة خير الدين (تاريخ)
4- أ.د. شوشان محمد الطاهر (علم التربية وعلم النفس)
5- ا.د اسطمبولي محمد (علم الحديث)
6- ا.د المصري مبروك (فقه)
7- أ.د دباغ محمد (فقه وأصول)
8- د. بلعتروس محمد (شريعة وقانون)
9- د.بن زيطة حميدة (شريعة)
10- د.قصاصي عبد القادر(أدب)
11- د.مشري الطاهر (أدب).
12- د.أحمد جعفري (أدب).
13- أ.د بورصالي فوزي (إنجليزية).
14- د.بوهانيــة بشيــر (إنجليزية).
15- د.وناس يحي(قانون).
16- د.حمليل صالح (قانون).
17- د.بن عبد الفتاح دحمان (علوم تجارية)
18- د.يوسفات علي (علوم تجارية)
19- د.أقاسم عمر (علوم تجارية)

ثانياً من جامعات الوطن

1- أ.د عوفي مصطفى (علم الاجتماع - جامعة باتنة)
2- أ.د قدي عبد المجيد (علوم تجارية -جامعة الجزائر)
3- أ.د دبلة عبد العالي (علم الاجتماع -جامعة بسكرة)
4- أ.د. بلعيد صالح (ادب -جامعة تيزي وزو)
5- د.بن حمو محمد (ادب -جامعة بشار)
6- د.زايري بلقاسم (علوم تجارية -جامعة وهران)
7- د.رشيد بوسعادة (علم الاجتماع -جامعة بوزريعة)
8- د.دراوش رابح (علم الاجتماع -جامعة البليدة)
9- د.رابح عبد الله سرير (الإدارة العامة -جامعة الجزائر)
10- د.عدمان مريزق (اقتصاد ومالية -المدرسة العليا للتجارة الجزائر)

11- د. بوسعدة عمر (علوم الإعلام والاتصال -جامعة الجزائر 03)
12- د. خواجة عبد العزيز (علم الاجتماع –المركز الجامعي غرداية)
13- د. بوحنية قوي (علوم سياسية -جامعة ورقلة)
14- د. دبلة فاتح (علوم تجارية -جامعة بسكرة)
15- جبايلي نور الدين (علم النفس – جامعة باتنة)

ثالثاً : من خارج الوطن

1- د.خلوق آغا(أصول الفقه -جامعة العلوم الإسلامية العالمية الأردن)
2- د. وليد العويمر (علوم سياسية ودراسات إستراتيجية -جامعة الحسين ابن طلال الأدرن)
3- د.فؤاد كريشان (إدارة واقتصاد -جامعة الحسين بن طلال الأردن)
4- أ.د عبد العزيز أبو نبعة (إدارة أعمال -الأردن)
5- د. محمد فالح لحنيطي (الإدارة العامة - الجامعة الأردنية الأردن)
6- د. حسين العايد (العلاقات الدولية والعلوم السياسية جامعة الحسين بن طلال الأردن)
7- د. سعيد أوكيل(التسيير والتسويق -جامعة الملك فهد السعودية)
8- د.حسين عليوي الطائي (الجامعة الإسلامية- بغداد)
9- د. سيف الدين حمدت (علوم قانونية -جامعة شندي السودان)
10- د. عوض إبراهيم (الإعلام والاتصال- الجامعة الإفريقية العالمية السودان)
11- د. خالد أحمد اسماعيل (لغة عربية -جامعة غرب كردفان السودان)
12- أ.د عبد الحكيم ناصر العشاوي (جغرافية المدن -جامعة تعز اليمن)
13- أ.د داوود الحدبيي(الإقتصاد ومالية وإدارة الاعمال- جامعة العلوم والتكنولوجيا-اليمن)
14- جمال حلاوة (ادارة الأعمال - جامعة القدس. فلسطين)
15- د.محمد توفيق رمضان (شريعة ومصارف إسلامية- جامعة دمشق سوريا)
16- أ.د سليمان عبد ربه محمد (قسم القيادة والإدارة التربوية- جامعة الخليج البحرين)
17- د. زرداني حسان (علوم قانونية. المغرب)
18- د.بن بلقاسم لحبيب (علوم الإعلام والاتصال -تونس)
19- جيرالد ماك لوجين (إدارة الأعمال – جامعة دبيول- الولايات المتحدة الأمريكية.
20- جوسيط ماك لوجين – إدارة أعمال وتسويق – جامعة روزفلت – الولايات المتحدة الأمريكية.

قواعد النشر

تهتم مجلة الحقيقة بنشر الإسهام العلمي الجامعي المتميز في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية بشتى فروعها.

تقبل للنشر الدراسات والبحوث المتخصصة وفق القواعد التالية:

01 - أن يتسم البحث بالأصالة والإسهام العلمي.

02 – أن يكون المقال جديداً لم يسبق نشره لدى جهات أخرى، وذلك بتقديم تعهد كتابي ممضى.

03 – تخضع جميع المقالات للتقييم والتحكيم العلميين.

04 – يجب أن تقدم المقالات في قرص مرن مرفقة بثلاث نسخ أو ترسل عن طريق البريد الإلكتروني للمجلة.

05 – يجب إرفاق السيرة الذاتية العلمية لصاحب المقال، مع تحديد الدرجة العلمية والمؤسسة الجامعية ورقم الهاتف والبريد الإلكتروني.

06 – يجب أن لا يتجاوز المقال عشرين صفحة ولا يقل عن عشر صفحات.

07 – يجب إرفاق المقال بملخصين: أحدهما باللغة الفرنسية ، والآخر بلغة مغايرة (إنجليزية أو فرنسية)، بحيث لا يتعدى كل ملخص ثمانية أسطر كحد أقصى.

08 – أن يحرر المقال بخط: Simplified Arabic الحجم 14، والهامش بحجم 10 وبالخط نفسه، وأما المقالات المحررة باللغة الأجنبية فيحب أن تكتب بخط Times New Roman، حجم 12، والهامش بحجم 10 ، وبالخط نفسه، أما العناوين بخط عريض (Bold, Gras).

09 – أن توضع الهوامش بصفة آلية (حواشي سفلية) جديد لكل صفحة.

10 – يجب أن يكون إعداد الصفحة كما يلي: الفراغ بين الأسطر 1سم، وعن اليمين2.5سم،
والباقي 1.5سم.

11 – أن يحرر المقال وفق الشروط العلمية والمنهجية، بحيث يتضمن:

– مقدمة تحتوي على الإشكالية وعناصر الموضوع.

– العرض وفق التفريع المنهجي (عناصر أساسية وأخرى فرعية أو جزئية) مرتبة ترتيباً تصاعدياً.

– خاتمة تتضمن نتائج البحث ، وليس تلخيصاً للبحث.

– مصادر ومراجع البحث مرتبة في آخر المقال وفق منهج علمي متبع.

الفهرس العام

	كلمة مدير الجامعة		أ
	هيئات المجلة		ب
	قواعد النشر		د
	الفهرس العام		هـ
01	أ.خلفلاوي شمس ضيات	دور الإعلام في تحقيق التنمية	27-1
02	أ. مسعود ختير	النظام القانوني لمعاملة الأجانب في الجزائر (وفقا لقانون 11/08)	46-28
03	أ.بودي عبد الصمد	الإدارة الرقمية كإبداع في تسيير وتميز منظمات الأعمال مع الإشارة لنموذج للإدارة الرقمية في المنظمات العربية	82-47
04	أ.خالدي ميزاتي	إشكالية التراث في الفكر العربي الحديث والمعاصر مقاربة نقدية	102-83
05	أ.أقاسم حسنة	قراءة في المؤشرات الاقتصادية العالمية لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع الإشارة إلى بعض الدول	128-103
06	أ- غربية سمراء	عوامل المردود التربوي في المؤسسات التعليمية	156-129
07	أ. محمداتني شهرزاد	مقاربة سوسيولوجية لنماذج الرعاية الصحية من خلال بعض المؤشرات الصحية في فرنسا والجزائر	183-157
08	د. محمد بن صالح	المسند والمسند إليه بين المطابقة والعدول دراسة وصفية في شواهد قرآنية	208-184
09	د. أقاسم عمر أ. ساوس الشيخ	إدارة تكاليف سلسلة الإمداد من خلال التكامل بين أسلوب إدارة التكلفة المستهدفة وأسلوب تحليل سلسلة القيمة	243-209
10	د. عبد اللطيف حني	شعرية الأزهار ودلالتها في الشعر الشعبي الجزائري –ديوان سعيد بن عبد الله المنداسي نموذجا–	267-244
11	أ.نعيمة سبتي	التجديد الرّصين في شعر مفدي زكرياء دوافعه ومظاهره	292-268

12	أ. عزوز مناصرة	أثر تطبيق فريضة الزكاة على المالية العامة للمجتمعات الإسلامية المعاصرة	319-293
13	د. بن عبد الفتاح دحمان د. بن موسى كمال	التوريق وموقعه في الأزمة المالية العالمية المعاصرة	349-320
14	أ. باحماوى عبد الله	أنواع الحماية القانونية للأملاك الوطنية في الجزائر	373-350
15	أ. حمودين بكير	العلامة مصطفى الزرقا مجددا كتاب: "المدخل الفقهي العام" نموذجا	394-374
16	أ. ركزة سميرة	العلاقة بين البنية العصبية والبنية المعرفية للتكوين العقلي المعرفي وتجهيز المعلومات	414-395
17	أ.بوظراف جيلالي	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية حالة الصين	444-415

دور الإعلام في تحقيق التنمية

أ.خلفلاوي شمس ضيات

جامعة باجي مختار عنابة

الملخص:

إن التنمية هي أعمال متكاملة عديدة الأبعاد، والإنسان منطلقها وهدفها، وهي لا تكون إلا نتيجة الجهود المتضافرة التي تضطلع بها القوى الحية للأمة.

ويعد الإعلام أحد المقومات المهمة لقضية التنمية، فهو إعلام هادف وشامل، ويفترض أن يكون إعلامًا واقعيا يهدف إلى تحقيق غايات اجتماعية تنموية، وهو مرتبط بالنواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية، ويستند إلى الصدق والوضوح والصراحة في التعامل مع الجمهور. ودوره في التنمية يحتاج إلى إبراز هذا الأخير من خلال المشاركة مع المؤسسات الأخرى، ومن هنا تكمن أهمية تكامل السياسات الإعلامية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للخروج بالخطة التنموية بالشكل المناسب. ولكي يتمكن الإعلام التنموي من القيام بدوره المحدد لا بد من إيجاد أهم متطلبات السياسات الإعلامية والتنفيذية وبناء صناعة إعلامية.

Abstract:

Development is a complex work; it has man as it ultimate goal. In this way, development is considered as the net result of all the efforts taken by the living forces of the nation. Accordingly, information is considered as one of the important ingredient to the development issue and it is supposed to be aimed at achieving the goals of social development. As such, the circulation of information is linked with political, economic, social cultural and educational aspects of development.

أولا مقدمـة الدراسـة:

لقد تم ربط الإعلام منذ زمن بعيد بالإنتاج والعمل، إلا أن الصلة بين الإعلام والاقتصاد أصبحت بارزة الآن أكثر فأكثر، وأضحى الإعلام قوة اقتصادية مهيمنة وعاملا حاسما من عوامل التنمية الحقيقية في مختلف أنحاء العالم.

فالإعلام ظاهرة كونية، وسنة من سنن الحياة، وبدونه كان من المستحيل أن تنمو المجتمعات، حيث ظهرت الحاجة إلى نقل المعلومات وتبادلها مع بدء الحياة الاجتماعية للإنسان. كما يلعب الإعلام دورا بارزا في ربط العلاقات بين الناس بصفة متينة ومستمرة ومتكررة ومتنوعة، سواء بالنسبة لكونه وسيلة للاتصال بين الشعوب، أو بالنسبة لكونه أداة للتفاهم والمعرفة بين الأمم، حيث أصبحت هذه الأخيرة تنقل بين الناس وتخلق فيهم شوقا متجددا باستمرار يدفعهم إلى المزيد من الإطلاع، مما جعل البشرية كلها بمثابة قبيلة واحدة.

وعلى العموم، فإن مضمون الإعلام هو المعلومات بمحتوياتها وأشكالها المختلفة العلمية، والتكنولوجية، والصناعية والاقتصادية وغيرها.

والإعلام أيضا هو فن الاتصال بالجماهير بواسطة مجموعة من الوسائل تقوم بنشر الأخبار والمعلومات، بحيث تؤثر في الناس تأثيرا واعيا يهدف إلى التنوير والتعريف بالحقائق. وللإعلام وظيفة ومهمة أساسية في المجتمع الحديث، بعد أن تعددت الاختراعات الحديثة التي أبهرت العالم من جراء التطور الهائل والسريع في استخدام التكنولوجيات الحديثة في ميدان الإعلام.

فبتقدم وسائل الإعلام تقلص حجم الأرض واختصرت المسافات وتوفر للإنسان المزيد من المعرفة والوقت، وهذه الوسائل هي أشبه بجهاز عصبي يخترق جسم الأرض برًّا وبحرًا وجوا، وتنوعت أساليب الإدارة والحكم، وتعقدت

سبل الحياة مما جعل الإعلام موضوعا رئيسيا في إدراك الحركات الفكرية ومتابعة الأحداث ومواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية في العالم، بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه الإعلام في تقارب وجهات النظر وتقديم الأخبار والمعلومات الدقيقة والصادقة للناس والحقائق التي تساعدهم على إدراك ما يجري حولهم وتكوين آراء صائبة في كل ما يهمهم من أمور.

وأولى أساتذة الإعلام أهمية قصوى للدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في المجتمع، فرأى بعضهم في الإعلام نسيجا للمجتمع الإنساني برمته، وكلما تدفق الإعلام بين شرايين هذا النسيج كلما زادت فاعلية المجتمع وقدرته على التنمية. ورأى آخرون أن عملية الاتصال ترسخ شعور المواطن بالانتماء إلى وطنه وقوميته، وأن استغلال هذا الشعور في التنمية ضرورة من ضروريات نجاحها. بالإضافة إلى أن وسائل الإعلام تنقل التراث الاجتماعي من جيل لآخر. وأهتم آخرون بالمعلومات والأفكار التي تحملها وسائل الإعلام والتي تعد العامل الأساسي في زيادة مجالات المعرفة لدى الجماهير وتوسيع آفاقهم ومداركهم ولزيادة قدرتهم على التقمص الوجداني وتقبلهم للتغيير واشتراكهم في التنمية.

لم تعد التنمية تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، الذي يهتم بطريقة تحسين وتنظيم واستغلال الموارد الاقتصادية بغية تحقيق زيادة في الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل أسرع من الزيادة في السكان. بل أضحت أوسع وأشمل من ذلك بكثير، ويوجد شبه إجماع من قبل الباحثين في شأن الإعلام التنموي على تحديد مفهوم التنمية بمفهومها الشامل: بأنها ذلك الكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها مجتمع ما للتحكم في اتجاه وسرعة التغيير الحضاري بهدف إشباع حاجاته، أي أن التنمية ماهي إلا عملية تغيير مقصودة وموجهة بهدف إشباع حاجات الإنسان.

وانطلاقا مما سبق، جاء هذا البحث ليسلط الضوء على الدور الذي تقوم به مختلف وسائل الإعلام ومستويات التنمية المختلفة، وإبراز التفاعل الايجابي بين التنمية بوصفها عملية شاملة وهادفة ووسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، وبهذا تمحورت إشكالية بحثنا حول التساؤلات التالية:

1.ماهو دور وسائل الإعلام في التخطيط لعملية التنمية في ظل الديناميكية التي عرفها المجال التكنولوجي خاصة تلك المتعلقة بمعالجة المعلومات وبثها والاعتماد المتزايد والمكثف نحو استعمالها وتوظيفها في جل الأنشطة البشرية؟

2.كيف يمكن اختيار هذه الوسائل لتتماشى مع النشاط التنموي بمختلف جوانبه؟

◆ وتكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على دور التنمية في إنجاح الخطط المرجوة وإبراز التفاعل الإيجابي بين التنمية بوصفها عملية شاملة وهادفة ووسائل الاتصال الجماهيري.

◆أهداف البحث: تكمن في النقاط التالية:

✓تكوين رؤية موحدة بدور الإعلام في عملية التنمية إن استخدم جيدًا في توفير المعلومة، وتعبئة الطاقات، وحشد الرأي العام.

✓الاهتمام بمجال الإعلام كونه يشكل جزءًا أساسيًا من خطة التنمية الشاملة والتي تعد أحد أكبر التحديات على مختلف الأصعدة كما تعد بحد ذاتها تغييرًا حضاريًا الهدف منها إشباع الحاجات العضوية والاجتماعية والروحية.

ثانيا: أهم التصورات لوظائف الإعلام: من بين هذه التصورات مايلي:

1.تصور هارولد لازويل: يعد "هارولد لازويل" أول من لفت الاهتمام إلى الوظائف التي يؤديها الاتصال للمجتمع، وقد حدد هذا الأخير ثلاث وظائف لوسائل الإعلام تؤديها بصورة ضرورية في أي مجتمع وهي:

أ.مراقبة البيئة: وتعنى تجميع وتوزيع المعلومات المتعلقة بالبيئة سواء في خارج المجتمع أو داخله، وهي ماتسمى بوظيفة الإخبار[1]، أي تكون الأخبار في متناول الجميع، وبهذه الوظيفة يتمكن المجتمع من التكيف مع الظروف المتغيرة، وتسهيل عملية اتخاذ القرارات.

وتعتبر الوظيفة الإخبارية من جمع وتخزين ومعالجة ونشر مختلف المعلومات، من أهم وظائف وسائل الإعلام والاتصال. حيث يبين أحد البحوث التي أجريت في الولايات المتحدة على عينة من البالغين والتي انطلقت من السؤال الآتي :من أين تحصل على المعلومات حول ما يجري في العالم؟ تبين أن 95 % من المستجوبين يحصلون على معارفهم عبر وسائل الإعلام، وقد بين 64 % منهم التلفزيون على وجه الخصوص.

ب.الترابط: وتعني التحليل والتفسير والتعليق على الأحداث في البيئة وتوجيه السلوك كرد فعل لهذه الأحداث، فالاتصال هو الذي يوجه الرأي العام، وبدون الرأي العام لا تستطيع الحكومات أداء مهامها في المجتمعات الديمقراطية، ولذلك فمن الضروري وجود قدر من الإجماع أو الترابط في المجتمع تجاه القضايا الأساسية، ولا يمكن لهذا الترابط أو الإجماع أن يتحقق بدون اختيار وتقييم وتفسير الأنباء بواسطة وسائل الإعلام مع التركيز على ماهو أكثر أهمية في المجتمع.

ج.نقل التراث الاجتماعي: يعتمد التراث الثقافي أساساً على توصيل المعلومات والقيم والمعايير من جيل إلى آخر ومن أعضاء في الجماعة إلى

---

[1]. فضيل دليو: مقدمة في وسائل الاتصال الجماهيرية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص 69.

أعضاء جدد انظموا إليها، وهو ما يعرف بالنشاط التعليمي، وهذا النشاط الآن في العصر الحديث أصبح ضمن مهام مختلف التكنولوجيات الحديثة للإعلام، ويقوم هذا النشاط بتوجيه المجتمع عن طريق إعطائه قاعدة أوسع من القواعد الشائعة والقيم والخبرات الجماعية التي يتقاسمها أعضاء المجتمع.

وقد أضاف "شارلز رايت" مهمة رابعة إلى هذه المهام وهي: الترفيه. أما "دي فلير" فقد أضاف إلى هذه الوظائف وظيفة أخرى وهي وظيفة الرقابة الاجتماعية وتوزيع الأدوار وتنسيق الجهود[1] .

2.وظائف الاتصال عند ميرتون ولازرسفيلد: استكمالا لوظائف الاتصال سابقة الذكر قدم كل من "ميرتون ولازرسفيلد" ثلاث وظائف أخرى يمكن أن يؤديها الاتصال من أجل خدمة المجتمع وهي:

أ.التشاور: بمعنى تبادل الآراء حول الأفكار والقضايا والناس والمنظمات والحركات، وفي أي مجتمع حديث فإن مختلف وسائل الإعلام والاتصال تؤدي هذه المهمة، فتلفت النظر إلى القضايا والموضوعات الهامة وتعمل على إضفاء الألفة والشرعية على الأفكار والناس.

ب.فرض المعايير الاجتماعية: إذ تعمل على الحفاظ على المعايير أو القيم العامة والكشف عن الانحرافات التي تحدث عن هذه المعايير وذلك لحماية المجتمع من التقلبات والتوترات.

ج.تخفيف الإحساس بالاختلال الوظيفي: وهذا الاختلال ينتج من خلال إساءة وسائل الإعلام لأداء وظائفها، فينتج إحساساً باللامبالاة لدى الجمهور. ويرجع ميرتون وزميله هذه اللامبالاة إلى إغراق وسائل الإعلام جمهورها بالمعلومات بشكل يؤدي إلى عملية تخدير بدلا من عملية التنشيط،

---

[1]. محمد منير حجاب: الإعلام والتنمية الشاملة، مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، 1998، ص 133.

فيقضي الجمهور وقته في تعلم القضايا من تكنولوجيا المعلومات ولا يصبح لديه أصلا وقتا كافيا لعمل شيء اتجاه هذه القضايا.

3.أوشيما والوظيفة التنموية لوسائل الإعلام: فلوسائل الإعلام كما يقول أوشيما صفة المضاعف[1] المؤدي إلى التنمية الإنتاجية، وتتميز أكثر الدول النامية بأنها مجتمعات في عجلة من أمرها، والقصد من ذلك أنها مجتمعات تريد اللحاق بالركب بأسرع مايمكن. ولهذا فهي تحتاج إلى نظرية للتنمية الاقتصادية وإلى سياسة للاتصال تشرح كيفية اللحاق وما تريد اللحاق به، ومن الواضح أن وسائل الإعلام هي المصدر الأول لتنمية المجتمعات التي هي في عجلة من أمرها إذ أنها تحمل رسائلها إلى الجماهير بأسرع وقت ممكن.

4.وظائف شرام: بالنسبة لدور وسائل الإعلام في خدمة التنمية فيحدد شرام ثلاث وظائف رئيسية وهي:

أ.وظيفة الإعلام: وذلك لإحاطة عامة الشعب علماً بالتنمية القومية، وأن يتم تركيز اهتمامهم على الحاجة إلى التغيير والفرص التي تدعو إليه ووسائله وطرقه، وفي إطار هذه الوظيفة يحدد ثلاث وظائف أخرى فرعية هي[2]:

✓**توسيع الآفاق:** عن طريق إعطاء الفرد الفرصة ليرى ويسمع عن أشياء لم يرها من قبل وأن يعرف بمعلومات لم يعرفها من قبل.

✓ **تركيز الاهتمام:** تركز وسائل الإعلام اهتمام الملايين من مختلف الأفراد على نفس الموضوع وفي نفس الوقت، مما يساعد على خلق مناخ لتبادل الآراء بين السكان وبالتالي خلق المناخ الذي تؤدي منه وسائل الإعلام خدماتها العامة والضرورية نحو التنمية ككل.

---

[1]. محمد منير حجاب، مرجع سابق، ص 134.

[2]. حسن عماد مكاوي، سامي الشريف: نظريات الإعلام، القاهرة، دون ذكر دار النشر، 2004، ص 68.

✓رفع مستوى التطلعات: وذلك بدفع الناس للتطلع نحو حياة أفضل ونحو النمو، وبدون ذلك يصبح حدوث التنمية أمراً صعبا بعيد المنال.

ب.الوظيفة السياسية: وتتم من خلال المعلومات التي تتيح اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمور السياسية، والقرارات القيادية وإصدار التشريعات.

ج.وظيفة التنشئة الاجتماعية: من خلال تعليم أفراد المجتمع المهارات والقيم والمعتقدات التي تتماشى مع المجتمع.

5.تصور الدكتورة جيهان رشتي لوظائف وسائل الإعلام في الدول النامية: وتتمثل فيما يلي:

✓غرس الانتماء لدى الشعوب.

✓تعليم الشعب مهارات جديدة.

✓غرس الرغبة في التغيير وزيادة آمال الجماهير بحيث ترغب في اقتصاد متطور ومجتمع متحضر.

✓تشجيع الناس على المساهمة ونقل صوتها إلى القيادة السياسية.

◆هناك كذلك تصنيفات أخرى تتحدث عن:

✓**وظيفة الترفيه:** وهي من أقدم الوظائف التي عرفها الإنسان منذ العصور القديمة، وإن هذه الوظيفة تهدف إلى تحقيق بعض الإشباع النفسي والاجتماعي والثقافي[1] لدى الأفراد والتي يمكن أن يعبر عنها بالغناء، الرقص، الرياضة... الخ، وهذه الوظيفة لا تقل أهمية عن الوظائف الأخرى التي يقوم بها الإعلام والاتصال والتي تؤدي إلى تخفيف الضغط الاجتماعي والاقتصادي الذي يعاني منه أفراد المجتمع.

---

[1]. محمود جاسم الصميدعي وردينة عثمان يوسف: التسويق الإعلامي المبادئ والاستراتيجيات، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2003، ص 21.

✓وظيفة الرقابة: تعتبر من الوظائف المهمة لأنها تمثل الدرع الذي يحمي المجتمع، إن وظيفة الرقابة على البيئة، المجتمع والأجهزة الحيوية ذات المساس بحياة الناس ذات أهمية كبرى في إحداث الالتزام الواجب لمصالح الأفراد من ناحية والمصلحة العامة من ناحية أخرى، لذلك من الضروري تنمية هذه الوظيفة وجعلها أكثر قدرة على محاكاة الظروف الداخلية والخارجية للبلد.

ثالثا: رؤية متوازنة وتصور مقترح لوظائف وسائل الإعلام في عملية التنمية: يلاحظ بالنسبة للتصورات السابقة لتحديد دور الإعلام في تنمية المجتمعات مايلي:

1.لم تفرق هذه التصورات بين وظائف وسائل الاتصال في المجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة، ولا بين طبيعة الوسائل في كل من هذين المجتمعين، فبالنسبة لجمهور وسائل الاتصال في الدول النامية وبالقياس إلى الدول المتقدمة، نجد أن الإقبال على هذه الوسائل في الدول النامية يكاد مقصورا على المناطق الحضرية، فضلا عن أن مضمون وسائل الاتصال في الدول النامية أقل جذبا وملائمة لجمهور القرويين، ويخضع في الوقت نفسه لسيطرة وضبط المسؤولين، كما أن الاختلاف بين درجة الإقبال على الوسائل ملحوظ بدرجة كبيرة فالإذاعة والتلفزيون أكثر جذبا لجمهور الدول النامية من وسائل الاتصال المطبوعة، وذلك لارتفاع نسبة الأمية في هذه المجتمعات.

2.إن الوظائف التي تؤديها وسائل الاتصال في المجتمعات المختلفة ليست بدرجة واحدة، بخلاف ما ذهبت إليه التصورات السابقة، ولهذا فإن تحديد الأولويات بين هذه الوظائف يختلف وفقا للاحتياجات المحلية ولدرجة التقدم المتحققة وهو ما لم تهتم به هذه التصورات.

3.اختلاف الوظائف وفقا لوسائل الإعلام المستخدمة، فالوظائف التي تحققها الصحافة غير وظائف الإذاعة غيرها بالنسبة للتلفزيون، وهذه الاختلافات الجوهرية لابد وأن تؤخذ في الاعتبار لتوظيف الوسائل لخدمة التنمية.

4.ممارسة هذه الوظائف ليس بدرجة واحدة وإنما يختلف وفقا لمستوى التحضر مدينة أو قرية، وكذلك يختلف بالنسبة للفئات النوعية للجمهور "أطفال، شيوخ، رجال ونساء،..."

5.لم تهتم التصورات السابقة بالاختلافات النوعية لتحديد دور وسائل الاتصال في تنمية المجتمعات، فمجال التنمية السياسية غير التنمية الاقتصادية غير التنمية الاجتماعية، والتقسيمات الفرعية داخل كل قطاع يحتاج إلى وظائف غير الأخرى، فوظائف قطاع التنمية الصحية غيرها بالنسبة لتعليم الكبار أو محو الأمية.

◆وهذه الاختلافات الجوهرية عند تحديد الوظائف التنموية لوسائل الاتصال في المجتمعات النامية، تجعلنا نميل إلى تحديد الوظائف التنموية الاتصالية وفقا لملابسات الظرف الاتصالي حتى تكون أقرب إلى الواقعية العلمية وأكثر قدرة على تحقيق فعالية أو دور مختلف لهذه التكنولوجيات في تنمية المجتمع. وفي الوقت نفسه تجعلنا نمزج بين الوسائل الجماهيرية الوطنية والمحلية والالكترونية وقنوات الاتصال الشخصي، والقنوات العاملة في خدمة المجتمع، كما تجعلنا نحدد الوظائف في إطار بيئي يتسم بالفهم العميق لطبيعة المجتمع وخصائصه، وقدرات الوسائل المتاحة. وفيما يلي نقدم التصور التالي المقترح لوظائف مختلف وسائل الإعلام والاتصال في المجتمعات النامية، وهو على الشكل التالي:

أولا: الوظائف: الوظيفة الأساسية لوسائل الإعلام هي التنمية، باعتبارها محور الارتكاز لمباشرة وسائل الاتصال في المجتمع النامي لكافة

ممارساتها، وفي إطارها تحقق هذه الوسائل وظائفها في خدمة المجتمع النامي، وهذه الوظائف هي:

وظائف عامة	وظائف خاصة
✓الاعلام. ✓الإرشاد والتوجيه. ✓التفسير والتوضيح. ✓التثقيف والتنشئة الاجتماعية. ✓التسلية.	✓تهيئة المناخ الملائم للتنمية. ✓توفير مجال للمناقشة ووضع القرار. ✓نشر التعليم والتدريب. ✓نشر الأفكار المستحدثة.

ويلاحظ التداخل بين كل من الوظائف العامة والخاصة في إطار الوظيفة التنموية، فالإعلام عن توفر بذور جديدة محسنة لزراعة القمح هو نشر للأفكار المستحدثة، وتفسير وتوضيح للجوانب الخاصة بالبذور الجديدة ومزاياها وتوضيح كيفية الحصول عليها والنتائج المترتبة على استخدامها من حيث اختصار وقت الزراعة ومضاعفة الإنتاج، وهذا نفسه تهيئة للمناخ الملائم للتنمية وتوفير مجال للنقاش.

ثانيا: المتغيرات: وتتضمن المتغيرات التي تؤثر على ممارسة وسائل الاتصال في المجتمعات النامية ووظيفته التنموية في إطار الوظائف العامة والخاصة تتضمن أبعادا عديدة هي:

1.البعد البيئي: ويشمل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالبيئة التي تمارس من خلالها وسائل الاتصال لوظائفها، والتي تختلف هذه الوظائف من مجتمع لأخر، وكذلك من فترة زمنية إلى أخرى.

2.البعد الحضري: وبموجبه تختلف الوظائف وفقا لمستوى تقدم البيئة الاتصالية، فمجتمع الريف غير مجتمع المدينة وغير مجتمع البادية، وبالتالي تختلف طبيعة وظائف الإعلام في الريف عنها في المدينة.

3.البعد التنموي: ويشمل كل الجوانب المختلفة للتنمية والتي تحدد في مجملها مكونات التنمية الشاملة، والتي تتضمن التنمية الروحية، والذاتية،

والاقتصادية، والسياسية، والبشرية، والنفسية، والإدارية والتشريعية، فهي قضية إرادة ومسألة إدارة تتوجه بموجبها جهود المجتمع وفقًا لأقصى ما تسمح به إمكاناته إلى تحقيق الآتي[1]:

- ✓تعميق أسس المشاركة السياسية في اتخاذ القرار على جميع المستويات.
- ✓تهيئة البيئة الثقافية التي تسمح بأقصى إمكانيات العطاء والإبداع وتحقيق الذات.
- ✓توفير ضمانات الأمن الشامل على مستوى الفرد والمجتمع.
- ✓تصفية بناء التبعية وإبطال مفعول آلياتها.
- ✓تكوين قاعدة لإطلاق طاقات إنتاجية ذاتية ودائمة.
- ✓تأكيد ضرورة الترابط بين الجهد والمكافأة.
- ✓توفير الاحتياجات الأساسية ومتطلبات الوجود الحيوي.
- ✓تهيئة المجتمع لأداء رسالته الحضارية.

4.بعد الوسائل: وفي إطار هذا البعد تختلف طبيعة الوظائف الإعلامية، فوظائف وسائل الاتصال الجماهيري العامة غير وظائف وسائل الاتصال المحلية العامة غيرها غير وظائف قنوات الاتصال الشخصي والجمعي، وداخل كل منها تختلف الوظائف وفقا لطبيعة الوسيلة المستخدمة فالصحافة غير الإذاعة غير التلفزيون...الخ.

5.بعد الجمهور: فوظائف وسائل الإعلام بالنسبة للشباب غيرها بالنسبة للأطفال غيرها بالنسبة للمرأة، كما أن مضمون هذه الوسائل يختلف وفقا

---

[1]. خالد مصطفى قاسم: إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة، مصر، الدار الجامعية، 2007، ص 158.

للجماهير النوعية المختلفة مثل: العمال، المزارعون، الموظفون، المسؤولون...الخ.

◆والنتيجة حسب هذا العرض أن الوظيفة ليست لافتة عامة ترفع فوق الأنشطة المختلفة التي تمارس في كل المجتمعات وتحت كل الظروف، وإنما لابد من التحديد الدقيق للوظائف الاتصالية حتى يتسنى التخطيط الجيد لتحقيق اتصال فعال يتماشى والتطورات الراهنة في المجتمعات النامية.

رابعا: أدوار وسائل الاتصال الجماهيري في عملية التنمية: ويمكن تلخيص هذه الأدوار في النقاط التالية:

دور الاتصال الجماهيري في التنمية الاقتصادية: والتي تتجسد فيما يلي:

1.تنمية الوعي الادخاري لدى المواطنين لتوفير الاستثمارات اللازمة للمشروعات التنموية، كما أن عادة الادخار تساعد على ترشيد الاستهلاك وتوجيهه إلى ما يعود على الأسرة والمجتمع بالنفع، وتستطيع وسائل الاتصال الجماهيري أن توضح فوائد الادخار من خلال عرضها للنماذج التي كان للادخار دور بارز في نجاحها.

2.ترتبط تنمية الوعي الادخاري كما ذكرنا بترشيد الاستهلاك، ومن الملاحظ أن الكثيرين من ذوي الدخل المحدود يستهلكون جزءا من هذا الدخل في الإنفاق على عادة التدخين، وأحيانا تناول المخدرات والمشروبات الكحولية، ومما يتأسف له أن هذه العادة تبدأ في الانتشار عند الشباب بتأثير التعرض لوسائل الاتصال الجماهيري ومحاكاة أبطال الأفلام والمسلسلات التي تقدم من خلالها[1]،

---

[1]. جمال الجاسم المحمود: "دور الإعلام في تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي العربي"، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية* –المجلد 20 – العدد الثاني، 2004، ص 247.

كما أن رقابة الأسرة على أبنائها في هذا المجال وتوجيههم إلى السلوك المفيد أقل من ما هو مطلوب، وينبغي أن تنبه وسائل الاتصال والمؤسسات التربوية والدينية لأهمية هذا التوجيه.

3.إذا كان ترشيد الاستهلاك على المستوى الجماهيري ضرورة ملحة لخدمة أهداف التنمية، فان ترشيد الإنفاق الحكومي لا يقل أهمية وضرورة عن ذلك، وتستطيع وسائل الاتصال الجماهيري أن تقدم للمواطنين نماذج الترشيد التي حدثت في مجتمعات أخرى، بالإضافة إلى النماذج التي تحدث في نفس المجتمع. كما أن فضح الانحرافات الناتجة عن سوء الإنفاق والمدعمة بالأدلة والبراهين الجادة يخدم بشكل فعال قضية التنمية[1].

4.قيام المواطن المقتدر بواجبه تجاه الوطن ضرورة حتمية في كل المجتمعات المتقدمة والمتخلفة والغنية والفقيرة على السواء، وهذا يتطلب أن تساهم وسائل الاتصال الجماهيري في تنمية هذا الوعي سواء كان ذلك في صورة الضرائب أو التبرعات أو صيانة المال العام ومنع تبديده أو إنفاقه فيما لا يفيد.

5.ينبغي أن تساهم وسائل الاتصال الجماهيرية في نشر الوعي التأميني باعتباره أحد أوعية الادخار اللازمة لتمويل المشروعات.

6.إن وسائل الإعلام مسؤولة عن توسيع رقعة الحوار الخاص بالخطة وتقديم البيانات والمعلومات الدقيقة والوافية على الجماهير، فقد ثبت أن اشتراك الأفراد في مناقشة أي موضوع واقتناعهم بما يتخذ من قرارات يزيد من مشاركتهم الايجابية وتعاونهم مع القيادات المسؤولة في إنجاح الخطة والتغلب على المشكلات التي تواجهها.

دور وسائل الاتصال الجماهيرية في التنمية السياسية: ومن أهمها التالي:

---

[1]. على عجوة: الإعلام وقضايا التنمية، القاهرة، عالم الكتب، 2004، ص 64.

1.ينبغي أن تحرص وسائل الاتصال الجماهيري على غرس الشعور بالانتماء الوطني عند المواطنين، فما من دولة تستطيع أن تخترق حاجز التخلف الاقتصادي دون أن يدرك المواطنين أن مصلحتهم المشتركة تقتضي التعاون فيما بينهم لتحقيق أهداف عامة محددة تعود بالنفع عليهم جميعا.

2.ينبغي أن تتصدى وسائل الاتصال لمحاولات التشكيك التي تقوم بها القوى الخارجية وأن تتصدى لحرب الشائعات.

3.يجب أن تكون وسائل لاتصال منبرا لكل الآراء الوطنية تعبر عن نفسها من خلال هذه الوسائل مساهمة منها في نقل صوت الجماهير إلى القيادات المسؤولة.

4.تهيئة الجماهير للتغيرات التي ستحدث، وتفسير هذه التغييرات ومساعدة الجماهير على فهمها، والتكيف معها سواء كان ذلك على المستوى الداخلي أو الخارجي، حتى لا تتفاجأ هذه الجماهير بهذه التغييرات وتعجز عن فهمها، وبالتالي تهيئة المناخ للحوار الموضوعي بشأن السياسات الجديدة.

دور وسائل الاتصال في التنمية الإدارية: يقوم الجهاز الإداري بدور فعال في عملية التنمية في الدول النامية، ومعنى ذلك أن الجهاز الإداري هو جهاز تنمية أكثر من أي شيء آخر، وتستطيع وسائل الاتصال الجماهيرية أن تدفع التنمية الإدارية في البلدان النامية دفعات سريعة وقوية من خلال[1]:

1.إبراز مظاهر التخلف في القوانين واللوائح التي تعجز عن توفير المرونة لمواجهة الظروف المتطورة.

2.تشجيع الحلول الذاتية والمبادرات التي يأخذها بعض الإداريين للتغلب على المشكلات والإجراءات البطيئة التي تعرقل سير العمل.

---

[1]. على عجوة: مرجع سابق، ص 67.

3.تشجيع إجراءات تطبيق اللامركزية في الإدارة وتدعيم الإدارة المحلية والكشف عن الأساليب المعوقة لانسيابية العمل الإداري.

4.تنشيط المناقشات الموضوعية والهادفة إلى تطوير الجهاز الإداري والتغلب على الإجراءات الإدارية المعقدة وإعادة توزيع القوى العاملة بما يتفق وحسن سير العمل في الإدارات المختلفة.

دور وسائل الاتصال في التنمية الاجتماعية: ومن بينها:

1.تستطيع وسائل الاتصال أن تعاون في إثارة الاهتمام لتعليم القراءة والكتابة، وأن تحّث المتعلمين على المشاركة في الجهود التي تبذل لمحو الأمية.

2.تستطيع وسائل الاتصال أن تؤدي دورا مساندا للمعلم إذا ما خطط للبرامج التعليمية بشكل يحقق الاستفادة المثلى منها.

3.تستطيع وسائل الاتصال أن تلعب دورا رئيسيا في تغيير العادات الصحية السيئة وتنمية الوعي الصحي.

4.لابد أن تحرص وسائل الاتصال على بث القيم الروحية والأخلاق الفاضلة بين المواطنين، فالتنمية تعتمد بصفة أساسية على الإنسان الصالح المؤمن بكل ما يتضمنه من قيم وفضائل.

5.يجب أن تتبنى وسائل الاتصال الدعوة إلى ترشيد البرامج التربوية والتعليمية في المدارس والجامعات بما يتفق وتعليم الدين الحنيف.

6.ينبغي التأكيد على قيمة العمل وأهميته في تنمية الوطن وعدم الركون إلى الراحة وإسناد العمل إلى الآخرين.

خامسا: تصنيف وسائل الإعلام التنموي: تتعدد وسائل الاتصال التنموي تعددا كبيرا إلا أنها لا تختلف حول الهدف الذي تسعى كل وسيلة لتحقيقه، فضلا عن أن لكل وسيلة منها إمكانيات خاصة تتفاوت درجاتها من وسيلة لأخرى بما يحقق التأثير المطلوب والنتيجة المرجوة.

وتتعدد وسائل الاتصال وتتنوع وتتطور بتطور تكنولوجيا الاتصال في إطار تطور المجتمع تكنولوجيا وثقافيا وحضاريا، ووفقا لهذه الاختلافات قسم علماء الاتصال وسائل الإعلام إلى أنواع عدة، واقترنت هذه التقسيمات بدرجة التطور التكنولوجي.

فهناك من يصنف وسائل الاتصال وفقا للحاسة التي تدرك بها:

✓وسائل اتصال مباشرة أو شخصية وتشمل أشكال الاتصال الشخصي.
✓وسائل اتصال بصرية.
✓وسائل سمعية.
✓وسائل بصرية سمعية.

ولشرام تصنيفا آخر مشتق من خصائص كل وسيلة وفقا للأبعاد الأربعة[1]: الزمان والمكان ودرجة المشاركة والثبات، ويقسم الوسائل على أساسها إلى:

✓زمانية: وهي التي تشغل حيزا زمنيا تعتمد على الأذن وهي تصلح للموضوعات القصيرة، لأن المستمع يكون تحت رحمة المرسل ولا يسيطر على المجال ولا يستطيع مراجعة الرسالة والتأمل فيها ثانية ومنها الراديو والتلفزيون.

✓**المكانية:** وهي التي تشغل حيزا مكانيا وتعتمد في إدراكها على العين وفي هذه الوسائل يسهل إعادة ما قرأ والربط بين الصفحات، وهي تصلح للموضوعات المعقدة لأن العين تلتقط معلومات أكثر من الأذن خاصة عندما تكون القراءة سريعة ومنها الكتاب والمجلة والملصقات.

✓الزمانية المكانية: لا تسمح بالسيطرة على الزمان ولكنها ذات فائدة عظيمة في تقديم الحركات والتركيز على التفاصيل بالصوت الإنساني وإظهار الجوانب المختلفة للموضوع بتصويره وعرضه من زوايا عديدة. وهي أقرب إلى الاتصال المباشر في تقديمها صورا لا تختلف عن الواقع ومنها التلفزيون والسينما.

[1]. فضيل دليو: مرجع سابق، ص 63..

أما من حيث المشاركة فترتب الوسائل كالآتي:

المحادثات الشخصية	المناقشات الجماعية	اللقاءات غير الرسمية	اللقاءات الرسمية
التليفون	الفيلم الناطق	التليفزيون	الراديو
البرقيات والكتب	الصحف والمجلات	المراسلات الشخصية	المراسلات غير الشخصية

أما من حيث الثبات فتأتي أولا:

الكتب	السينما	المجلات	الصحف
الراديو	التلفزيون		

وهناك تقسيم آخر لوسائل الاتصال يعتمد على درجة أثر الوسيلة، وتنقسم إلى:

✓**وسائل مباشرة:** وتشمل وسائل مثل المقابلة الشخصية، المحاضرة، الخطبة والاجتماعات الجماهيرية واللقاءات الميدانية وحقول الإرشاد، وتجارب المشاهدة التوضيحية والخطب والمواعظ الدينية.

✓**وسائل شبه مباشرة:** وهي قريبة الشبه بالاتصال الشخصي في أنها تقدم الصورة والصوت والحركة، مثل: التليفزيون والسينما.

✓**وسائل غير مباشرة:** مثل الإذاعة والصحافة والملصقات والمعارض.

أما الدكتور محمود علم الدين فيقسم الوسائل الإعلامية إلى فئات رئيسية هي:

✓**فئة وسائل الإعلام المطبوعة:** وتعتمد على الكلمة المطبوعة وتتضمن: الجرائد، المجلات، الكتب، الملصقات والمطبوعات.

✓فئة وسائل الإعلام المسموعة والمسموعة المرئية مثل: الراديو، التليفزيون، أشرطة الكاسيت، أشرطة الفيديو، اسطوانات الليزر المدمجة.

✓ **فئة وسائل الإعلام الالكترونية:** وتعتمد على الحاسبات الالكترونية كوسيلة أساسية لعملها كوسيلة اتصال ويتضمن ذلك: الحاسبات الالكترونية،

أنظمة النصوص المتلفزة، بنوك المعلومات، قواعد المعلومات ووسائل الاتصال المتعددة الوسائط .

◆ وعلى ضوء التصورات السابقة والتطورات الراهنة في مجال الاتصال، والتي أثمرت عن التداخل بين ثورة وسائل الاتصال والمتمثلة في تكنولوجيا الاتصال الحديثة وثورة المعلومات وثورة الحاسبات الالكترونية، وعلى ضوء انقسام المجتمعات النامية إلى مجتمعات حضرية وريفية. وتوافر الوسائل الاتصالية لتغطية هذين المجتمعين والتداخل بينهما وبين قنوات الاتصال التقليدية بصورة تؤكد وجود علاقة ارتباطيه بين تكنولوجيا المعلومات ولاتصالات وبين عمليات التنمية المختلفة وبقدرة التكنولوجية الاتصالية وتكنولوجيا الإنتاج على تحقيق التنمية المتواصلة.

سادسا: الأسس العلمية لاختيار الوسيلة المناسبة للاتصال التنموي:

تعرف الوسائل الاتصالية بأنها الأشكال والأنماط والمنافذ الاتصالية التي يتبعها القائم بالاتصال لتوصيل رسالته إلى الجمهور المستهدف لتحقيق أهدافه الاتصالية.

وتحتل الوسائل الاتصالية مكانة مهمة بين عناصر عملية الاتصال التنموي ولهذا فان التعرف على الوسيلة ومعرفة إمكانياتها وخصائصها واستخداماتها يعد أحد الجوانب الإستراتيجية التي تهم أي مسؤول عن عملية الاتصال التنموي.

فلكل وسيلة بصماتها وتأثيراتها الواضحة على ما تنقله من رسائل، ولهذا فقد اعتبر "ماكلوهان" أن الوسيلة هي الرسالة، ولكل منها جمهورها الذي تعتمد عليه والذي ألف لغتها وأمكنه فهمها وتفسيرها في يسر، فضلا عن أن كل وسيلة تميل بطبيعتها إلى إبراز جوانب معينة من رسالة أو تلقي الضوء من زاوية معينة على الأفكار والمعلومات والأنباء، فيستقبل الجمهور الرسالة من زوايا تختلف باختلاف وسيلة الاتصال.

كما أن طريقة المعالجة للرسائل تختلف باختلاف الوسيلة المستخدمة، فالموضوع الذي نقرؤه في تقرير أو نشرة يختلف عن الموضوع الذي نشاهده في التليفزيون أو نسمعه في الراديو.

ولهذا يتم اختيار الوسيلة الاتصالية في المجال التنموي في ضوء مجموعة من المعايير هي:

1.المناسبة للفكرة: تكون الفكرة المضمون الأساسي أو مادة الرسالة الإعلامية التي اختارها مسؤول الإعلام التنموي للتعبير عن أهدافه، وقد تأخذ هذه الأفكار شكلا لفظيا متمثلاً في عبارات تقال أو تقرأ أو يعبر عنها في شكل أفعال تحمل المعاني التي نقصدها للآخرين، وقد تستخدم لغة الإشارات،

بالإضافة إلى ذلك متمثلة في حركات الجسم للتعبير بها بدلا من الكلام، والألوان للتعبير عن المشاركة الوجدانية للآخرين، وقد يستخدم أكثر من شكل للتعبير عن الفكرة أو المعنى.

2.المناسبة للأهداف المتوقعة: تعتمد الأهداف على محتوى الرسالة الاتصالية، وتتأثر إلى حد كبير بحاجات الجمهور المستقبل لهذه الرسالة، فهناك وسائل تحدث تأثيرات آنية كالخطابة والندوة والمحاضرة...، ونلاحظ بأنفسنا عندما نستخدم هذه الوسائل مدى تجاوب الجمهور معنا، ونلجأ أحيانا إلى تعديل أو تغيير أقوالنا وآرائنا ورغباتنا كنتيجة طبيعية لما نتلقاه من انطباعات.

وهناك وسائل تتسم ببطئ التأثير في الجمهور نظرا لعوامل أخرى كثيرة كما هو الحال بالنسبة لوسائل الاتصال الجماهيرية، إذ تتسم بضعف تجارب الجمهور، بمعنى عدم تفاعله ويحدث الشيء نفسه أيضا بالنسبة للاتصال بواسطة البريد أو الاتصال التليفوني في البرامج المنقولة على الهواء مباشرة أو التي تستخدم أجهزة الأقمار للبث المباشر.

وتحديد الأهداف التنموية لا يعني تحديدها فقط من وجهة نظر القائم بالاتصال، وإنما أيضا ينبغي أن تتمحور هذه الأهداف حول حاجات الجمهور. ويساعد تحديد الأهداف على اختيار الوسيلة المناسبة من ناحية، وعلى تحديد ما سوف تسهم به هذه الوسيلة من خلال تنظيم، ترتيب وتقديم محتوى الرسالة لتحقيق الهدف المحدد.

3.قدرة الوسيلة على إشباع احتياجات الجمهور: الجمهور عنصر أساسي للتخطيط لاختيار الوسائل، والإعلامي الذي يفشل في تحديد جمهوره وخصائصه يفشل بالتالي في اختيار الوسيلة المناسبة. فالخصائص الخاصة بالجمهور مثل الحجم والسن والتوزيع الجغرافي والمستوى الثقافي والتعليمي والاجتماعي والمهني...الخ، وكذلك الخصائص النفسية للجمهور واتجاهاته

وميوله وعاداته الإعلامية إلى غير ذلك، من العوامل التي تساعد الخبير الإعلامي على اختيار الوسيلة المناسبة لتحديد الأهداف الموضوعة في الوقت المحدد والإمكانيات المادية والبشرية المناسبة.

ولاشك أن اختيار وسيلة غير مناسبة سيؤدي إلى اتصال غير فعال وغير مؤثر وبالتالي يفشل الاتصال في تحقيق أهدافه.

4.مناسبة الوسيلة للقدرات الاتصالية للقائم بالاتصال: يتوقف اختيار الوسيلة على مدى توفر المهارات والقدرات الاتصالية المتعلقة بالوسيلة لدى القائم بالاتصال، فالإعلامي الذي يفتقد مهارات الاتصال الشخصي يكون من الأفضل له استخدام الوسائل المطبوعة أو المقروءة للاتصال بجمهوره وبالعكس.

وعلى آية حال ينبغي لمسؤول الإعلام التنموي أن تتوافر لديه المهارة في استخدام اللغة اللفظية سواء أكانت مكتوبة أم منطوقة، وان يكون ملما برسالته وعالما بكيفية تصميمها بطريقة تتناسب مع الوسيلة والجمهور المستقبل لها، لكي يتمكن من استخدام الوسائل المناسبة استخداما فعالا.

5.الخصائص العامة للوسيلة: يتحدد الاستخدام الأمثل للوسائل بالإضافة إلى العوامل السابقة بالخصائص العامة التي تتميز بها الوسيلة، وخاصة حينما يطابق خبير الإعلام التنموي بين هذه الخصائص العامة ومدى ملائمتها للأهداف ومناسبتها للمضمون والجمهور وللموارد والطاقات وذلك على النحو التالي[1]:

✓**التغطية الجغرافية:** وتعني قدرة الوسيلة على الانتشار وتغطيتها لقطاعات واسعة.

---

[1]. عبد الملك ردمان الدناني: تطوير تكنولوجيا الاتصال وعولمة المعلومات، المكتب الجامعي الحديث، 2005، ص 15.

✓**سرعة الوسيلة:** وتعني قدرة الوسيلة على توصيل الرسالة الإعلامية إلى الجمهور في الوقت المطلوب.

✓**المشاركة والتجاوب:** وتعني المؤثرات المتبادلة بين مرسل الرسالة الإعلامية ومستقبلها.

✓**العمر الافتراضي للوسيلة:** تختلف الوسائل الاتصالية من حيث العمر الافتراضي لبقاء الرسالة الإعلامية.

✓**تكرار التعرض:** ونقصد به الاستخدام المتكرر لوسيلة ما في موضوع ما.

✓**التأثير المباشر:** ويعني المفاضلة بين الوسائل من حيث القدرة على مخاطبة الجمهور وفقا للأهداف الخاصة بالاتصال التنموي.

✓**مكانة الوسيلة:** أي السمعة والشهرة التي تتمتع بها ومصداقيتها.

✓**العادات السمعية والبصرية:** فلكل وسيلة جمهور معين، ولكل جمهور عادات سمعية وبصرية وقرائية.

✓**الخصائص الفنية والإنتاجية:** ويقصد بها طريقة إنتاج المادة الإعلامية في الوسيلة ومدى ملائمتها لنوع المادة الإعلامية ولفئات الجمهور المستقبل لهذه الرسالة.

وفي إطار المقومات السابقة يختار مسؤول الإعلام التنموي الوسيلة التي تساعد على تحقيق أهداف برنامجه التنموي بأكبر قدر من الكفاية وبأقصى سرعة وبأقل تكاليف.

سابعا: نتائج وتوصيات:

إن تحديد الأدوار والوظائف التي تقوم بها مختلف وسائل الإعلام والاتصال في تنمية هذه المجتمعات في غاية الأهمية، إذ يتوقف عليه درجة الفعالية للوسائل المستخدمة، وفي نفس الوقت فإنه يلقى بعبء ثقيل على كاهل علماء الإعلام والاتصال في كل البلدان النامية لإبراز خصوصيات التنمية وخصوصيات الاستعمال الفعال للوسائل الاتصالية الحديثة والتقليدية لتحقيق التنمية الفعلية لصالح المجتمع وليس للمحافظة على أوضاع راهنة داخلية أو لأوضاع مرتبطة بعلاقات دولية أو استغلالية قائمة.

ولذلك شخصت بعض الأنظمة الاتصالية لبعض البلدان السائرة في النمو بعد المبادرات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

✓إن وسائل الإعلام والاتصال يجب أن تقبل وتؤدي مهام تنموية تتماشى مع السياسة الوطنية المتبعة.

✓ان حرية وسائل الاتصال يجب ان تنتهي عند حدود الأولويات الاقتصادية واحتياجات التنمية الاجتماعية.

✓يجب على هذه الوسائل أن تعطي الأولوية، فيما يخص الإخبار والإعلام، للعلاقات القريبة جغرافيا، سياسيا أو ثقافيا.

✓من اجل تحقيق التنمية، للدولة الحق في التدخل في نشاطات وسائل الإعلام والاتصال أو تقييدها، وهو مايبرر وسائل المراقبة، التمويلات والمراقبة المباشرة.

✓العناية بشكل جدي بمسألة التأهيل الإعلامي للوصول إلى أطر إعلامية مؤهلة ومتطورة تستوعب كل ما هو طارئ وجديد.

✓اعتماد خطاب إعلامي عقلاني ومتطور يستجيب لحاجات الناس وينسجم مع الأهداف المنشودة، بالإضافة إلى إتباع سياسية الحوار، والارتقاء بإمكانات المؤسسات الإعلامية وأدائها لمواكبة الثورة الإعلامية الراهنة.

✓السعي في معرفة ظروف الجمهور وتوجهاته، وتلبية حاجاته المادية والمعنوية، والاهتمام بإيجابية بآرائه وتطلعاته، والتعليق عليها، والتنويه بأهميتها، والبحث عن قنوات اتصال جديدة تجعله أكثر قربًا منه.

البيبلوغرافيا:

1.إحدادن زهير: مدخل لعلوم الإعلام والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،.2002.

2.جمال الجاسم المحمود: "دور الإعلام في تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي العربي "، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية* –المجلد 20 –العدد الثاني 2004.

3.حسن عماد مكاوي، سامي الشريف: نظريات الإعلام، دون ذكر دار النشر،القاهرة، 2004.

4.خالد مصطفى قاسم: إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة، الدار الجامعية، مصر،2000.

5.عبد المجيد شكري: الاتصال الجماهيري- الواقع، المستقبل-، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996.

6.عبد الملك ردمان الدناني: تطوير تكنولوجيا الاتصال وعولمة المعلومات، المكتب الجامعي الحديث، 2005.

7.على عجوة: الإعلام وقضايا التنمية، عالم الكتب، القاهرة، .2004

8.فضيل دليو: مقدمة في وسائل الاتصال الجماهيرية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998

9.محمد منير حجاب: الإعلام والتنمية الشاملة، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، .1998

10.محمود جاسم الصميدعي وردينة عثمان يوسف: التسويق الإعلامي المبادئ والاستراتيجيات، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2003

النظام القانوني لمعاملة الأجانب في الجزائر
(وفقا لقانون 11/08)

أ. مسعود ختير

المركز الجامعي بغرداية

ملخص:

تعد الهجرة غير الشرعية أو السرية ظاهرة عالمية مست كل دول العالم، وقد برزت هذه الظاهرة مع ظهور الثورة الصناعية وما تبعها من تطور في القوانين المحلية والدولية، هذه القوانين التي فرضت جوازات السفر وتأشيرات دخول حدت من حرية تنقل الأشخاص، وبتضافر عدة عوامل وأسباب أخري ظهرت إلي الوجود هجرة موازية للهجرة الشرعية تسمي الهجرة غير الشرعية أو السرية .

ونظرا لكون الهجرة غير الشرعية قد مست الدول في أمنها واقتصاديتها وذلك لارتباطها بجرائم أخري لا تقل خطورة كالاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية والجريمة المنظمة عموما فقد عمدت الدول جاهدت من اجل الحد من هذه الظاهرة، وستحاول هذه المقالة تسليط الضوء علي الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر أو مرورا بها، وهو ما يبلور إشكالية هذه المقالة التي تسعي للكشف عن الإستراتيجية المتبعة من طرف الدول في هذا المجال ؟؟.

وسنقوم بدراسة هذه الإشكالية والإجابة عنها من خلال مبحثين:

نتناول في الأول: تنظيم دخول وتواجد الأجانب في الجزائر

ونتناول في الثاني: مكافحة الدخول والتواجد غير الشرعي في الجزائر

Résumé :

La migration illégale ou clandestine est un phénomène mondial. Il a été émergé avec l'avènement de la révolution industrielle et le développement ultérieur de la législation nationale et internationale. Ces lois imposées sur les passeports et les visas restreignent la libre circulation des personnes et l'imbrication de plusieurs facteurs. D'autres raisons ont émergé la migration de la présence d'une immigration juridique parallèle appelée l'immigration illégale ou de confidentialité.

En raison du fait que l'immigration clandestine a affecté les pays en matière de sécurité-efficacité et de relier d'autres crimes non moins graves, telles que la traite des personnes et des organes humains et le crime organisé en général ont été entrepris par les Etats luttés pour limiter ce phénomène. Cet article essaye de mettre la lumière sur l'immigration illégale vers l'Algérie. Cet article cherche à révéler la stratégie utilisée par les Etats dans ce domaine.

Je vais étudier ce problème et de répondre à travers Mbgesan:

Je prends le premier: pour réglementer l'entrée et la présence des étrangers en Algérie

Et l'adresse dans le second: la lutte contre l'entrée et la présence illégale en Algérie

المقدمة:

من الحقائق التي تشهدها بلادنا ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي تعرف على أنها الخروج من أرض والانتقال إلى أخرى، والهجرة ليست فقط

الإنتقال من مكان لآخر، ومنهم من يعرفها اختراق شخص أو مجموعة أشخاص لإقليم دولة ما دون علم السلطات المختصة[1] .

وقد أمر النبي صلي الله عليه وسلم أصحابه في بالهجرة إلى الحبشة، ثم المدينة المنوّرة. ومع تطور المجتمعات ظهرت وتنامت فكرة التملك والاستقرار، فأصبحت شيئا فشيئا الشعوب الواحدة التي تجمع بين أفرادها معتقدات وعادات وتقاليد تنبذ الدخيل الأجنبي نتيجة رفض مشاركتهم في حياتهم وثروات بلادهم، ومع ظهور الدولة وتحديد حدودها الجغرافية، برز إلى الوجود وجوب خلق تنظيم يقوم على أسس قانونية وتنظيم حركة التنقل من وإلى خارج الأوطان[2].

غير أن الهجرة تحولت من مسارها الشرعي إلى مسار غير شرعي مما أدى إلى بروز الهجرة السرية أو غير الشرعية[3]، وقد تنوعت هذه الأخيرة اختلفت بإختلاف وجهتها، فهناك هجرة المواطنين إلى البلاد الأجنبية وقد عبر عنها المشرع في التعديل الأخير لقانون العقوبات[4] بعبارة " مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية"، وهناك هجرة الأجانب نحو الوطن والتي ينظمها قانون رقم 08 / 11 المتعلق بشروط دخول وإقامة الأجانب بالجزائر[5]، وستقتصر دراستنا في هذه الأخيرة معتمدين على المنهج الوصفي للقانون السالف الذكر. ومن هنا

---

[1] – خافان راشد الكعبي، ظاهرة التسلل عبر الحدود وأبعادها الامنية، رسالة مقدمة لاستكمال رسالة ماجستير في علوم الشرطة ،غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الامنية، 2005 ص 1 . أنظر كذلك الموقع التالي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=144798

[2] – انظر أكثر تفاصيل عن الهجرة غير الشرعية في محمد عبيد الزناتي ابراهيم، الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية،ط 2008، ص 145 وما بعدها. أنظر أيضا عثمان محمد نور ، الهجرة غي الشرعية والجريمة ، جامعة نايف للعلوم الامنية، السعودي ،ط2008 ، ص 15 .

[3] -Cf. R Merle et A Vitu, traité de droit criminel, t.1, cujas, France, p. 23.

[4] – قانون العقوبات رقم 01/09 المؤرخ في 25 فبراير 2009 ج ر ع 15.

[5] – قانون رقم 11/08 المؤرخ في 25 يونيو 2008 ج ر ع 36 .

تتبلور إشكالية هذه المقال الدي يسعي لدراسة الإستراتيجية التي تبناها المشرع الجزائري في تعديله الأخير 11/08 لمعاملة الأجانب ؟وهل كانت ناجعة أم لا ؟.

وسنقوم بدراسة هذه الإشكالية والإجابة عنها من خلال مبحثين:

نتناول في الأول: تنظيم دخول وتواجد الأجانب في الجزائر

ونتناول في الثاني: مكافحة الدخول والتواجد غير الشرعي للأجانب في الجزائر

المبحث الأول: تنظيم دخول وتواجد الأجانب في الإقليم الجزائري

إن الموقع المتميز للجزائر حيث تعتبر همزة وصل بين الشمال والجنوب وتحسن مستوي المعيشة فيها مقارنة مع كثير من الدول الإفريقية والاستقرار الأمني الذي تشهده مؤخرا [1]... كل هذه الأمور وغيرها قد تزيد من التوافد والتواجد الأجنبي بها. مما دفع بالمشرع إلى العمل على ضرورة تنظيم هذه العملية بوضع شروط لدخول وخروج وإقامة وإيواء وتشغيل الأجانب بالجزائر.

المطلب الاول: شروط دخول وخروج وإقامة الأجانب

نتناول تحت هذا العنوان شروط دخول الأجانب الى الإقليم الجزائري وخروجهم منه، وكذا شروط أقامة الأجانب في الجزائر.

[1] – أنظر في هذا المعني، عبد الحميد الشيهاوي،الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية، دار الفكر العربي، الاسكندرية،ط 2009، ص 20 وما بعدها.

الفرع الأول: شروط دخول وخروج الأجانب

يعتبر أجنبيا كل فرد يحمل جنسية غير الجنسية الجزائرية أو الذي لا يحمل أية جنسية.

ويفرض القانون على الأجنبي فيما يخص إقامته أن يكون حائزا لوثيقة السفر أو جواز السفر وكذا تأشيرة لم تنته مدة صلاحياتها على أن يكون جواز السفر صالحا لأكثر من 6 أشهر [1].

كما يمكن لوزير الداخلية أن يمنع أي أجنبي من الدخول إلى الإقليم الجزائري إذا كان دخوله يشكل تهديدا أو خطرا على النظام العام أو أمن الدولة وسلامة المصالح الدبلوماسية لها .

كما يشترط على الأجنبي الذي يريد دخول الجزائر أو الإقامة فيها أن يثبت مبدئيا أن لديه وسائل العيش الكافية لبقائه طوال مدة إقامته في الجزائر[2].

هذا ولا يمكن بأي حال أن تتجاوز مدة تأشيرة الدخول إلى الجزائر لأكثر من سنتين وتحدد المدة القصوى للإقامة المرخص بها عند كل دخول بمدة 90 يوما، وعلى ذلك يجب على كل أجنبي يصل إلى الإقليم الجزائري أن يتقدم إلى السلطات المختصة المكلفة بالمراقبة بجواز سفره أو أية وثيقة قيد الصلاحية معترف بها في القانون الجزائري كوثيقة سفر، بالإضافة إلى دفتر صحي يثبت عدم إصابته بأمراض معدية أو خطيرة وذلك طبقا للتنظيم الصحي الدولي .[3]

الفرع الثاني: شروط إقامة الأجانب

---

[1] – كما يفرض القانون على بعض الأجانب بعض الرخص الإدارية وذلك عند الإقتضاء انظر المادة 4 من قانون 11/08 السالف الذكر

[2] – وفي هذه النقطة يتم مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل على أن الأجنبي الذي يرغب في الإقامة المؤقتة بالإقليم الجزائري يلتزم باكتتاب تأمين على سفره .

[3] – يمكن للقنصليات والممثليات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج أن تمنح تأشيرة الدخول مقابل دفع رسوم محددة ، كما يمكن أيضا منح تأشيرة جماعية ...أنظر المادة 8 من القانون 11/08 السالف الذكر

أولا: شروط إقامة الأجانب غير المقيمين

يعتبر غير مقيم الأجنبي العابر للإقليم الجزائري والذي يأتي إليه للإقامة لمدة لا تتجاوز 90 يوما وذلك دون أن يكون له القصد في تثبيت إقامته أو ممارسة نشاط مهني أو نشاط مأجور عليه .

وكما ذكرنا سابقا فإنه يتوجب على الأجنبي الداخل للإقليم الجزائري أن يقدم للسلطات المختصة تأشيرة الدخول وجواز السفر، غير أن المشرع هنا أعفى بعض الأجانب من هذه التأشيرة وهم على وجه التحديد:

– البحار الأجنبي العامل على متن سفينة راسية في ميناء جزائري والذي يكون مستفيدا من إجازة على اليابسة المعمول بها في الاتفاقيات الدولية.

– الأجنبي العابر للإقليم الجزائري جوا

– أعضاء طاقم الطائرة

– الأشخاص المستفيدين من أحكام الاتفاقيات التي صادقت عليها الجزائر.

كما يمكن لشرطة الحدود عند الاستعجال منح تأشيرة لتسوية وضعية الأجنبي الذي يقدم بدون تأشيرة[1].

وأيضاً الأجنبي العابر للإقليم الجزائري والذي يثبت امتلاكه لوسائل العيش الكافية طوال مدة المرور أن يستفيد هو أيضا من تأشيرة عبور مدتها القصوى 7 أيام. وهنا يمكن اعتبار هذه النقطة منفذا لكثير من الأفارقة الذين يدخلون الإقليم الجزائري بنية الإقامة والاستقرار [2].

---

[1] – عند انتهاء مدة التأشيرة الممنوحة من طرف شرطة الحدود يمكن للسلطة الإدارية المختصة إقليميا تمديدها لمدة 90 يوما وذلك بشرط أن لا يكون له نية الإقامة في الجزائر . أنظر المادة 13 من القانون 11/08 السالف الذكر.

[2] – كما يمكن لمصالح الشرطة منح إجازة دخول مدتها لا تزيد عن 7 أيام ولا تقل عن يومين لأعضاء أطقم السفن والطائرات .

ثانيا: شروط إقامة الأجانب المقيمين

يعد مقيما الأجنبي الذي يرغب في تثبيت إقامته في الجزائر وذلك بعد تسلمه لبطاقة مقيم من قِبل ولاية مكان إقامته[1]. غير أنه لا يمكن للأجنبي الذي يريد الإقامة في الجزائر قصد ممارسة نشاطه بأجر الاستفادة من بطاقة مقيم إلا إذا كان حائزا لإحدى الوثائق التالية:

* رخصة العمل
* ترخيص مؤقت للعمل
* تصريح بتشغيل عامل أجنبي بالنسبة للأجانب غير الخاضعين لرخصة العمل .

ومع ذلك يسمح المشرع الجزائري للأجنبي الذي أقام بالجزائر بصفة مستمرة وقانونية لمدة تزيد عن 7 سنوات أن يتحصل على بطاقة إقامة مدة صلاحيتها 10 سنوات [2]. أما إذا ثبت أن الأجنبي لم يعد مستوفيا للشروط المطلوبة في الإقامة تسحب منه بطاقة الإقامة الممنوحة له [3].

الفرع الثاني: شروط تنقل الأجانب وتشغيلهم

أولا: شروط تنقل الأجانب في الإقليم الجزائري

تمنح الدولة الجزائرية للأجانب حرية التنقل والسفر داخل الإقليم الجزائري دون أية شروط خاصة في حدود احترام قوانين الجمهورية ودون المساس بالسكينة العامة والأخلاق، وما على الرعايا سوى تقديم المستندات أو الوثائق المثبتة لوضعيتهم عند كل طلب من الأعوان المؤهلين لذلك، وإذا صادف

---

[1] – مدة صلاحية هذه البطاقة سنتين وتكون هذه البطاقة إجبارية على المقيم الأجنبي بعد بلوغه سن 18 سنة، في حين يتحصل الطالب الأجنبي على بطاقة إقامة لا تتعدى مدة صلاحيتها مدة تمدرسه . انظر المادة 16 من القانون 11/08 السالف الذكر.

[2] – ونفس الأمر بالنسبة لأبنائه الذين بلغوا سن 18 سنة .

[3] – وفي هذه الحالة يعذر المعني بمغادرة الإقليم الجزائري خلال 30 يوما ابتداء من تاريخ تبليغه بالإجراء .

هؤلاء الأعوان أو مصالح الأمن رعية أجنبية في وضعية غير قانونية – وما أكثرها خاصة للرعايا الأفارقة – يمكنهم حجز جواز أو وثيقة السفر مؤقتا إلى حين البت في وضعيتهم [1].

كما يفرض القانون على الأجنبي المقيم بالجزائر والذي يغير مكان إقامته لفترة تتجاوز 6 أشهر أن يصرح بذلك لدى محافظة الشرطة أو الدرك الوطني أو لدى بلدية محل إقامته السابق وكذا الجديد [2].

ثانيا: شروط تشغيل وإيواء الأجانب

بسبب الموقع الجغرافي للجزائر يتوافد العديد من الأجانب وخاصة الأفارقة منهم وحتى من بعض الدول العربية الحدودية، طمعا في العمل أو المرور إلى الدول الأخرى وهو ما لاحظناه في مدينة غرداية حيث يتواجد العديد من الأفارقة الذين يعملون في مزارع النخيل أو أشغال أخرى .

وقد أوجب المشرع على كل شخص طبيعي أو معنوي يشغل أجنبيا بأن يصرح به خلال 48 ساعة لدى المصالح المختصة بالتشغيل أو محافظة الشرطة أو فرق الدرك الوطني عند عدم وجود تلك المصالح في البلدية المعنية ونفس الالتزام يقع على المستخدم عند إنهائه لعلاقة العمل مع الأجنبي لأنه في هذه الحالة يكون غير مستوفٍ لشروط الإقامة في الجزائر [3].

ويذهب المشرع الى ابعد من ذلك عندما يفرض على مالك السفينة التي تحمل علما جزائريا أن يحصل على ترخيص من المصالح المختصة عند تشغيله لرعايا أجانب .

---

[1] – ويتم في هذه الحالة تقديم وصل يعد بمثابة بيان لهويتهم . انظر أكثر تفاصيل في المادة 26 ق 08 / 11

[2] – ويجب أن يقوم بهذه الإجراءات خلال 15 يوما السابقة لتاريخ مغادرته محل إقامته أو اللاحقة بمحل إقامته الجديد .

[3] – وعلى هذا الأساس يجب على المستخدم أن يحوز الوثائق اللازمة عند تشغيله للأجانب وذلك بغية تقديمها عند الحاجة . انظر المادة 28 ق : 11/08 .

كما يجب على كل مؤجر أو محترف أو أي شخص يأوي أجنبيا أن يصرح به لدى محافظة الشرطة أو فرقة الدرك الوطني، وفي حالة عدم وجود هذه المصالح لدى البلدية المختصة إقليميا وذلك خلال 24 ساعة.

المبحث الثاني: مكافحة الدخول والتواجد غير القانوني للأجانب في الجزائر

في سبل الحد من ظاهرة التوافد والهجرة غير الشرعية نحو الجزائر عمل المشرع على إيجاد مجموعة من المصالح والأجهزة المختصة (المطلب الأول) ومن جهة رتب إجراءات أمنية ورتب عقوبات جزائية في حالة مخالفة شروط الدخول أو التواجد في الإقليم الجزائري(المطلب الثاني)".

المطلب الأول: المصالح والأجهزة المختصة

نتناول تحت هذا العنوان مجموعة من الأجهزة والمصالح والتي من مهامها مراقبة ومتابعة الهجرة غير الشرعية وذلك بصفة موجزة.

الفرع الأول: حراس الحدود

تنتمي مجموعة حرس الحدود إلى فرق الدرك الوطني وهي متواجدة على طول الشريط الحدودي للإقليم البري الجزائري، وهي موزعة على النحو التالي:

- القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم 02 بوهران تضمن حراسة الحدود الغربية.
- القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم 03 ببشار تضمن حراسة الحدود الجنوبية الغربية (المغرب، موريطانيا، الصحراء الغربية، مالي) بها ثلاث مجموعات بمختلف الولايات .
- القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم04 بورقلة توكل لها مهمة حراسة الحدود الجنوبية الشرقية (تونس، ليبيا).

- القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم05 بقسنطينة تضمن تأمين الحدود الشرقية مع تونس

- القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم 06 بتمنراست تسند لها مهمة مراقبة الحدود الجنوبية والجنوبية الشرقية مع كل من النيجر والمالي .

وبناءا عليه فإن مهمة فرق حرس الحدود تتمثل في حراسة الحدود الجزائرية ضد أي محاولة للمساس بأمن الدولة، محاربة النشاطات غير المشروعة كالتهريب بكل أنواعه، هجرة غير شرعية ...الخ .[1]

الفرع الثاني: حراس السواحل

حراس السواحل مصلحة تابعة للبحرية الوطنية "وزارة الدفاع الوطني"، وتتمثل مهمتهم في محافظة ومراقبة الحدود البحرية التي يبلغ طواها 1200 كيلومتر، هذه الوحدات مدعمة بتواجد حراس لمراقبة المرور البحري على طول السواحل الوطنية وتعمل بالتنسيق مع فرق شرطة الحدود البحرية خاصة في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية.

الفرع الثالث: شرطة الحدود

المهام الرئيسية الموكلة لفرق شرطة الحدود البرية، الجوية والبحرية هي التطبيق للتعليمات المنظمة لحركة عبور الأشخاص والبضائع عبر الحدود، ضمان أمن المنشآت المتواجدة داخل الحيز المطاري والمينائي للاستعلام في الوسط الحدودي وقمع الجريمة والآفات بكل أشكالها، فإن مصالح شرطة الحدود تقع على عاتقها أيضا مهمة مكافحة الهجرة غير الشرعية باعتبارها فعل غير

[1] – انظر أكثر تفاصيل بوبكر بلعباس، الهجرة غير الشرعية في الجزائر، مذكرة تخرج محافظ الشرطة ، الجزائر العاصمة، دفعة 2007 ، ص19

مشروع يتمثل في اجتياز الحدود بطرق غير قانونية باختراقهم لقوانين التنظيمات المعمول بها في مجال حركة عبور الأشخاص، حيث تتخذ ضدهم الإجراءات المناسبة سواء الطرد عن طريق قرار تصدره السلطات القضائية أو الإدارية بالنسبة للأجانب أو المتابعة القضائية بالنسبة للجزائريين.

كما أنها مكلفة أيضا بمراقبة مدى صحة وثائق السفر عند النقاط الحدودية حيث يعتبر تزوير وثائق السفر والتأشيرات ضمن الأساليب المستعملة من قبل المهاجرين السريين، مع الإشارة أن هذه الهيئة تخضع في تنظيمها الإداري إلى السلطة المباشرة لمديرية شرطة الحدود والتي هي مهيكلة على النحو التالي:

على المستوى المركزي: تتكون مديرية شرطة الحدود من خمسة نيابات مديرية وهي:

- نيابة مديرية شرطة الحدود الجوية .
- نيابة مديرية شرطة الحدود البرية.
- نيابة مديرية شرطة الحدود البحرية.
- نيابة مديرية المحفوظات والإحصائيات
- نيابة مديرية أمن الموانئ والمطارات .

على المستوى الخارجي: نجد على هذا المستوى سبعة مصالح لشرطة الحدود وهي: قسنطينة، وهران، إليزي، ورقلة، تمنراست، مغنية، سوق اهراس، ومؤخرا فتحت مصلحة جديدة لشرطة الحدود ببشار لكنها لازالت غير عملية (تأكد من هذه المعلومة)

بالإضافة إلى الفرقتين الأولى والثانية لشرطة الحدود البحرية لميناء الجزائر والفرقة الجوية لمطار هواري بومدين[1] .

[1] – انظر بوبكر بلعباس، المرجع السابق، ص 20.

المطلب الثاني: الإجراءات الأمنية المتبعة والجزاءات العقابية

وضع المشرع مجموعة من الإجراءات الأمنية لمواجهة الدخول أو التواجد غير الشرعي في الجزائر من طرف الأجانب تتمثل في الإبعاد والطرد والمنع من الدخول إلى الإقليم ورتب من جهة أخري عقوبات جزائية رادعة .

الفرع الأول: الإجراءات الأمنية المتبعة

أولا: الإبعاد والطرد من الإقليم الجزائري: يتمثل الإبعاد في اقتياد الأجنبي خارج التراب الجزائري ويتخذ هذا القرار من طرف وزير الداخلية في الأحوال التالية:

- إذا تمت محاكمة الأجنبي في الجزائر وصدر في حقه حكم أو قرار قضائي نهائي يتضمن عقوبة سالبة للحرية لارتكابه جنحة أو جنائية.
- إذا انتهت مدة 30 يوما الممنوحة للأجنبي من أجل مغادرة التراب الوطني وذلك لعدم إستفائه الشروط القانونية لدخول الأجانب وإقامتهم[1].

وقد رتب المشرع عقوبة جزائية تتراوح بين سنتين إلى 5 سنوات على كل اجنبي تم إبعاده من الإقليم الجزائري ودخل إليه من جديد دون رخصة، إلا إذا أثبت استحالة التحاقه ببلده. كما تسلط نفس العقوبة علي الأجنبي يمتنع عن تسليم الوثائق اللازمة لتنفيذ قرار الإبعاد.

وقد منح المشرع مهلة تتراوح بين 48 ساعة و15 يوماً للأجنبي قبل تنفيذ قرار الإبعاد وحسن فعل المشرع، بل يمكن للأجنبي المبلغ بقرار إبعاده أن يرفع دعوي إستعجالية على القضاء الإداري في أجل أقصاه 5 أيام من يوم تبليغه ويلتزم القاضي بالفصل في الدعوي خلال 20 يوم من يوم الطعن[2].

---

[1]- وفي حالة زيادة المهلة فإن الابعاد يتم بعد إنتهاء المهلة المزادة والمقدرة ب 15 يوماً. ويتم تبليغ المعني بقرار الإبعاد ....أنظر المواد22 و30 و31 من ق 11/08 .

[2] – ويكون لهذا الطعن اثر موقف للقرار وذلك مع مرعاة المادة 13 من قانون العقوبات .

وإذا استحال تنفيذ قرار إبعاد الأجنبي يمكن تحديد مكان إقامته بموجب قرار صادر عن وزير الداخلية إلى أن يصبح تنفيذ قرار الإبعاد ممكناً[1].

ومن جهة أخرى قد تلجأ المصالح المختصة إلى إجراء آخر وهو الطرد حيث يمكن طرد الأجنبي الذي يدخل إلى لجزائر بصفة غير قانونية , وذلك بموجب قرار صادر عن الوالي المختص إقليميا، ويستثني من ذلك الأجانب الذين قاموا بتسوية وضعيتهم الإدارية، ومن ذلك عمل المشرع علي إيجاد مراكز إنتضار لإيواء الأجانب المتواجدين بصفة غير شرعية في انتظار طردهم إلي الحدود وترحيلهم إلي بلادهم الأصلية[2] .

[1] – انظر رقيد حيدر ، مكافحة الهجرة غير الشرعية، مذكرة تخرج محافظ الشرطة ، سيدي بلعباس، دفعة 2007 ص 21 .انظر أيضا كريم متقي مشكوري، الهجرة السرية للأطفال القاصرين المغاربة نحو أوربا، رسالة لنيل شهادة الدراسات المعمقة من جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس / المغرب،2005 ،ص67.

[2]– ويكون من اختصاص الوالي أيضا إصدار قرار وضع الأجنبي في هذه المراكز لمدة لا تتجاوز 30 يوم .

ثانيا: رفض دخول الأجنبي

يتمثل هذا الإجراء في منع دخول الأجنبي إلى الإقليم الجزائري الجوي أو البحري، وإذا قامت مؤسسة النقل بإدخاله إلى الإقليم الجزائري فإنها تكون مجبرة على إعادته إلي المكان الذي جاء منه، فإن لم يكن فإلى البلد الذي منحه وثائق السفر أو أي إقليم آخر يمكن القبول به.

وتكون الأحكام السابقة قابلة للتطبيق علي الأجنبي العابر للإقليم الجزائري إذا كانت المؤسسة التي تنوي نقله قد رفضت ذلك، أو أن البلد المراد نقله إليه قد رفض استقباله[1] .

كما فرض المشرع غرامة جزافية تتراوح بين 150000 إلى 500000 علي الناقل الذي يقوم بنقل الأجنبي إلى الإقليم الجزائري أو حتى عابر له ويكون غير حائز لوثائق السفر الضرورية.

وتتم معاينة هذه المخالفة بموجب محضر من طرف شرطة الحدود ويتم إبلاغها للناقل المعني، ويقوم الوالي المختص إقليما عندها بإصدار قرار يتضمن الغرامة اللازمة والتي تكون حسب عدد المسافرين، ويقوم الناقل بدفعها إلى خزينة الدولة[2]

الفرع الثاني: الجزاءات العقابية

وضع المشرع مجموعة من الجزاءات العقابية تتعلق بمخالفة شروط دخول أو خروج الأجانب أو إقامتهم وكذا تشغيلهم.

---

[1]– تتحمل المؤسسة التي قامت بإنزال الأجنبي الذي يرفض دخوله الى الجزائر ، تكون ملزمة بتكاليف إقامته الي حين إرجاعه ...أنظر المادة 34 من قانون 11/08 .

[2]– يمكن للناقل المعني أن طعن قضائيا إلى الجهة الإدارية ضد قرار الوالي .

أولا: عقوبات مخالفة الدخول غير الشرعي للإقليم الجزائري

حسب المادة 44 من قانون 11/08 فإن الأجنبي يكون عرضة لعقوبة من 6 أشهر إلى سنتين وبغرامة من 000 10 دج إلى 000 30 دج إذا أقدم على:

- دخول الإقليم الجزائري بدون إثبات وسائل العيش اللازمة
- عدم حصوله على تأشيرة دخول من المصالح المختصة أو عدم امتلاكه لدفتر صحي.
- بقائه في الإقليم الجزائري مع انتهاء مدة صلاحية تأشيرة الدخول.
- مغادرة التراب الوطني بطريقة غير قانونية [1].

كما يعاقب المشرع بالحبس من سنتين إلى 5 سنوات وبغرامة من 000 60 دج إلى 000 200 دج كل شخص يقوم بصفة مباشرة أو غير مباشرة بتسهيل أو محاولة تسهيل دخول أو تنقل أو إقامة أو خروج أجنبي من الإقليم الجزائري بصفة غير قانونية وتشدد العقوبة إلى السجن من 5 سنوات إلى 10 سنوات وغرامة 000 300 دج إلى 000 600 دج. إذا أرتكب المخالفة باستعمال السلاح أو وسائل النقل ووسائل خاصة، أو كان السلوك المجرم ارتكب من طرف شخصين فأكثر وكان عدد الذين تم إدخالهم أكثر من شخصين أو كان هذا السلوك المجرم من شأنه أن يعرض الأجانب إلى ظروف غير إنسانية أو تعلق الأمر بإبعاد قاصر أجنبي عن وسطه العائلي.

[1] – كل ذلك مع مراعاة ما ورد في المادة 30 والمادة 36 اللتان تنصان على إقرار الإبعاد وكذا الطرد من الإقليم الجزائري . انظر المادة 44 من قانون 11/08.

وإذا اجتمع ظرفين من الظروف السابقة تشدد العقوبة من 10 سنوات إلى 20 سنة والغرامة من 250000 2 دخ إلى 000 000 3 دج [1].

ثانيا: عقوبات مخالفة شروط إقامة الأجانب

يعاقب بغرامة من 000 5 دج إلى 000 20 دج كل أجنبي يتعدى سنه 18 سنة لا يملك بطاقة إقامة وكذا كل أجنبي لم يسو وضعيته بعد انتهاء مدة صلاحية إقامته في الجزائر، بينما تكون العقوبة بالغرامة من 000 50 دج إلى 000 200 دج على كل أجنبي يمارس تجارة أو نشاط دون أن يستوفى الشروط القانونية لذلك.

وقد ذهب المشرع إلى أبعد من ذلك حينما عاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة من50000 دج إلى 000 500 دج كل من يلجأ إلى زواج مختلط من أجل الحصول على بطاقة مقيم أو الحصول على الجنسية[2]. وتشتد العقوبة عندما يرتكب هذا السلوك المجرم من طرف جماعة منظمة بحيث تكون العقوبة بالحبس لمدة تصل إلى 10 سنوات وغرامة بين 000 500 دج إلى 000 000 2 دج.

ثالثا: عقوبات مخالفة شروط تشغيل وإيواء وتنقل الأجانب

رأينا سابقا كيف أن المشرع نضم عملية تشغيل الأجانب، حيث فرض بعض الشروط على المستخدمين وأرباب العمل ورتب على مخالفة هذه الشروط عقوبات جزائية وهي الغرامة من 200000 الى 800000 دج وذلك طبقا لنص المادة 49 من ق 11/08 غير أن هذه المادة ذكرت عبارة " تشغيل مؤسسة

---

[1] – وهنا يجوز للقاضي النطق بمصادرة الأشياء التي استخدمت لارتكبا المخالفة وكذا المال الناجم عنها . انظر المادة 46 من قانون 11/08

[2] – وذلك سواء كان هذا الزواج بين أجنبي وجزائرية أو بين أجانب .

للأجنبي بصفة غير قانونية..." وهو ما يدل على استبعاد الأشخاص الطبيعية من المساءلة حيث يخضع هؤلاء إلي أحكام التشريع المنظم لتشغيل الأجانب.

بينما عاقب المشرع علي مخالفة شروط إيواء الأجانب بصفة غير قانونية، والتي تتمثل في عدم قيام المؤجر أو المحترف أو أي شخص عادي بتقديم تصريح لدي محافظة الشرطة أو فرق الدرك الوطني أو بلدية محل الإيواء وذلك خلال 24 ساعة، وتكون العقوبة بالغرامة من 5000 الى 20000 دج.

الخاتمة:

من خلال دراستي لهذا لموضوع –الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر– ومقارنتها بالواقع العملي لاحظنا أن النصوص القانونية المنظمة لدخول الأجانب إلى الجزائر وتنقلهم وإقامتهم لا بأس بها من حيث وضع الشروط والقيود والإجراءات، ولكن في مقابل ذلك نلحظ تفاقم تدفق عدد المهاجرين غير الشرعيين إذ أن الأحكام الخاصة بشروط الإقامة والتوظيف مصنفة كجنح والعقوبات لا تتعد الحبس بستة أشهر وغرامة مالية زهيدة مما يشجع المواطنين على امتهان حرفة استقدام الأجانب وتشغيلهم دون مراعاة القانون، ولذلك أقترح أن يلجأ المشرع إلى مراعاة بعض النقاط وهي أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هده الدراسة وذلك كمايلي:

1- تكييف القوانين التنظيمية تماشيا وتطور الظاهرة،

2- إعادة النظر في الإجراءات القضائية حيث إن تجربة المتابعة القضائية لم تأتي بثمارها ويعود هذا إلى العقوبة التي أصبح المهاجر السري يتقبلها ولا يبالي بها

3- رفع العقوبة في حالة عودة المهاجرين السريين من مخالفة إلى جنحة

4- كما أحبد لو أن المشرع يخضع هؤلاء الأجانب خصوصاً الأفارقة إلى قانون بلدهم وإخضاعهم لقضاء بلدهم

5- معاقبة كل شخص يساهم في مساعدة إيواء واستغلال هذه الفئة.

6- متابعة أعوان المصالح المتواطئة وفق الإجراءات التأديبية والإدارية.

قائمة المراجع:

1-النصوص القانونية

1-قانون العقوبات رقم 01/09 المؤرخ في 25 فبراير 2009 ج ر ع 15.

2-قانون رقم 11/08 المؤرخ في 25 يونيو 2008، المتعلق بشروط دخول الأجانب وإقامتهم، ج ر ع 36 .

2- الكتب

أ/ باللغة العربية

1-خافان راشد الكعبي، ظاهرة التسلل عبر الحدود وأبعادها الأمنية، رسالة مقدمة لاستكمال رسالة ماجستير في علوم الشرطة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2005 .

2-محمد عبيد الزناتي إبراهيم، الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية،ط 2008.

3-عثمان محمد نور، الهجرة غي الشرعية والجريمة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودي ،ط2008.

4-بوبكر بلعباس، الهجرة غير الشرعية في الجزائر، مذكرة تخرج محافظ الشرطة، الجزائر العاصمة، دفعة 2007 .

5–رقيد حيدر، مكافحة الهجرة غير الشرعية، مذكرة تخرج محافظ الشرطة، سيدي بلعباس، دفعة 2007.

6–كريم متقي مشكوري، الهجرة السرية للأطفال القاصرين المغاربة نحو أوربا، رسالة لنيل شهادة الدراسات المعمقة من جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس ،المغرب، 2005 .

ب/باللغة الأجنبية

[1] -Cf. R Merle et A Vitu, traité de droit criminal, t.1, cujas, France, p. 23.

المواقع الالكترونية

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=144798

[1]: محمد أحمد عوض، «الإدارة الإستراتيجية–الأصول والأسس العلمية", الدار الجامعية الإسكندرية، سنة 1999، ص:78.

الإدارة الرقمية كإبداع في تسيير وتميز منظمات الأعمال
مع الإشارة لنموذج للإدارة الرقمية في المنظمات العربية

أ.بـودي عبد الصمد

جامعة بشار

ملخص:

في ظل التوجه العالمي نحو إقتصاديات المعرفة التي تعتمد بشكل أساسي على التقنيات الحديثة في إستخدام المعرفة لرفع الرفاه الإجتماعي وإستثمار الموارد الإقتصادية المختلفة بشكل علمي وعقلاني، أصبحت الإدارة الرقمية وسيلة بقاء وأداة لا يمكن الإستغناء عنها في عالم مفتوح على عنصر التغير والإبتكار، الإبداع والتنافسية التي تعد بمثابة معايير تعكس مستوى الأداء التسييري والنمو الإقتصادي لمنظمات الأعمال المعاصرة والمؤسسات الكبيرة الحجم والمتوسطة والصغيرة.

يهدف المقال إلى محاولة الإستطلاع عن مفهوم ومكونات وأهمية توظيف الإدارة الرقمية في منظمات الأعمال، إضافة إلى إبراز واقعها وأهم تحدياتها في منظمات الأعمال العربية مع محاولة التركيز على نموذج لمنظمات الأعمال العربية.

الكلمات المفتاح: الإبداع، الأداء المتميز، تكنولوجيا الأنترنت، الأعمال الإلكترونية، الإدارة الإكترونية، التجارة الإلكترونية.

Abstract:

Digital Management is based on particular recent techniques. It deploys solid knowledge in order to increase different fields in economics and to realize permanent human development. Digital Management remains an essential tool in an open world of inventions and changes. Skillfulness and competitivity remains two main factors for not only big companies but small ones as well. Digital Management has created a new model for competitors to challenge one another and to initiate and encourage users to be more competent. This article

accentuates on digital management and its importance in reference to an Arabic organisational model.

Keywords: *innovation Management, excellence in Management, Internet technology, Electronic Business, Electronic Management, Electronic Commerce.*

مقدمة:

في ظل المحيط الجديد، الذي كثرت فيه المتغيرات وتعقدت فيه عملية إدارة أعمال المنظمات والتي أصبحت تنشط في بيئة تتميز بالمخاطرة وحالة عدم التأكد، لم يعد البقاء هدفا سهل المنال, ناهيك عن تحقيق النمو واكتساح أسواق جديدة. فالبقاء لن يكون إلا للأجود أداء والأحسن لمختلف الأطراف, وهذا هو مدلول التميز.

وعليه، فإن التفوق الإقتصادي لمنظمات الأعمال أصبح لا يتحقق إلا بالإعتماد على قوة اقتصادية تقوم على الإستغلال الأمثل لمواردها الإقتصادية المتاحة سواء بشرية أو مالية أو تكنولوجية من جهة والقدرة على الإبتكار والإبداع لأساليب تسويقية وإنتاجية جديدة، لتكون قادرة على الإدارة الفاعلة وعلى تحقيق الأداء الجيد والمتميز للوصول في النهاية إلى اكتساب الميزة التنافسية التي من شأنها أن تعزز من مركزها التنافسي في الأسواق العالمية، وبالتالي ضمان البقاء في السوق وعدم زوالها خاصة وأنها أصبحت تنشط في ظل بيئة تنافسية حادة ومعقدة.

والواقع أن منظمات الأعمال المعاصرة أصبحت تحتاج إلى أساليب الإدارة الرقمية لتتولى مهام تسيير مختلف وظائفها وأنشطتها وصولا إلى الأهداف الجديدة المنشودة بأكبر كفاءة وفعالية. حيث لم تعد نماذج الإدارة الحديثة أو الأعمال التقليدية تصلح للبيئة المتنامية كما ونوعا.وهكذا ظهرت بيئة العمل البديلة وهي العالم الإفتراضي الرقمي الذي يجعل من أولوياته تطوير رأس المال الفكري والإهتمام بتشجيع التجديد والإبتكار والتميز في الأداء عن طريق الإعتماد على

التكنولوجيات الحديثة والمتمثلة أساسا في شبكة الأنترنت وشبكات الأنترانت والإكسترانت وغيرها من الوسائل التقنية المتطورة والمتجددة التي تم تسخيرها لخدمة الموارد البشرية وتطوير قدراتها, لخلق ثقافة ومناخ عمل مناسبين لأهداف المنظمة وإيجاد مكان لها في خريطة اقتصاديات السوق المعاصرة.

وسنحاول في هذا البحث التركيز على معرفة عالم الإدارة الرقمية من حيث النشأة والمفهوم والاليات والمجالات والتطبيقات ومدى مساهمتها في إعطاء التميز والديناميكية والمرونة العالية والتنافسية المستدامة لمنظمات الأعمال على اختلاف أنواعها وأحجامها وفي رفع كفاءة وفعالية إدارتها وأداءها الإقتصادي وبالتالي تحسين مستوى خدماتها المقدمة , كما سيتم توضيح مكونات نموذج للإدارة الرقمية لتسيير أعمال منظمات الأعمال العربية.

ولمعالجة مضمون البحث سيتم توضيح النقاط التالية:

- مفاهيم، سمات ومتطلبات إدارة التميز في منظمات الأعمال المعاصرة
- مدخل إلى الإدارة الرقمية
- أثر تطبيقات الإدارة الرقمية على بناء ميزة التميز لمنظمات الأعمال
- واقع ،تحديات ورهانات الإدارة الرقمية في منظمات الأعمال العربية
- نموذج للإدارة الرقمية في منظمات الأعمال العربية

_ خاتمة

I- مفاهيم ،سمات ومتطلبات إدارة التميز في منظمات الأعمال المعاصرة

إن امتلاك مقومات إدارة التميز وتفعيلها هو السبيل الوحيد لبقاء المنظمات واستمرارها في عالم اليوم القائم على الحركة السريعة والتطوير المستمر وسيطرة رغبات العملاء وتعدد البدائل أمامهم,وانفتاح الأسواق وزوال الحواجز ,وسيتم التطرق إليها في محاولة لإعطاء صورة واضحة على هذا

المفهوم,ومختلف أبعاده من سمات تتصف بها وإستراتيجية تعتمد عليها وأعمدة ترتكز عليها في تحقيق أهدافها.

1- مفهوم إدارة التميز في المنظمة

إن العولمة وتطورات الألفية الجديدة، التكنولوجية فرضت عوامل ومتغيرات جديدة لتحقيق إدارة التميز لمنظمات الأعمال من خلال حشد جهودها التنظيمية المخططة ساعية بذلك إلى تحقيق الميزات التنافسية الدائمة لها. لأن السمة الدائمة للعصر الحالي هو التغيير في كل شئ وعلى كل مستوى وطول الوقت والثابت الوحيد هو التغيير لأننا نعيش في عصر المنظمات الذكية والجودة الشاملة TQM ، والعاملون ذوي القدرة على الإبتكار والإبداع[1].

وعليه نقصد بإدارة التميز تلك الوظائف الإدارية اللازم أداؤها لكي يتم تحقيق ميزة التميز للمؤسسة أو بمعنى آخر, هي التطبيق الإداري لمختلف الأنشطة والوظائف الخالقة للإنفرادية, وبالتالي تتضمن إدارة التميز كلا من التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة لهذه الأنشطة المتعلقة بها- أي ميزة التميز[2].

ويعني ذلك أن التميز ليس عملية تتم على أساس لحظي , وإنما تخضع للعملية الإدارية بعناصرها المختلفة, الأمر الذي يؤدي إلى حسن استخدام الموارد المتاحة لهذه العملية بأنواعها المختلفة(مادية بشرية ومالية), وتحقيق الهدف المنشود من ورائها بكفاءة وفعالية, وذلك إذا تمت إدارتها بشكل سليم.

وقد يتم إنشاء وحدة تنظيمية بالشركة لتتولى إدارة التميز، أو يعهد إلى إدارة تكون مسؤولة عن الأنواع المختلفة من الإبتكارات (الإبتكار التسويقي،

---

[1] : Michael E.PORTER « Competitive advantage, Creating and Sustaining Superior Performance », First Free Press edition, Simon and Schuster Inc, the United States of America, 1985, p :03

[2]: علي السلمي, «إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية" المكتب الجامعي الحديث، مصر، الإسكندرية، 2000، ص: 68

الإبتكاري التكنولوجي...الخ) قد يطلق عليها إدارة التميز، أو غير ذلك من الأشكال التنظيمية.

ولكن، عدم وجود مثل هذه الوحدة التنظيمية لا يعني أن التميز لا يمكن أو لا يتم إدارته. فهناك فرق بين إدارته بواسطة وحدة تنظيمية لها صفة الثبات, وإدارته بواسطة شكل آخر.

وبالطبع, فإن على كل منظمة أن تحدد الكيفية التي يجب أن تدار بها هذه العملية, وذلك استنادا إلى عدد من العوامل مثل أهمية اكتساب خاصية التميز بالنسبة لها، ومجالاته، ومعدلات تكراره وتكلفته، وغير ذلك من العوامل.

2 – سمات إدارة التميز في منظمات الأعمال:

يعد التميز في الأداء قضية جوهرية لمختلف المنظمات سواء الصناعية أو الخدمية. فقد أجريت دراسات عديدة عن التميز وخلصت في مجملها إلى إيعاز التميز في أداء المنظمات إلى عدد من السمات أهمها:

أ– النزعة إلى الحركية والنشاط: فهي إدارة حركية ذات طابع تفاعلي وقائي نشاطها يقوم على البحث والحصول على المعلومات التي تمكن الإدارة من التنبؤ بأماكن واتجاهات الأزمة المتوقعة وتهيئة المناخ المناسب للتعامل معها. فهي تتبنى قول شكسبير "طالما أن شؤون الناس غير مؤكدة فدعنا نتخذ المنطق مع الأسوء الذي ربما يقع.

ب– الإقتراب من العميل: إن نقطة البداية لتحقيق التميز هي التحديد الدقيق والواضح لحاجات العميل باعتباره المحرك الأساسي للمنظمة.فتعظيم إرضائه والمحافظة على ولائه يعتبر وسيلة رئيسية لا غنى عنها في خلق ميزة تفضيلية في البيئة التنافسية.إن الإستثمار في إرضاء العملاء وولائهم بمثابة الحصول على وثيقة تأمين وعلى ذلك برز اتجاه يدعو إلى وضع العميل على قمة الهيكل التنظيمي تعبيرا عن زيادة قيمة المساهمين والتي تتحقق من خلال إرضاء العملاء.

3–متطلبات تحقيق إدارة التميز:

يشكل التميز إطارا فكريا يتضمن العناصر الرئيسية في توجيه الإدارة في المنظمات المعاصرة لتحقيق التفوق وخلق القيم لكل أصحاب المصلحة المرتبطين بالمنظمات, وتنمية القدرات على التنافس والتطوير والإبداع, وتحقيق النتائج والإنجازات الباهرة.

ففكرة إدارة الأداء تقوم على منطق أن الأداء المتميز المحقق للغرض منه يتطلب توفر العناصر التالية[1]:

– تصميم العمل بطريقة علمية سليمة يحدد الأداء المطلوب وطريقته والنتائج المتوقعة حين تمام التنفيذ.

– توفير مستلزمات الأداء المادية والتقنية لتنفيذ العمل حسب التصميم الموضوع.

– متابعة الأداء وملاحظة ما يقوم به الفرد (أو الأفراد) أثناء العمل.

هذا ويتطلب تحقيق التميز أيضا الإستغلال الجيد والأمثل لمختلف الموارد الاقتصادية من أجل إعطاء صورة انفرادية لمنتجات المؤسسة في عيون العملاء,خاصة في خصائصه، ولهذا يجب على المؤسسة أن تتوفر فيها بعض الشروط اللازمة من أجل تحقيق ميزة التميز[2]:

أ– من حيث الكفاءات والموارد:

أ–1– قدرات البحث:يكون البحث بطريقتين وهما:

– عن طريق البحث التكنولوجي .

– عن طريق بحوث التسويق.

وللحصول على التميز الذي يؤدي إلى ميزة تنافسية,فلابد من الإعتماد على بحوث التسويق التي تسمح بالقيام بتجزئة السوق لإيجاد جماعات المستهلكين، الذين هم بحاجة إلى إشباع حاجياتهم ورغباتهم التي لم تشبع ضمن العروض الموجودة في السوق.

---

[1]: شيقارة هجيرة "الإستراتيجية التنافسية ودورها في أداء المؤسسة", مذكرة ماجستير, منشورة,تخصص:إدارة الأعمال,جامعة الجزائر ,السنة الجامعية 2004-2005، ص:81.

[2]: علي السلمي، «إدارة التميز–نماذج وتقنيات في عصر المعرفة–"، مكتبة الإدارة الجديدة مصر, سنة2002، ص: 64

أ-2-**تكنولوجية المنتج:** إن التميز يرتكز على تكنولوجيا المنتج,وإذا كان هذا الأمر صعب على المؤسسة تحقيقه,فعليها أن ترتكز على أسس تطوير منتوجاتها.

أ-**3- الصورة:**إن خصائص الصورة تسمح للمؤسسة أن تبين وتوضح قيمة التميز في السوق، والخصائص الرئيسية للصورة هي:

* شكل المنتج ووزنه وحتى لونه وغلافه.
* الجودة, وبالطبع السعر مرتبط بالجودة.
* التواجد في الإعلانات والعروض والصالونات...الخ

أ-**4-التوزيع والقدرات التجارية:** لتوضيح قيمة التميز على المؤسسة أن تركز على قنوات التوزيع ,وعلى قوة البيع وان يكون لديها قدرات على الترويج لمنتوجها من خلال الإقناع والإتصال الفعال مع الزبائن وهذا من أجل مواجهة أي تغير في تصرفات الزبائن في القطاع السوقي.

ب -التنسيق بين التسويق والبحث والتطوير:

يعتبر التعاون بين وظيفتي التسويق والبحث والتطوير جد مهم لتحقيق التميز, لأنه من خلال هذا التعاون تنشا فكرة التميز, فالتسويق يقوم بالبحث عن حاجيات ورغبات المستهلكين التي هي في حاجة إلى أن تشبع في السوق, ودراسة قطاع السوق, وتحليل سلوك الاستهلاك...إلخ.أما دور البحث والتطوير فيكمن في تكملة عمل التسويق، أي يدرس كل النتائج التي تحصلت عليها وظيفة التسويق.

ج- اقتناع الإدارة العليا للمنظمة:

يجب أن يوجد اقتناع لدى الإدارة العليا للمنظمة بضرورة وأهمية اكتساب ميزة التميز ودورها الأساسي في المنافسة مع غيرها من المنظمات,وفي نجاحها وتحقيق أهدافها.

إن وجود هذا الإقتناع ضروري لتهيئة المناخ التنظيمي لوجود ونمو مفهوم التميز،وتشجيعه، بل واعتباره جزءا لا يتجزأ من سياسات وإستراتيجيات المنظمة.

وبالطبع ,فإن عدم وجود مثل هذا الإقتناع ينعكس سلبيا على تحقيق الأداء المتميز,حيث قد لا يتوقف الأمر عند مجرد عدم تشجيعه وتهيئة الجو المناسب لنموه,بل قد يمتد إلى محاربة كل من يفكر فيه تحت مبررات مفتعلة ظاهرها حق,ولكن يراد بها باطل.

د-تهيئة البيئة التنظيمية:

تشير البيئة التنظيمية إلى خصائص بيئة العمل داخل المنظمة, والتي يمكن أن تستخدم في التمييز بين منظمة معينة, وغيرها من المنظمات.وتتكون مثل هذه البيئة من عدد من العوامل أو العناصر مثل سيادة روح العمل في شكل فريق, وكيفية اتخاذ القرارات، والهيكل التنظيمي, والعلاقات والولاء والإنتماء، ونظم الحوافز والمكافآت.فكل هذه العوامل من شأنها أن تشجع العاملين بالإدارة على توليد الأفكار الخلاقة والجديدة و/أو وضعها موضع التطبيق,يعتبر مطلبا مهما في تجسيد وتفعيل مفهوم التميز على أرض الواقع.

هـ-استقطاب الأفراد ذوي الصفات المناسبة والمؤهلة لتحقيق التميز:

يجب على المنظمة أن تملك أفراد ذوي كفاءة عالية وقدرات إبتكارية على الفهم ويتمتعون بروح المبادرة والإبداع.

- توفير الفرد أو الأفراد المؤهلين للقيام بالعمل, وإعدادهم وتدريبهم على طرق الأداء الصحيحة، وهذا من اجل دراسة السوق دراسة جيدة وبالتالي تجزئته إلى إبداع طرق جديدة لعرض منتجات المنظمة.

و-الرقابة على تكاليف الأنشطة الخالقة للتميز:

إن تحقيق التميز يستلزم السيطرة على التكاليف المباشرة وغير المباشرة في نشاط المنظمة,فالزبون يعطي قيمة للتميز,وبالتالي على المنظمة أن تدرس جيدا قيمة التميز والتحكم الجيد فيها كون أن الزبون لا يقبلها إذا كانت تكلفتها مرتفعة,فمن الأحسن أن تضع المنظمة الخطة التي تأخذ بعين الإعتبار التوازن والتوافق مابين الحجم الكمي للتكاليف من جهة وسعر ونوعية المنتج من جهة أخرى. زيادة على:

- الفهم الجيد للعملاء بدرجة اكبر من مجرد فهم المنافسة[1]
- تقديم المطور دائما, ومقابلة رغبات العملاء.
- السرعة وكيفية الإستفادة منها.
- الملائمة والرسملة على موجات أجيال العملاء وباقي أطراف التعامل.
- إضافة القيمة للعملاء وليس مجرد تحقيق قيمة مضافة للمنظمة
- الإهتمام بعنصر التقنية, خاصة تقنيات العمليات والمعلومات الجديدة- أو الهندسة العكسية.
- خطة إستراتيجية متكاملة.
- منظومة متكاملة من السياسات التي تحكم وتنظم عمل المنظمة وترشد القائمين بمسئوليات الأداء إلى أسس وقواعد ومعايير اتخاذ القرار.
- هياكل تنظيمية مرنة ومتناسبة مع متطلبات الأداء وقابلة للتطوير والتكيف مع التغيرات والتحديات الخارجية والداخلية للمنظمة.
- نظام متطور للجودة الشاملة، يحدد آليات تحليل العمليات وأسس تحديد مواصفات وشروط الجودة.

---

[1]: نعيم حافظ أبوجمعة " التسويق الإبتكاري", المنظمة العربية للتنمية الإدارية, القاهرة، سنة 2003، ص: 46

– نظام متطور لإعداد وتنمية الموارد البشرية وتقويم أدائها.

– نظام متكامل للمعلومات لدعم اتخاذ القرار في المنظمة وتقويم الأداء المؤسسي والنتائج والإنجازات.

– قيادة فعالة تتولى وضع الأسس والمعايير لتطبيق الخطط والسياسات واتخاذ القرارات وقيم وأخلاقيات العمل لتحقيق التميز.

وعلى هذا الأساس يمكن حصر متطلبات تحقيق إدارة التميز في الشكل التالي[1]:

الشكل رقم(1): متطلبات إدارة التميز

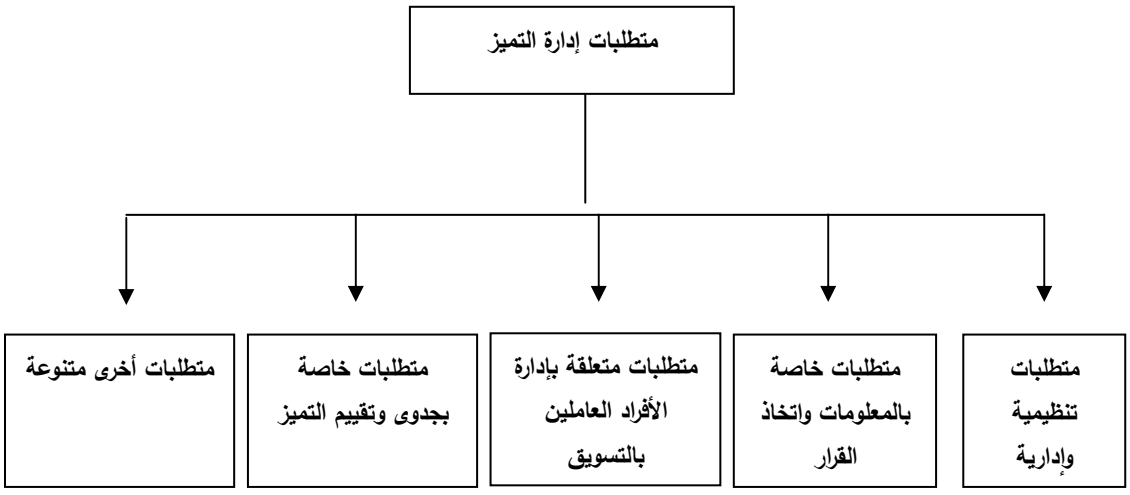

المصدر: نعيم حافظ أبوجمعة, نفس المرجع السابق,ص:45 (بتصرف)

[1]: بشير عباس العلاق وسعد غالب التكريتي، التجارة الإلكترونية ،عمان دار المناهج ،سنة: 2003 ، ص: 51

إن المنطق الأساسي في نماذج"إدارة التميز" هو إضفاء قدر هائل من المرونة والحركية والإنطلاق على عناصر التنظيم بحيث تعمل بكفاءة وحرية– وفي تنسيق متكامل–لبناء قدرات تنافسية تتبلور في النهاية في نتائج غير مسبوقة وفوائد وعوائد متوازنة لأصحاب المصلحة، وهذا المنطق لا يتحقق إلا من خلال استخدام آليات ومفاهيم الإدارة الرقمية التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والإتصال والتي تكاد تقترب من تحقيق مستوى "الآنية" Instantaneous والسرعة أي العمل في الوقت الحقيقي Real time في أداء وتنفيذ مختلف وظائف الإدارة وعمليات التنظيم.

II–مدخل إلى الإدارة الرقمية:

تعد الإدارة الرقمية أو ما يسمى أيضا الإدارة الإلكترونية مفهوما مبتكرا أملته المراحل المتقدمة من ثورة تكنولوجيا المعلومات واقتصاد المعرفة والإقتصاد الرقمي وأسهمت في تكوينه وانتشاره برمته.

فالإدارة الرقمية تترعرع وتنمو في بيئة الإبتكار والخلق والإبداع، وتستمد قوتها من الفكر التكنولوجي والإبداع المعرفي الذي أصبح سمة من سمات الإقتصاد الرقمي. وكما يؤكد جيتس رئيس مجلس إدارة شركة مايكروسفت فاننا " نتعامل مع الومضات الرقمية والفضاءات الإفتراضية لإدارة شؤون شركتنا دون أن يكون لكثير منا مكان ملموس نجلس بين جدرانه .فإدارتنا الرقمية تعتمد على التزامنا بالتكنولوجيا والمعرفة، وولاء العاملين لدينا مكرس لاقتصاد المعرفة الذي مكننا من تحقيق أكبر الإنجازات التي نتفاخر بها"[1].

[1] :Mariano Nieto," Basic propositions for the study of the technological innovation process in the firm" European Journal of Innovation Management, Emerald Group Publishing Limited, Volume 7 · Number 4 · 2004 , p–p. 314-315

ومفهوم الإدارة الرقمية يشير إلى منهجية جديدة تقوم على الإستيعاب الشامل, والإستخدام الواعي , والإستثمار الإيجابي لتقنيات المعلومات والإتصالات الحديثة في ممارسة الوظائف الأساسية للإدارة على مختلف المستويات التنظيمية في المنظمات المعاصرة.وتسهم الإدارة الرقمية في تحقيق الغاية الأساسية للمنظمات الساعية إلى التميز وذلك بتمكينها من بناء قدرات تنافسية عالية وفعالة تجعلها قادرة على الوصول السريع والمجدي للأسواق وإستقطاب معاملات الشرائح المستهدفة من الزبائن قبل غيرها من المنافسين، وضمان إستمرار تعامل الزبائن معها وولائهم لها.

كما تمثل أسلوب عمل مفتوحا لتسيير الأعمال الإفتراضية، يختلف عن كل الأسس والمبادئ والاليات في الادارة الحديثة ذات النهج المكاني الضيق. فلا عجب والحالة هذه أن تؤكد جميع ادبيات الادارة الرقمية –برغم ندرتها– إن الإدارة الرقمية بمنزلة فلسفة عمل جديدة تماما، لا تمت بصلة الى أي من الإدارات التي سبقت ولادتها....إدارة اللاملموس ببراعة وحرفية عالية باستخدام عقول رقمية وتقنيات رقمية وفضاءات رقمية وأحاسيس رقمية .

ولعل أفضل تجسيد لحيوية الإدارة الرقمية وديناميكيتها ودورها في تفعيل نتائج الأعمال وتعظيمها، هذا التحول الكبير الملحوظ الذي تشهده بيئة الأعمال اليوم, من الإدارة المكانية الحديثة إلى الإدارة الرقمية /الإفتراضية، حيث تتسارع خطى الشركات والمنظمات والمؤسسات الكبيرة الحجم والمتوسطة والصغيرة لتنتقل بشكل نوعي إلى عالم الإدارة الرقمية الإفتراضية تاركة وراءها كل ما تعلمته عن الإدارة المكانية الحديثة ،" فقد صار من أبرز معايير تقييم رقي المنظمات قدرتها على التحول من الأنماط الإدارية الحديثة إلى الأنماط الرقمية في إدارة الأعمال".

1-مكونات الإدارة الرقمية:

يتبين أن الإدارة الرقمية في المنظمات تتكون من متغيرات أساسية تلعب تكنولوجيا المعلومات وادارتها دورا اساسيا فيها، وهذه المتغيرات هي: الإستراتيجية، المنظمة، والأفراد، وثقافة المنظمة، وتكنولوجيا المعلومات في اطار من البيئة المتفاعلة الداخلية من خلال الشبكة الداخلية(Intranet) والبيئة السريعة التغير من خلال الشبكة الخارجية (Extranet). وهذا ما سنتحدث عليه لاحقا عن هذه المتغيرات وتفاعلاتها الداخلية والخارجية.

أ-الإدارة الرقمية وإدارة المعلومات:

وهنا يجب التمييز ما بين الإدارة الرقمية وإدارة المعلومات. فالرقميات تعمل في فضاء غير ملموس بينما المعلومات تعمل في فضاء ملموس وغير ملموس في ان معا.

ومن الخطأ المزج بين الرقميات والمعلومات ،فمازال كثير من المعلومات يعرض من خلال مادة ملموسة (في الكتب والمجلات والصحف والبيئة المادية برمتها) أو بواسطتها ,أما الرقميات فهي ليست مجرد أرقام فقط، فمن خلالها يمكن نقل أشياء كثيرة وتوصيلها بالإضافة الى المعلومات.وثورة الرقميات هي التي أذنت بمجيء الإقتصاد الرقمي والإدارة الرقمية.

وتأسيسا على ماتقدم، نتوصل إلى ما يأتي[1]:

- الإدارة الرقمية هي إدارة التعامل مع الزمن اللامحدود بينما إدارة المعلومات هي إدارة التعامل مع الملموس واللاملموس لكن في اطار حدود زمنية محددة مسبقا.

[1] : Dianne Waddell Edith Cowan University, "E-Business Innovation and Change Management", Mohini Singh RMIT University Australia, 2004 by Idea Group Inc, p: 56.

– تعتمد الإدارة الرقمية على منظومة معقدة وديمومة متجددة من الرسائل الإلكترونية التي يتم الاعتماد عليها لاغراض الإتصال، بينما إدارة المعلومات قد تستعين بهذه المنظومة المتطورة من دون الحاجة الى الاعتماد عليها بشكل كامل.

– الولاء في الادارة الرقمية يكون من حصة شبكة الإتصال، بينما في إدارة المعلومات يعتمد على الأفراد والمعلومات، وهذا أمر بديهي لأن الإدارة الرقمية تترعرع وتتنامى في بيئة غير ملموسة، بينما إدارة المعلومات تتعامل مع الملموس أولا، ولا يتمثل هذا الملموس فقط في البيئة المادية من أجهزة ومعدات وبرمجيات وأعتدة ومستودعات وإنما أيضا في الناس الذين يعملون معا ضمن روح الفريق الواحد.

– يكمن سر نجاح الادارة الرقمية في قدرتها على العمل والتفاعل في بيئة تتسم بشفافية المعلومات، والتنافسية بين عاملين ربما لا يعرف بعضهم الاخر ،بينما يعتمد نجاح ادارة المعلومات على القدرة على حجب المعلومات لاعتبارات السرية.

ب– الإدارة الرقمية والأعمال الإلكترونية: يمكن توصيف الأعمال الإلكترونية بأنها (توليفة) شبكة إلكترونية تتكون من: البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات، والتطبيقات البرمجية وتكنولوجيا الأنترنت وغيرها، بما يتيح تبادل المعلومات، وتنفيذ النشاطات والعمليات، وصوغ استراتيجيات الأعمال وتطبيقها بكفاءة وفاعلية.

إن منظومة الأعمال الإلكترونية ومفهومها يعنيان إدارة الاعمال إلكترونيا أو رقميا على مستوى المشروعات أو المنظمات الخاصة، بينما تعني الحكومة الإلكترونية الإدارة العامة الإلكترونية، أي الوظائف العامة والخدمات

الحكومية التي يجري تنفيذها بالوسائل الإلكترونية لتصل الى الجمهور العام بهدف تقديم الخدمة الحكومية والمنفعة العامة.

ما نريد قوله في هذا الصدد هو أن الإدارة الرقمية هي مفهوم ومنظومة وبنية وظائف ونشاطات تتفوق على كل النشاطات والعمليات في مستوى الاعمال الإلكترونية أولا، والاعمال الحكومية الإلكترونية ثانيا. فالإدارة الرقمية هي تكوين أشمل وأوسع من الأعمال الإلكترونية مثلما أن الأعمال الإلكترونية نفسها هي أوسع وأشمل من التجارة الإلكترونية.

ويوضح الشكل رقم 2 العلاقة القائمة بين الإدارة الرقمية والأعمال الإلكترونية.

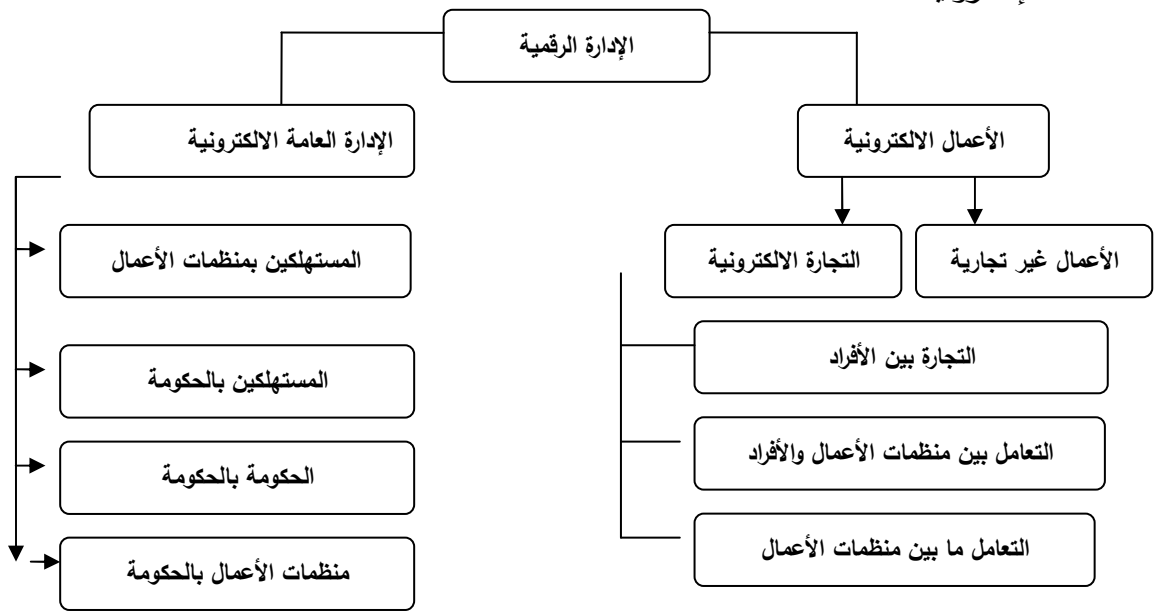

الشكل رقم 2: العلاقة القائمة ما بين الإدارة الرقمية والأعمال الإلكترونية

المصدر: بشير عباس العلاق وسعد غالب التكريتي، التجارة الإلكترونية (عمان دار المناهج ،2003، ص11)

كما هو موضح في الشكل فإن الإدارة الرقمية تتكون من بعدين رئيسيين، هما:

- **الأعمال الإلكترونية الإلكترونية:** وبدورها تصنف الى فئتين هما التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية غير التجارية مثل: إدارة سلسلة التوريد أو التجهيز، والتسويق الإلكتروني، وإدارة شبكات الأنترانت والإكسترانت وما يرتبط بها من نشاطات وعمليات وغير ذلك من عمليات الأعمال ونشاطاتها غير المندمجة نباشرة بمعاملات شراء السلع والخدمات والمعلومات وبيعها.

أما فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية فهي تضم بشكلها الحالي التبادل التجاري بين الشركات والأفراد، ويشار إليها اختصارا بـB2C، والتبادل التجاري الإلكتروني بين شركة وأخرى B2B. وهناك من يصنف التجارة البينية للأفراد بوصفها جزءا من التجارة الإلكترونية، ويشار إليها بالرمز (C2C).

-الإدارة العامة الإلكترونية: وهي تمثل الإدارة الرقمية للأعمال والوظائف الحكومية الموجهة الى المواطنين أو قطاع الأعمال أو بين مؤسسات الدولة ووكالاتها وأجهزتها عبر استخدام منظومات تكنولوجيا المعلومات والشبكات. أي ان الحكومات الالكترونية- ببساطة- هي إنتاج الخدمة العامة وتقديمها باستخدام الوسائل الإلكترونية.

ج- الإدارة الرقمية والتحالفات الإستراتيجية:

تعتبر الادارة الرقمية إدارة التحالفات الإستراتيجية ما بين منافسي الأمس القريب .والواقع أن الإدارة الإستراتيجية هي مفهوم كانت اولى دعواته العمل مع المنافسين لتحقيق المصالح المشتركة ضمن سياق يحترم خصوصيات كل حليف.

وقد برز مفهوم تكنولوجيا التعاضد لتجسيد الحاجة الماسة إلى استخدام كل التقنيات والوسائل الرقمية من أجل إنجاح جهود التعاضد في عصر الأنترنت والإقتصاد الرقمي.والواقع ان التعاضد الإلكتروني بين منشات الأعمال ليس

بالأمر الجديد فقد كان هذا النوع من التعاضد سائد قبل ظهور الأنترنت وعالم التجارة المرتبطة بالمواقع الإلكترونية، إلا أنه كان اكثر صعوبة وتكلفة من حيث القدرة على بلوغه.

أما عالم التحالف الإلكتروني اليوم، فقد شهد تطورات ملموسة، وبات يقدم تكنولوجيا جديدة وطرائق تعاضد جديدة وعملية تعاضد متطورة جدا.فالتحالف الإلكتروني، كما هو الشان في الادارة الرقمية، هو مهارة ينبغي للمنظمات إجادتها لكي تصبح منظمات رائدة وناجحة حقا، وإلا فإن هذه المنظمات لن تكون قادرة على اقتناص الفرص التي يتيحها الإقتصاد الرقمي وعصر الأنترنت.

د-الإدارة الرقمية والأعمال الالكترونية والممارسات الفضلى:

يشير مصطلح الممارسة الفضلى، أو أفضل ممارسة إلى الإبداع والإبتكار[1]وهي عملية أو أسلوب أو استخدام في معدات أو موارد اثبتت نجاحا منقطع النظير في تحقيق تحسينات ملموسة ومرئية في مجالات الكلفة، والجدولة والأداء والأمان والبيئة أو أي عوامل أخرى قابلة للقياس، وتؤثر في حالة المنظمة.ويرى خبراء الإدارة الرقمية أن الممارسات الفضلى في عصر الإقتصاد الرقمي لا تتحقق إلا من خلال إدارة رقمية متطورة ذات معايير مفتوحة وفي ظل بيئة رقمية /افتراضية راقية.

ومن أبرز ما يقال عن تطبيقات الإدارة الرقمية في مجال الأعمال الإفتراضية ما يأتي:

- تسهم الإدارة الرقمية في تعجيل الخطى باتجاه تحقيق استمرار الممارسات الفضلى وضمانها مادامت الادارة الرقمية الأسلوب الأكثر فاعلية وكفاءة لتسيير العمل الإفتراضي (من حيث التخطيط والتنفيذ والرقابة).

---

[1]: بشير عباس العلاق ، د.سعد غالب ياسين, «التجارة الإلكترونية"، دار المناهج,جامعة الزيتونة الأردنية,عمان,الطبعة الأولى,سنة2004,ص:86.

– تتمتع الإدارة الرقمية بخاصية القدرة على تحسين الفعالية التشغيلية من خلال الإستثمار الأمثل لارقى التقنيات المتاحة والعقول الرقمية المدربة والخبيرة.إلا أن الإدارة الرقمية بحكم طبيعتها الديناميكية المتجددة لا تؤمن فقط بتحسين الفاعلية التشغيلية، وإنما تسعى جاهدة لتحقيق الميزة التنافسية المستدامة من خلال تحقيق أعلى مستويات الفاعلية التشغيلية وضمانها مقارنة بالمنافسين وهذا لا يتحقق بسهولة في العالم الواقعي، خصوصا عندما لا تكون المنافسة شديدة.أما في حالة المنظمات الإفتراضية فإن المنافسة شديدة جدا والبقاء لايكون إلا للأفضل دائما مقارنة بالمنافسين الاخرين في السوق[1].

– إذا ما أخذنا بالحسبان حقيقة أن الممارسات الفضلى تتجسد في تقليص التكاليف وتعزيز الأداء وضمان السلامة والأمان وتحسين مستويات جودة الخدمات والسلع، فإن تجارب المنظمات الإفتراضية الرائدة مثل: Amazon و-e bay وغيرها كثير، تشير –بما لايقبل الشك – إلى أن نجاحات هذه المنظمات جاءت بفضل قوة إدارتها الرقمية المفتوحة ومتانتها.

– من أبرز خواص المنظمات الإفتراضية، وكذلك الإدارات الرقمية، القدرة على تحقيق أعلى درجات المرونة والسرعة في الأداء التنظيمي وهذا من خلال أن الإدارات الرقمية تستخدم قدرات كل من التكنولوجيا والموارد البشرية إلى أقصى مدى.

– بما أن الإدارة الرقمية هي من نتاجات مرحلة معالجة المعرفة في مجال تطور تقنيات المعلومات، فان ذلك يعني تفوقها على الإدارة التقليدية كما ونوعا. فمرحلة معالجة المعرفة هي المرحلة التي نعيشها حاليا، حيث حدثت طفرة كبيرة في مجال الذكاء الإصطناعي، بعد تطور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات،

---

[1] :Michel Amiel, joseph jacobs, « Management de l'administration », Université De BOeck et LarcierS-a, 2édition paris, 1998, p :218.:

وبهذا أمكن وضع وحدات الذكاء الإصطناعي في أجهزة لاتستخدم كحاسبات، مثل أجهزة التشخيص والإنذار والري والتصنيع. وأمكن الذكاء الإصطناعي (وتطبيقاته في مجال الإدارة الرقمية ذاتها) منافسة الذكاء البشري في بعض المجالات، مثل: الميكنة وصوغ الخطط ومراقبتها وتصحيح النصوص المكتوبة وغيرها. وتناوب ذلك مع ظهور الأنترنت والواقع الإفتراضي Virtual Reality.

2-**العوامل التي تتحكم في التبني المستقبلي لمنظمات الأعمال لمدخل الإدارة الرقمية:**

صحيح أن ملامح التطورات في تقنيات المعلومات والإتصالات ستحدد مستقبل الإدارة الإلكترونية. إنها تطورات أتية حتما، لكنها تحتاج إلى استثمارات ربما لا تكون متوافرة لجميع منظمات الأعمال وخاصة في الدول النامية بسبب افتقار كثير من هذه البلدان إلى الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة للإستثمار في حقول تقنيات الإتصالات والمعلومات. لذا يمكن إيجاز العوامل التي تتحكم في تبني منظمات الأعمال للإدارة الرقمية بالاتي:

- استكمال الهيكل القانوني والتشريعي لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات، وخصوصا في البلدان النامية، والدول العربية جزءا منها.

- إنشاء حاضنات حكومية لمشروعات اقتصاد المعرفة، وتعد مدينة دبي لأنترنت واحة دبي للسيليكون مثالين مشرفين ينبغي التعلم منهما وتكييفهما في البيئة العربية عموما.

- إنشاء مراكز تدريب في حقول تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات لتطوير الموارد البشرية في مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص.

- تضامن الجهود بين القطاعين العام والخاص لتوجيه الاستثمارات الخاصة بتطوير البنية التحتية التقنية.

– العمل على خلق بيئة مهنية لاستثمار شركات تكنولوجيا المعلومات العالمية سواء من خلال الإستثمار المباشر، أو التحالفات الإستراتيجية والمشروعات المشتركة.

– تشجيع الأبحاث والدراسات العلمية والتطبيقية في الجامعات والمعاهد والمؤسسات العلمية التي تتناول الأبعاد الإقتصادية والقانونية والتشريعية والإجنماعية والثقافية لتكنولوجيا المعلومات.

– تقديم الدعم الحكومي المباشر لمنظمات الأعمال الصغيرة التي تعمل في مجال صناعة البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات.

– بما أن الأنترنت هي تكنولوجيا تمكينية، بمعنى أنها قادرة على إحداث تغييرات إيجابية في مسار حياة الكثير من الناس ممن يرغبون في استخدامها لمواكبة كل ما هو جديد ومبتكر في عصر الأنترنت والإقتصاد الرقمي، فإن التوسع في تطبيقاتها في مجالات، مثل: الحكومة الإلكترونية، والمصارف والسياحة والخدمات الأخرى بشكل عام، سيؤدي إلى تشجيع الجماهير على استخدامها، وهذا بدوره سيؤدي إلى حالة من قبول الجماهير للبيئة التكنولوجية الجديدة بكل تفاصيلها[1].

III– أثر تطبيقات الإدارة الرقمية على بناء ميزة التميز لمنظمات الأعمال

إن الإعتماد المتزايد على أساليب الإدارة الرقمية,كان له الأثر الكبير في المؤسسة,حيث أحدث تغييرات عميقة في مختلف المستويات،خاصة تلك المتعلقة بالإنتاج،التسويق،الموارد البشرية.

---

[1]: أ.بوميلة سعاد,أ.فارس بوبكور,مجلة الإقتصاد والمناجمنت, "تسيير المعارف,وتنمية الكفاءات", جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان,كلية العلوم الإقتصادية والتسيير,عدد13,مارس 2004 ، ص:202.

فلقد أسهمت الإدارة الرقمية في تحقيق منطق نماذج" إدارة التميز والإبداع" من خلال تيسيرها لتحولات أساسية في أنماط تنظيم العمل وتنفيذ العمليات بالمنظمة ونذكر منها ما يلي:

1- تطوير جذري في نظم وآليات الإتصال تسمح بتطبيق نظم الهندسة الموازية حيث يعمل أفراد متعددون في مشروع واحد من مواقع متباعدة ولكنهم على اتصال دائم وأنيInstant.

2- إحداث تغييرات تنظيمية تتوافق تماما مع متطلبات "إدارة التميز" من أهمها ما يلي:

أ- إعادة تصميم نظم التخطيط بإضفاء عناصر المرونة واستشعار التغييرات من خلال الربط الآني بنظم رقابة وقياس الأداء.

ب- إعادة تصميم الأعمال باستبعاد الأنشطة والمهام التي تم تعويضها آليا (أوتوماتيكيا), وإدخال عناصر التكامل والتمكين Empowerment في الإعتبار.

ج- التوسع في الإستخدام الآلي أو الأوتوماتيكي يؤدي إلى تخفيض أعداد العاملين حتى في المستويات الإدارية خاصة الإدارة الوسطى والوظائف الإشرافية.

3- تبسيط الهيكل التنظيمي بتقسيم المنظمة إلى مجموعة من الوحدات الإستراتيجية وفرق العمل ذاتية الإدارةSelf-managed teams ,وفي نفس الوقت تنمية الفاعلية وسرعة الأداء واتخاذ القرارات عند نقاط التنفيذ مما يجعلها أكثر مرونة واستجابة للتغيرات المحيطة بها[1].

---

[1] : MIKE FAULKNER" CUSTOMER MANAGEMENTEXCELLENCE" ,15- John Wiley & Sons Ltd, , England , Great Britain,2003, p :95.

4- استثمار فرق العمل الطارئة بدلا من التكوينات والتقسيمات التنظيمية الدائمة,ومن ثم يتم التحول إلى التنظيم الشبكي حيث يكون الربط آنيا بين الوحدات الإستراتيجية وفرق العمل المختلفة بوسائط الكترونية تسمح بالتواصل والتفاعل والتنسيق المستمر والعمل المشترك وتبادل المعلومات بينها جميعا.

وبذلك تتمكن المنظمة-بفضل منهجية الإدارة الإلكترونية- أن تتحول من نمط الإدارة التقليدي الذي يقوم على فكرة"الإنتاج للتخزين ثم البيع من المخزون" Build-to stock إلى نمط جديد للإدارة يقوم على فكرة "الإنتاج حسب طلب الزبون" Build-to-order أو ما يطلق عليه"الإنتاج النحيف*.وهذا النموذج تطبقه الآن شركات كثيرة في مجال صناعات الحاسبات الآلية ومنهاDell,Compaq حيث يتم صناعة الحاسبات الشخصية بعد استلام طلبات الزبائن وليس قبلها وتخزينها.

5- التحول من الهياكل التنظيمية المبنية على أساس وظيفي Functional تتصف بالتجزئة والإنعزالية إلى هياكل مصممة على أساس التدفقات المعلوماتية Information –based تتمتع بالتواصل والإندماجية. وينشأ بين إدارات المنظمة وتقسيماتها شبه المستقلة نمط متميز من العلاقات أقرب إلى فكرة الفيدرالية السياسية بين ولايات الدولة أو مجموعة الدول المنضمة لاتحاد سياسي يحقق لكل منها استقلالية في شؤونها الداخلية بينما تمركز بعض الأمور المشتركة كالدفاع والعلاقات الخارجية ويطلق Davenport على هذا النمط تعبير Information Federalism[1].

---

[1]: 4-بشير عباس العلاق,*"الإدارة الرقمية-المجالات والتطبيقات-"*، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2005 ، ص: 217.

6- تسمح المعلوماتية, وعلى وجه الخصوص الشبكات، بفتح وتطوير أسواق جديدة واعتماد أساليب متطورة في العمل, يكشف عن إمكانية استغلال هذه التكنولوجيا في خدمة المؤسسة وإيجاد عوامل إنتاج جديدة, تمكنها من الحفاظ على نشاطها وقوتها.

ومن أهم آليات العمل المعتمدة التي تعمل على تفعيل مفاهيم الإدارة الرقمية والتكنولوجيا الحديثة في منظمات الأعمال ما يلي:

- التصميم والهندسة والإنتاج باستخدام الحاسب الآلي.
- الهندسة المواكبة وتخطيط موارد المشروع.
- الإنتاج المرن والإنتاج لدى الغير.
- التسويق عبر العلاقات المستندة للتكنولوجيا.
- البريد الصوتي والإلكتروني.
- الأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية.
- الشبكات الداخليةIntranet والخارجيةExtranet والشبكة العالميةInternet.

IV - واقع ،تحديات ورهانات الإدارة الرقمية في منظمات الأعمال العربية:

تشهد منظمات الأعمال العربية على اختلاف أنواعها وأحجامها وفي شتى القطاعات تطورات متأنية ومتواصلة في الفكر والممارسة الإدارية عبر استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في شتى المجالات .

وسنحاول في هذا الجزء من الدراسة الإستطلاع عن واقع والتحديات والرهانات في الإدارة الرقمية في بيئة اعمال المنظمات العربية.

1- واقع الإدارة الرقمية في بيئة منظمات الأعمال العربية

إن تحليل واقع الإدارة الرقمية في البيئة العربية يتطلب بالضرورة دراسة عناصر البنية التحتية للأعمال الإلكترونية والسلطات الادارية العليا الداعمة لها ايضا والتي تشكل معيار نظم تكنولوجيا المعلومات وأدواتها.

1-1- البنية التحتية التقنية:يرى الباحثون المتمرسون في هذا المجال أن منظمات الأعمال العربية بشكل عام تعتني نقصا فادحا في استخدام نظم المعلومات المحاسبية على مستوى منظمات الأعمال والحكومات والمؤسسات في القطاعات المختلفة. كما أن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات في المنظمات العربية ما زالت عاجزة عن تلبية متطلبات الأعمال الإلكترونية وبالتالي مثل هذا الوضع أثر سلبيا على تقديم خدمات التجارة إلكترونية، مثل استضافة مواقع شبكة الأنترنت، واستضافة مزودات انترانت وإدارة المحتوى وتسليمه واستضافة مزودات التجارة الإلكترونية، وخدمات تنفيذ المعاملات التجارية الإلكترونية، وخدمات الدفع الإلكتروني والتحويل الإلكتروني للأموال....وغيرها.

كما أدت قلة عدد الشركات التي تستخدم النظم وأدوات الاعمال الإلكترونية، أو التي تمارس بعض أوجه التجارة الإلكترونية، وكذلك احتكار عمليات تزويد خدمة الأنترنت لدى مزودين محدودين في بعض الدول العربية إلى تردي مستوى هذه الخدمات وارتفاع تكلفتها في الوقت نفسه.

1-2- قطاع تكنولوجيا المعلومات وصناعة البرمجيات: تعاني معظم شركات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات العربية مشكلات صغر الحجم والتبعثر ومحدودية رأس المال المستثمر، واتجاه هذه الشركات نحو السوق المحلية بالدرجة الأولى، بالاضافة الى قلة عددها في المقام الأول.

ويلاحظ على مستوى الوطن العربي أن معظم منظمات الأعمال العربية تتفاوت كثيرا في مستوى التقدم ودرجة الإندماج في العالم الرقمي. وهذا يشير في جانب مهم إلى وجود فجوة رقمية تتسع بين مجموعة الدول العربية المتطورة رقميا

(مثل: دولة الإمارات العربية المتحدة ودول الخليج ومصر إلى حد ما (وبقية الدول العربية. وتحتاج الفجوة الرقمية العربية الى مزيد من الدراسات التحليلية للتعرف على أبعادها ووضع استراتيجيات عربية لتجاوزها. كما تواجه الشركات في الدول العربية مشكلة توجهها نحو اسواق دول الخليج ذاتها وتنافسها في النشاطات الرئيسية نفسها، وهي تطبيقات الأعمال (حزم البرامج)، وتطبيقات الزبون، وعقود البرمجة، والوسائط المتعددة، على حين تهتم شركات تكنولوجيا المعلومات في ايرلندة والهند واسرائيل، مثلا، بتطوير النظم والتقنيات وبرامج الأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية وتطبيقات الأنترنت والتزويد الخارجي وبرامج أمن موارد الشبكات وحمايتها.

2-تحديات تطبيق الإدارة الرقمية في بيئة منظمات الأعمال العربية:

ثمة تحديات كبيرة تواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية في البيئة العربية، وهي تحديات تحتاج إلى إرادة عربية قوية، على أعلى المستويات، لمواجهتها والتغلب عليها تمهيدا لدخول اقتصاد المعرفة والإنتفاع منه. وتتلخص أبرز هذه التحديات بالاتي:

أ- يمثل الهيكل القانوني والتشريعي لتكنولوجيا المعلومات والأعمال والتجارة الإلكترونية في الدول العربية حجر عثرة أمام دخول العالم العربي إلى عصر اقتصاد المعرفة، وهذا يمثل واحدا من أبرز تحديات تطبيق الإدارة الإلكترونية في البيئة العربية .

ب- تحتاج البنية التحتية التقنية العربية إلى بناء واعادة هيكلة جذرية.فمازالت هذه البنية غير قادرة على مواكبة الفرص الثمينة التي تنبثق عن اقتصاد المعرفة الجديد وفي مقدمتها بناء القوة الحضارية من خلال الإبتكار العلمي والفكري والإبداع الثقافي والحضاري. وتقتضي الضرورة وجود إرادة سياسية قوية وجهد تعاضدي استراتيجي على المستوى العربي لمواجهة هذا التحدي الكبير، كما تحتاج عملياتنا البناء وإعادة الهيكلة الى موارد مالية وبشرية معتبرة.

ج- بما أن اقتصاد المعرفة لا ينمو إلا في بيئات تشجع على العمل الإبتكاري الخلاق في مناحي الحياة كافة، ولا سيما في مجال الأعمال والإدارة الرقمية، وهو ما يتطلب نماذج أعمال جديدة ومبتكرة، وفكرا إداريا واستراتيجيا ورؤى ثاقبة، فإن الواقع الحالي لنماذج الاعمال التقليدية في الدول العربية ينبغي ان يتغير جوهرها، وان يتم استبدال نماذج اعمال جديدة به تستجيب لبيئة الأعمال الجديدة وتتفاعل معها، ومن ثم توجد حاجة موضوعية لكي تسعى إدارة الاعمال العربية للعمل من اجل خلق منظمات خبيرة ساعية للإبداع والتعلم، منظمات ذات ابعاد متعددة، وتنظيمات متخصصة وشبكة تكون اقرب الى عمل الخلايا الحية المرتبطة بنسيج شبكات المعلومات والإتصال.

د- زيادة على ذلك توجد عوامل عدة تؤثر في التنمية التكنولوجية في المنظمات العربية، وهي تمثل تحديات ينبغي مواجهتها والتغلب عليها، أو العمل باتجاه تذليل انعاكاساتها السلبية على الجهود العربية الرامية إلى الإنتفاع من عنصر اقتصاد المعرفة.

V-نموذج للإدارة الرقمية في منظمات الأعمال العربية:

اعتمادا على ما سبق، يمكن تقديم نموذج من أجل الشركات العربية لتبني الإدارة الرقمية وهذا بالإعتماد وانطلاقا من مداخل ومتطلبات تحقيق إدارة الإبداع والتميز للمنظمة كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 3: نموذج مقترح للإدارة الرقمية في منظمات الأعمال العربية

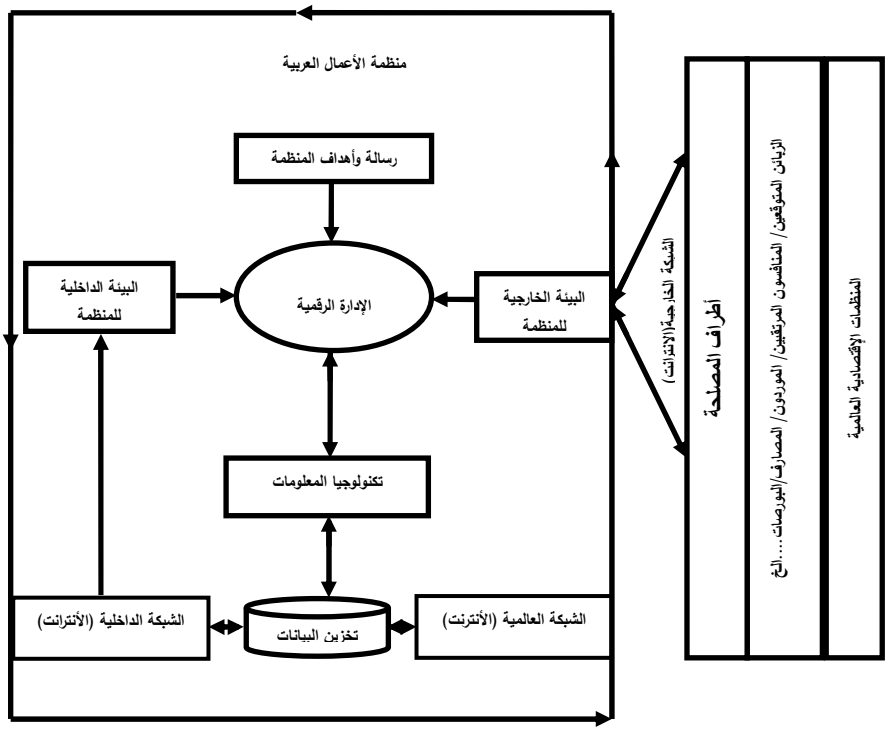
منظمة الأعمال العربية
رسالة وأهداف المنظمة
البيئة الداخلية للمنظمة
الإدارة الرقمية
البيئة الخارجية للمنظمة
تكنولوجيا المعلومات
الشبكة الداخلية (الأنترانت)
تخزين البيانات
الشبكة العالمية (الأنترنت)
الشبكة الخارجية(الإكسترانت)
أطراف المصلحة
الزبائن المتوقعين/ المنافسون المرتقبين/ الموردون/ المصارف/البورصات....الخ
المنظمات الإقتصادية العالمية

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الشكل السابق يظهر أن النموذج يتكون من العناصر الرئيسية التالية:

1- مكونات البيئة الداخلية للمنظمة:إن تحليل مكونات البيئة الداخلية لمنظمات الأعمال العربية يعتبر أحد الدعائم الرئيسية في تحديد واختيار البدائل الإستراتيجية واتخاذ القرارات المناسبة، مع الإستعانة بنتائج تحليل البيئة الخارجية والتي تمثل في بعض جوانبها بتعقيداتها ومخاطرها القاسم المشترك بين منظمات الأعمال سواء على المستوى المحلي أو العالمي، وأهم هذه المكونات هي:

أ- الثقافة التنظيمية للمنظمة: إن ثقافة التميز ببساطة يمكن تعريفها حسب ATKINSON.PH.E على أنها تلخص طريقة الأداء الخاصة بالمنظمات والتي تميزها عن غيرها, أي أنها الطريقة التي تؤدي بها الأعمال من حولنا.كما تعرف على أنها النمط العام للمعتقدات والمبادئ المشتركة للمنظمة والتي تبلورت خلال تاريخها لتشكيل الأساس والمنطلق لكثير من السلوكيات والأعراف الرسمية والغير الرسمية.

ويعتبر تطوير وتجسيد ثقافة ممارسة الإدارة الرقمية ضرورة أساسية لتعظيم قيمة منظمات الأعمال وأثرها الإيجابي على المستفيدين والشركاء. ويمكن التعبير عنها في مجموعة من القيم المشتركة التي تتبناها المؤسسة من خلال التركيز على:

- العمل على إرضاء المستفيدين من الخدمة والنظر إليهم(العملاء) باعتبارهم شركاء في الربح.
- الإلتزام بأخلاقيات المهنة وآدابها, والإلتزام بتسديد مديونيات المنظمة للمقرضين والموردين في مواعيدها.
- إخضاع أهداف الربحية والنمو لقيم ومبادئ المجتمع.

- ربط المخرجات بالنتائج وقياسها قياسا صحيحا.
- التقدير والمكافآت والتأكيد على النتائج.
- تحري الأخطاء وتصحيحها مع توضيح الأهداف والشعور بتملك الجودة.
- التحسين المستمر لمستوى الأداء.
- التخصص الدقيق لدى الأفراد والأقسام، والإدارة الفردية، وتجنب العلاقات الأفقية (علاقة تفاعل زبون /مورد من نوع داخلي).
- تلتزم المنظمة في كل أنشطتها بالقوانين والأعراف السائدة في المجتمع.
- الشفافية والثقة في مختلف المعاملات.

ب- إدارة الموارد البشرية

إن مستقبل منظمات الأعمال وبلوغ أهدافها مرهون بمهارات عمالها. فمعرفة العمال تكون ما يسمى برأس مال المعرفة الذي يصعب حقيقة تقييمه كباقي عناصر أصول المؤسسة, ولا يمكن الإحساس بفعاليته إلا بفقدانه باعتباره عنصر الإبتكار والإبداع. وكل تصرف إجابي تجاه العمال يؤدي إلى تخفيض التكاليف ,احترام آجال التسليم, وتحسين نوعية المنتج, وذلك بجعل العامل يحس بأنه جزء لا يتجزأ من هذه المنظمة.و عليه لتبني منهج الإدارة الرقمية في منظمات الأعمال العربية عليها أن تحقق متطلبات تطوير إدارة الأفراد بغية تكوين قوة عاملة تتميز بالكفاءة والقدرة على الإبداع في العمل وهي:

- تحديد الإحتياجات الحالية والمستقبلية من الأفراد المؤهلين في نظم المعلومات والبرمجيات والعمل على الأنترنت بما فيها التسويق عبر الأنترنت ،وإدارة علاقات الزبائن،والعلاقات مع الموردين عبر الأنترنت...الخ

– استقطاب أفضل الأفرد المؤهلين في هذه المجالات (نظم المعلومات والبرمجيات والعمل على الشبكات).

– إيجاد نظم فعالة للمحافظة على الأفراد وتطويرهم وتحفيزهم بما يبقيهم في المنظمة.

– إيجاد الأساليب والعلاقات المرنة والشفافة والتشاركية في العمل، بما يساعد هؤلاء الافراد على تقاسم المعارف والخبرات أولا، وتطوير إمكاناتهم من خلال تشكيل فرق العمل المشتركة التي تدار وتسير ذاتيا.

– تبني نظام التسويق الداخلي(Internal Marketing) في المؤسسة لترسيخ الولاء والرضا الوظيفي والعلامة التجارية في ذهنية الأفراد العاملين.

– التمكين وزيادة صلاحية العاملين(Empowerment) من خلال إعطاء المسؤولية ومنح السلطة اللازمة للموظف لغرض زيادة فرصة الإبداع والإبتكار وتمكينه من استثمار مهاراته لخدمة العملاء وهذا من خلال تحسين العلاقات مابين كل من العميل والعامل والبحث في كيفية حل تلك المشاكل والشكاوي التي تواجه العميل كتلك التوترات التي تنتابه وتؤثر على قرارات شراءه[1] لمختلف الحاجيات التي يرغب في اقتنائها من خلال للأفراد ومن أجل إتاحة الفرصة أمام العمال للتعامل السريع مع المتغيرات في البيئة الخارجية والتعلم من المصادر الخارجية لمصلحة المنظمة زيادة على القدرة على المنافسة وتقليل العبء على الإدارة العليا وتفرغهم للتخطيط الإستراتيجي وتطوير خطط الإدارة.

2– مكونات البيئة الخارجية للمنظمة: وتشمل كل من البيئة المحيطة المتمثلة في الحكومة/ المؤسسات المنافسة والغير منافسة / الموردون/ المستهلكين/ البنوك والمؤسسات المالية/ النقابات والبيئة الدولية وتشمل التكنولوجيا

---

(1) أديب نصور، «مقدمة لدراسة الفكر السياسي العربي في مائة عام : 1850–1948» في:الفكر العربي في مائة سنة ، (بيروت:الجامعة الأمريكية في بيروت– هيئة الدراسات العربية، 1967 م)،ص 85.

/ التيارات السياسية والاقتصادية العالمية/ المنظمات الإقتصادية العالمية كالبنك العالمي, صندوق النقد الدولي.....الخ/ البورصات المالية الدولية/ المستثمرين المرتقبين /المستهلكين المتوقعين.

3- رسالة وأهداف المنظمة: وتمثل الرؤية الطويلة الأجل لما تسعى أن تكون عليه المنظمة ومجال التركيز في أعمالها (قيادة التكلفة ،والتميز، والتركيز) (Michael E.PORTER, 1985). وكذلك إبراز أسبقياتها التنافسية(التكلفة ،والجودة والمرونة ،والسرعة والإعتمادية...الخ) ،بالإعتماد على خبراتها في بيئتها الوطنية والقومية وتجربتها السابقة في أسواقها التي تتعامل معها بكل متغيراتها المتعلقة بالمنتجات ،والتكنولوجيا ،والموردين، المنافسين ،ونوعية الزبائن.

4- تكنولوجيا المعلومات

إن الإدارة الرقمية في جوهرها عملية إدارة المعلومات من خلال تسهيلات وقدرات في التكنولوجيا الحديثة للمعلومات وعلى رأسها تكنولوجيا الأنترنت.لذا فإن منظمات الأعمال العربية لن تكون في أحسن الأحوال إلا منظمات محلية تعمل بخبرة محلية من دون أن يكون لديها برنامج لتطوير بنيتها التحتية المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات في جانبها المادي "الأجهزة"(Hardware) والمعلوماتي الفكري من "قواعد البيانات وبرمجيات التطبيق(Software). وكل ذلك في إطار الإستفادة القصور من الإتصالات عن بعد، وصلات التشبيك الفائق والشبكات الداخلية(Intranets) والتي يتم توظيفها لغرض التفاعل بين أفراد المنظمة، وهذه الشبكة الداخلية لا يمكن دخولها إلا للمرخص لهم بما يسهل عملية تبادل المعلومات والتعليمات والبرامج بين أفراد المنظمة ،والخارجية (Extranets) من خلال إشراك بعض الأطراف من ذوي المصلحة مثل الموردين وأحيانا الزبائن بما يسهل أعمال المنظمة وسرعة تبادل المعلومات والإستجابة لطلبات أصحاب المصلحة (Stakeholders) من (موردين، المؤسسات المالية، المساهمة في

إرضاء الأفراد العاملين والزبائن...) ورصد والتنبؤ بالتغيرات المحيطة بها في البيئة الداخلية والخارجية ما يمكن المنظمة من فهم الإبتكار ومبرراته لكسب اليقظة التنافسية وتحسين الأداء التنافسي(15).

وعليه فيجب ألا يقتصر دور الشبكات وعلى رأسها الأنترنت للمنظمات العربية عن كونها القناة الفعالة للحصول على المعلومات وتبادلها فقط ،وإنما الأهم أن تكون هذه القناة كوسيلة ابتكارية تستخدم في بناء التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية،التسويق الإلكتروني ،التسوق الإلكتروني، ما يجعلها تحقق قيم التميز والإبتكار في الأعمال الأساسية الاتية:

أ- المساهمة في اقتصاديات الحجم للمنظمة عن طريق التزويد الخارجي وتوليد عائدات جديدة من المبيعات على الأنترنت.

ب- خفض التكاليف التشغيلية من خلال زيادة حجم المبيعات ودعم الزبون على الأنترنت.

ج- اجتذاب زبائن جدد ما يمكن من الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء من خلال التسويق والإعلان والمبيعات على الأنترنت.

د-التكيف السريع في الإستجابة للتغيرات السوقية ما يحسن من القدرة التنافسية وتحقيق مستوى ربحية أفضل.

هـ- زيادة ولاء الزبائن الحاليين من خلال خدمتهم ودعمهم والتواصل الفعال معهم عبر الأنترنت.

و- تطوير الأسواق الجديدة القائمة على شبكة الأنترنت، وكذلك تطوير قنوات التوزيع للمنتجات الحالية.

ي- تطوير المنتجات الجديدة القائمة على المعلومات التي يمكن الحصول عليها عبر الأنترنت.

خاتمة:

ختاما يمكن القول أن المنظمات المعاصرة الناجحة أصبحت تدرك أن تعظيم الأرباح وزيادة الحصة السوقية وبالتالي اكتساب ميزة التميز لا يحصل عليها إلا الرواد والمبتكرون والمجددون الذين يؤمنون بأن معظم الأفكار الجديدة التي تبث نجاحها بدأت بأفكار كان من الصعب تصديقها أو الإقتناع بها , فعملية الإبتكار التكنولوجي أو "التجديد التكنولوجي" تتضمن مجموعة الأنشطة التي تساهم في زيادة القدرة على إنتاج سلع وخدمات جديدة ومتميزة (منتج ابتكارات) أو لتنفيذ أشكال جديدة من الإنتاج (عمليات مبتكرة).

وعليه,أدركت منظمات الأعمال أن أساس إيجاد إستراتيجيات ناجحة يعتمد على المعلومات والتحليل بنفس الدرجة التي يعتمد على الإبتكار والإبداع والحكم الشخصي وتحدي الثوابت التي ينظر إليها في الصناعة باعتبارها قوانين لا ينبغي المساس بها.

فعنصر الإبداع والإبتكار أصبح هو القلب النابض للمنظمات المعاصرة , وهو محرك نظام التحسين، الذي يتوخى منه تحقيق التميز، ذلك أن المنظمات المتميزة التي تولي اهتماما خاصا للإبتكار عادة ما تملك بيئات داخلية تؤمن بالإبتكار باعتباره قيمة سلوكية.

كما تبين أنه لتحقيق إدارة فعالة ومتميزة في منظمات الأعمال العربية كان لزاما عليها الإرتكاز على عدة أعمدة ومداخل رئيسية لتحقيق مطلبها المنشود, ولعل أهمها انتهاج وتطبيق مفهوم الإدارة الرقمية الذي يعتمد أساسا على التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والإتصالات لما له أثر كبير في تعظيم مركزها التنافسي،وجعلها قادرة أكثر على إبداع وابتكار طرق وأساليب إنتاجية جديدة تحقق لها التمركز السوقي المتميز ورصد وتحديد الفرص والتهديدات المتوقعة,مما يساعدها في صياغة استراتيجيات متميزة أكثر نجاحا تمكنها من تحسين أدائها الإقتصادي وتحقيق أهدافها العامة بصورة أفضل.

قائمة المراجع:

- **بالعربية:**

الكتب:

1-محمد أحمد عوض، «الإدارة الإستراتيجية-الأصول والأسس العلمية", الدار الجامعية الإسكندرية، 1999.

. 3-علي السلمي, «إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية" المكتب الجامعي الحديث،مصر ،الإسكندرية،2000

4- علي السلمي، «إدارة التميز-نماذج وتقنيات في عصر المعرفة-"، مكتبة الإدارة الجديدة مصر , 2002

5- نعيم حافظ أبوجمعة " التسويق الإبتكاري", المنظمة العربية للتنمية الإدارية, القاهرة، 2003.

6- بشير عباس العلاق وسعد غالب التكريتي، التجارة الإلكترونية ،عمان دار المناهج ،2003

7- بشير عباس العلاق، د.سعد غالب ياسين,"التجارة الإلكترونية"،دار المناهج,جامعة الزيتونة الأردنية,عمان,الطبعة الأولى,سنة2004.

8-بشير عباس العلاق,*"الإدارة الرقمية-المجالات والتطبيقات-"*، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، السنة: 2005.

المذكرات:

- شيقارة هجيرة "الإستراتيجية التنافسية ودورها في أداء المؤسسة", مذكرة ماجستير , منشورة,تخصص:إدارة الأعمال,جامعة الجزائر , 2004-2005

-أ.بوميلة سعاد,أ.فارس بوبكور,مجلة الإقتصاد والمناجمنت, "تسيير المعارف,وتنمية الكفاءات",دار النشر جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان,كلية العلوم الإقتصادية والتسيير,عدد13,مارس 2004.

*** بالأجنبية:**

1-Michael E.PORTER « Competitive advantage, Creating and Sustaining Superior Performance », First Free Press edition, Simon and Schuster Inc, the United States of America, 1985.

2-MIKE FAULKNER" CUSTOMER MANAGEMENTEXCELLENCE" ,15- John Wiley & Sons Ltd, , England , Great Britain,2003

3-Michel Amiel, joseph jacobs, « Management de l'administration », Université De BOeck et LarcierS-a, 2édition, 1998.

4-Dianne Waddell Edith Cowan University, "E-Business Innovation and Change Management", Mohini Singh RMIT University Australia, 2004 by Idea Group Inc.

5- Mariano Nieto," Basic propositions for the study of the technological innovation process in the firm" European Journal of Innovation Management, Emerald Group Publishing Limited, Volume 7 · Number 4 · 2004.

إشكالية التراث في الفكر العربي الحديث والمعاصر
مقاربة نقدية

أ.خالدي ميزاتي

جامعة أدرار

ملخص:

سندرس في هذا المقال إشكالية التراث العربي الإسلامي باعتبارها إشكالية محورية لم يتم تجاوزها بعد في الثقافة العربية المعاصرة. ولأن الأمر كذلك، فسنتوجه باهتمامنا إلى رصد أهم التيارات الفكرية الحديثة والمعاصرة، لتحديد مواقفها المتعارضة من موروثنا الثقافي من جهة، والثقافة الغربية الوافدة من جهة ثانية، وهذا وفق رؤية نقدية فاحصة.

والحق أن أي تناول لإشكالية التراث في الثقافة العربية المعاصرة، لا بد أن يجر الباحث إلى الحديث عن المشروع الفكري الذي تقدم به الفيلسوف المصري زكي نجيب محمود، قاصدا تجديد الثقافة العربية في ضوء الأطروحات الجريئة التي بلورها في مؤلفاته الأخيرة، وبالأخص كتابه الموسوم بـ: تجديد الفكر العربي وكذا قشور ولباب، وغيرهما من المصنفات الأخرى التي تركها لنا.

Résumé:

Dans cet article, nous voulons étudier la problématique du patrimoine dans la culture arabe, en centrant notre regard sur les principaux courants dans la pensée arabe, moderne et contemporaine afin de mettre en relief la position de chaque courant vis-à-vis du patrimoine arabo- musulman et la culture occidental avenir du point de vue- critique.

C'est ainsi que nous nous sommes basés sur le projet intellectuel qu'a présenté le philosophe égyptien zaki nadjib mahmoud par rapport à la pertinence des thèses qu'il a

proposées dans ses derniers ouvrages, par exemple (tajdid el-fikr el arabi) et (khochour wa lobabe)en premier lieu.

المقدمة:

من المعروف تاريخياً أن القرن العاشر للميلاد (الرابع الهجري) يعد لحظة حاسمة بلغت فيها الحضارة العربية الإسلامية قمة الازدهار والتقدم, وعبرت بذلك عن تجربة إنسانية فريدة لاجتماع العقل والإيمان في تناغم وانسجام كتوأمين لا ينفصلان. غير أن هذه التجربة الرائعة التي أشعت على العالم من حاضرة بغداد وقرطبة مروراً بالقاهرة توقفت في حدود القرن الثالث عشر ميلادي(السابع الهجري), وهو تاريخ تفسخ الإمبراطورية العباسية, حيث دخلنا نحن العرب والمسلمين, منذ ذلك التاريخ في غيبوبة حضارية شاملة تعرف في أدبيات تاريخ الثقافة العربية بعصور الانحطاط التي لازالت أصداؤها تتردد إلى الآن.

وغني عن البيان القول انه في مقابل هذا الزمن التكراري الراكد الذي حكم صيرورة العالم الإسلامي على امتداد عصور الانحطاط كان هناك, في مطلع عصر النهضة الأوربية , صعوداً حضارياً قوياً يمكن النظر إليه كمشروع للتقدم والهيمنة في آن واحد. وبالفعل, فمنذ نهاية القرن 18, ذهب الطموح بأوروبا, وهي في غمرة انتصاراتها الحضارية, إلى بسط نفوذها على الشرق فتحولت إلى مركز بينما أصبحت بلدان الشرق أطرافا تحكمها علاقة التبعية والخضوع. في هذه الأثناء بدأ يظهر على السطح الوجه الآخر المقيت للحداثة الأوربية سليلة فكر«الأنوار» فجاءت حملة نابليون على مصر «سنة 1798» التي امتدت إلى بلاد الشام, وتوجت أخيرا بموجات الاستعمار الحديث, مما عرض المنطقة العربية التي كانت لا تزال تجر معها أثقال عصور كاملة من الانحطاط لصدمتين: «صدمة الحضارة» و«صدمة الاستعمار».

وعلى الرغم من حدة صراع الأضداد الذي عاشته منطقتنا بين الوافد والموروث جراء اتصالها بأوروبا المنتصرة حضاريا وعسكريا, والذي كاد يصل الى حالة من الانفصام على صعيد الفكر والمجتمع..إلا أن هذا التحدي كان مفيداً, حيث عمق الشعور, لدى المثقفين العرب, بالحاجة إلى ضرورة تحقيق التقدم والخروج من حالة الضعف والعقم الحضاري. وبالفعل فقد بدأ مثقفونا منذ إطلاعهم على الحضارة الأوروبية«ينظرون إلى بلادهم ومجتمعاتهم ويقارنون بين تخلف الشرق وجهله وجموده وبين تقدم الغرب وعلمه وراحوا يطرحون على أنفسهم أسئلة خطيرة» [1] .

I – أهم التيارات الفكرية في الثقافة العربية الحديثة والمعاصرة

ومن ضمن تلك الأسئلة الخطيرة نصادف السؤال النهضوي الكبير: «لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم ؟» الذي يعكس شدة الصدمة الحضارية ويجسد هماً فكريا يبحث عن الطريقة التي تكفل للعرب عبور الفجوة بين التخلف والتقدم. ورغم أن هذا السؤال كان حاضرا في الساحة الثقافية منذ البداية، إلا أنه لم يتم تجاوزه بعد بصورة حاسمة، إذ مازال الواقع العربي الراهن يفرضه فيتردد بأشكال مختلفة. وقد يكون من المناسب الإشارة هنا إلى أن تنوع الإجابات التي أعطيت له أدت إلى بلورة ثلاثة أصناف رئيسية من المواقف الفكرية والسياسية تتفق في الهدف –تحقيق التقدم – لكنها تختلف في نقاط كثيرة لعل أهمها الموقف من التراث العربي – الإسلامي، والفقرات التالية ستوضح ذلك على النحو التالي:

أولا: التيار المحافظ

وهو التيار الذي يرفض النموذج الغربي ويصل إلى درجة مناصبته العداء والتشكيك في نوايا أصحابه. لكنه يكرس –مقابل هذا الرفض – التشبث بالتراث ويدعو إلى إحيائه والاكتفاء به بوصفه نموذجا أصيلا، مناسبا، وأقدر من غيره على مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل على السواء.

ولئن كان البعض يعتبر هذا التيار امتدادا للحركتين الوهابية والسنوسية اللتين أسقطتا من حسابهما كل اعتبار للمدنية الغربية والعلوم الحديثة(*)، فإنه يمكن الرجوع به إلى أصوله الأولى ممثلة في الإمام ابن حنبل.. وأبي الحسن الأشعري ..فابن الصلاح.. مرورا بابن تيمية.. إلى أن نصل إلى مؤسسات التعليم الأصلي كجامعة القرويين بالمغرب والزيتونة بتونس، والأزهر بمصر الذي لم يكن التعليم فيه يتجاوز دراسة العلوم الدينية واللغوية قبل إصلاحه ليكتسب بعض مقومات الجامعة الحديثة. ولكي تكتمل الصورة لا بد من إضافة الحركة الفكرية للأصولية وعلى رأسها شهيدها سيد قطب، بعد تحوله إلى معالم في الطريق، الذي لم يكتف برفض النموذج الغربي ووصمه بالجاهلية فحسب، بل ذهب إلى حد اختزال التراث في القرآن والسنة لأن الفكر الجاهلي بالنسبة إليه هو كل ما لا يستمد من التصور القرآني – النبوي. يقول في هذا السياق:

«نحن اليوم في جاهلية كالجاهلية التي عاصرها الإسلام أو أظلم.كل ما حولنا جاهلية.. تصورات الناس وعقائدهم، عاداتهم وتقاليدهم، موارد ثقافتهم، فنونهم وآدابهم، شرائعهم وقوانينهم. حتى الكثير مما نحسبه ثقافة إسلامية، ومراجع إسلامية، وفلسفة إسلامية، وتفكيرا إسلاميا.. هو كذلك من صنع هذه الجاهلية!!» [1]

(*) أنظر: توفيق الطويل في: المرجع نفسه،ص 326 .

[1] قطب، معالم في الطريق، (بيروت: دار الشروق، ط 10، 1983 م)، ص21.

على هذا الأساس فإن مجمل الاتجاهات في العلوم الإنسانية – مثلا – قائمة في نظر سيد قطب على أصول معادية في جوهرها للدين الإسلامي وتجسد المكر الصهيوني العالمي الذي يتربص بنا وبديننا ولهذا فلا حاجة لنا، نحن المسلمين، إلى مثل هذه المعارف خاصة وأنه لدينا الكفاية في القران الكريم. أما العلوم الدقيقة فينصحنا قطب بأخذها عن «مسلم تقي» وعن غير المسلم عند الضرورة فقط، أي عندما يتعذر وجود «المسلم التقي»، غير أنه في كل الأحوال «تجب الحيطة ... من أية ظلال فلسفية تتعلق بها» [2].

هذا الخطاب العنيف والمغلق الذي يقتصد في التفكير ويفتقد إلى الحد الأدنى من المرونة، ويرفض المثاقفة، ويزعم أنه الخطاب الوحيد الذي يعبر عن التصور الإسلامي الصحيح، تكرر بأشكال مختلفة في الثقافة العربية حتى عند بعض الكتاب والمفكرين من ذوي التكوين الفلسفي وعلى رأسهم علي سامي النشار الذي لا يجد في التراث العربي الإسلامي شيئا يستحق الذكر سوى العلوم التي انبثقت عن درس القرآن ولذلك فهو يشدد على أن:

«الحياة الإسلامية كلها ليست سوى التفسير القرآني: فمن النظر في قوانين القرآن العملية نشأ الفقه، ومن النظر فيه ككتاب يضع الميتافيزيقا نشأ الكلام، ومن النظر فيه ككتاب أخروي نشأ الزهد والتصوف والأخلاق، ومن النظر فيه ككتاب للحكم نشأ علم السياسة، ومن النظر فيه كلغة نشأت علوم اللغة... إلخ»[1].

---

[2] سيد قطب، العدالة الاجتماعية في الإسلام، (بيروت : دار الشروق، ط9، 1983 م)، ص 205. أنظر أيضا: ص 201–202.

[1] علي سامي النشار، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، الجزء الأول، (دار المعارف بمصر، ط5، 1971 م)، ص 295.

من هذا المنطلق فلا غرابة إذن أن ينظر شيخ الأشعرية المعاصرة إلى أولئك الكتاب والمفكرين العرب «الذين التحموا بالفكر الأوروبي وتفتتوا أذلاء في فكره المنتن الآفن» باعتبارهم «أحقر من جناح بعوضة»[2].

لا شك أن التراث العربي – الإسلامي، الذي يقع خارج دائرة النصين الأساسيين للدين الإسلامي، هو كأي موروث بشري آخر يتضمن عناصر حية ينبغي بعثها من جديد للإستئناس بها في الحاضر، ولكنه ينطوي أيضا على قيم فاسدة لم تعد ملزمة لنا وسيكون من سوء التقدير أن نضفي عليها ثوب الجلالة بل إن الأمر يتطلب في الحقيقة طمسها لتموت. لذلك يمكن القول أن المنافحة عن التراث هكذا بشكل مطلق لا تقنع إلا أصحابها طالما لم يتفق بعد على المقياس الذي بموجبه تحدد العناصر التراثية الجديرة بالإحياء: فهل نحيي تراث المعتزلة أم الأشاعرة؟ هل نعود إلى عقلانية الكندي وابن رشد أم إلى سلفية ابن الصلاح وابن تيمية ؟ أم أن الأمر يقتضي فقط الاكتفاء بالكتاب والسنة كما ذهب إلى ذلك سيد قطب ؟ وفي هذه الحالة الأخيرة كيف نقرأ القرآن الكريم والسنة المطهرة: أنقرأهما بعقل سني أم بعقل شيعي..؟ لا بد إذن أن نعترف بأن المسألة معقدة وتطرح في المقام الأول حسم قضية المعيار الذي بموجبه تتم المفاضلة والاختيار بين عناصر المنظومة التراثية وإلا فإن كل دعوة إلى إحياء التراث والعودة إليه تبقى من دون معنى.

و الواقع أن القراءة السلفية للتراث لن تذهب أبعد من أن تسلبه خصوبته وغناه وتحرمه من كل إمكانية للتطور والنمو من خلال محاولة عابثة ترمي إلى اختزال الأبعاد الزمنية في بعد زمني واحد هو الماضي. على أن الشيء الجدير بالملاحظة هنا هو أن السلفية بادعائها حق الوصاية على الموروث الديني والثقافي قد تكون واحدا من الأسباب التي تدفع بعض أنصار

---

[2] المرجع نفسه، ص59.

الحداثة والتنوير إلى التخلي عن أداء إحدى مهامهم الأساسية – تجديد التراث– ليدشنوا قطيعة غير مشروعة مع الماضي.

ثانيا: التيار الحداثي

وبالفعل، فإن أنصار هذا التيار يرون أن مشروع التقدم العربي الشامل لن يتحقق إلا بمسايرة واستيعاب إنجازات الحضارة الغربية بوصفها أعظم مغامرة إنسانية ناجحة استطاعت أن تفرض نفسها كنموذج يغطي جميع ميادين الحياة. هذا فضلا عن كونهم يصلون، وبدرجات متفاوتة، إلى حد الاستخفاف بالتراث العربي الإسلامي بدعوى أنه يمثل القاعدة الأساسية للتخلف ومن ثمة تبرز الحاجة إلى قطع الصلة معه وتركه حيث هو في مكانه من التاريخ كخطوة أولى لوضع الفكر العربي، ومشروع النهضة الذي لم يتحقق بعد، في الاتجاه الصحيح.

ويعد إسماعيل مظهر (1891 – 1962 م)من أبرز الممثلين لهذا التيار في مطلع القرن العشرين قبل التحول الذي طرأ عليه سنة 1961 في كتابه: الإسلام والعروبة.أما شبلي شميل (1854-1917 م) وفرح أنطون (1874 – 1922م) فهما من أشد المفكرين العرب في العصر الحديث انتصارا للدعوة القائلة بضرورة الإرتماء في بحر حضارة الغرب وثقافته.هذا إلى جانب سلامة موسى (1887 – 1958م) الذي نادى في معظم أعماله إلى العقلانية والتنوير واستيعاب العلم الذي لن يتم في نظره إلا بالتوحد مع الغرب ونبذ الشرق، شرق التخلف والانغلاق.وقد عبر موسى عن تخوفه من السلفية التي تعطي التراث قداسة لا يستحقها فكتب قائلا: «إن أسوأ ما أخشاه أن ننتصر

على المستعمرين ونطردهم. وأن ننتصر على المستغلين ونخضعهم، ثم نعجز عن أن نهزم القرون الوسطى في حياتنا ونعود إلى دعوة: عودوا إلى القدماء»[1].

هذه الدعوة تجد امتداداتها اليوم بصورة أعنف في خطاب علي أحمد سعيد (أدونيس) الرافض رفضا مطلقا للتراث العربي الإسلامي خاصة في شكله الديني بدعوى أنه يكرس الإتباع ويتناقض مع الحداثة. هناك علاقة سببية بين تخلف المجتمعات العربية والمضمون الديني للتراث، ومن ثمة فلا غرابة أن تكون النهضة عندنا مرهونة بمدى تحرر الإنسان العربي من سلطة النص الذي كان ولا يزال يشكل عقبة تقف بيننا وبين ما ننشده من عصرنة وتقدم. وقد عبر أدونيس عن هذا الموقف في عبارات صريحة فقال ما نصه:

«الثقافة العربية، بشكلها الموروث السائد، ذات مبنى ديني، أعني أنها ثقافة اتباعية، لا تؤكد الإتباع وحسب، وإنما ترفض الإبداع وتدينه... إن هذه الثقافة تحول بهذا الشكل الموروث السائد، دون أي تقدم حقيقي. لا يمكن، بتعبير آخر، أن تنهض الحياة العربية ويبدع الإنسان العربي، إذا لم تتهدم البنية التقليدية للذهن العربي، وتتغير كيفية النظر والفهم التي وجهت الذهن العربي، وما تزال توجهه»[2].

الحقيقة إن الطرح الذي يرجع أصل «الثبات» في الثقافة العربية إلى «المبنى الديني» يتعارض تماما مع الواقع التاريخي للعرب الذين حققوا إنجازات متقدمة في ميادين كثير ة رغم وجود «المبنى الديني» الذي يتحدث عنه أدونيس، مما يعني أن السعي إلى توطين الحداثة في الثقافة العربية المعاصرة لا يبرر طمس الجوانب المشرقة في التراث العربي – الإسلامي، بل يفرض التعامل الإيجابي معه والدخول في معركة فكرية جادة ومسؤولة لإنقاذه من أن يختزل

---

[1] سلامة موسى، ما هي النهضة ؟ تقديم مصطفى ماضي، (الجزائر: موفم للنشر، النشر الثاني، 1990م)، ص 9.

[2] علي أحمد سعيد [أدونيس]، الثابت والمتحول: الأصول، (بيروت: دار العودة، ط1، 1974م)، ص32.

ويحول إلى مجرد أوامر ونواهي باسم الدعوة إلى إزالة مملكة البشر وإقامة مملكة الله في الأرض.

ثالثا: التيار التوفيقي

أما المسافة الفكرية الموجودة بين هذين الموقعين المتعارضين (التيار المحافظ والتيار الحداثي) فتتحرك عبرها مواقف كثيرة تختلف فيما بينها في جوانب عدة لعل أهمها هو قربها أو بعدها من اليمين أو اليسار، لكنها تتفق كلها، مع استعدادات متفاوتة، على ضرورة الأخذ من المرجعيتين معا: المرجعية العربية الإسلامية والمرجعية الغربية. غير أن موقع الاعتدال وما يفرضه من مرونة في الموقف أدى إلى تنوع التلوينات الإيديولوجية في هذا التيار فكان أكثر تشعبا بالقياس إلى التيارين السابقين.

وهكذا، فبالنسبة للرعيل الأول ممن اصطلح على تسميتهم برواد النهضة العربية يدخل، ضمن هذا التيار، كل من رفاعة رافع الطهطاوي (1801 – 1873م)، وخير الدين التونسي (1810–1890م)، وعبد الرحمان الكواكبي (1848–1902م)، وقاسم أمين (1865–1908م).. وحركة جمال الدين الأفغاني (1838–1897م) وتلميذه محمد عبده (1849–1905م) التي كانت، رغم ميولها السلفية المعلنة، حركة فكرية متوازنة تعتد بالعقل ولا تحارب العلم، وتتمسك بالقيم الحية في التراث وتدعو إلى بعثها وتفعيلها. هذا مع نشر الوعي بخطورة الجهل، والدعوة إلى محاربة الاستعمار الأجنبي والاستبداد الداخلي، وكذلك تعميق الشعور بالحاجة إلى تحقيق التقدم. وقد تحدث محمد عمارة عن العلامات المميزة لتيار التجديد الإسلامي فقال

ما نصه:

«فكان أن تمثل في فكر هذا التيار الطابع المتوازن الذي ذهب مثلا ونموذجا للشخصية الحضارية لهذه الأمة على مر التاريخ: سلفية في الدين،

وعقلانية في فهمه. ومن باب أولى في فهم سائر أمور الدنيا. وبعث ذاتي تتألف قسماته وأسلحته من كل ما يصلح للتحريك نحو المستقبل وللعطاء في تراث الأمة، ومن كل جديد مستحدث تدعو إليه الحاجة، ولا يتنافر مع الطابع المتميز لهذه الأمة ذات الميراث العريق»[1].

ومن المهم أن نلاحظ أيضا أن حركة الإصلاح السلفية كما ظهرت عند جمال الدين الأفغاني في خطبه النضالية ضد الاستعمار الأوروبي ثم نضجت أكثر باجتهادات محمد عبده الذي أراد الذهاب بعيدا بالإصلاح الثقافي والديني في مصر والعالم الإسلامي، محاولا هدم ثقافة الجبر والتكفير، ونشر ثقافة الحرية والتسامح، وفسح المجال للعقل ليمارس فعاليته في حدود المرجعية السنية التي تكرس سيرة السلف.. إن هذه الحركة لم تكن خاتمة لنزعة التوفيق التي طبعت قطاعا كبيرا من الفكر العربي الحديث والمعاصر. فالملاحظ أن هذه النزعة الأخيرة قد استمرت بتلوينات مختلفة في كتابات محمد رشيد رضا (1865–1935م).. وأحمد لطفي السيد (1872–1963م).. وطه حسين (1889–1973م).. وزكي نجيب محمود (1905–1993م) الذي سيستأنف الحديث عنه لاحقا – نظرا لجدية مشروعه وصلته المباشرة بإشكالية التراث– وذلك بعد تسجيل ملاحظة أساسية:

الملاحظ أن الفكر العربي الحديث والمعاصر تغلب عليه، رغم التصنيف الثلاثي السائد، النزعة التوفيقية التي تبحث باستمرار عما يضمن الانسجام بين الوافد والموروث، الأمر الذي يفسر ظاهرة التراجع التي تميز الثقافة العربية، حيث ينتقل عادة بعض الكتاب (مظهر نموذجا) من الموقف العدمي الرافض للتراث العربي الإسلامي إلى اتخاذ مواقف أخرى معتدلة تتعامل معه

---

[1] محمد عمارة، «الجامعة العربية.. والجامعة الإسلامية» في : القومية العربية والإسلام: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: المركز، ط1، 1981م)، ص150. التخطيط إشارة إلى التشديد الوارد في الأصل.

بصورة إيجابية. وقد عبر ناصيف نصار عن هذا المنزع التوفيقي في الفكر العربي حين كتب قائلا:

«أصحاب النزعة السلفية هم إصلاحيون توفيقيون... وأصحاب النزعة التحديثية هم إصلاحيون توفيقيون... فالمعاصرة موجودة كحافز وكهاجس في خلفية الفكر السلفي، والأصالة موجودة في خلفية الفكر التحديثي كمعطى تاريخي قابل للتشكيل من جديد»[1].

يقودنا ذلك إلى القول أن عملية التصنيف هي مسألة نسبية للغاية نظرا لتداخل تيارات الفكر العربي التي لا تعتبر منفصلة عن بعضها البعض انفصالا مطلقا رغم تمايزها. فالمفكر الواحد قد يجمع بين اتجاهين مختلفين كأن يجمع بين الإسلام والليبرالية (الطهطاوي –طه حسين نموذجان)، أو بين الإسلام والقومية (الكواكبي – محمد عمارة نموذجان)، أو بين الماركسية والقومية (أنور عبد المالك – محمود أمين العالم نموذجان)، أو بين الماركسية والإسلام (عبد الله العروي نموذجا). وهكذا فلا وجود لخط واضح بحيث يوضع هذا المفكر على شماله والآخر على يمينه، ومن ثمة فقد يكون من التعسف أن يعتبر المرء التصنيف الذي يتبناه هو وحده الصحيح دون سواه، لأن أي تصنيف، كما لاحظ ذلك –بحق– الأستاذ محمد عابد الجابري، لا يعني بالضرورة «وجود فواصل واضحة بين المواقع، ولا أن هذه المواقع ثابتة، بل الملاحظ هو أن هناك دائما انزلاقا في المواقع وتداخلا في الاتجاهات، مما يجعل من التصنيف مسألة نسبية إلى حد كبير»[2].

---

[1] ناصيف نصار في : التراث وتحديات العصر في الوطن العربي (الأصالة والمعاصرة): بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: المركز، ط2، 1987م)، ص 112–113.

[2] محمد عابد الجابري، الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط5، 1994م)، ص38.

والملاحظ كذلك أنه من بين الأهداف المعلنة التي تبرر الصراع بين مختلف التيارات الفكرية هو تحقيق التقدم أو النهضة بالنسبة للفكر العربي الحديث، والحداثة بالنسبة للفكر العربي المعاصر. ولما كان المجال لا يتسع للدخول في تفاصيل هذا الاختلاف والتمايز بين النهضة من جهة، والحداثة و«ما بعدها» من جهة ثانية، فإنه يمكن القول، كيفما كان المصطلح، أن حالة البؤس والفوضى في المجتمع العربي فرضت على مفكريه، منذ أوائل القرن التسع عشر، مسؤولية الانتقال بالأمة من هامش التاريخ إلى مسرحه لتكون أمة مساهمة فاعلة. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو التالي: هل تحقق شيء من هذا الطموح النهضوي أم أن الأمر مازال مجرد حلم ؟

قال كاتب عربي معاصر: «إن الفكر العربي (الحديث) هو، في مساره الإجمالي والرئيسي، فكر النهضة المخفقة. فكر الإخفاق» [3].

لا شك أن معركة النهضة العربية لا تزال قائمة وتحتاج إلى بلورة اجتهادات رصينة لتحقيق أهدافها، إلا أن هذا البحث لا يرى كامل الصواب في الانسياق وراء الأحكام الناتجة عن تضخم مشاعر الإحباط، متناسيا كل ما تحقق من قيم إيجابية أصبحت راسخة في ثقافتنا كتعميق الوعي بخطورة الجهل والتخلف، وضرورة تحقيق التنمية، والعدالة، والديمقراطية وغيرها، ذلك أن «الشرط الأول للتقدم هو في عقل الإنسان. والإنسان الواعي لتخلفه وتقدم غيره هو الذي يندفع في طريق التقدم»[1].هذا على مستوى الوعي. أما على صعيد الواقع، فإن حصول الأقطار العربية على استقلالها السياسي يعد في الحقيقة تتويجا هاما لـ «فكر الإخفاق» هذا الذي أطر بنجاح عمليات النضال السياسي والعسكري التي خاضها العالم العربي على امتداد مسافة زمنية طويلة.

---

[3].الطيب تيزيني, إشكالية الأصالة والمعاصرة في الوطن العربي في ندوة: التراث وتحديات العصر في الوطن العربي(الأصالة والمعاصرة), ص88

[1].حسن صعب، تحديث العقل العربي، (بيروت: دار العلم للملايين، ط3، 1980م) ص 19.

على أن الشيء الذي يجب التأكيد عليه هو أن الاستقلال السياسي، رغم أهميته، لا يكفي وحده ما لم يتبع بأنواع أخرى من الاستقلال تبدأ كلها بالتقليص من نرجسيتنا، نحن العرب، والابتعاد ما أمكن عما اصطلح عليه سمير أمين باسم «التمركز الأوروبي المعكوس»(*) الأمر الذي سيهيئنا، بلا شك، لاستيعاب العلم والتقنية المعاصرين وامتلاك آلياتها المنهجية، والدخول في عملية مثاقفة وحوار مع الغرب بخصوص العناصر الأخرى المكونة لنموذجه الحضاري، واستلهامها عمليا في حياتنا إن دعت الحاجة.

II – جوانب من مشروع تجديد الفكر العربي عند زكي نجيب محمود

تلك هي، ربما، الرسالة التي أراد تبليغها بعض مفكرينا، وبكيفية خاصة المرحوم زكي نجيب محمود الذي سيكون مدار الحديث في الفقرات التالية التي ستركز، في مشروعه الفكري، على الجوانب التي يراها أساسية بصرف النظر عن كل النقائص والتناقضات الموجودة فيه.

من المعروف أن ما عاناه زكي نجيب محمود منذ أواخر الستينيات على الأقل هو البحث عن صيغة تجمع بين فكر العصر ومنطقه من جهة، والجوانب المشرقة في تراثنا، فضلا عن العناصر الأساسية التي تشكل خصوصياتنا المتفردة من جهة ثانية. وقد عبر عن هذه المشكلة التي ملكت عليه كل تفكيره بعد ما التفت–متأخرا– إلى تراث أجداده وتساءل:

«كيف السبيل إلى ثقافة موحدة متسقة يعيشها مثقف حي في عصرنا هذا، بحيث يندمج فيها المنقول والأصيل في نظرة واحدة؟»[2].

و أما النتيجة التي وصل إليها هذا المفكر الذي كان ولا يزال حتى في مماته من أكثر الكتاب عرضة للأذى، فتتمثل في مشروعه الفكري الذي اقترحه

(*) انظر كتابه : التمركز الأوروبي : نحو نظرية للثقافة ، (الجزائر : موفم للنشر، 1992 م)، ص 139 وما بعدها.

(2). (1) زكي نجيب محمود، تجديد الفكر العربي، (بيروت: دار الشروق، ط8، 1987م)، ص6.

بهدف تجديد الفكر العربي وترسيخ العقلانية في المجتمع كخطوة أولى على الطريق الصحيح. ولئن بقي الرجل وفيًا للوضعية المنطقية باعتبارها «أقرب المذاهب الفكرية مسايرة للروح العلمي»[3]فإن ذلك لم يكن لحاجة مذهبية مبتذلة بقدر ما كان يعبر عن اختيار منهجي رآه أنسب لتحرير ثقافتنا من رواسبها الفاسدة. إنه يدرك أن الواقع أوسع من أن يحيط به مذهب فلسفي واحد، ومن ثمة كانت الوضعية المنطقية في نظره هي «"منهج" للتفكير، لا "مذهب" يورط نفسه في مضمون فكري بذاته»[1].

على أن اهتمام زكي نجيب محمود بالتراث وسعيه إلى بعث عناصر القوة فيه يعكسان في الحقيقة هما حضاريا ويعبران عن تطور طبيعي لفكره الذي ظل وفيا لنفس المنطلقات المنهجية، إذ لم يحدث أن تحول عن التجريبية العلمية من حيث هي منهج يقوم على التمسك بالعقل والاحتكام إليه، بل الصحيح–على عكس ما يرى البعض(*)– انه «قد وفق أيما توفيق في استيعاب الوضعية المنطقية وتطبيقها بكيفية نسقية على التراث العربي الإسلامي بكفاءة نادرة»[2] هذا إلى جانب نزعة براجماتية واضحة افصح عنها حين قال:

«إن الثقافة ... هي طرائق عيش، فإذا كان عند أسلافنا طريقة تفيدنا في معاشنا الراهن، أخذناها وكان ذلك هو الجانب الذي نحييه من التراث، وأما

---

[3] زكي نجيب محمود، قشور ولباب، (بيروت : دار الشروق، 1981م)، ص160.

[1] نجيب محمود، مجتمع جديد أو الكارثة، (بيروت: دار الشروق، ط1، 1978م) ص246.

[*] هذا ما ذهب إليه كاتب عربي معاصر حين قال:« تراجع زكي نجيب محمود عن مبادئ الفلسفة الوضعية، وأصبح موقفه الراهن يتضمن تراجعا عن مبادئ الماضي، تراجعا يبرز في نظرنا استمرار سيادة الفكر اللاهوتي». أنظر : كمال عبد اللطيف، «طبيعة الحضور الفلسفي الغربي في الفكر العربي المعاصر» في : الفلسفة في الوطن العربي : بحوث ومناقشات المؤتمر الفلسفي العربي الأول الذي نظمته الجامعة الأردنية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1987م)، ص211.

[2] محمد بلعزوقي، «مفهوم العقل عند زكي نجيب محمود»، دراسات فلسفية، السنة الأولى، العدد الأول (الجزائر : معهد الفلسفة –جامعة الجزائر، السداسي الأول، 1996م)، ص165.

ما لا ينفع نفعا عمليا تطبيقيا فهو الذي نتركه غير آسفين، وكذلك نقف الوقفة نفسها بالنسبة إلى ثقافة معاصرينا من أبناء أوروبا وأمريكا»[3].

و لكن: أهناك حقا في تراثنا ما ينفع نفعا عمليا ويستحق الإحياء، إلى جانب ما يستحق الترك دون أسف؟

يعتقد مفكرنا أن النهضة العربية الشاملة لن تتحقق ما لم نقم أولا بثورة حقيقية تنقلنا من النمط الفكري القديم الذي يكرس قيمّاً سلبية تشكل ألغاما على طريق تقدمنا وهي على النحو التالي:

القيمة الأولى أو «أس البلاء» كما يسميها هي أن يكون رأي السلطان فوق الآراء جميعا بمعنى أن يكون السلطان «صاحب "الرأي"، لا أن يكون صاحب "رأي"»[4].

و الثانية وجدها في سلطان أراء الماضي على الحاضر مع أن تراث أسلافنا هو في مجمله مجرد اجترار تخطاه الزمن العربي تاريخيا وعمليا ولم يعد ينسجم وظروف الحياة العربية المعاصرة لأن مشكلات الوطن العربي الراهنة تختلف جذريا عن مشكلاته في الماضي، وبالتالي فلن نجد نحن العرب، أبناء القرن العشرين، شيئا لدى أسلافنا لتوظيفه في حل أزماتنا الراهنة التي تتعلق أساسا بقضية المرأة والحرية والوحدة العربية وغيرها. لهذا تعد سلطة الماضي على الحاضر في نظر زكي نجيب محمود «بمثابة السيطرة يفرضها الموتى على الأحياء»[5]ليصبح هؤلاء في نهاية الأمر مثل أولئك سواء بسواء.

أما القيمة الثالثة التي لم تعد ملزمة لنا فتتمثل في إيمان الإنسان العربي بإمكانية خرق قوانين الطبيعة بالكرامات. إنه ينكر الارتباط الضروري بين الأسباب والنتائج مما يفتح المجال واسعا للخرافة بكل أشكالها. وهذا يعني

---

(3). (5) زكي نجيب محمود، تجديد الفكر العربي، ص18

(4). (1) المصدر نفسه، ص 27.

(5) المصدر نفسه، ص 51، وأنظر أيضا: ص 95/55.

أننا نحن العرب «في حياتنا الثقافية مازلنا في مرحلة السحر التي تعالج الأمور بغير أسابها الطبيعية»[1]. وهذا يدل أيضا على أن ثمة لا عقلانية صميمة لازالت قائمة في ثقافتنا، لا عقلانية كتلك التي تؤسس الفكر النظري لدى الباطنية وغيرها من الحركات التي انتشرت قديما في الثقافة العربة الإسلامية.

والقيمة الرابعة هي خضوع الإنسان العربي لسلطة اللفظ خضوعا مطلقا وكأن قدره هو أن يقيم في عالم لغته التي تُحدث بينه وبين أشياء الطبيعة انفصالا تاما فيقف «منها ... موقف المعتزل المحايد ... أما الذي ينغمس فيه مرحا فرحا نشوان...مأخوذا بجماله هيمانا بفتنته، فهو "اللغة"»[2]فاللغة إذن في نظر مفكرنا ينبغي أن تكون أداة طَيِّعة تربطنا بنظام الأشياء للوقوف على قوانينها لا أن تكون أداة تحلق بنا في عالم الخيال. لذلك فهو يدعو إلى ثورة في ميدان اللغة لننتقل «من جرس اللفظ إلى مدلوله، من تركيب الجملة إلى بنية الواقع»[3].

ومرة أخرى: ما هي القيم التراثية التي تستحق الأحياء؟ والجواب: إنها «موقف المعتزلة والاشاعرة معًا، فمن المعتزلة نأخذ طريقتهم العقلية ومن الأشاعرة نأخذ الوقوف بالعقل عند آخر حد نستطيع بلوغه، وبهذا نجعل الدين موكولا إلى الإيمان، ونجعل العلم موكولا إلى العقل»[1].

إن هذه النزعة التوفيقية البارزة في فكر زكي نجيب محمود قادته، بعد أن حدد العقبات التي تتعارض مع النهضة المنشودة، إلى اقتراح فلسفة عربية تكرس مجموعة من الثنائيات تتفق مع العقيدة الإسلامية وتمتد لتشمل ميادين الفن، الأخلاق، ومشكلة المعرفة، وهذا هو جانب البناء في مشروعه الثقافي.

---

[1]. المصدر نفسه، ص 61. وأنظر أيضا : ص 144/57 وما بعدها.

[2]. المصدر نفسه، ص 248.

[3]. المصدر نفسه، ص 252.

[1]. المصدر نفسه، ص 136.

وسواء اتفقنا مع زكي نجيب محمود أم اختلفنا معه بخصوص موقفه من التراث والعصر، أو بخصوص فلسفته العربية المقترحة، فإن مشروعه الفكري ربما كان المحاولة الأولى والأكثر جدية في تاريخ الفكر العربي الحديث والمعاصر التي لا تكتفي بمجرد الدعوة إلى نقد التراث بل تمارسه بشجاعة وتقترح البديل «الفلسفي» الذي يؤسس في نظر مفكرنا لوعي جديد يسمح لنا أن نكون عربا ومعاصرين في الوقت نفسه. من هذا المنطلق يمكن القول أن المشروع النقدي لزكي نجيب محمود يشكل انطلاقة فعلية للحركة النقدية الجديدة التي بدأت ملامحها تبرز بوضوح في بداية السبعينيات. والمقصود هنا، على وجه التحديد، أولئك الكتاب الذين يسيرون معه، بصرف النظر عن اختلاف مناهجهم ورؤاهم، نحو الهدف نفسه: خلخلة التراث في شكله السلبي الذي يحولُ بين العرب وما ينشدونه من عصرنة وتقدم، ولكن دون التضحية بقيِّمه الحية التي تحض على العقلانية والتنوير، أو تلك التي جعلت منا أمة مقابل الآخر

الخاتمة:

يتبن لنا من خلال العرض السابق أن التراث يعتبر بحق الموضوع الأساسي الذي اشتغل عليه الفكر العربي منذ فجر القرن التاسع عشر إلى الآن. إذ مهما تعددت المدارس الفكرية، ومهما تباينت مواقفها من موروثنا الثقافي، فقد ضل هذا الأخير، على الدوام، يمثل الهاجس المسيطر لدى مفكرينا سواء على خط المساهمة في إحيائه وإعادة قراءته لينسجم مع الإنجازات الحضارية والثقافية الوافدة، أو توظيفه في الصراع الأيديولوجي الذي تشهده الساحة الفكرية والسياسية عندنا. فالماركسي العربي قد يذهب به هوسه الإيديولوجي إلى درجة إرغام التراث لينطق بما لا يستطيع النطق به، وكذلك يفعل زميله الليبرالي. أما خصمهما السلفي فلا غرابة أن يجد في التراث مخزونا هائلا من الوصفات

القابلة للتوظيف كحلول لجميع المشكلات التي تعانيها المجتمعات الإسلامية، لا بل المجتمعات الإنسانية كلها. ولذلك لا يتردد – في لحظات الاعتدال – عن القول أن «الثقافة الإسلامية شاملة لكل حقول النشاط الفكري والواقع الإنساني»[1].

قائمة المراجع:

أولا: كتب

1 – الجابري، محمد عابد، الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط5، 1994م.

2 – النشار، علي سامي، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، الجزء الأول، (دار المعارف بمصر، ط5، 1971 م).

3 – أمين، سمير، التمركز الأوروبي: نحو نظرية للثقافة، (الجزائر: موفم للنشر، 1992 م).

4 – سعيد، علي أحمد، الثابت والمتحول: الأصول، (بيروت: دار العودة، ط1، 1974م).

[1] سيد قطب، العدالة الاجتماعية في الإسلام، ص202.

5 – صعب، حسن، تحديث العقل العربي، (بيروت: دار العلم للملايين، ط3، 1980م).

6 – قطب، سيد، العدالة الاجتماعية في الإسلام، (بيروت: دار الشروق، ط9، 1983 م).

7 – ــ، معالم في الطريق، (بيروت: دار الشروق، ط 10، 1983 م).

8 – محود، زكي نجيب، تجديد الفكر العربي، (بيروت: دار الشروق، ط8، 1987م).

9 – ـــ، مجتمع جديد أو الكارثة، (بيروت: دار الشروق، ط1، 1978م).

10 – ــ، قشور ولباب، (بيروت: دار الشروق، 1981م).

11 – موسى، سلامة، ما هي النهضة ؟ تقديم مصطفى ماضي، (الجزائر: موفم للنشر، النشر الثاني، 1990م).

ثانيا: المقالات:

1 – بلعزوقي، محمد، مفهوم العقل عند زكي نجيب محمود»، دراسات فلسفية، السنة الأولى، العدد الأول (الجزائر: معهد الفلسفة –جامعة الجزائر، السداسي الأول، 1996م).

2– تيزيني، طيب، إشكالية الأصالة والمعاصرة في الوطن العربي في ندوة: التراث وتحديات العصر في الوطن العربي(الأصالة والمعاصرة).

3– عبد اللطيف، كمال، «طبيعة الحضور الفلسفي الغربي في الفكر العربي المعاصر» في: الفلسفة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات المؤتمر الفلسفي العربي الأول الذي نظمته الجامعة الأردنية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1987م).

4- عمارة، محمد، «الجامعة العربية.. والجامعة الإسلامية» في: القومية العربية والإسلام: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: المركز، ط1، 1981م).

5- نصار، ناصيف في: التراث وتحديات العصر في الوطن العربي (الأصالة والمعاصرة): بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: المركز، ط2، 1987م).

6- نصور، أديب، «مقدمة لدراسة الفكر السياسي العربي في مائة عام: 1850-1948» في:الفكر العربي في مائة سنة، (بيروت:الجامعة الأمريكية في بيروت- هيئة الدراسات العربية.

قراءة في المؤشرات الاقتصادية العالمية لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع الإشارة إلى بعض الدول

أ.أقاسم حسنة

جامعة ادرار

الملخص:

سنحاول في هذا المقال تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة 2007–2009، عن طريق التركيز على وسائل التحليل المعترف بها دوليا، بحيث سنتطرق في الجزء الأول إلى مؤشرات تقييم المخاطر القطرية بأنواعها، أما الجزء الثاني فسيشمل بعض المؤشرات الدولية الأخرى الموجودة حاليا.

وفي الأخير نختم دراستنا بعرض بعض الإصلاحات الاقتصادية بصفة عامة التي يجب على الدولة انتهاجها لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

RESUME :

Dans cet article, nous allons tenter d'évaluer le climat d'investissement direct étranger en Algérie (période 2007-2009). Nous nous sommes basés essentiellement sur les outils d'analyses internationaux.

Nous concluons notre études par la présentation de quelques reformes gouvernementales en matière d'IDE et à améliorer l'attractivité de ces investissement en Algérie.

مقدمة:

لقد تطور مفهوم المناخ الاستثماري تدريجيا إلى أن أصبح يحتوي على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى الترويج للقطر والفرص الاستثمارية. ذلك أن

المستثمرين الأجانب لا يقرون توطين استثماراتهم في منطقة إلا بعد فحص الشروط العامة لذلك المناخ[1].

يلاحظ أن هناك عددا متناميا من المؤشرات العالمية، والتي وإن لم تصل إلى درجة الدقة والموضوعية الكاملة إلا أنها تعتبر من محسنات قرار الاستثمار بين الدول.

إن الجزائر دولة من بين الدول التي تحاول وتبذل جهدا كبيرا عن طريق تبنيها لمجموعة من الإصلاحات في كل الميادين، فحسب التصنيف السنوي للاونكتاد للدول حسب نتائجها وقدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية، مازالت الجزائر تسجل مؤشرات دخول فعلية وكامنة ضعيفة باستثناء الاستثمار في قطاع المحروقات. ولهذا سنحاول تقييم هذا المناخ بالاعتماد على المؤشرات الدولية المتاحة المستخدمة في قياس مدى ملائمة ظروف بيئة الأعمال الجزائرية لجلب المستثمرين وتغيراتها باتجاه التحسن أو التراجع.

1- تعريف مناخ الاستثمار: مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد، والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة، وخلق فرص العمل والتوسع، وللسياسات والسلوكيات الحكومية تأثير قوي على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف، والمخاطر والعوائق أمام المنافسة [(2)]. وأهم عوامل خلق مناخ جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر هي:

العوامـــــــل	شرح العوامل	أبـرز الاقتصـاديين الـذين اهتمـوا

[1] Hori, Androuais Arne, Les Investissements japonais dans les payes de l'ASEAN, Bulletin de la maison franco-japonaise, nouvelles séries, Tome X, N2, 1ere edition, ED PUF, Paris, 1979, p 71.

2 – بلقاسم زايري، محمد زيدان،" الحكم الراشد ونوعية المؤسسات: هل هي المحددات الحقيقية للاستثمار الأجنبي في الجزائر ؟ "، الملتقى الدولي الثاني حول: الاستثمار الاجنبي المباشر ومهارات الاداء الاقتصادي: حالة بعض الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادي وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 22-23 أكتوبر 2007.

الموقعيـــــــة الحاسمة		بهذه العوامل.
ا لنقل	تسـهيلات خطـوط الانانيـب. تسـهيلات النقـل الجـوي، تسـهيلات الطريـق السـريع، مرافـق السـكك الحديديـة، خدمات النقل بالشاحنات، النقل المائي، تكلفـة شـحن المـواد الخـام، تكلفـة السـلع تامـة الصـنع والنقـل، تـوافر الخـدمات البريديـة، التخـزين ومرافقـه، تـوافر منافذ البيع بالجملة.	Hoover, 1937; Losch, 1954; Greenhut, 1956, 1962; Alexander et al., 1959; McMillan, 1965; Beckmann, 1968; Chisholm, 1971; Fales and Moses, 1972; Nelson, 1973; Lowe and Moryadas, 1975; Bater and Walker, 1977; Moriarty, 1980; Hoyle et al., 1981; Schmenner, 1982; McKinnon, 1983, 1989; Haitani and Marquis, 1990; Gold, 1991; Pietlock, 1992; Thisse et al., 1996.
اليد العاملة	انخفـاض تكلفـة اليـد العاملـة، موقـف العمـال، العمـل الإداري. العمالـة الماهرة، معدلات الأجـور، العمالـة غيـر المـاهرة، الاتحـادات (النقابـات)، المسـتوى التعليمـي للعمالـة، موثوقيـة العمـل، تـوافر اليـد العاملـة من الذكور، تـوافر اليـد العاملـة من الإنـاث، تكـاليف المعيشة، عامل استقرار.	Greenhut, 1956, 1962; McMillan, 1965; Townroe, 1969; Olson, 1971; Carnoy, 1972; Rees, 1972, 1983; Norcliffe, 1975; Sant, 1975; Keeble, 1976; Friedman, 1977; Pred, 1977; Dicken and Lloyd, 1978; Gudgin, 1978; Moriarty, 1980; Cobb, 1982; Massey and Meegan, 1982; Schmenner, 1982; Dorfman and Route, 1983; Malecki, 1984; Massey, 1984; Noyelle and Stanback, 1984; Grundwald and Flamm, 1985; Saxenian, 1985; Dicken, 1986; Lund, 1986; Ballance, 1987; Hanson, 1988; Schoenberger, 1988; Haitani and Marquis, 1990; Coughlin et al., 1990, 1991; Gold, 1991; Pietlock, 1992; Wheeler

and Mody, 1992.		
Weber, 1929; Greenhut, 1956, 1981; McMillan, 1965; Auty, 1975; Miller, 1977; Moriarty, 1980; Schmenner, 1982 & Storper, 1985; Wheeler and Mody, 1992.	القرب من اللوازم والتجهيزات، وتوافر المواد الخام، والقرب إلى الأجزاء المكونة لها، توافر مرافق تخزين لمواد الخام ومكوناتها، موقع الموردين، تكلفة الشحن.	المواد الأولية
Fetter, 1924; Hotteling, 1929; Hoover, 1948; Losch, 1954; Greenhut, 1956, 1962, 1981; McMillan, 1965; Chisholm, 1971; Carnoy, 1972; Beyers, 1974; Foust, 1975; Miller, 1977; Pred, 1977; Dorward, 1979; Moriarty, 1980; Schmenner, 1982; Dorfman and Route, 1983; Gough, 1984; Walters and Wheeler, 1984; Saxenian, 1985; Lund, 1986; Tosh et al., 1988; McKinnon, 1989; Haitani and Marquis, 1990; Pietlock, 1992; Simons, 1992; Wheeler and Mody, 1992.	وجود السوق الاستهلاكي، وجود مُنتج في السوق، إمكانات السوق الاستهلاكية، توقعات نمو الأسواق، تكاليف الشحن إلى مناطق الأسواق، خدمات التسويق، التنافسية الايجابية، اتجاهات الإيرادات، الاتجاهات السكانية، خصائص المستهلكين، موقع المنافسين، فرص التوسع في المستقبل، حجم السوق، القرب من الصناعات ذات الصلة.	الأسواق
Hoover, 1948; Greenhut, 1956; Eversley, 1965; McMillan, 1965; Smith, 1966, 1981; Chisholm, 1971; Spooner, 1974; Bater and Walker, 1977; Gudgin, 1978; Lipietz, 1980; Moriarty, 1980; Sable, 1982; Schmenner, 1982; Kostler, 1984; Lloyd and Mason, 1984; Norcliffe, 1984; Brusco, 1985; Grundwald and Flamm, 1985; Hall, 1985, 1985; Mason and Harrison, 1985; Mason, 1987; Hudson, 1988;	وجود السوق الاستهلاكي، سهولة الحصول على الأرض، تكلفة الأرض الصناعية، حظائر الصناعية المتقدمة، فضاء للتوسع في المستقبل، أسعار التأمين، توافر مؤسسات الإقراض، قربها من الصناعات الأخرى. مشاريع تنمية المجتمع الصناعية، الموقف من تمويل عملاء.	موقع الصناعي

		Coughlin et al., 1990, 1991; McConnell and Schwab, 1990; Wheeler and Mody, 1992
المرافق	إمدادات المياه، التكلفة والجودة، تسهيلات لتخلص من النفايات الصناعية، توافر الوقود وتكلفته، توافر الطاقة الكهربائية وتكلفتها، توافر الغاز، كفاية مرافق الصرف الصحي، توافر الفحم والمرافق الطاقة النووية.	Greenhut, 1956; McMillan, 1965; Bater and Walker, 1977; Heckman, 1978; Moriarty, 1980; Forbes, 1982; Schmenner, 1982 & Walters and Wheeler, 1984; McConnell and Schwab, 1990; Gold, 1991; Pietlock, 1992; Rex, 1993.
موقف الحكومة	بناء الأنظمة والقوانين، قوانين تقسيم المناطق (Zoning codes)، قوانين التعويض، قوانين التأمين، سلامة عمليات التفتيش، قوانين مكافحة التلوث.	Greenhut, 1956; McMillan, 1965; Schmenner, 1982; Rees, 1983; Hudson, 1988; Tosh et al., 1988; Coughlin et al., 1990, 1991; Young, 1994.
الهيكل الضريبي	أسس تقييم الضريبة، الملكية الصناعية، معدلات الضرائب، الهيكل الضريبي لأرباح الشركات، العمليات المعفاة من الضرائب، ضريبة المبيعات.	Greenhut, 1956; McMillan, 1965; Moriarty, 1980; Schmenner, 1982; Tosh et al., 1988; Haitani and Marquis, 1990; Coughlin et al., 1990, 1991; Wheeler and Mody, 1992; Fleischman, 1995; Young, 1994; Luce, 1994.
المناخ (الجو)	مقدار سقوط الثلوج، نسبة تساقط الأمطار، الأوضاع المعيشية، الرطوبة النسبية، المتوسط الشهري لدرجات الحرارة، تلوث الهواء.	Greenhut, 1956; McMillan, 1965; Dean, 1972; Spooner, 1974; Moriarty, 1980; Schmenner, 1982; Haitani and Marquis, 1990; McConnell and Schwab, 1990.
المجتمع	الكليات والمؤسسات البحثية، موقف المجتمع من المقيمين، نوعية المدارس، المرافق الدينية، المكتبات العامة، المرافق الترفيهية، موقف قادة	Greenhut, 1956; Eversley, 1965; McMillan, 1965; Dean, 1972; Spooner, 1974; Bater and Walker,

	المجتمعات المحلية، المرافق الطبية، مراكز التسوق، الفنادق والموتيلات، البنوك ومؤسسات الائتمان، موقف المجتمع من التوسع في المستقبل.	1977; Mason and Harrison, 1977; Massey, 1977, 1979, 1984; Gudgin, 1978; Moriarty, 1980; Schmenner, 1982; Rees, 1983; Grundwald and Flamm, 1984; Lloyd and Mason, 1984; Malecki, 1984; Hall, 1985; Dicken, 1986; Ballance, 1987; Mason, 1987; Haitani and Marquis, 1990; McConnell and Schwab, 1990; Simons, 1992; Rex, 1993.
العوامل الموقعية الدولية (International Location Factors)		
الوضع السياسي	العلاقات مع الغرب، تاريخ البلد، استقرار النظام، الحماية من نزع الملكية أو التأميم، المعاهدات والمواثيق، الموقف في الأمم المتحدة، نوع التحالفات العسكرية. الموقف من رأس المال الأجنبي.	Carnoy, 1972; Dicken and Lloyd, 1978; Anell and Nygren, 1980; Hughes and Ohlin, 1980 & Ballance, 1987; Wheeler and Mody, 1992; Young, 1994.
البقاء والمنافسة العالمية	المواد واليد العاملة، فرص السوق، توافر رأس المال، القرب من الأسواق الدولية.	Friedman, 1977; Ballance, 1978; Forbes, 1982; Grundwald and Flamm, 1985; Haitani and Marquis, 1990; Pietlock, 1992; Wheeler and Mody, 1992.
	وضوح قوانين استثمار الشركات، الأنظمة المتعلقة بعمليات الاندماج والمشاريع المشتركة، اللوائح عن نقل الأرباح إلى بلد الأصل (الأم)، الضرائب المفروضة على الشركات المملوكة لأجانب، قوانين الملكية الأجنبية، انتشار البيروقراطية، اللوائح بشأن الرقابة على الأسعار، المتطلبات لإنشاء الشركات المحلية.	(Anell and Nyrgren, 1980; Hudson, 1983; Ward, 1982; Rees, 1983; Haitani and Marquis, 1990; Coughlin et al., 1990, 1991; Wheeler and Mody, 1992
العوامل الاقتصادية	مستوى المعيشة، نصيب الفرد من الدخل الوطني، قوة العملة مقابل الدولار الأمريكي، وضع ميزان المدفوعات، الاعانات الحكومية.	Thunen, 1875; Olson, 1971; Carnoy, 1972; Friedman, 1977; Dicken and Llloyd, 1978; Forbes, 1982; Hudson, 1983, 1988; Walters, 1984;

Ballance, 1987; Schoenberger, 1988; Haitani and Marquis, 1990; Coughlin et al., 1990, 1991; Pietlock, 1992; Wheeler and Mody, 1992.		
Source: Masood A. Badri, " Dimensions of Industrial Location Factors: Review and Exploration ", Journal of Business and Public Affaires, Volume 1, Issue 2, 2007, p03.		

2- أنواع مؤشرات المناخ الاستثماري: سنحاول تقسيم هذه المؤشرات إلى قسمين هي كالتالي:

2-1-مؤشرات تقييم المخاطر القطرية: وهي عديدة ومنها ما يلي:

أ- **المؤشر المركب للمخاطر القطرية:** The Composite Country Risk Index

يصدر شهريا عن مجموعة (PRS) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطري (ICRG) منذ

عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي 140 دولة منها 18 عربية، ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية، وهي مؤشر تقويم المخاطر السياسية، مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية، ومؤشر تقويم المخاطر المالية، وبحسب الترتيب وفق نتائج المؤشر فقد جاءت بعض الدول كما يلي:

جدول (01) تصنيف بعض الدول وفق المؤشر المركب للمخاطر القطرية

الدول	درجة المخاطرة			
	2008		2009	
	نقطة على المؤشر	التقييم	نقطة على المؤشر	التقييم
تونس	72.3	منخفضة	71	منخفضة
الجزائر	76.8	منخفضة	70.8	منخفضة
المغرب	74.8	منخفضة	73.3	منخفضة
مصر	65.5	معتدلة	66.3	معتدلة

المصدر: تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2008، ص 238.

وبمقارنة نتائج هذا المؤشر ما بين ديسمبر 2008 وديسمبر 2009 نجد أن الجزائر قد تقدمت من مجموعة الدول ذات المخاطر المعتدلة، إلى مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة، بينما في سنة 2009 فقد تقدمت ضمن مجموعتها فقط. وفي هذا الصدد يجب الاهتمام بقطاع البنوك وتحديثه، بهدف استعمال وتوظيف وسائل مالية جديدة، إلى جانب الاهتمام بالمعلوماتية والتكنولوجيا في هذا القطاع أيضا، كما ينبغي تفعيل دور الأسواق المالية في الاقتصاد، وذلك حتى يتمكن رجال الأعمال المحليين والدوليين من المساهمة في التنمية الوطنية.

ب- مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية: Euromoney Risk Index

يصدر عن مجلة اليورومني مرتين سنويا (مارس وسبتمبر)، وغرض هذا المؤشر هو قياس المخاطر القطرية للبلد، وذلك من جهة قدرة القطر على الوفاء بالتزاماته المالية، مثل خدمة الديون الخارجية، وسداد قيمة الواردات، أو السماح بتحويل الأرباح، ويغطي هذا المؤشر185 دولة. وقد صنفت بعض الدول كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول (02) ترتيب بعض الدول وفق مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية

الدول	درجة المخاطرة			
	2007		2008	
	نقطة على المؤشر	التقييم	نقطة على المؤشر	التقييم
تونس	55.77	معتدلة	56.53	معتدلة
الجزائر	45.97	مرتفعة	46.89	مرتفعة
المغرب	53.54	معتدلة	54.28	معتدلة
مصر	50.26	معتدلة	52.14	معتدلة

المصدر: نفس المرجع السابق

وبمقارنة المؤشر ما بين سبتمبر 2007 وسبتمبر 2008، نجد أن الجزائر قد سجلت مع سبع دول عربية أخرى تقدما طفيفا ضمن مجموعاتها. وفي الوقت الحالي يمكن أن تحقق الجزائر تقدما معتبرا ضمن ترتيب هذا المؤشر، خاصة بعد أن حققت تقدما فيما يتعلق بالوفاء بالتزاماتها المالية وتقليصها لجزء هام من حجم ديونها الخارجية.

ج- مؤشر المستثمر المؤسسي للتقويم القطري: Institutional Investor Risk Index

يصدر عن مجلة الأنستيتيوشنال أنفستور مرتين سنويا (مارس وسبتمبر)، وذلك منذ عام 1998 وقد غطى المؤشر 173 دولة في سنة2007 2008، ويتم احتساب المؤشر استنادا إلى مسوح استقصائية يتم الحصول عليها من قبل كبار رجال الاقتصاد والمحللين في بنوك عالمية وشركات مالية كبرى.، وقد صنفت بعض الدول كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول(03) تصنيف بعض الدول وفق مؤشر المستثمر المؤسسي للتقويم القطري

الدول	درجة المخاطرة			
	2008		2009	
	نقطة على المؤشر	التقييم	نقطة على المؤشر	التقييم
تونس	61.3	معتدلة	58.7	معتدلة
الجزائر	54.7	معتدلة	53.3	معتدلة
المغرب	55.1	معتدلة	49.9	معتدلة
مصر	50.7	مرتفعة	53.7	مرتفعة

المصدر: نفس المرجع السابق

وبمقارنة المؤشر ما بين سبتمبر 2008 وسبتمبر 2009 نجد أن الجزائر قد سجلت تراجعا طفيفا بانخفاض رصيدها، وهو ما يعني تناقص حجم الثقة العام في الاقتصاد من قبل رجال الأعمال والمؤسسات.

د- مؤشر وكالة دان اند براستريت للمخاطر القطرية:

يقيس هذا المؤشر المخاطر القطرية المرتبطة بعمليات التبادل التجاري عبر الحدود، ويضم هذا المؤشر تقييما لـ: 122 دولة،، وبمراجعة البيانات المتوافرة لسنتي 2008 و2009، يلاحظ أن بعض الدول قد صنفت كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول(04) تصنيف بعض الدول وفق مؤشر وكالة دان اند براستريت للمخاطر القطرية

الدول	درجة المخاطرة			
	2008		2009	
	درجة التصنيف	التقييم	درجة التصنيف	التقييم
تونس	DB2c	منخفضة	DB2c	منخفضة
الجزائر	DB5a	مرتفعة	DB5a	مرتفعة
المغرب	DB2d	منخفضة	DB2b	منخفضة
مصر	DB3b	معتدلة	DB3c	معتدلة

المصدر: نفس المرجع السابق

من خلال المقارنة في الجدول السابق نجد أن الجزائر لم تحقق أي تقدما في ترتيبها ضمن هذا المؤشر، مما يعني حفاظها على عامل الثقة نسبيا في عملياتها التجارية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية.

هـ- مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية: Cofas Risk Idex

يقيس هذا المؤشر قدرة الدول على السداد، ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي، وبالأوضاع السياسية والاقتصادية، وتصنف الدول إلى مجموعتين هما مجموعة الدرجة الاستثمارية، ومجموعة درجة المضاربة،، وقد غطى المؤشر 165 سنتي و20092008 وقد صنفت بعض الدول كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول(05) ترتيب بعض الدول وفق مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية لسنتي 2008-2009

الدول	درجة المخاطرة			
	2008		2009	
	درجة التصنيف	مجموعة الدرجة	درجة التصنيف	مجموعة الدرجة
تونس	A4	استثمارية	A4	استثمارية
الجزائر	A4	استثمارية	A4	استثمارية
المغرب	A4	استثمارية	A4	استثمارية
مصر	B	المضاربة	B	المضاربة

المصدر: نفس المرجع السابق

نلاحظ من الجدول السابق أن الجزائر قد حافظت على ترتيبها خلال هذه الفترة ضمن ترتيب هذا المؤشر، وهو ما يعكس التحسن الموجود في الاقتصاد، وخاصة فيما يتعلق بالقدرة على السداد.

2-2-مؤشرات دولية عامة:

أ- **مؤشر التنافسية العالمي**:Global Competitivity Index

ينقسم هذا المؤشر إلى مؤشرين هما مؤشر النمو للتنافسية والذي يقيس قدرة الاقتصاديات العالمية على تحقيق معدلات دائمة من النمو الاقتصادي، وأدائها الكلي على المديين المتوسط والبعيد. والمؤشر الثاني هو مؤشر الأعمال للتنافسية، والذي يقيس قدرة الوحدات الاقتصادية على صعيد المنشأة في تحقيق التنافسية.

وفي تقرير التنافسية العالمي لسنة 2008 تم الاعتماد على مؤشر موحد ورئيسي وهو "مؤشر التنافسية العالمي" والذي يحوي في مكوناته المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والجزئي معا، ليصبح خلال السنوات القادمة بديلا عن المؤشرين الخاصين بتنافسية النمو والأعمال، ويهدف هذا المؤشر إلى قياس المنظومة المترابطة والمتكاملة من العوامل الأساسية، المؤسسات، السياسات

الشاملة، والتي تشكل معا قاعدة مستدامة لإحداث النمو والازدهار الاقتصادي على المديين القصير والمتوسط. وفي سنة 2008 جاء ترتيب بعض الدول وفق هذا المؤشر كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول(06) ترتيب بعض الدول وفق مؤشر التنافسية العالمي

	2009	2010
سويسرا	05	01
سنغافورة	05	03
هونغ كونغ	11	11
قطر	26	22
الصين	30	29
تونس	36	40
مصر	81	70
المغرب	73	73
الجزائر	99	83

المصدر :تقرير التنافسية العالمي 2009-2010، على الخط:
http://www.weforum.org/pdf/GCR09/GCR20092010fullreport.pdf.vue le 18/06/2010 a 14h00.

وضمن منهجية التقرير صنفت الدول حسب النموذج الخاص بمراحل تطور اقتصاديات الدول وتنافسيتها، وذلك ابتداء من مرحلة الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية، إلى مرحلة الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية، وأخيرا مرحلة الاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار. بحيث يعتمد التقييم في المؤشر على قياس مستوى الإنجاز لكل دولة حسب المتطلبات الأساسية لكل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي. ومن الجدول السابق نلاحظ أن تونس تتصدر المرتبة الأولى في المؤشر، وهو ما يؤكد أن هذه اقتصادها يتميز بالمرونة والكفاءة في

مجالات الصحة، التعليم، إلى جانب تميزها بالتقدم التكنولوجي السريع والقدرة على الابتكار. أما الجزائر فقد صنفت في مرحلة الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية فقط، وهو ما يلزمها بمضاعفة الجهود لتطبيق الإدارة الجيدة للمؤسسات، وتحسين مستوى التعليم، إلى جانب التركيز على الإبداع والتكنولوجيا.

حلت الجزائر في المرتبة الـ 83 عالميا والـ 10 عربيا في تقرير التنافسية العالمية للموسم 2009– 2010 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي "دايفوس"، متقدمة بنحو 16 نقطة عن العام الماضي الذي تحصلت فيه على الرتبة الـ 99 عالميا، في حين حافظت على ترتيبها الإقليمي والعربي.وأشاد تقرير التنافسية العالمية للموسم 2009– 2010 بالأداء الجيد للمؤسسات الوطنية ومقدرتها على المنافسة الاقتصادية خلال العام الماضي، مما سمح للجزائر باكتساب 16 نقطة إضافية، غير أنه أكد أن الجزائر لا تزال أقل قدرة على المنافسة من جيرانها في المنطقة المغاربية، حيث تمكنت تونس من احتلال المرتبة الأولى مغاربيا والـ 6 عربيا رغم تراجعها بنحو 4 مقاعد، متبوعة بالمغرب الذي حل في الترتيب الثاني مغاربيا والـ 9 على المستوى العربي .وأوصى تقرير منتدى "دايفوس" الحكومة بضرورة مواصلة الإصلاحات الاقتصادية لتحسين ترتيبها على المستوى الإقليمي والجهوي، بما في ذلك تطوير مناخ الاستثمار في الجزائر، والعمل على ضبط قواعد الاستثمار الأجنبي المباشر. وفيما يخص البلدان العربية الأخرى، تصدرت كل من قطر والإمارات العربية المتحدة قائمة البلدان العربية. في التصنيف 22 و23 عالميا على التوالي، كما تمكنت سويسرا خلال الموسم الجاري من حصد المرتبة الأولى عالميا في تقرير التنافسية العالمية.

ب-مؤشر التنمية البشرية :Human Development Index

يصدر مؤشر التنمية البشرية سنويا منذ عام 1990 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويعتبر أداة هامة لقياس توجهات التنمية البشرية في العالم، وهو مؤشر مركب يقيس متوسط ما تم تحقيقه في الدولة لجهة تعزيز التنمية البشرية، يتم احتسابه على أساس متوسط ثلاثة مؤشرات تتمثل في الصحة، التعليم، معدل دخل الفرد، وقد شمل المؤشر 179 دولة سنة 2006، و 182 سنة 2007، وكان ترتيب بعض الدول كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول(07) ترتيب بعض الدول وفق مؤشر التنمية البشرية

الدول	006	007	الترتيب/2007
اليابان	8	0	مرتفعة جدا
قطر	4	5	مرتفعة جدا
المكسيك	1	3	مرتفعة
ماليزيا	3	6	مرتفعة
مصر	16	23	متوسطة
المغرب	27	30	متوسطة
الجزائر	00	04	متوسطة
تونس	5	8	متوسطة

Source: 2007/Rapport mondial sur le développement humain 2009 - Classements IDH sur:

http://hdr.undp.org/fr/statistiques/vue le 18/06/2010 a 15h35.

.قائمة_الدول_حسب_مؤشر_التنمية_البشرية
/ http://ar.wikipedia.org/wiki2006

من بيانات الجدول السابق نجد أن مستويات التنمية البشرية في الجزائر قد اعتبرت من خلال هذا المؤشر بأنها متوسطة. إذ أنها سجلت تراجعا في 2007 مقارنة بسنة 2006. وبالمقابل نجد كل من اليابان وقطر مصنفة في مستويات عالية من التنمية البشرية.

وعموما فان الاهتمام بتحسين مستويات التنمية البشرية سيؤثر إيجابا على مجالات متعددة في الاقتصاد، نظرا لارتباطها الوثيق بكفاءة وفاعلية المورد البشري.

ج- **مؤشر الحرية الاقتصادية: Economic Freedom Index**

يصدر هذا المؤشر سنويا منذ سنة 1995 عن معهد هيرتاج فاونديشن وصحيفة وول ستريت جورنال)، وهو أداة فعالة في أيدي صانعي السياسة الاقتصادية ومسؤولي الاستثمار ورجال الأعمال ويستقطب اهتماما متزايدا من الدول العربية.

تدخل في هذا المؤشر عشر مكونات ذات أوزان متساوية وهي: السياسة التجارية، الإدارة المالية، حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، السياسة النقدية، تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي، القطاع المصرفي والتمويل، مستوى الأجور والأسعار، حقوق الملكية الفردية، التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية، أنشطة السوق غير الرسمية[1].

وقد شمل هذا المؤشر 162 دولة سنة 2008 و141 دولة سنة 2009، وقد صنفت بعض الدول كما هو موضح في الجدول الموالي:

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، ص232.

جدول(08) ترتيب بعض الدول وفق مؤشر الحرية الاقتصادية لسنتي 2009-2008

الدول	2008		2009	
	نقطة المؤشر	الترتيب عالميا	نقطة المؤشر	الترتيب عالميا
هونغ كونغ	25.90	01		01
المغرب	4.56	98		
تونس	3.59	84	6.39	90
مصر	2.59	85	6.68	79
الجزائر	7.55	102	5.34	131

Source: Economic freedom of the word http://www.freetheworld.com/2009/reports/world/EFW2009_BOOK.pdf.vue le 18/06/2010 a 19h22.

ومن مقارنة البيانات في الجدول السابق نلاحظ أن الجزائر تواجدت خلال سنة 2008 و2009، ضمن مجموعة الاقتصاديات ذات الحرية الضعيفة، بينما توجد هونغ كونغ، وسنغافورة في الترتيب الأول والثاني بدرجة حرية كاملة، وهو ما يوفر في تلك الدول مناخ ملائم للأعمال والأنشطة الاقتصادية. ونجد مثلا أن هونغ كونغ قد صنفت سنة 2003 وفق هذا المؤشر في المرتبة الأولى عالميا وللسنة السادسة على التوالي، وكل ذلك يؤكد أن سياستها الاقتصادية لها انسجام بالغ ومعتبر مع قواعد الاقتصاد الحر.

د- مؤشر الشفافية: transparency index

يصدر مؤشر الشفافية (النظرة للفساد) سنويا منذ 1995 عن منظمة الشفافية الدولية (Transparency International)، والتي تعرف الفساد على انه استغلال المناصب العامة لتحقيق مصالح خاصة، ويرصد هذا المؤشر درجة الفساد حسبما يراها رجال الأعمال والمحللون، وبهدف دخول الدولة في المؤشر يشترط إجراء 03 مسوحات على الأقل، ويحاول المؤشر من خلال هذه المسوحات ومصادر المعلومات المعتمدة لديه، أن يحدد مدى تفشي الفساد في

الدولة، ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار، وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و10 والتي تعني درجة شفافية عالية، وقد غطى المؤشر 180 دولة سنتي 2008 و2009، وكان ترتيب بعض الدول كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول(09) ترتيب بعض الدول وفق مؤشر الشفافية لسنتي 2008-2009

الدول	الترتيب عالميا	
	2008	2009
هونغ كونغ	12	12
قطر	28	22
ماليزيا	47	56
تونس	62	65
البرازيل	80	89
المغرب	80	89
الجزائر	92	111

Source: transparency international: http://www.transparency.org/news_room/in_focus/2010.vue le 19/06/2010 a 11h41.

إن التصنيفات الدولية المتعلقة بالفساد، أكدت بأن الجزائر تحتل مراتب غير مشرفة. مثلا نتيجة طبعة 2009 لمؤشر الفساد لم تكن مفاجأة بالنسبة للجزائر، مقارنة بسنة 2008، حيث ارتفعت مرتبة الجزائر من المرتبة 92 سنة 2008 إلى المرتبة 111 السنة الماضية .وحصول الجزائر على ثلاث نقاط من عشرة في سلم الفساد يؤشر على ذلك المستوى العالي من التعاملات بالرشوة.

وحسب "مؤشر دافعي الرشوة، يطغى مشكل الفساد بشكل خاص في قطاع الأشغال العمومية والبناء تليها الأسلحة ووسائل الدفاع [1].

هـ- مؤشر سهولة أداء الأعمال:

استحدث مؤشر سهولة أداء الأعمال في قاعدة بيانات بيئة الأعمال التي تصدر سنويا عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، وهو يتكون من المؤشرات العشر التي تتكون منها قاعدة بيانات بيئة الأعمال ويقيس هذا المؤشر مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية للدول، إلى جانب ذلك يهتم المؤشر بالتركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بهدف وضع أسس للتقييم والمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة وفي الدول النامية،، وقد غطى المؤشر 181 دولة في 2008، و2009، وقد وصنفت بعض الدول كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول(10) ترتيب بعض الدول وفق مؤشر سهولة أداء الأعمال لسنتي 2009-2008

الدول	الترتيب عالميا	
	2008	2009
هونغ كونغ	04	04
ماليزيا	25	20
قطر	38	37
تونس	81	73
المغرب	129	128
البرازيل	126	125
الجزائر	130	132

المصدر :تقرير ممارسة أنشطة الأعمال2010، على الخط:

البلدان المغاربية تتصدى للفساد في القطاع العام، على الخط:
http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/ar/features/awi/reportage/2010/03/05/reportage-01.vue le 19/06/2010 a 13h00.

http://arabic.doingbusiness.org/documents/fullreport/2009/DB_2009_Arabic.pdf.vue le 19/06/2010 a14h23.

نلاحظ من بيانات الجدول السابق أن الدول الآسيوية تأتي في مقدمة الترتيب العالمي ضمن تصنيف هذا المؤشر،كما شهدت كل من تونس والمغرب وقطر تحسنا ملحوظا في الترتيب العالمي لهذه السنة، بينما تبقى الجزائر تحتل المرتبة الأخيرة في الترتيب بتراجع قدره نقطتين ورغم أنها قد حققت بعض التغير الموجب في إزالة بعض قيود الأعمال، مع منحها لبعض التسهيلات وقيامها بتبسيط العديد من الإجراءات، إلا أن ذلك التغيير يعتبر نسبي جدا، خاصة وأن الاقتصاد الوطني.

يتطلب إصلاحات كبيرة وجادة،و ذلك حسب تقرير ممارسة الأعمال 2010 الذي يعمل على مقارنة مدى سهولة عمل منشآت الأعمال الخاصة، ووضع قواعد معيارية للإجراءات الحكومية، وتحديد الإصلاحات والممارسات العالمية الجيدة. وكان الإصلاح في مجال بدء النشاط التجاري (تأسيس الشركات)، وفقاً لهذا التقرير، الإصلاح الأكثر شيوعاً بالنسبة لممارسة أنشطة الأعمال في بلدان العالم العربي على مدى السنوات الخمس الماضية، حيث قامت 10 بلدان بإصلاحات في هذا المجال. وجاء بعده مباشرة الإصلاح في سياق الحصول على المعلومات الائتمانية، ثم ذلك المتعلق بتحسين عملية التجارة عبر الحدود. وشهدت بلدان المنطقة أيضاً تنفيذ إصلاحات متعددة في مجالات: حماية المستثمرين، واستخراج التراخيص، وتسجيل الملكية، ودفع الضرائب، وتصفية النشاط التجاري فان هذه الدول قد قامت بإجراء العديد من الإصلاحات في البيئة الاقتصادية، مثل تبسيط إجراءات بدء المشاريع الاستثمارية، وتسجيل الملكية، حماية المستثمرين، وتسديد الضرائب.....الخ. وترصد تلك التقارير تنافسية الدول في منح تسهيلات للاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال مجموعة من المكونات الطبيعية والتنظيمية والقانونية، والتي

تؤثر بدرجة كبيرة على سهولة أداء الأعمال في القطر المضيف، وذلك انطلاقا من تأسيس كيان العمل وانتهاء بتصفية الأعمال.

والجدول التالي يوضح لنا وضعية ممارسة الأعمال في الجزائر، مقارنة ببعض الدول الأخرى:

جدول(11) مقارنة ترتيب الجزائر في تقييم ممارسة الأعمال مع بعض الدول العربية لسنة 2009

الـدول		تونس	المغرب	الجزائر	ملاحظات
مكونات قاعدة بيانات أداء الأعمال	بيان العملية				
تأسيس مشروع	عدد الأيام	11	12	24	مدة طويلة جدا
	كلفة التأسيس من الدخل القومي للفرد	5.7	16.1	12.1	
الحصول على التراخيص	عدد الإجراءات	20	19	22	
تسجيل الممتلكات	عدد الأيام	39	47	47	مدة معقولة مع ضرورة تقليصها
	كلفة التسجيل % من قيمة الممتلكات	6.12	4.90	7.09	مصاريف ايدارية مرتفعة
	عدد الإجراءات	08	04	11	

المصدر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال2010، مرجع سبق ذكره،

بتصرف

تنفيذ العقود	**عدد الإجراءات**	**39**	**40**	**46**	**بطيء وعدم فعالية المحاكم (وجود رشوى)**
التجارة عبر الحدود (التصدير)	**عدد الأيـام**	**15**	**14**	**17**	**معقولة**
التجارة عبر الحدود (الاستيراد)	**عدد الأيـام**	**21**	**17**	**23**	**معقولة**
الضرائب	**عدد الدفعـات**	**22**	**28**	**34**	
تصفية الأعمال	**الوقت بالسنوات**	**1.25**	**1.83**	**2.5**	**مدة عالية جدا**

من الجدول نستنتج ما يلي:

1- إن رجل الأعمال الجزائري يتلقى صعوبات مرتين اكبر من أجل تأسيس شركة صناعية مقارنة بنظيريه تونس والمغرب سواء كان ذلك في عدد الأيام أو عدد الإجراءات المتطلبة لذلك، بحيث يتطلب في المغرب وتونس على التوالي 06 و10 إجراءات فقط، بينما في الجزائر فيتطلب ذلك 14 إجراء[1] بتكلفة قدرها 12 %(المرتبة 14 عالميا سنة 2009)،أما تونس بكلفة 5.7% (المرتبة 47 عالميا) والمغرب بكلفة 16.1% (المرتبة 76 عالميا).

2- إن قيمة مصاريف تسجيل الملكية في الجزائر مرتفعة، حيث بلغت 7.09(المرتبة 160 عالميا سنة 2009)، في حين بلغت في تونس 6.12 (المرتبة 59)، أما أدنى كلفة كانت في المغرب حيث قدرت 4.9 (المرتبة 123 عالميا).

[1] .نفس المرجع السابق.

إن هذه الإحصائيات تدل على أن سوق العمل في الجزائر لا يتميز بالمرونة ولا عدم سيولته وهذا راجع إلى تزايد درجة الفساد في البلاد وعدم فعالية الجهاز القضائي.

و- مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية: Global Retail Development Index

يصدر هذا المؤشر سنويا منذ سنة 2001 عن إحدى أكبر الشركات الاستشارية في العلوم الإدارية في العالم، تعمل على دراسة السوق، تقديم الاستشارات في مختلف الميادين. يهدف إلى مساعدة الدول على ترتيب أولويات إستراتيجيتها التنموية العالمية، ضم 30 دولة سنتي 2009 و2010، منهم 6 دول عربية. والجدول التالي يبين لنا ترتيب بعض هذه الدول ضمن هذا المؤشر.

يقوم هذا المؤشر على فرضية أنه كلما تطورت الأسواق المحلية لتجارة التجزئة وارتفع مستوى دخل الفرد بدولة ما زاد مستوى طلب المستهلك المحلي على المنتجات ذات العلامة التجارية الشهيرة عالميا وبالتالي تشجيع الشركات الدولية لتجارة التجزئة على افتتاح فروع لها في دولة ما[1].

وإلى جانب ذلك توجد أيضا مؤشرات اقتصادية لمناخ الاستثمار، ومنها مؤشر النمو الاقتصادي، السياسة النقدية، المالية، سياسة التوازن الخارجي، علما أن المؤشرات الاقتصادية أساسية، إلا أنها متكاملة مع مؤشرات أخرى في المناخ الاستثماري.

جدول(12) ترتيب بعض الدول وفق مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية لسنتي 2009-2010

[1] http://www.africanmanager.com/site_ar/detail_article.php?art_id=3465.vue le 21/06/2010 a 14h20.

	2009	2010	التغير
مصر	15	13	+2
المغرب	19	15	+4
السعودية	9	4	+5
الجزائر	11	21	-10
تونس	14	11	+3

:Source: Global retail development sur le net

http://www.atkearney.com/index.php/Publications/the-2010-global-retail-development-index.html?q=global+retail+development+i.vue le 23/06/2010 a 19h25.

يتبين من الجدول السابق أن معظم الدول قيد الدراسة شهدت تطورا ملحوظا في ترتيبها العالمي ضمن هذا المؤشر وهذا راجع بالأخص إلى ارتفاع الناتج المحلي السنوي لهذه الدول، بينما تبقى الجزائر في تراجع مستمر إذ انخفض ترتيبها العالمي ب 10 درجات سنة 2010.

الخاتمة:

في ضوء ما تم عرضه يتبين أن تهيئة مناخ الاستثمار يعتبر ركيزة أساسية تتسابق من خلالها معظم الدول بغية جدب اكبر حصة من الأصول الاستثمارية. فرغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر (الإصلاحات الاقتصادية) لتحسين مناخ الاستثمار في فترة الدراسة، إلا أنها ما زالت بعيدة تحتل المراتب الأخيرة تقريبا في ترتيب المؤشرات مقارنة بباقي الدول قيد الدراسة خاصة تونس والمغرب وهو ما انعكس من جهة على تراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية بقرابة

50 % ما بين 2008-2009 حسب ما أشارت إليه دراسة الشبكة الاورومتوسطية للاستثمار، هذا بغض النظر على مساهمة الأزمة الاقتصادية والمالية التي شهدها العالم مؤخرا.

حسب تقرير أعده الاتحاد الأوروبي حول مناخ الاستثمار في الجزائر من وجهة نظر المستثمرين الأجانب (ضمت عملية سبر الآراء 250 شركة ومجموعة غربية خارج نطاق المحروقات) أشار المستثمرون المستجوبون إلى أن الوصول إلى السوق يعد أهم عامل بنسبة 67 % تليه بنسبة 42 % الاستقرار السياسي والاقتصادي، ثم الإطار التشريعي والقانوني بنسبة 34 % وفسر المستثمرون الأوروبيون بالخصوص ترددهم للاستثمار في الجزائر بالصورة المرتسمة لحد الآن عن الجزائر، بعدم الاستقرار المؤسساتي والاقتصادي، يضاف إلى ذلك نقص توفر المعطيات والمعلومات، وعلى الرغم من تطور الصورة التي ارتسمت عن الجزائر منذ سنوات، إلا أن ذلك لم يمنع من بقاء التردد قائما.

لقد سعت الجزائر منذ إطلاقها في الإصلاحات الاقتصادية، إلى سن مجموع من عدداً القوانين الخاص بالاستثمار وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن دون نتائج كبير (باستثناء قطاع المحروقات)، وحسب مؤشر إ.تي. كيرني لموقع الخدمات العالمية تمتع دول شمال إفريقيا بمزايا موقعية لصناعةIT و BPO الأوربية، خصوصا مع وجود عدد معتبر من متحدثين باللغة الفرنسية [1]، كما أنه يوجد عدد من خريجين الجامعيين في المجالات التقنية يمكن استخدامهم كعامل موقعية، لاستقطاب شركات تكنولوجية المعلومات والشركات الهندسية، والكم الهائل من الخريجين كليات الحقوق والاقتصاد، في استقطاب شركات المحاسبة والتدقيق، ومكاتب المحاماة العالمية، ... وغيرها،

[1]- The 2007 A.T. Kearney Global Services Location Index, Op,cit, p13

كما أن للجزائر يمكن أن تستغل الاتفاقيات مع الاتحاد الأوربي في إنشاء عوامل موقعية خاصة تستقطب بها الشركات الأوروبية بدرجة رئيسية.

كما أن الإصلاحات الاقتصادية لا تكفي لوحدها، يجب أن يتزامن ذلك مع مجموعة من الإصلاحات السياسية والإدارية، إضافة إلى سيادة القانون واستقلال القضاء وضرورة محاربة الفساد.

كما إن تحسين مستوى المشاركة والمساءلة في العالم العربي، سيقلل من استمرارية الأثر السلبي للسياسات المنحرفة، تحسين الأداء الإداري، مما يقلل من المخاطر المرتبطة بالأعمال والاستثمار، وتحسين مستوى الخدمات التي تزيد من إنتاجية قطاع الأعمال، وبالتالي القدرة على جذب الاستثمار المحلي والأجنبي.

المراجع:

- اللغة العربية

1- تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2008.

2- تقرير التنافسية العالمي 2009-2010.

3- البلدان المغاربية تتصدى للفساد في القطاع العام، على الخط: http://www.magharebia.com

4- تقرير ممارسة أنشطة الأعمال2010.

5- بلقاسم زايري، محمد زيدان، الحكم الراشد ونوعية المؤسسات: هل هي المحددات الحقيقية للاستثمار الأجنبي في الجزائر ؟ "، الملتقى الدولي الثاني حول: الاستثمار الاجنبي المباشر ومهارات الاداء الاقتصادي: حالة بعض الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادي وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 22-23 أكتوبر 2007.

- اللغة الفرنسية

1- Hori, Androuais Arne, Les Investissements japonais dans les payes de l'ASEAN, Bulletin de la maison franco-japonaise, nouvelles séries, Tome X, N2, 1ere édition, ED PUF, Paris, 1979

2- Rapport mondial sur le développement humain 2009 .

3- Economic freedom of the word 2009.

4- Transparency international 2010.

5- The 2007 A.T. Kearney Global Services Location Index, 2007

6- Global retail development 2010.

7- Masood A. Badri, Dimensions of Industrial Location Factors: Review and Exploration ", Journal of Business and Public Affaires, Volume 1, Issue 2, 2007

عوامل المردود التربوي في المؤسسات التعليمية

أ- غربية سمراء

جامعة أحمد دراية –أدرار-

الملـخص:

إن ظاهرة المردود التربوي أوسع من أن تستوعبها بحوث البيداغوجيا التطبيقية، فهي ظاهرة اجتماعية لأن المؤسسة التربوية هي مؤسسة اجتماعية تؤدي دورا يتداخل بنائيا ووظيفيا وتتولى تحقيق غايات المجتمع من التربية، فهي الأداة الرسمية للتربية والتعليم.

وهذا يوضح أن المردودية الخارجية تؤكد على ضرورة وظيفية أي استجابتها الفعلية للحاجيات الاجتماعية والاقتصادية، ذلك لأن التربية فعل اجتماعي واستثمار تأكدت فاعليته في مشاريع التنمية والتقدم، فقد أصبح التعليم مصدرا أكبر للنمو من رأس المال المادي، غير أن المردود الخارجي للتربية يتأثر بالمردود الداخلي المتعلق بظواهر النجاح والإخفاق الدراسي، ويقول أحد الاقتصاديين في هذا المجال أن " البلد المتخلف اقتصاديا هو متخلف تربويا ".

Abstract:

The output of education is by far larger than just pedagogical applications. Such an output is a social phenomenon for the educational institution. It plays a structural and functional role and undertakes certain social goals from educational project. This explains the fact that the outputs are social in scope; they translate investments in overall developmental projects. Education has become a source of growth for the economical capital. But the outputs are linked to the interior factors such as success or failure in school.

مقدمـة:

أصبح التعليم منذ سنوات طويلة شرطا لنجاح كل الجهود التي تبذل من أجل التنمية فعندما بدأت المجتمعات النامية طريقها إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضعت التعليم في المكانة الأولى باعتباره الوسيلة الفعالة للتوصل

إلى درجة كبيرة من الوعي الاجتماعي والسياسي فضلا عن أنه المصدر الذي يوفر للاقتصاد القومي العمالة ذات المستوى العالي واللازمة لعملية التنمية.

إن دراسة المردود التربوي تعكس وتوضح قوة الأمة حيث توضح أعداد الكفاءات، والتخصصات المختلفة التي تحتاج إليها الأمة لتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على السواء. وحيث أن المردود التربوي الذي يتمثل في خريجي الجامعات التربوي يعكس مدى حيوية الأمة، وكذلك متوسطات الأعمار ومن هم في سن العمل وهكذا فدراسة المردود التربوي غاية الأهمية.

فعن طريق دراسة المردود التربوي يمكن أن نحدد تأثيرات اقتصاديات التعليم والاستثمار البشري، حيث أنه ثبت أن الاستثمار عنصر هام من عناصر التنمية الاقتصادية بأبعادها المختلفة.

ولقد كان لإدراك حقيقة أهمية التعليم في نجاح عملية التنمية والالتزام بها عند الممارسة. الأثر الايجابي الذي مكن الكثير من الدول من تطوير اقتصادها، ومن تخطي بعض العوائق الاجتماعية التي كان يمكن أن تقضي أو تحد من فعالية عملية التنمية كالبطالة والأمية مثلا. فقد لعب التعليم في بعض الدول التي سلكت سياسة تربوية جزئية مثل اليابان، و. م.أ، الاتحاد السوفياتي سابقا. دورا هاما في تسريع التنمية التي تؤدي بدورها إلى رفع مستوى التعليم.

فالتعليم سلا حذو حدين وعملية ذات وجهين، فيمكن أن يكون أداة من أدوات التخلف والجمود والرجعية، ويمكن أن يكون قوة فعالة للتغيير والتنمية والعبرة ليست في أن تقدم الدول تعليميا أيا كان، وإنما العبرة بمواصفات عملية محددة خاصة بمكتبه ونوعه ومنهجه ووظيفته وفلسفته.

هذا ولا يمكن فصل المردود التربوي عن التنمية، فهو يتغذى منها ويغذيها، ولقد أثبت رجال الاقتصاد أن النتائج الإيجابية في مجالات الإنتاج ترجع لعوامل مختلفة من بينها التعليم وما يترتب عليه من مردود يتمثل في قوى

إبتكارية وتنظيمية في المجتمع. كما أثبتت الدراسات أن الاستثمار في مجال التعليم استثمار اقتصادي، والمعروف أن الدول النامية لا تستطيع أن تنفق مبالغ باهضة على التعليم إلا إذا كان لهذا التعليم مردود تربوي على الاقتصاد القومي يساوي نفقاته أو يزيد عليها حتى يمكن أن يتحقق المضمون الحقيقي للتعليم ويكون عملية استثمارية.

ولكي تحقق الإدارة التعليمية في المؤسسات التربوية مردودا تربويا ناجحا عليها القيام بخطة تربوية. يعرفها عبد الله عبد الدّائم "بأنها مجموعة من التدابير التي تتخذ من أجل إنقاذ هدف معين، وهذا أن الخطة غاية نريد الوصول إليها، ولابد من وضع التدابير المحدّدة، والمرسومة من أجل الوصول لهذه الغاية "[1].

وبما أن التخطيط التربوي هو رسم مشروعات بمزيد من العناية بالعملية التربوية، واستثمار الجهود لأقصى حد، فهذا يتطلب منّا مضاعفة جهود خبراء التربية والتعليم، وعلى جميع المستويات مع توافر الإمكانيات المادية لوضع تخطيط علمي مناسب للتربية والتعليم، وحتى تؤدي وظيفتها على النحو الأمثل.

وبالتالي فأهمية التخطيط التربوي تبرز في تحقيق التكامل بين جوانب النظام التربوي، وتقديم الحلول الشاملة لمشكلاته المقرّرة خصوصا إذا علمنا أنّ أنظمة التربية في معظم البلدان النامية بما فيها البلاد العربية تعاني من ظاهرة فقدان التوازن في التعليم .[2] وهذا يعود إلى ضعف المردود التربوي إن صح التعبير فما المقصود به ؟.

أولا:- تعريف المردود التربوي:

---

[1]:فؤاد بسيوني متولي –مشكلة التخطيط – مركز الإسكندرية للكتاب –الإسكندرية- 1998- ص ص (15-16).

[2]: رمزي أحمد عبد الحي –التخطيط التربوي – ماهيته ومبرراته وأسسه- دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر – الإسكندرية – 2006- ص ص(57-61).

هو رصيد المجتمع من القوى البشرية التي حصلت على قدر من التعليم، وأنهت مرحلة تعليمية معينة تؤهلها إلى دخول القوى العاملة .

ثانيا:-عناصر المردود التربوي:

إذا تطرقنا للحديث عن المردود التربوي، فيتبادر إلى أذهاننا عنصران أساسيان هما مدخلات، ومخرجات التعليم .

1)- **المدخلات:** يقصد بالمدخل في العملية الإنتاجية. كل ما يدخل في الإنتاج من حيث القوى البشرية، والمعدّات، والأدوات، والمواد الخام، طريقة العمل، وتقسيم المدخلات إلى جانبين:

- **أولهما:** المدخلات التي تنمّى من داخل النظام التعليمي، وتتحكم مباشرة في النظام التعليمي ومن أمثلة هذه المدخلات الميزانية المخصصة للنوعية الأحسن للمدرسين، شراء كتب أكثر للمكتبة .

- **وثانيهما:** المدخلات الخارجية: وهي تتحكم بطريقة غير مباشرة في النظام التعليمي، ومثل هذه المدخلات.

أ- **النظام الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع:** ويقاس بعدة عوامل منها متوسط دخل الأسرة، ومتوسط السنوات التعليمية للسكان.

ب- حجم المساعدة الحكومية للنظام التعليمي.[1]

كما تشمل المدخلات المكونات، والعناصر الأساسية الداخلة في النظام سواء كانت هذه المدخلات بشرية أم مادية أم معلوماتية، ولا يقوم النظام بدون توافرها. وهذه الاخيرة لا تتم إلا بعمليات أو آليات نعني بها الإجراءات، والتنظيمات، والإدارات التي تعمل على تفعيل هذه المدخلات في اتجاه تحقيق الأهداف. أي في اتجاه الحصول على مخرجات جّيدة.[2]

---

[1]: علي صالح جوهر- التعليم تخطيطه وإقتصادياته- دار المهندس للطباعة والنشر -مصر- 2004- ص 90.

[2]: سلامة الخميسي-التربية والمدرسة والمعلم - قراءة إجتماعية ثقافية- دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر - الإسكندرية -2000- ص 226.

2)- **المخرجات:** يقصد بالخارج من العملية الإنتاجية، السلع التي تخرج نتيجة للتفاعل بين العوامل المتداخلة، وبالنسبة للنظام التعليمي فإن إنتاج التعليم هو الهدف، والمخرج التعليمي صعب شرحه وتقديره، ويجب بذل الجهود لتصنيف وشرح المخرجات التعليمية.[1]

والمخرجات هي مستهدفات النظام التي هي النتائج التي يسعى النظام إلى تحقيقها بأفضل مستوى ممكن حسب ما هو مخطط.

3)- **التغذية الراجعة:** هي ردود الفعل التي ينبغي اتخاذها على ضوء طبيعة ومستوى المخرجات. أي الحكم على مدى اقتراب المخرجات، أو ابتعادها عما هو مخطط، وتدفقالمعلومات اللازم نحو المدخلات لتحسين عناصرها.

فمدخلات النظام التعليمي آتية من المجتمع سواء كانت مادية أو غير مادية، وبعد أن يمر بالعمليات التربوية داخل النظام التعليمي (تعليم، تعلم، إشراف، إدارة، تنظيم، تنسيق، نشاط تربوي، انتقال، نقل، مختبرات، تقنيات وأجهزة ووسائل تعليمية، برامج...). توجه جميعا من أجل الوصول إلى مخرج رئيس يتمثل في الطالب الذي ربى وتعلم وفق ما هو مستهدف، وهذا الطالب الخريج يرتد مرة أخرى إلى المجتمع في صورة أفضل وأكثر نضجا، فالمدخلات من المجتمع، والمخرجات تعود مرة أخرى إلى المجتمع. فتلميذ الصف الأول هو أهم المدخلات لنظام المدرسة سوف يتحول بعد مروره بالعمليات التربوية، والتعليمية المختلفة بعد عدة سنوات إلى مخرج أساسي لهذا النظام، يخرج للمجتمع، وينخرط في الحركة الاجتماعية. [2]

ونظرا لأهمية التعليم، والرغبة في الحصول على مردود جيد من خلاله. ومن الأصوات التي علا صراخها، أحمد نجيب الهلالي الذي نشرفي

---

[1]: علي صالح جوهر –نفس المرجع السابق – ص 91.

[2]: سلامة الخميسي– مرجع سبق ذكره– ص 228.

تقريره عن إصلاح التعليم في مصر كدليل "إنه يجب على الدولة أن ترسم سياسة التعليم وتبين أهدافه العليا لأنه موضوع متصل بالسياسة العامة للدولة...يجب أن يتضح الغرض من التعليم، وديمقراطيته، ونصيبه من ميزانية الدولة، وحق الفقراء فيه، والمساواة في الاستفادة منه، أو التوسع فيه كله أو في بعض أنواعه، وصلة ذلك كله بمهمة الدولة، وغير ذلك مما يشبه أن يكون بابا من سياسة الحكومة التي ينبغي أن يقوم عليها، ويستند إلى كل بحث حتى ينهض به المختصون في هذا الشأن ليكونوا على بينة من خطة الحكومة، والبرلمان..."[1]

وتشمل التغذية الراجعة ما يلي:

1- **تقييم المدخلات:** يرمي هذا النوع من التقييم إلى جمع معلومات وتحليلها فيما يتعلق بالمدخلات المادية والبشرية اللازمة، وكذلك تحليل الطرق والأساليب من أجل استخدام الأسلوب والأساليب الملائمة، وتحسين نوعية النظام التربوي.

2- تقييم العمليات: يهدف إلى مراقبة العمليات وتفاعل أجزاء النظام ومكوناته باعتباره كلا متكاملا، والصعوبات التي تواجه سير عمليات المدخلات وتفاعلها.

3- تقييم المخرجات: ويرمي هذا النوع من التقييم إلى قياس التغيرات التي حدثت في المخرجات الفعلية، وذلك بتطوير نموذج مخرجات مناسب نابع من أهداف النظام تقيم في ضوئه مخرجات النظام الفعلية، عن طريق جمع المعلومات والشواهد عن هذه المخرجات ن والتعرف على مدى مناسبتها من خلال تحليلها وتفسيرها في ضوء نموذج مخصص لتقييم المخرجات.[2]

---

[1]: شبل بدران –التعليم وتحديث المجتمع– دار قباء للنشر والتوزيع – القاهرة –2000– ص 145.

[2]: عبد الحافظ سلامة –الوسائل التعليمية والمنهج– سلسلة المصادر التعليمية – العدد 09– دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع –عمان – 2000– ص 15.

ثالثا- عوامل المردود التربوي

إن أهم العوامل التي تعمل على تحريك العملية التعليمية، وبالتالي تؤثر على المردود التربوي هي أربع عوامل رئيسية متمثلة في – مدير المدرسة – المعلم – المتعلم- المناخ المدرسي والإدارة المدرسية. وسنتطرق الآن إلى كل منهم بنوع من الإيجاز.

أولا: مدير المدرسة ودوره التربوي وصفاته التربوية:

إنه لمن الضروري أن نبين من البداية قيمة هذا الدور التربوي، وفي ذلك نعتمد على المادة السادسة من القانون الأساسي للمعلمين الوارد في الجريدة الرسمية تحت رقم44 بتاريخ 1961/05/31 حيث تشير النصوص إلى:-

(إن مديري مدارس التعليم الابتدائي مكلفون تحت سلطة مفتش التعليم الابتدائي بضمان حسن سير المدرسة التي يسيرونها، والذين هم مسؤولون عنها سواء في الميدان الإداري أو المادي أو الميدان البيداغوجي، ويسهرون بصفة خاصة على الصحة العقلية، والبدنية لكل التلاميذ المترددين على مدارسهم...)

ومديري المدارس في الناحية التربوية مستشار ومساعديهم يعملون على زيارة أقسام المعلمين المتربصين والمساعدين والممرنين بصفة منتظمة ويساعدهم في مهمتهم هذه مجلس المعلمين.[1]

وحتى يفهم المدير دوره التربوي، والبيداغوجي، ومسؤوليته إزاء موظفيه من أساتذة، وعمال وتلاميذ. يجب أن يكون مطلعا أولا وقبل كل شيء على النصوص التشريعية والتنظيمية. وأن يكون عقله ناضجا قادرا على استلام هذه المهمة النبيلة الصعبة حتى يتجنب

[1]: محمد الرشيد بن السقني-الإداريات- مجلة همزة وصل – مديرية التكوين والتربية خارج المدرسة – العدد11- 1996- ص ص (131-155).

كثيرا من المزالق، والأخطاء التي قد يقع فيها بسبب جهله لقواعد التسيير وتقنياته.

– يجب أن يتحلى بالصفات الفاضلة، كالأمانة، والاستقامة، والعدل، والصبر في معاملاته، وأن يكون متفائلا قادرا على فهم مشاكل الآخرين، وإيجاد الحلول لها.

– يجب أن يكون قادرا على التأثير، وإقناع غيره حتى يرضى الجميع بأفكاره، وأرائه من مساعديه أولا ثم الأساتذة، والتلاميذ، والعمال، والأولياء. يجب أن يملك القدرة على التعبير عن نفسه بكل دقة، ووضوح عن طريق الكتابة أو الحديث، وأن يكون متزنا ذا صحة، وعافية، نشاط وحيوية. [1]

– أن يتصف بضمير مهني حي يكون حارسه الأمين، يضمن له القيام بوظيفته أحسن قيام.

– أن يتصف بروح المبادرة التي يكون بها قدوة للآخرين في مواجهة جميع المشاكل المعترضة في المؤسسة.

– التحلي بالتفاني، والإخلاص في أداء الواجب، والمواظبة في العمل.

– أن يكون قد مارس مهنة التدريس بنجاح، وكفاءة عالية لسنين عديدة، متمكنا من

مادة تخصصه أكثر من باقي المواد.

– أن يكون واسع الإطلاع، مهتما بنواحي الجمال، والذوق الفني، مما يساعده على التنظيم في مهنته.

---

[1]: رشيد أورلسان–التسيير البيداغوجي في مؤسسات التعليم– ط 2– قصر الكتاب – البليدة – 2000– ص ص(30–31).

– أن يزود الأساتذة الجدد بالتعليمات، والإرشادات، والنصائح، والمعلومات اللازمة ويعمل على راحتهم خارج المؤسسة، وإدخال هذه الاخيرة يساعدهم على التأقلم فيها.

– أن يهتم بكل عضو في المؤسسة التربوية كفرد يوجه، ويرشد، ويشجع، ويشكر ويواسي، ويهنئ ليحفز الجميع على العمل، ولا بد أن يتجاوب مع التلاميذ في نشاطهم وألعابهم، ويعالج المختلفين منهم، والمشاغبين، ويربط جميع من في المؤسسة بالعلاقات الإنسانية الطيبة.

وهذه هي بعض الصفات التربوية والخلقية التي تجعل المدير قادرا على التأثير في سيرا لمؤسسة التي يشرف عليها في التنظيم، والتنسيق، والانسجام، بهدف تحسين المردود المدرسي بها. [1]

وتنص المادة السابعةمن نفس القانون:

(يمكن أن يكلف مديرو المدارس الابتدائية من طرف مدير التربية، والثقافة باقتراح من مفتش التعليم الابتدائي بأداء واجب الاستشارة مع المعلمين المتربصين، والمساعدين

والممرنين العاملين في مقاطعة تربوية...).

أما المادة الحادية عشرمن نفس القانون:

(يمكن أن يعين الوظيفة النوعية التي تخص القيام بإدارة المدرسة الابتدائية المعلمون المترسمون البالغون من العمر 25 سنة في تاريخ التعيين، ولهم أقدمية لا تقل عن 5

سنوات في التعليم الثابت...).

وهكذا فمديرو مدارسنا هم أحسن المدربين البيداغوجيين لأطفالنا.[2]

---

[1]: رشيد أورلسان– نفس المرجع السابق–31.

[2]: محمد الرشيد بن السقني– نفس المرجع السابق–155.

1-دور مدير المدرسة:

إن مدير المدرسة مسؤول عن أي قرار يتخذه أو فعل يقوم به، إ ذ أن أي نجاح أو فشل لممارساته لا يؤثر على النظام المدرسي فحسب بل على المجتمع ككل.

ومن أدواره الأساسية ممارسته للشورى والديمقراطية في تعامله وعلاقته مع الطلبة والمدرسين، ومع رؤسائه المباشرين، ومع المجالس التي تتعاون معها المدرسة في مجتمعه، وأنه من خلال هذه الممارسات يمكن أن يرسي ويعمق المناخات المحفزة التي تهيء للتلاميذ وفرة من الفرص لتطوير حساسيتهم وفهمهم العميقين لمعنى الحياة الفاعلة ومتطلباتها.

إن موقعه يضعه ضمن أطر وآفاق إتصال وتواصل واسعة. بمعنى أنه بالإضافة إلى كونه مسؤولا تربويا في مدرسته إلا أنه أيضا عضو مشارك في لجان تربوية متعددة وقائد إجتماعي يتم التطلع إلى دوره البارز في تفعيل كثير من الأمور الإجتماعية الحيوية، إلى جانب إسهامه وضبطه ودعمه وتشكيله الأطر التربوية لمتطلبات دوره.

يعد مسؤولا مهما في سير العملية التربوية في مدرسته إذ أن الكثير من البرامج الناجحة التي تحققها المدرسة تنبع من مقدرته على قيادة مصادره البشرية والمادية وإغنائها بالمعلومات وإستثارة روح المناقشة والبحث بين أفرادها، كما أنه ومن خلال ممارسته الذكية للتفاعل مع البدائل والمسارات المطروحة يوفر فرصا لإستبصار العاملين معه إضافة إلى ممارسته الشخصية لتقييم ما يحدث في داخل المدرسة.[1]

---

[1]: هاني عبد الرحمان صالح الطويل –الإدارة التعليمية –مفاهيم...وآفاق– دار وائل للطباعة والنشر–الأردن– 1999– ص ص (342–343).

وبما أن الهدف الأساسي للإدارة المدرسية هو حسن سير العملية التعليمية وتحسينها بإستمرار، فإن مدير المدرسة كمشرف فني مقيم يساعد المعلمين بعامة والجدد منهم بخاصة على فهم أهداف المرحلة التي يعملون بها، ودراسة المناهج الدراسية بما تضمه من مواد ومقررات دراسية وطرق تدريس وكتب وغيرها، ومساعدتهم على تنفيذها.

وهو من أخرى يساعد المعلمين على الوقوف على أحدث الطرق التربوية للإفادة منها في تعليمهم لتلاميذهم، ويعمل على تنميتهم مهنيا وتخصصيا وثقافيا، إنه يعمل على إكتشاف الإيجابيات ليدعمها ،وإكتشاف السلبيات للقضاء عليها، ويحفز المعلمين ليؤدوا عملهم على أحسن وجه، ولتحقيق ذلك يعقد إجتماعات مع أعضاء الهيئة للتخطيط للعمل الإشرافي وتحسين التعليم والتعلم، ويقوم بزيارة المعلمين في حجرات الدراسة وقاعات الأنشطة، ليقف على حسن سير التعليم وتحسينه.

يخطط مدير المدرسة لعقد ندوات، وتقديم دروس نموذجية في المواد الدراسية بمعاونة المدرسين الأوائل والموجهين.

يعمل على الوقوف على المشكلات التي تواجه تنفيذ المنهج وتحول دون نمو التلاميذ ويعمل على حلها، وتشخيص تعلم الطلاب في مدرسته.

يعمل على مساعدة التلاميذ على الإختيار من بين المواد الإختيارية، ولا سيما بعد أن ضمنت مناهج المدرسة الثانوية العامة مواد إختيارية بعضها نظري وبعضها تطبيقي، الأمر الذي يتطلب منه دراية بأساليب التوجيه التربوي بل والتوجيه المهني أيضا. والعمل على مساعدة معلميه على القيام بعمليات التوجيه. وينبغي أن يعرف مدير المدرسة الثانوية أنه مسؤول عن تربية تلاميذ في سن المراهقة .[1]

---

[1]: أحمد إسماعيل حجي –الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية–دار الفكر العربي –القاهرة–1998– ص 373.

إن دوره في المجتمعات الحرة والدائمة التغيير لا تتحدد بحدود ولا تؤطر بأطر ضيقة، إنها مهمة ذات أدوار إنمائية، فالمسؤوليات التي يتحملها، والمهمات التي يمارسها تتأثر بمناخات محسوسة ملموسة وأحيانا غير مرئية وبوظائف من المتوقع أن يتم تحقيقها عبر المدرسة، وأن هذه الأدوار النمائية للمدرسة تعتمد وإلى حد بعيد على المنظورية المهنية وجرأة مدير المدرسة في إتخاذ القرار.[1]

2- دور المدير في تنمية العلاقات الإنسانية:

يتعامل مدير المدرسة مع كل القوى البشرية داخل المدرسة وخارجها، وإذا إكتفينا هنا بالبشر داخل المدرسة نجد أنه يتعامل مع التلميذ كفرد له حاجات تحتاج إلى الإشباع، وله سماته وخصائصه الشخصية الفريدة.

ويتطلب نمو شخصية هذا التلميذ إحاطته بمناخ نفسي وإجتماعي سليم يشعر فيه بالأمن والإطمئنان، ويسمح له فيه بالتعبير عن آرائه وأخذها في الإعتبار عند رسم السياسات وإتخاذ القرارات، كما يتسم بإتاحة الفرصة لممارسة الأنشطة المختلفة لتنمية إتجاهات سليمة وتهيئة فرص التقدم الدراسي.

ويتعامل المدير مع المعلمين في مدرسته وغيرهم من العاملين، ولا يتأتى له النجاح في عمله إن لم يعمل على إيجاد روح معنوية عالية بينهم جميعا .و يتطلب ذلك ثقتهم فيه وفي إدارته عن طريق تحسين ظروف العمل وإشعارهم بالأمان والإحترام وتقدير عملهم الذي يقومون به، وتجنب التوبيخ والإهانات والإبتعاد عن اللجوء إلى توقيع العقوبات لأول خطأ بقع فيه أحدهم ولا بأس من أن يبين لهم ما يقوم به لتحسين ظروف العمل حتى يشعروا أنه يهتم بهم.

---

[1]: هاني عبد الرحمان صالح الطويل – مرجع سبق ذكره- ص 344.

ومدير المدرسة مطالب بأن يساعد العاملين بمدرسته في حل مشكلاتهم إن هم لجأوا إليه بل إنه مطالب بتشجيعهم على اللجوء إليه لبذل قصارى جهده في مساعدتهم .

ويسعى مدير المدرسة إلى تحميل مدرسته وتزويدها بوسائل الراحة التي يحتاجها المعلمون والعاملون والتلاميذ، وتوفير المواد التعليمية اللازمة للإتصال بالإدارة التعليمية والهيئات والتنظيمات الموجودة في بيئته .كما ينبغي عليه أن يشعرهم أنه يقف إلى جانبهم ويساندهم أن تعرضوا لضغوط من خارج المدرسة، الموجه أو الإدارة التعليمية.

وعلى مدير المدرسة أن يعمق لدى كل القوى البشرية بمدرسته الشعور بالإنتماء، وحب المدرسة والتفاني في خدمة العملية التربوية بها.

وهو مطالب بان يعدل في معاملته بين الجميع لا يفرق بين تلميذ وتلميذ، أو معلم ومعلم ...كما أنه مطالب بان يعاون المعلمين على التنمية المهنية وأن يهيء لهم سبل تحقيقها، وأن يبدأ بنفسه، ويحفز أعضاء الإدارة التعليمية على أن يعملوا على تنمية مدرسيه مهنيا، وأن يوفر الوسائل المختلفة التي تتيح للمعلم تنمية نفسه بنفسه.

إن مناخ الحرية الذي يسود المدرسة كفيل بخلق علاقات طيبة بين جميع الموجودين بالمدرسة، كما أن الأسلوب الديمقراطي يتيح للجميع فرصة المصارحة والتعبير عن الرأي دون خوف .[1]

[1]: أحمد إسماعيل حجي – مرجع سبق ذكره – ص ص(375–376).

ثانيا: المعـلم ودوره التربوي:

يقتنى المعلم كما يقتنى المال، فله حال طلب واكتساب، وحال تحصيل يغني عن السؤال، ومال استبصار وهو التفكير في المحصل، والاستمتاع به، وحال تبصير وهو أشرف الأحوال.

والمرء يحتاج إلى إمام يقتدي به، ويهديه إلى سواء السبيل. فمن علم وعمل وعلّم يدعى عظيما في ملكوت السماوات، وهو كالشمس تضيء لغيرها وهي مضيئة في نفسها، وكالمسك الذي يطيب غيره وهو طيب.

والمعلم هو وسيلة المجتمع وأداته لبلوغ هدفه، فهو منقذ البشرية من ظلمات الجهل عابرا بهم إلى ميادين العلم والمعرفة، وهو من أهم العوامل المؤثرة في العملية التعليمية، ويمثل محورا أساسيا ومهما في منظومة التعليم لأية مرحلة تعليمية، فمستوى المؤسسات التعليمية، ومدى نجاحها، وتحقيقها لأهدافها يتوقف على المعلم. ويكمن في المعلم أحد الاختلافات الرئيسية لطرق التدريس.

ويقوم المعلم بدور الأبوين في تكوين الذات العليا، أو الضمير للصغار، وتنمية الشخصية وهو يلعب دورا في الأخذ بيد الطفل أثناء نموه، ونمو عقله وحواسه الخمسة، وصحته النفسية، وهو يحقق النضج الانفعالي للطفل، وتقبل اتجاهاته، ويسعى لوصول الطفل إلى التوافق الشخصي والاجتماعي.[1]

ويعتبر أهم عنصر في العملية التربوية بما له من علاقة مباشرة بالتلاميذ، إذا يجب أن يكون المعلم مؤهلا مهنيا لأداء هذه الرسالة الخطيرة، في تكوين وتربية التلاميذ، وإلا فإن جميع الجهود المبذولة من قبل الفريق الإداري ستذهب هباءا منثورا، وعليه فيجب على المدير الاهتمام بهذه الفئة اهتماما خاصا.[2]

---

[1]: حسين عبد الحميد أحمد رشوان –العلم والتعليم والمعلم من منظور علم الإجتماع– مؤسسة شباب الجامعة – الإسكندرية – 2006– ص 181.

[2]:رشيد أورلسان– مرجع سبق ذكره – ص 291.

والمعلم بحكم وظيفته مصدر للمعرفة، فهو موجه ومرشد، ومورد للعلم والمعرفة. يقول عنه الشاعر:

قم للمعلم وفه التبجيلا كاد المعلم أن يكون رسولا.

وهناك بعض الصفات أو العوامل المميزة التي تؤثر في سلوك المعلم، منها مدى معرفته بالموضوع الذي يدرسه، وطبيعة خبرته بالتدريس، وبعض الصفات الشخصية والمهارات التدريسية، بل إن نجاح أي منهج يعتمد في المقام الأول على:

- مدى إيمان المعلم به.
- مدى إستعداده لتنفيذه.
- مدى كفاءته وقدرته على تدريسه.
- مدى مشاركته في تخطيطه ووضع أهدافه.[1]

والمعلم مصدرا هاما في المعرفة والثقافة، حيث لا تخفى عنه خافية، لأنه مطالب بالتصدي لكل الأسئلة التي تطرح عليه، ولا بد أن يجيب بحذق ومهارة، وإلا تعرضت سمعته إلى الطعن، ولكن أنى له أن يسأل وقد أحكم قبضته على زمام الفصل، فلا يتحرك، ولا يتكلم،

ولا يسأل، إلا من أذن له في أوقات معلومة، ولا يكون ذلك الا في بعض المسائل التي لها علاقة بالدرس مباشرة.[2]

ومن الثابت في الأوساط التربوية، والتعليمية إن وجود مناهج جيدة لا يكفي لتحقيق العملية التعليمية، ما لم يتوفر لها المعلم الجيد القادر على تنفيذ وتحقيق الأهداف المنوطة بها فالمعلم الجيد يصلح عيوب المنهج الرديء. ولكن المنهج الجيد لا يستطيع أن يحقق الهدف في يد معلم فاشل.

---

[1]: حسين عبد الحميد أحمد رشوان - نفس المرجع السابق- ص181-182.

[2]: خير الدين هني -تقنيات التدريس- دن- 1999- ص 14.

و قد أصبح الإيمان بأهمية المعلم ودوره القيادي في العملية التعليمية أحد الأسس التي تقوم عليها التربية الحديثة. وفي ذلك يقول د أحمد حسين عبيد يكاد يكون هناك إجماع على أن المعلم هو أهم عامل في العملية التربوية، فالمعلم الجيد – حتى مع المناهج المختلفة– يمكن أن يحدث أثرا طيبا مع تلاميذه، وعن طريق الاتصال بالمعلم يتعلم التلاميذ كيف يفكرون، وكيف يستفيدون مما تعلموه في سلوكهم.[1]

وقد أكد بعض التربويون على (أن التعليم في أشد الحاجة قبل كل شيء إلى المعلم الكفؤ الواسع الثقافة، المعلم الذي تمت معارفه إلى التغيرات الواسعة والمفاجئة في العالم المتطور.

وهو أيضا في أشد الحاجة إلى المعلم الذي يستطيع، بما أتيح له من فرص الإعداد والتدريب وإحالة ما يخصص للتعليم من إنفاق إلى نوع من أنواع الاستثمار المباشر، والعائد التربوي المجزي).

وعليه فمن المناسب أن نستعرض شخصية المعلم، وإعداده، وأدواره وعلاقته بمهنة التعليم ومهمة المعلم لم تعد كما كانت بالأمس، فقد كانت مهنة التعليم مشاعة يدخلها كل من يريد أن يكون معلما دون مراعاة للتخصص والمستوى التربوي.[2]

ففي وقتنا الحاضر وخلال سنوات مضت، ورغم أن الثقافة كل متكامل، ولهذا فلن ننتظر خيرا من هذا الذي يملأ فمه شمة ويدخل لتلاميذه كي يعطي لهم درسا مهما كانت براعته وقدرته. وهذه حقيقة يجب أن نعترف بها. رغم غضب البعض عند سماعها.

---

[1]: حسين عبد الحميد أحمد رشوان – مرجع سابق–ص 182

[2]: حسين عبد الحميد أحمد رشوان –مرجع سبق ذكره – ص ص(182–183).

و المعلم من أكبر الحلقات في العملية التربوية، لأنه العنصر الحي فيها. والعلم والتعليم صناعة تحتاج إلى ناقل ومنقول له وشيء ينقل وهو عبارة عن تراث من المعرفة تؤدي إلى تلقيح العلم وإخصابه.

إن التلاميذ كالنبات في النمو لابد من الصبر في التعامل معه حتى يبلغ ويشد عوده، ويعطي الثمار الشهية.

إن حيوية المعلم وهندامه النظيف، ومئزره الأبيض، ومحفظتها المليئة وحركاته المعدودة تضفي عليه الهيبة والوقار والاحترام.

إن نجاح أبنائنا لا ينبغي حصره في الحصول على شهادات علمية، بل يجب أن نقدم ذلك الحصول على تربية عالية.[1]

والأستاذ أو المعلم اليوم أصبح يأتي بدون كتاب وبدون قلم وكثيرا ما يستعيرها من التلميذ، ولا يعيدهما له إلا بالإلحاح، وبالتالي نصف التلاميذ يصابون بالتخلف، والإهمال والتهاون وقلة الجدية وعدم الفهم والانصياع، أو ليس هذا أنبت ما زرعنا وبذرنا، وقد قيل (إنك لا تجني من الشوك العنب).

إن العقل هبة من الله لكل حي، ولكن أساليب تفكيره كسب يكسبه من معالجة النظر ومن التربية ومن التعليم ومن الثقافة ومن ألاف التجارب التي يحياها المرء هذه الحياة.

صحيح أن العمل المدرسي ينتج عن عدد كبير من المؤثرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

لكن الأجزاء المتداخلة في العملية التربوية والمؤثرة فيه اثنان وهما:

الوالد بالنسب الدموي، والوالد بالنسب الروحي.

ان الجلوس مع التلاميذ والإصغاء إليهم هو من أهم أعمال الإدارة.

---

[1]: لقديم العيد –المنظومة التربوية بين الأهداف والعوائق– جريدة الشروق اليومي – العدد (647)–2002– ص07.

لأن تلك الجلسات يمكن من إزالة سوء التفاهم، ومن تفريغ التلاميذ من مختلف التصورات الخاطئة وإعادة شحنهم بما يقوي عزيمتهم.

وتقع على عاتق المعلم مهمة محاربة ظاهرة الانهزام، والهروب من الشدائد عن طريق الثقة والثبات والإقدام. لأنه هو الأقرب للتلميذ. صحيح أن المعلم واحد من أفراد المجتمع، لكن خطأه ليس كخطئهم، ذلك أن كسر آلة يمكن أن تقارنه بكسر عقل أو تشويه فكر أو زعزعة إيمان وخلق. فدراسة أطفالنا يجب أن تنطلق وهم في منابتهم، ومناخهم الاجتماعي، والاقتصادي والثقافي والسياسي. حتى نتمكن من الوصول إلى نتائج صادقة، واستنتاجات عاكسة لأمالهم وطموحاتهم، ونكشف مواطن الداء في هذا التلميذ الرائد. فما الدور الرائد الذي يقوم به المدرس لتحقيق ذلكَ ؟.[1]

الدور التربوي للمعلم:

لكي ينجح المدرس في عمله ويصل إلى تحقيق مردود تربوي إيجابي يجب عليه الالتزام بالمبادئ الآتية:

– أن يكون عمله منظما مرتبا، يعرف ما يقوم به اليوم، وما يقوم به في هذا الأسبوع. ومتى يبدأ هذا الموضوع، ومتى ينتهي من ذاك؛ بأن يقسم عمله السنوي تقسيما دقيقا على ما لديه من الزمن، ويعمل لينتهي التلاميذ من العمل قبل انتهاء السنة الدراسية، ويكون لديه وقت كاف للإعادة والمراجعة، والاختبار والتمحيص.

– أن يدرس فصله جيدا بحيث يعرفه جماعة، ويعرف كل فرد فيه حق المعرفة، ويكون

عمله قيادة المتعلمين، وترغيبهم في العمل، والسير بهم إلى الأمام، حتى ينجحوا ويصبحوا قادرين على الاستقلال في العمل والتفكير.

---

[1]: لقديم العيد – نفس المرجع السابق.ص07.

– أن يعد عملا خاصا لكل فرد أو جماعة من الفصل. ليجد كل فرد ما يلائمه من العمل، فيعمل بحسب مستواه العقلي والدراسي؛ وذلك بأن يرتب المدرس عمله ترتيبا حسنا، ويكون منبعا للأخبار. ومصدرا للعلم، ومرشدا لمن يحتاج إلى الإرشاد، وقاضيا عادلا في المنازعات التي لا يستطيع الأطفال الفصل فيها، وأبا رحيما يعمل لصالح أبنائه والنهوض بهم، ويفكر في منفعتهم ويشوقهم إلى العمل، ويعمل لسعادتهم في مدرستهم، وتقدمهم في عملهم.[1]

– أن يتعايش المدرس مع مفاهيم الدرس وحقائقه، والمهارات المتعلقة به ويهضمها، وأن يحث عن أفضل طرائق تهيئة الموقف التعليمي لمساعدة التلاميذ على اكتسابها من خلال نشاطهم الذاتي.

ولا يمكن تحقيق هذا كله ما لم يتمثل المعلم الموقف التدريسي من خلال استثماره مختلف الخبرات العلمية، والتربوية، والاجتماعية المتاحة، ولا يمكن تحقيق هذا كله ليلة واحدة أو في يوم واحد أو الرجوع إلى الكتاب المقرر وحده. ولكن سعة الإطلاعوالتفكير والتدبر لفترة أطول.[2]

– أن يتذكر دائما أن التعليم الحق يتطلب أن يقوم المتعلمون بالجزء الأكبر من العمل، ويقوم المدرس بالإرشاد، ويعمل بهذه النصيحة: تكلم قليلا، واجعل كثيرا من وقتك لمعرفة تلاميذك ومواطن الضعف فيهم، وإرشاد من يخطئ منهم.

– أن يسمح للتلميذ بالتفكير، ويعطيه ما يناسبه من الحرية المعقولة في أداء العمل واختياره، ويعوده الاعتماد على النفس، حتى يتغلب على كل صعوبة تلاقيه، ولا يسمح له بأن يحاول المستحيل، كي لا يثبط همته، ويضيع وقته فيما لا فائدة فيه.

---

[1]: محمد عطية الإبراشي –روح التربية والتعليم– دار الفكر العربي– القاهرة –1993– ص ص(160–161).

[2]: محمود أحمد شوق –الإتجاهات الحديثة في تخطيط المناهج الدراسية– في ضوء التوجيهات الإسلامية– دار الفكر العربي– القاهرة –ص67.

– الاحتراس في الابتداء: إن من الخطأ الكبير أن يعطي الأطفال مقدارا عظيما من الحرية دفعة واحدة. وتتطلب الحكمة التدرج في إعطاء الحرية، والاحتراس في الابتداء، فالمدرس القدير ينبغي أن يدرس تلاميذه حينما يبدأ بالعمل معهم.

ثم يمنحهم الحرية بقدر، ويقودهم إلى التبعة بالتدريج. وقد تكون هناك صعوبة في الابتداء، ولكن بالتمرن يمكن التغلب عليها، وإننا لا ننتظر من المتعلمين في الابتداء كل إجادة وإتقان.

– تعويد التلاميذ على الاعتماد على النفس.[1]

– إن استعداد المعلم للتخطيط لا ينبغي أن يتوقف عند حدود الدرس. فكثير من المدرسين لا يرجعون في تحضيرهم إلا إلى الكتاب المقرر، مما يجعل خطتهم للدرس لا تخرج عن كونها صياغة جديدة لما بهذا الكتاب عن موضوع الدرس، فيبدون أمام التلاميذ محدودي المعرفة بل نسخة مكررة وربما مشوهة عن الكتاب المقرر.[2]

ولا شك أن ذلك لا يستطيع المعلم تحقيقه إلا بمساعدة الإدارة المدرسية، وما توفره من جو مناسب له، وذلك من كتب مدرسية، ونشاطات، وإجراءات ودورات تكوينية، واجتماعات إرشادية، وغيرها من الوسائل التي تساعد المعلم على إنجاز مهمته بكفاءة وفعالية.

والأساتذة والمعلمون بفضل متابعة دراستهم الجامعية قد اكتسبوا تكوينا علميا كافيا لتلقين المعارف والعلوم، وتطبيق البرامج لتلامذة المؤسسة، غير أن تكوينهم المهني المتعلق بكيفية إلقاء الدروس والطريقة المنهجية في عملية التدريس وطريقتها الفنية في تبليغ المعلومات للتلاميذ، يبقى دون المستوى

---

[1]: محمد عطية الإبراشي –نفس المرجع السابق– ص ص (161–163).

[2]: محمود أحمد شوق –نفس المرجع السابق.ص67.

المطلوب، وعليه فرئيس المؤسسة مسؤول مباشر لتكوين هذه الفئة تربويا وإداريا، من خلال الجلسات التنسيقية ومجالس التعليم ومجالس الأقسام، وأثناء زيارته لأقسامهم، فلا بد من إطلاعهم على النصوص التشريعية والتنظيمية، وما يتعلق بمهامهم المباشرة، وأن يعمل المدير على تكليف نائب المدير للدراسات ومسؤولي المواد أيضا للقيام بمهامهم في متابعة تكوين الأساتذة الجدد.[1]

ويجب أن تكون المدرسة معبرة عن حياة الجماعة، ودور المدرس يتلخص في انتخاب المثيرات التي تؤثر في الطفل، وتعاونه على الاستجابة الصحيحة لها. وهذا يعني العدول عن التصور التقليدي للتربية الذي كان يعتمد على الكتب والتي يحفظها التلاميذ عن ظهر قلب، إلى التربية عن طريق النشاط، والمشاركة الفعالة بين الطلبة. حتى يشعر التلميذ بأن ما يتعلمه ليس منعزلا عن الحياة بل مستمدا منها.

فيجب أن تكون مهمة المعلم هي النصح، وليس رمزا للسلطة والسيطرة، لذلك عليه أن يتيح للتلاميذ فرصة التخطيط لنموهم الخاص. وأن يستخدم معرفته، وخبرته في مساعدتهم كلها وصلوا إلى طريق مسدود.[2]

---

[1]: رشيد أورلسان– مرجع سبق ذكره – ص 291.

[2]: أحمد الفنيش–أصول التربية– ط2–دار الكتاب الجديد المتحدة– بيروت– 1999– ص ص(261–262).

ثالثا: المتعلم ودوره التربوي:

بعد التطرق إلى المعلم سنتطرق الآن إلى المتعلم الذي يعتبر عامل مهم من عوامل المردود التربوي بعد المعلم، فلا يستطيع هذا الأخير القيام بعملية التعليم إلا في وجود المتعلم ودائما العملية التربوية بجوانبها المختلفة وطرائقها ومضامينها تعتبر هادفة تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف، والغايات المحددة من أهمها إيصال المتعلم إلى مستوى مقبول من النمو بمختلف أشكاله وأنواعه، العقلي والمعرفي والعاطفي والإجتماعي.

ومنه فتعليم التلميذ يشكل أبرز الموضوعات التي تحتل مركز الصدارة، فموضوع التدريس يشير إلى الكيفية التي يتم فيها تعليم التلميذ في مختلف مراحل تعلمه، ويتم ذلك بتحليل كيفية إستعمال المعارف الجديدة التي تنفجر كل يوم.[1]

وتشكل فئة المتعلمون الجماعة التربوية الأساسية بالمدرسة وتضم غالبية أعضائها، إلا أنهم في أدنى مستويات سلم التدرج بداخلها، كما أنه لا تتوفر لهم فرص من الإختيار داخل المدرسة، وليس لهم دور إيجابي في صنع القرارات التعليمية داخل المدرسة لأن ذلك الدور ينحصر في الغالب في بند مدير المدرسة، وأحيانا يكون للمدرسين دور إيجابي مع المدير في إتخاذ مثل هذه القرارات.[2]

أما أحمد إسماعيل حجي فيعرف التلاميذ أويعتبرهم " أهم مدخلات إدارة بيئة التعليم والتعلم بل إنهم أهم مدخلات العملية التعليمية، إذ بدون تلاميذ لا يكون هناك فصل، ولا يكون هناك تعليم، وتلاميذ المدارس ذووا أعمار

---

[1]: بلقاسم سلاطنية وعلي بوعناقة– علم الاجتماع التربوي –مدخل ودراسة قضايا المفاهيم–دار الهدى للطباعة والنشر– عين مليلة –دت ص155.

[2]: علي شتا وفادية عمر الجولاني–علم الإجتماع التربوي– مكتبة الإشعاع الفنية – الإسكندرية – 1997– ص153.

مختلفة، ووفقا لأعمارهم ينقسم التعليم إلى مراحل، كما تنقسم كل مرحلة إلى صفوف دراسية ."

وبالتالي فإن التلاميذ يعتبرون أهم عامل من عوامل المردود ،وأهم عنصر من عناصره (المدخلات)، فهم اهم مدخلات بيئة التعليم، وبدونهم لا وجود للتعليم من أساسه.[1]

وفي هذا الإطار يقول سعيد إسماعيل علي بأن التلاميذ: " هم المادة الخام التي تشكل المخرج الرئيسي للنظام التعليمي كله، وهم عادة خريجو النظم التعليمية السابقة، فتلاميذ المرحلة الإبتدائية هم خريجو نظام الحضانة، وتلاميذ المرحلة الإعدادية (أو الإكمالية)، هم خريجو المرحلة الإبتدائية، وتلاميذ المرحلة الثانوية خريجو المرحلة الإعدادية ...وهكذا. وهناك شروط وضوابط معينة يضعها أي نظام تربوي لقبول هؤلاء الطلاب، كما يضع لهم قواعد تتحكم في مستواهم ونوعية التعليم الذي يتلقونه، مثل الإمتحانات والدرجات...".[2]

رابعا: المناخ المدرسي والإدارة المدرسية:

إن من أهم عوامل المردود التربوي للإدارة المدرسية، هو المناخ المدرسي، فالمدرسة الحقة هي التي يسيطر عليها مناخ إيجابي سليم، ويشعر التلاميذ بارتياح لحضورهم إليها كما يشعر المعلمون بارتياح لتدريسهم بها، وفيها يعمل الجميع على تنشيط الاتجاه إلى الرعاية والاهتمام ويتطلب ذلك بالضرورة إدارة مدرسية فعالة.[3]

والمعيار الذي يمكن على أساسه تقييم فعاليتها هو عملية اتخاذ القرار، التي تعتبر حجر الزاوية في إدارة أي مؤسسة تعليمية، وأيضا نوعية القرارات التي تتخذها الإدارة المدرسية، والكفاية التي تضعها تلك القرارات موضع

---

[1]: أحمد إسماعيل)– مرجع سبق ذكره– ص 29.

[2]: سعيد إسماعيل علي –المدخل إلىعلوم التربية– عالم الكتب – القاهرة – 1982 – ص44.

[3]: محمد منير مرسي–أصول التربية– عالم الكتب للنشر –القاهرة – 2001– ص166.

التنفيذ، وطبعا تتأثر بسلوك مدير المدرسة وشخصيته، والنمط الذي يدير به مدرسته.[1]

وتستند في إدارتها على العلاقات الإنسانية، والمشاركة في اتخاذ القرار من جانب المعلمين والآباء وممثلي المجتمع.[2]

خاتمة:

أجمع علماء الاجتماع على أن التنمية ليست عملية إنتاج مادي فقط بل هي عملية شاملة لكل الميادين: الاقتصاد، الاجتماع، السياسة، الثقافة... وغيرها من مجالات الحياة الاجتماعية حيث إذا تغير ميدان واحد منها أدى الى تغيير كافة الميادين الأخرى، ولهذا يجب أن تمس كافة المخططات التنموية في أي مجتمع كل هذه الميادين حتى تتحقق التنمية الشاملة التي تسمح له بإيجاد مكانة مناسبة في المجتمع الدولي، وهذا ما جعل عملية التنمية هدفا رئيسيا باتت تسعى كل دول العالم الثالث بصفة خاصة إلى تحقيقه بعد حصولها على استقلالها.

ولقد أدركت دول العالم المتقدمة منها والنامية أهمية التعليم في عملية التنمية الاجتماعية الشاملة لدرجة أنه أضحى معيارا يقاس في ضوئه تحضر وتقدم مجتمع ما، إذ يشير عالم الاقتصاد الفرنسي "فواريستيان" بقوله: (ليس البلد المتخلف سوى البلد المتخلف تربويا). وقد زادت أهمية التعليم باعتباره يمثل المحور الرئيسي للنظام التربوي الشامل، الأسرة الشارع، التعليم النظامي، الإعلام، وغيرها ،...فالتعليم تنمية دائمة للشخصية الإنسانية التي تكفل تكوين المواطن الصالح. وهذا طبعا من خلال تنمية قدراته ومواهبه الفردية وتأهيله في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية قصد إعداده لبناء مجتمع لم يخلق بعد،

---

[1]: محمد عوض الترتوري–النظريات الحديثة في الإدارة المدرسية– نقلا عن الموقع – http:// www.moltaqa.8m.net/edara.htm.

[2]: محمد منير مرسي – نفس المرجع .ص166.

ولهذا أصبح التعليم ضرورة اجتماعية تؤمن التواصل الثقافي فيما بين الأجيال بما يضمن بقاء واستمرار وتطور المجتمع.

قائمة المراجع:

1- سلامة الخميسي – التربية والمدرسة والمعلم – قراءة إجتماعية ثقافية- دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر – الإسكندرية -2000

2- رمزي أحمد عبد الحي – التخطيط التربوي – ماهيته ومبرراته وأسسه – دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر – الإسكندرية – 2006

3- فؤاد بسيوني متولي – مشكلة التخطيط – مركز الإسكندرية للكتاب -الإسكندرية- 1998

4- علي صالح جوهر- التعليم تخطيطه وإقتصادياته – دار المهندس للطباعة والنشر -مصر- 2004-

5- شبل بدران – التعليم وتحديث المجتمع – دار قباء للنشر والتوزيع – القاهرة -2000-

6-عبد الحافظ سلامة – الوسائل التعليمية والمنهج – سلسلة المصادر التعليمية – العدد 09- دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع -عمان -.2000

7- محمد الرشيد بن السقني – الإداريات – مجلة همزة وصل – مديرية التكوين والتربية خارج المدرسة – العدد11- 1996

8- رشيد أورلسان – التسيير البيداغوجي في مؤسسات التعليم – ط 2- قصر الكتاب – البليدة – 2000

9- هاني عبد الرحمان صالح الطويل – الإدارة التعليمية – مفاهيم...وآفاق – دار وائل للطباعة والنشر-الأردن-1999

10-أحمد إسماعيل حجي – الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية – دار الفكر العربي -القاهرة-1998

11- حسين عبد الحميد أحمد رشوان – العلم والتعليم والمعلم من منظور علم الإجتماع- مؤسسة شباب الجامعة – الإسكندرية – 2006¯ خير الدين هني – تقنيات التدريس – دن- 1999

12- لقديم العيد – المنظومة التربوية بين الأهداف والعوائق – جريدة الشروق اليومي – العدد (647)-2002-

13-محمد عطية الإبراشي – روح التربية والتعليم – دار الفكر العربي- القاهرة -1993

14- محمود أحمد شوق – الإتجاهات الحديثة في تخطيط المناهج الدراسية – في ضوء التوجيهات الإسلامية- دار الفكر العربي- القاهرة

15- أحمد الفنيش – أصول التربية – ط2-دار الكتاب الجديد المتحدة- بيروت- 1999

16- بلقاسم سلاطنية وعلي بوعناقة- علم الاجتماع التربوي -مدخل ودراسة قضايا المفاهيم-دار الهدى للطباعة والنشر- عين مليلة -دت-

17- علي شتا وفادية عمر الجولاني – علم الإجتماع التربوي – مكتبة الإشعاع الفنية – الإسكندرية – 1997

18- سعيد إسماعيل علي – المدخل إلى علوم التربية – عالم الكتب – القاهرة – 1982

18- محمد منير مرسي – أصول التربية – عالم الكتب للنشر – القاهرة – 2001

19- محمد عوض الترتوري – النظريات الحديثة في الإدارة المدرسية – نقلا عن الموقع – http:// www.moltaqa.8m.net/edara.htm.

مقاربة سوسيولوجية لنماذج الرعاية الصحية
من خلال بعض المؤشرات الصحية في فرنسا والجزائر

أ. محمداتني شهرزاد

– جامعة أدرار

الملخص:

تهدف هذه الورقة العلمية للتعرف إلى المضامين المفاهيمية للرعاية الصحية، من حيث مفهومها، عناصرها وفلسفة مبادئها، مع محاولة تقديم نماذج لبعض المؤشرات الصحية في دولتي فرنسا والجزائر، وذلك من منطلق الأخذ بالاعتبار لنموذجي الرعاية الصحية في دولتين تختلفان من حيث المستوى الاجتماعي والاقتصادي إحداهما نامية والأخرى متقدمة.

الكلمات المفتاحة: الرعاية الصحية، تنمية صحية، خدمات صحية، مؤشرات صحية، الوفيات، الولادات، نسبة انتشار الأمراض، الصحة، الرعاية الأولية، الرعاية الطبية.

Résumé:

L’objectif de cet article est de maître l’accent sur les fondements notions de la protection sanitaire ; définition, éléments, et philosophie de ses principes. En essayant aussi, de présenter certains modèles et indices sanitaires dans deux pays sont: France et Algérie, en considérant le type des modèles étudiés selon le critère socio-économique.

Mots clé: Protection Sanitaire, Développement Sanitaire, Services Sanitaires, Indices Sanitaires, Décès, Naissance, Santé, Protection Primaire, Protection Médicale.

مقدمة:

تباينت الأدبيات التي تناولت موضوع الرعاية الصحية باعتبارها كنظام ينطلق من مجموعة قيم ومبادئ وأساليب ترمي إلى رفع مستوى صحة الأفراد والمجتمعات، والتي تعد أحد أهم الدعائم الأساسية لتحقيق التنمية الصحية المستدامة والشاملة.

لأجل بلوغ تلك الأهداف السامية للتنمية الصحية تم عقد عدة مؤتمرات في هذا المجال، أهمها مؤتمر "ألما آتا" الدولي، الذي أهتم بشكل جوهري بموضوع الرعاية الصحية الأولية، حيث انعقد في سنة 1978، إذ تبين من خلاله أهمية الرعاية الصحية كأساس لبلوغ سكان العالم مستوى مرغوب في الصحة بحلول عام 2000، بما يسمح بتحقيق مستوى معيشي أفضل اقتصادياً واجتماعياً.

وعليه، تأتي هذه الورقة العلمية للتعرف إلى المضامين المفاهيمية للرعاية الصحية، من حيث مفهومها، عناصرها وفلسفة مبادئها، مع محاولة تقديم نماذج لبعض المؤشرات الصحية في دولتي فرنسا والجزائر، وذلك من منطلق الأخذ بالاعتبار لنموذجي الرعاية الصحية في دولتين تختلفان من حيث المستوى الاجتماعي والاقتصادي إحداهما نامية والأخرى متقدمة.

وانطلاقاً مما سبق، سيتم التعرض بالدراسة والتحليل إلى النقاط التالية:

أولاً: ماهية الرعاية الصحية

ثانياً: نموذج الرعاية الصحية في فرنسا

ثالثاً: نموذج الرعاية الصحية في الجزائر

أولاً: ماهية الرعاية الصحية.

في مجال الحديث عن الرعاية الصحية، يستلزم الوقوف على أهم المفاهيم والمصطلحات التي لها صلة وثيقة بفحوى مفهوم الرعاية الصحية. وعيه، سيتم التعرف إلى مفهوم الرعاية الصحية، عناصرها ومبادئها الأساسية.

1- مفهوم الرعاية الصحية.

ارتبط مفهوم الرعاية الصحية منذ القدم بمصطلح الرعاية الاجتماعية كحقل سوسيولوجي للدراسة، باعتبار الرعاية الصحية إحدى فروعها وفي مجال تحديد تعريف جامع لمحتواها ومضمونها تداخلت مجموعة من الأطر والأبعاد وبعض المفاهيم والمصطلحات، من بينها مفهوم الصحة ورفع اللبس والغموض سنستعرض مفهوم تحديد المصطلحات:

✓ **الصحة:** في مجال تحديد تعريف للصحة، تباينت الآراء في محتواها، إلا أننا سنكتفي بعرض تعريف منظمة الصحة العالمية OMS " الصحة هي حالة الاكتمال الجسمي والعقلي والاجتماعي وليست فقط الخلو من المرض والعاهة "؛ معنى ذلك أن الحالة الصحية الجيدة للأفراد لا تقتصر على قياس جانب واحد في معرفة الجانب الصحي، بل تتناغم جميع الجوانب السالفة الذكر، ولا يعتبر عدم وجود المرض والعاهة كمؤشر يترجم الحالة الصحية، إضافة إلى بعض المؤشرات الأخرى لقياس صحة الأفراد نذكر منها[1]:

1. معدل الحياة
2. وفيات الطفولة
3. أسباب الموت.

ولمواجهة المرض والإعاقة لا بد من توفير بيئة صحية جيدة يتمتع من خلالها الفرد بمستوى صحي يؤهله ليحيى حياة الرفاهية والاستقرار، تأتي حتمية وجود نظام الرعاية الصحية:

---

[1]- Isaballe. HIRTZLIN, Economie de le santé, 2ème Edition, collection des cours de droit, economie de Gestion, université de Paris I, Panthéon, Sorbonne, PP : 10-11.

✓ **الرعاية الصحية:** يقتضي المنظور الفلسفي للرعاية الصحية بكونها رعاية مستمرة وشاملة ولا تتقيد بفترة زمنية ولا مكانية، ولا تقترن بفترة العلاج فقط، بل تحمل في طياتها أبعاد عديدة. وتعرف الرعاية الصحية بأنها "مجموعة من الأنشطة التي وضعت موضع التنفيذ للعلاج والوقاية والكشف عن الاعتدال الجسدي والعقلي، وتدعيم الرفاهية البدنية والاجتماعية والنفسية "[1]. كما تعرف الرعاية الصحية بأنها: " برنامج شامل يقدم لكل الأفراد في مظهر خدمات صحية تتضمن الفحص الطبي والتشخيص والعلاج، إضافة إلى صرف الأدوية وبعض المستلزمات الطبية بالمجان[2].

في حين حدد مؤتمر ألما آتا مفهوم الرعاية الصحية بأنها:" مجموعة من القيم التوجيهية للتنمية الصحية، ومجموعة من المبادئ اللازمة لتنظيم الخدمات الصحية من الأساليب الواجب إتباعها لتلبية الاحتياجات الصحية ومعالجة المحددات الأساسية للصحة"[3].

ويرتبط المفهوم العام للرعاية الصحية بمفهوم الرعاية الصحية الأولية، والتي تعني الرعاية الشاملة للأفراد والأسر والمجتمع، وتمنح خدماتها لتشمل الفحوص والتحاليل والعلاج والعناية البدنية والاهتمام بالمجالات الاجتماعية والبيئية والعادات والتقاليد للمستفيدين، إي أن الرعاية الصحية الأولية تشمل الرعاية الطبية الأولية.[4]

---

[1]– أحمد شفيق السكري، قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 238.

[2]– الفاروق زكي يونس، الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي، عالم الكتب، بدون سنة نشر، مصر، ص: 49.

[3] – http:// www.who.inet/dg/20080915/ak/index.html.date de consultation: 04/07/2010 à 17h00.

[4]- طلال بن عايد الأحمدي، محمد عوض عثمان، دراسة تحديد الأمراض الشائعة في مجال الرعاية الصحية الأولية بمدينة الرياض، دون دار نش، 2004، ص: 34..

واستناداً لما سبق عرضه حول التعاريف الخاصة بالرعاية الصحية، يمكن القول أن الرعاية الصحية تمثل نسق من المبادئ والقواعد والبرامج، التي تتمثل بصورة خاصة في خدمات صحية مقدمة للأفراد على مستوى المجتمع، بهدف تحقيق التنمية الصحية، متخذة أسلوب العلاج والتشخيص والوقاية من بين برامج نشاطها.

وفي مجال تحديد المفاهيم والتعاريف الخاصة بالرعاية الصحية وأثناء تفحصنا للأدبيات المتعلقة بمضمونها، نجد لها صلة وثيقة ببعض المفاهيم، نذكر منها ما يلي[1]:

أ- الرعاية الأولية.

وهي الحالة الاتصالية الأولى لحالة سريرية أو الحالة المرضية لعضو من أعضاء الجسم، مثال على ذلك: الرعاية الأولية لمرضى أمراض شرايين القلب، الرعاية الأولية لمرضى أمراض العيون، ويمكن القول أن الرعاية الأولية هي الرعاية التي يقدمها مجموعة من الأخصائيين المؤهلين لتقديم مثل تلك الخدمات التخصصية.

ب- الرعاية الطبية.

وتعد استمرار للرعاية الأولية المقدمة من طرف طبيب، أو امتداد لرعاية الشخص المريض من خلال فترة مرضه، إي أن تتم إحالته على مستوى طبي أعلى من ناحية التخصص والخبرة.

[1]- طلال بن عايد الأحمدي، محمد عوض عثمان، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

ج – الرعاية الصحية الأساسية.

وهي الرعاية الصحية التي تواجه الاحتياجات الفعلية للمجتمع، التي تتفرع إلى خدمات علاجية ووقائية وتأهيلية، وهي رعاية مستمرة لأفراد المجتمع على مدار دورة حياة الإنسان، والرعاية الصحية هي رعاية أساسية ذات نوعية مناسبة تتلائم مع المعايير المهنية وتوقعات المجتمع.

ومنه نخلص إلى أن الرعاية الصحية الأولية ترتكز على بعض المواصفات منها: الشمولية: بكونها شاملة لجميع فئات المجتمع، الاستمرارية: أي أنها مستديمة ولا تقترن بفترة زمنية معينة، النوعية الملائمة: أي أن الخدمات الصحية الملائمة ذات نوعية وترتقي إلى مستوى تحقيق الجودة الملائمة.

ويمكن قياس الرعاية الصحية على مستوى المجتمعات بالعديد من المؤشرات، وتمثل نسبة انتشار الأمراض إحداها، وفي هذا السياق يشير بارسونز أن مستوى مرتفع من الأمراض يقابله مستوى منخفض من الصحة [1]

وعليه، فالفرد الذي يتمتع بصحة جيدة يستطيع انجاز واجباته وأدواره الإجتماعية، ومنه يحقق تكيفه مع البيئة الإجتماعية[2].

ويمكن إيجاز تعريف شامل للرعاية الصحية بأنها:" تشير إلى كافة العوامل الإجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية التي تؤثر في صحة الفرد إلى جانب الرعاية الطبية عن طريق كافة الجهود التي تبنتها النظم الإجتماعية المختلفة للحفاظ على الصحة والوقاية من المرض[3].

2–عناصر الرعاية الصحية.

---

[1]- Andre Akoun et pierre ANSART, Dictionnaire de Sociologie, collection dictionnaire le rebert, 1999, P: 470.

[2]– نادية عمر، العلاقات بين الأطباء والمرضى، دراسات في علم الاجتماع الطبي، الإسكندرية، 1993، ص :50.

[3]– عبد المحي محمود صالح ،أسس الخدمة الإجتماعية الطبية والتأهيل،الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص :09

وبصورة خاصة عناصر الرعاية الصحية الأولية، اعتماداً على ما نص عليه إعلان ألما آتا سنة 1978، باهتمام محوري على الرعاية الصحية الأولية، من مبدأ كونها حتمية أساسية للنهوض بالمجتمعات، وكضرورة للاهتمام بها أكثر من أي وقت مضى، خاصة في طبيعة الخدمات الصحية المقدمة ومدى فعالية البرامج الصحية المقدمة، والتي تتباين تطبيقاتها وتنفيذها من دولة إلى أخرى، تبعاً للبنية المجتمعية والخصائص المميزة للمجتمع.

ويقودنا الحديث عن عناصر الرعاية الصحية الأولية للنظر في الخدمات الصحية وطريقة الانتفاع بها على المستوى الفردي والمجتمعي، والتي تتنوع باختلاف الفئات الاجتماعية من جهة، وصورة الأمراض ومجالات العلاج والوقاية من جهة أخرى.

2-1- الخدمات الصحية الشخصية.

والمتمثلة بصورة جوهرية في الخدمات العلاجية والوقائية والتأهيلية من طرف مختصين مؤهلين لعلاج الحالة المرضية، مثل الأخصائي مختبر الأشعة، الرعاية النفسية، التغذية والعلاج الطبيعي.

وتنقسم الخدمات الصحية الشخصية إلى ثلاثة أنواع[1]:

أ. خدمات الرعاية الداخلية:

مركزها الأساسي المؤسسة الاستشفائية، التي تقدم في محتواها خدمات ايوائية، والتي تقتضي صحتهم الإقامة في المستشفى في مدة لا تتجاوز 30 يوماً،

[1]- طلال بن عايد الأحمدي، إدارة الرعاية الصحية، مركز البحوث، الرياض، 2004، ص: 25.

ب. خدمات الرعاية الخارجية:

والتي تقدم خدماتها للعيادات الخاصة أو في العيادات التابعة للمؤسسات الصحية،

ج. خدمات الرعاية الطويلة:

وتتميز بطول واستمرارية تقديم الرعاية الصحية، وخدماتها موجهة بصورة خاصة لفئات معينة في المجتمع منها؛ مرضى الأمراض المزمنة، الإعاقة، دور النقاهة للمسنين.

2-2- خدمات الصحة العامة.

والتي تهدف إلى المحافظة على صحة الأفراد بصورة شمولية ومستمرة، وخدماتها تعتبر نفس العناصر التي ركز عليها إعلان ألما آتا لسنة 1978 حول عناصر الرعاية الصحية، والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية[1]:

- ✓ التثقيف الصحي عن طريق توعية المواطنين بالمشكلات الصحية السائدة،
- ✓ وقاية المجتمع من الأمراض المعدية والمتوطنة، ومحاولة إيجاد سبل الوقاية،
- ✓ مراقبة الجوانب الهامة في الصحة البيئية عن طريق الإصحاح البيئي، وتوفير إمداد كاف بمياه الشرب ومكافحة الحشرات والتخلص من النفايات،
- ✓ الإشراف المباشر على رعاية الأمومة والطفولة مع التركيز بصورة خاصة على التحصينات لتفادي الأمراض المستقبلية،
- ✓ وضع التشريعات واللوائح التنظيمية والضوابط والسياسات والاستراتجيات المخططة، التي تكفل المحافظة على صحة المواطنين.

---

[1]- طلال بن عايد الاحمدي، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

وتتجسد تلك الخدمات الصحية برقي المجتمع صحياً واجتماعياً واقتصادياً وتساهم مساهمة فعالة في تنمية المجتمع، مراعاة مبدأ الشمولية والاستمرارية في تقديم الخدمات الصحية، التي تتفاوت درجة تطبيقها وفعاليتها من بلد إلى آخر، ذلك بالنظر إلى مجموعة من الفاعلين في الحقل الصحي: من أطباء، ممرضين، دون نسيان دور الإمكانيات والتجهيزات والتسيير الحكيم والراشد في نجاح أهداف الرعاية الصحية.

مما سبق عرضه حول العناصر الأساسية للرعاية الصحية، نجدها تتفاعل وتتكامل فيما بينها (خدمات صحية + الموارد المكانية والتجهيزات + الموارد البشرية) لتحقيق أهداف الرعاية الصحية.

3- مبادئ الرعاية الصحية.

من خلال المضامين النظرية التي تناولت مفهوم الرعاية الصحية، خاصة في جانب محاولة إعطاء تعريف للرعاية الصحية والتي قد أجمعت بكونها مجموعة من المبادئ الأساسية:

3-1- العدالة في توزيع الخدمات.

من خلال التغطية الشاملة لكل الأفراد من فرصة الحصول على الرعاية الصحية حسب احتياجاتهم، وبغض النظر عن سداد تكلفتها بمعنى آخر مراعاة المساواة والتوزيع العادل والمنصف في تقديم الخدمات الملائمة بدون النظر إلى الجنس أو الطبقة أو المنطقة الجغرافية أو المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما لمسناه في إحدى تقارير الصحة العام لسنة 2002 بعنوان الصحة في فرنسا 2002 بحيث يظهر لنا جليا مبدأ اللامساواة في تقديم الخدمات الصحية بناءاً على مجموعة من المؤشرات الخاصة منها تحديد الوفيات،معدل الحياة، اللامساواة في الصحة فبالنسبة لمتغير الجنس، بلغ معدل الحياة للمرأة بـ 82.7 سنة والرجل 75.2 سنة.

أما متغير الطبقة الاجتماعية، بحيث سجلت مستويات معينة من الوفيات المبكرة للعمال والتي قدرت بـ 3 أضعاف وفيات الطبقة المهنية ذات الأعمال الحرة.

وفيما يخص متغير المنطقة الجغرافية، وذلك من خلال تحيد فارق العمر في الحياة لأماكن مختلفة من حيث البيئة الجغرافية.

تعتبر هاته المتغيرات كمؤشرات تم الاعتماد عليها باعتبارها بيانات تترجم التوزيع غير العادل من خلال التفرقة في توزيع الخدمات الصحية، والذي أثر بدوره في المستوى الصحي، إذ أن هذا الأخير أضحى تحدده مؤشرات ومتغيرات الطبقة والمستوى السوسيو اقتصادي، الذي يعتبر سمة البلدان المتقدمة[1].

3-2- التعاون بين القطاعات.

وذلك بمساهمة القطاعات ذات العلاقة بالقطاع الصحي، والتي تهدف إلى الارتقاء بصحة المجتمعات، مع العلم أن المؤسسات الاستشفائية والصحية لا يمكن أن تحقق أهدافها، وتساهم بشكل فعال في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا بتساندها الوظيفي بالقطاعات الفاعلة في الحقل المجتمعي، خاصة تلك التي لها علاقة وطيدة وارتباطية بمجال تقديم الخدمات الصحية، خاصة خدمات مؤسسة الضمان الاجتماعي عن طريق جملة الخدمات التي تسهل للمستفيدين من برامج الرعاية الصحية الوصول إليها والاستفادة منها، إذ في عدم وجود تغطية شاملة في مجال الحديث عن التأمين الاجتماعي، لأنه يعتبر إحدى السياسات والاستراتيجيات التي قامت بموجبها الرعاية الصحية.

ففي إحدى الدراسات تبين أن الأفراد غير المستفيدين من إجراءات التأمين نجد على مستواهم احتمال ضعيف للتوجه والإقبال على العلاج، وذلك

[1] - Rapport Annuel 2003, Santé pour une Politique de Prévention Durable, la documentation française, Paris, France, P : 26.

ما ترجمته نسبة 84 % من 92 % تمثل الفئة التي تتمتع بالاستفادة من الحماية الكاملة. إلى جانب قطاع التأمين الصحي، نجد قطاعات أخرى لها وزنها وتأثيرها الواضح في القطاع الصحي منها التعليم، الزراعة، الخدمات العامة[1].

3-3- مشاركة المجتمع.

من خلال المشاركة في رسم السياسات الصحية وتنفيذها وتعزيز صحة أفرادها، بحيث تظهر مشاركة المجتمع في نشاطات الرعاية الصحية الخاصة، لكل الفئات الاجتماعية مع ضرورة إلتزام الأفراد والأسر مسؤولية صحتهم ورفاهيتهم، إضافة إلى الرعاية الذاتية بصرف النظر عن مسؤولية المجتمعات عن صحة شعوبها وعن ضرورة توفيرها، ولا نكتفي بهذا فقط بل لا بد من المشاركة الفاعلة والنشطة بدل المشاركة الصورية التي تتطلب مسايرة مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم[2].

ويكون ذلك بانتهاج طريق بحوث النظم الصحية، خاصة نظم الرعاية الصحية، ومحاولة إبراز طبيعتها بالتعرف على الخدمات الصحية ومحاولة إبراز طبيعتها بالتعرف على الخدمات الصحية والكشف عن توفرها، من حيث النوعية والكمية، باستخدام تقنيات ملائمة منتهجة النموذج الإحصائي في مجال تقييم شكل وصورة الصحة عيادياً واقتصادياً، من خلال مؤشرات التكلفة، سعر التحاليل، الفعالية، الفائدة[3].

ومن بين التقنيات الأخرى، نجد استخدام الجداول لمراقبة نمو الأطفال استناداً لما سبق عرضه حول الأركان الأساسية للرعاية الصحية، والذي أكد

---

[1]– طلال بن عايد الأحمدي، محمد عوض عثمان، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

[2]– طلال بن عايد الأحمدي، محمد عوض عثمان، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

[3] - Ministère de l’emploi et de la solidarité, quel système de santé à l’horizon 2020, P : 82.

عليه مضمون ألما آتا المنعقد بكزخستان سنة 1978، وتؤكد عليه جميع السياسات الصحية الوطنية، من خلال نظمها الصحية، ولكن يبقى الواقع التجسيدي لها ميدانياً هو الذي يبرز مدى فعاليتها ونجاحها ومدى بلوغها الأهداف الرامية للصحة.

ثانياً: نموذج الرعاية الصحية في فرنسا

إن معرفة واقع وطبيعة النظام الصحي بما في ذلك الرعاية الصحية، يقودنا بالضرورة لمعرفة بعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالمجتمع في حد ذاته، لأن القطاع الصحي لا يمكن أن يحقق أهدافه ألا بتسانده مع بقية القطاعات الأخرى.

وفي هذا المجال نجد أن فرنسا تتمتع بمكانة اقتصادية واجتماعية على المستوى العالمي، وذلك استناداً لما أثبته التقرير الخاص بعنوان فرنسا أفضل دول للمستوى المعيشي، للعام الخامس على التوالي، وحققت من خلال ذلك العلامة الكاملة في الرعاية الصحية والأمن والسلامة، متفوقة على ذلك بـ 194 دولة، والجدول رقم (1) يوضح ترتيب بعض الدول من حيث المستوى المعيشي[1].

وبالتحسن في مستوى المعيشة، فإن ذلك يؤهل الأفراد للعيش في ظروف صحية جيدة بعيداً عن الأمراض والأخطار الصحية التي من الممكن أن تواجه الفرد.

---

[1]– الصحيفة الاقتصادية الالكتروني، تقرير فرنسا أفضل الدول للمعيشة للعام الخامس على التوالي، (مجلة ليفينغ الأمريكية في 2010/02/14). متاح على موقع الانترنت التالي:

– http://www.aleqt.com/2010/02/14/article_349410.html, date de consultation, 10/07/2010

وأما عن طبيعة تمركز فرنسا في الرتبة الأولى، يرجع على تلك الإجراءات الصحية التي طبقتها ووظفتها في تقديم الخدمات.

ومن خلال مراجعة الأدبيات التي تناولت الحديث عن نظام الرعاية الاجتماعية بصورة عامة والرعاية الصحية بصورة خاصة، من حيث اعتبارها مجموعة من الخدمات الصحية، وبشكل عام نجد أنها ترتكز في تقديم خدماتها على الجانب الوقائي، الذي يعتبر أسلوباً قديما وظاهرة عرفتها فرنسا.

والشيء الذي يجعل تلك الأفكار تعطي صورة واقعية عن شكل الرعاية الصحية، إضافة إلى العمل ببعض القوانين واللوائح التشريعية، التي من خلالها تدخل كل الخدمات الصحية إطار الالتزام والتنفيذ، وذلك ما يحدده قانون: 4 مارس 2002، المتعلق بحق المرضى في نوعية وجودة النظام الصحي، والقاضي بإلزام إدراج الجانب الوقائي في النسيج المؤسساتي.

وقد تم تحديد مفهوم وظائف الوقاية من خلال نصوص قانونية تحاول تقريب وظيفة الوقاية بمثابة هدف للخدمة العمومية، وبموجبه تم إنشاء معهد وطني للوقاية والتربية الصحية تسند له وظيفة تقديم الخبرة والنصيحة والتوعية من جهة، وعمليات تقديم المعلومات والاتصالات من جهة أخرى.

وفي نفس المجال تم إنشاء لجنة وطنية تقنية للوقاية، والتي تتشكل من أعضاء داخل الوزارة والمهمة الأساسية المسندة إليها هي تنسيق سياسات الوقاية مع الإعلان أيضاً البرنامج الوطني الاول للوقاية وترقية الصحة.

وفي مجال التأمين نجد فعالية لتطبيق العمليات الخاصة بتغطية الإجراءات الوقائية المقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على المرض وليست تلك المقدمة من طرف الصندوق الوطني للوقاية.

وبالتالي، من خلال هذا المشروع نتأكد من أهمية الوقاية واعتبارها رهان أساسي للارتقاء بالمستوى الصحي، ومن بين الإجراءات الموضوعة في

هذا المجال محاولة إمكانية توسيع مبدأ تمويل الإجراءات الوقاية من التأمينات على الأمراض دونها تميز وفصل لعمليات التمويل بين العلاج والوقاية[1].

أما عن واقع الصحة في فرنسا، فنجد أن الرعاية الصحية موجهة لجميع الفئات الاجتماعية دون استثناء، مع الاهتمام بجميع الأمراض والاضطرابات الصحية، فنجدها تهتم وتمحص في كل ما يمس صحة الأفراد، وفي دراسة للجنة العليا للصحة العامة تضمن دراسة لصحة الفرنسيين، من خلال تقسيم المجتمع إلى فئات عمرية، الصحة للفئة العمرية 15- 44 سنة، خاصة أن هذه الفئة تحتوي على المراهقين وتعتبر أكثر إنتاجاً بالنسبة للفئات الأخرى.

وبمقتضى هذه الدراسة تم التصريح بالأمراض الأكثر تواتراً سواءاً بالنسبة للرجل أو بالنسبة للمرأة، والتي تتمثل في أمراض الأسنان – اضطرابات انكسار الأشعة (قصر البصر، طول البصر، طول النظر)-.

وفي سبيل تقريب خدمات الرعاية الصحية إلى أكبر الفئات الإجتماعية، فإنه تخضع بعض خدماتها إلى الضمان الاجتماعي، بحيث واجهت إشكالية طاقم الأسنان، والنظارات الطبية، حيث تحصلت نسبة 4 % فقط من يضعون طاقم الأسنان. مع الاهتمام بفئات عمرية أخرى 45- 74 سنة، والتي يتمظهر خلالها ضعف بعض الأعضاء والتي تصبح بمقتضاها عرضة للعديد من الأمراض[2].

وبالموازاة مع تلك الفئات العمرية، فإنها تقدم رعاية صحية للطفل والمرأة، باعتبارهما يدخلان في إطار الرعاية الصحية الأولية.

وانطلاقاً من تقرير اللجنة العليا للصحة العامة في إحدى مواضيعها بعنوان صحة الفرنسيين، تشير إلى وجود 6 ملايين طفل يعاني من أمراض

---

[1] - Rapport Annuel 2003, Santé pour une prévention durable, Op.cit, P : 111.

[2]- Haute Comité de la Santé Publique, la santé de français, 3ème bilan, PP : 17-21

الحساسية ويعاني من الأعراض التنفسية، وتكرار هذه الإصابة يتزايد بنسبة 50 % في كل عشر سنوات، منهم 9 % إلى 12 % من المراهقين، ونسبة 3 % في الإقامة الاستشفائية[1].

إضافة إلى تقديم الرعاية الصحية للطفل، فنجد جانب العناية والاهتمام بالأم خاصة في مرحلة الحمل ومرحلة ما قبل الحمل.

نستنتج مما سبق عرضه، أن نظام الرعاية الصحية في فرنسا لم يستثنى في تقديمه لخدمات الرعاية؛ أي فئة أو طبقة اجتماعية، بحيث نال اهتمام كبير من خلال محاولة القضاء على مختلف الأمراض والاضطرابات الصحية .

ثالثاً: نموذج الرعاية الصحية في الجزائر

باعتبار الجزائر إحدى الدول التي تحاول توفير الصحة للجميع وتحقيق جزء من التنمية الاجتماعية والثقافية، الذي يساعد بدوره في زيادة درجة التقدم، لأن وضعية الصحة في أي مجتمع تمثل معيار أساسي لقياس درجة التقدم. وإذ ينطوي النظام الصحي في الجزائر, بما في ذلك الحالة الصحية لأي مجتمع على العديد من المؤشرات الصحية، والتي تعطي صورة واضحة عن مدى فعالية القطاع الصحي وتنسيق الرعاية الصحية خاصة, ومن المعلوم أن النظام الصحي في المجتمع الجزائري له علاقات ترابطية في تأديته لمختلف الخدمات مع باقي الأنظمة الاجتماعية الموجودة على مستوى المجتمع.

وفيما يلي عرض لبعض المؤشرات الصحية الخاصة بالجزائر، والتي تشمل العديد من الإحصائيات التي تعكس بصورة جوهرية الحالة الصحية لمختلف الفئات الاجتماعية، ومدى استقطابهم لهذه الخدمات الصحية التي

[1]- Haute Comité de la Santé Publique, la santé de français, 3ème bilan, P: 15.

تقدمها المراكز الصحية والمستشفيات لبعض الإحصائيات التي قامت بها منظمة الصحة العالمية سنة 2010.

1- مؤشر الرعاية الصحية للأم والطفل

باعتبار الحالة الصحة بصورة عامة مؤشرها الأساسي صحة ألام والطفل, فأنها تحتل مركز لا نستطيع الاستغناء عنه في مجال تقديم الرعاية الصحية, وبما أن الرعاية الصحية للأم تمر بـ ثلاثة مراحل أساسية:

أ- مرحلة ما قبل الحمل،

ب- مرحلة الحمل،

ت- مرحلة ما بعد الولادة.

وفي كل مرحلة نجد العديد من الخدمات والإجراءات الصحية التي تقدم للأم، والتي يجب أخذها بعين الاعتبار أثناء تقديم الرعاية.

وتعتبر مرحلة الولادة ذات أهمية بالغة, واهتمام كبير من طرف المختصين والمشرفين على النظام الصحي بصورة عامة. والجدول رقم (2) يوضح مؤشر التغطية بالخدمة الصحية للأم.

وينطوي نسق الرعاية الصحية للأمومة عبر ثلاث مراحل أساسية: نذكر منها: مرحلة الحمل: باعتبارها مؤشر للتغير الذي تمر به الأم, إذ تحتوي على خدمات وإجراءات صحية نذكر منها: ضرورة الزيارات الصحية، والتي حددت حسب ما أقرته وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات بأربع مرات خلال فترة الحمل، وبمقارنة هذا الواقع ببعض التقارير التي صدرت عن منظمة الصحة العالمية لحالة الجزائر حول بعض الإحصائيات الخاصة بهذه الحالة (التغطية بخدمات الرعاية الصحية في فترة الحمل) لسنة 2010, توضح أن نسبة التغطية بخدمات الرعاية الصحية في فترة الحمل لها تواترها بصورة جيدة, وفي مجال التغطية بخدمات الرعاية الصحية للأم نجد أن الولادات يشرف على

تسييرها مختصين مؤهلين لهذا النوع من الخدمات, إذ بالنظر للإحصائيات الخاصة بمستوى الإشراف الصحي المؤهل نجده في حالة تطوير تدريجي من سنة إلى أخرى, ومن عشرية إلى أخرى, فعلى سبيل المثال إسناداً لما تضمنه الجدول رقم (2) من بيانات توضح أن نسبة التغطية بخدمات الإشراف الصحي الخاص بالولادات قدرت في العشرية (1990-1999) بـ 77% وارتفعت نوعاً ما في الفترة ما بين (2000-2008)، حيث قدر بـ 95 %، إذ إن الملاحظ يجده ارتفاع محسوس يبرز مستوى الاهتمام بالبنية التحتية وبالمورد البشري في مجال الإشراف الصحي على تقديم الخدمات الصحية، وفي ونفس السياق نجد أن الولادات تتفرغ منها ولادات طبيعة وولادات غير طبيعة (قيصرية) والتي أصبح تواترها يسير جنباً إلى جنب مع مستوى الولادات الطبيعية.

وتتطلب صورة التغطية بالخدمات الصحية جانب التلقيحات, الذي يخص الوالدان عند الولادة, باعتباره تحصين مبكر للوقاية من بعض الأمراض المستقبلية, التي من المحتمل التعرض لها، وفي هذا المجال نذكر: التلقيح ضد الكزاز الوليدي للوالدان عند الميلاد, واستناداً إلى الإحصائيات والبيانات الواردة ضمن الجدول رقم (2) نجد أن جانب التغطية بهذا النوع من الخدمات موجود وقدرت بنسبته بـ 71 % سنة 2008.

2- مؤشر الوفيات وعبء المرض

بالنظر إلى مستوي الحالة الصحية في المجتمع الجزائري نجده تحسن نوع ما بالمقارنة مع الأزمنة السابقة, خاصة بعد الخروج مباشرة من فترة الاستعمار, ونتيجة للمجهودات المبذولة في المجال الصحي خاصة في سياسات التخطيط الصحي والبرامج التي تدعم الحصول على صحة جيدة واستناداً لما أشارت إليه بعض الدراسات من وصول معدل الولادات إلى

16.9‰ ومعدل الوافيات العامة إلى 4.5 ‰، ومعدل طول العمر بـ 80 سنة[1], إضافة لذلك وحسب ما يوضحه الجدول رقم (03) نجد أن مأمول العمر عند الولادة في تحسن مستمر على مر السنين بالنسبة للجنسين (الذكور والإناث.

وذلك ما يدعم التمتع بصحة جيدة للولادات الحديثة, مع مأمول العمر المقبول, الذي يمنح حياة صحة جيدة, خالية تقريباً من بعض الأمراض التي تستهدف الفرد في بعض الأحيان، وبالرجوع إلى معدل الوفيات نجدها تستهدف بصورة جوهرية حديثي الولادة, وذلك يمكن مرده إلى طبيعة التغطية الصحية بالخدمات في فترة الحمل المقدمة للأم، حيث قدرت منظمة الصحة العالمية معدل الوافيات في الجزائر لحديثي الولادة الجدد لكل ألف مولود حي بـ 24% للفترة الزمنية (2000/1990).

إن التحسن في مستوى الوفيات لحديثي الولادة الشيء الذي يِ ِؤهلهم للاستمرار في الحياة, وتخطي مختلف المراحل الصعبة الخاصة بالنمو، وموازاة مع ذلك نجد شكل آخر من الوافيات متعلق بفئة الرضع الأقل من سنة, أين يكون الطفل الرضيع يتطلب رعاية صحية متميزة وخاصة ويستلزم قوام للمناعة التي تساهم في التقليل من خطر الوفاة, والتي لوحظ على مستواها تراجعاً تدريجياً خاصة في السنوات الأخيرة (2000/1990). مما يدل على التحسن في مجال الرعاية الصحية للأم والطفل، وهذا ما يبينه الجدول رقم (4).

إن انخفاض معدل وافيات الرضع في الجزائر، يعتبر مؤشراً جيداً للحالة الصحية، الذي يؤثر بدوره على متغير لا يقل أهمية عنها، والمتمثل في وفيات الأطفال دون سن الخامسة.

ومن المعروف أن نظام الرعاية الصحية، والذي يتضمن خدمات صحية تقدمها مؤسسات فاعلة على المستوى المجتمع، وعلى مدار دورة حياة

1_ http//:www.ensan.net/news/141/article/3395/2008-04-14.html, date de consultation le 25/12/2010 à 17h00.

الإنسان، ومن خلال إحصائيات منظمة الصحة العالمية لسنة 2010 تم التوصل إلى أن معدل وفيات البالغين خاصة في الفترة ما بين 15 سنة –60 سنة لكل 1000 نسمة، وعلى فترات متباعدة نوعاً ما، وفي نفس السياق أكدت مصادر إحصائية أن دورة حياة الإنسان الجزائري تبلغ حوالي 80 سنة[1].

شهدت الجزائر تغيراً ملحوظاً في الهيكلة المرضية الخاصة بالأمراض المعدية، إذ برغم الإجراءات الوقائية وتوفير كم هائل من اللقاحات لكل سكان المجتمع الجزائري، إلا أن ناقوس الخطر يطرق باب الأمراض المعدية، والتي نذكر منها الملاريا، الحصبة، الحصبة الألمانية، الكزاز الوليدي، ومرض السل، وهذا يعتبر من سمات مؤشرات البلدان النامية والبلدان التي تعاني من خطر الفقر وتدهور جانب الإنفاق الصحي (انظر الجدول رقم 05).

ودائماً يقاس المستوى الصحي بصفة عامة، من خلال مؤشر صحة الطفل والأم، إذ يعتبر دعامة تحقيق التنمية الصحية، وصولاً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتمثل مرحلة ما بعد الولادة بالنسبة للطفل حلقة مفعمة بالتطورات الصحية في مجال النمو بصورة خاصة، من خلال تحديد الطول والوزن باعتبارهما متغيرين أساسيين في مجال تقديم الرعاية الصحية للطفل، إذ لوحظ في العشريتين السابقتين (1990–2000) و(2000–2009) تغيرات ومستويات محددة بالنسبة للمتغيرين السابق ذكرهما، إذ نجد تراجع ملحوظ في وضعية الأطفال قصار القامة. وناقصي الوزن، ذلك ما يقودنا إلى حقيقة التحسن في مستوى الخدمات الصحية وأساليب الرعاية الصحية (انظر الجدول رقم 06).

واستناداً لما سبق عرضه، من معطيات تعكس الوضعية الصحية للمجتمع الجزائري، نجد بعض التحسن في الحالة الصحية، من خلال عرض بعض المتغيرات والمؤشرات الصحية؛ من تغطية بخدمات صحية وللام الطفل

1 _ http//:www.ensan.net/news/141/article/3395/2008-04-14.html, date de consultation le 25/12/2010 à 17h00.

ومحاولة الكشف عن واقعه، استفحال بعض الإمراض التي بقيت راسخة في البناء المجتمعي الجزائري، رغم كل المجهودات والأساليب الوقائية التي وضعت وبرمجت في سبيل معالجة الوضع الصحي ومحاولة الوصول إلى تنمية صحية وطنية. ورغم سعي الحكومية الجزائرية إلى محاولة تطوير تسيير المستشفيات وتحسين نوعية الخدمات والتكفل الجيد بحالة المريض، لكن الوضع الصحي في الجزائر لا يزال هشاً في ظل عودة بعض الأمراض التي وجدت في عصر القرون الوسطى: مثل الطاعون والسل، اضافة إلى تنامي نسبة الأمراض غير المتنقلة، وهو ما بات يستدعي مواصلة دق ناقوس الخطر لإنقاذ وتطوير واقع الصحة في الجزائر.

خاتمة:

تم التعرف من خلال هذه الورقة البحثية على الإطار النظري للرعاية الصحية، وذلك بالوقوف على أغلب المفاهيم والمصطلحات التي لها صلة بالرعاية الصحية والنظم الصحية بصورة أساسية أو ثانوية، وعليه تم التركيز على الرعاية الصحية الأولية باعتبارها أساسية، خاصة لصالح فئات اجتماعية معينة من المجتمع (الأم والطفل).

وانطلاقاً من اعتبار أن الرعاية الصحية تقوم على مبادئ معينة منها الاستمرارية والشمولية والعدالة، فقد تم التأكيد على ضرورة توافر هاته المبادئ بشكل محوري من خلال إعلان مؤتمر ألما آتا لسنة 1978.

كما تم التعرض إلى بعض النماذج للرعاية الصحية في دولتي: فرنسا والجزائر، من خلال استقراء بعض المؤشرات الصحية التي تعكس إلى حد ما واقع الرعاية الصحية في هذه الدول.

وانطلاقاً مما سبق، أمكننا الوقوف على بعض الاستنتاجات لهذه الدراسة، نستعرضها من خلال النقاط التالية:

- عدم عدالة توزيع الرعاية الصحية وفرص الحصول عليها بين الدول، من خلال تمايز طبيعة أنظمتها الصحية،
- اتساع الهوة ما بين أنظمة الرعاية الصحية للدول النامية وللدول المتقدمة رغم تركيز مؤتمر آلما أتا على مجموعة من المبادئ في تقديم الرعاية الصحية بشكل عالمي منذ سنة 1978،
- تباينت نتائج الاستقراء لنماذج الرعاية الصحية المدروسة، من أنظمة صحية تعتمد على الضمان الاجتماعي (مثل فرنسا)، حيث يوجه هذا الأخير إلى فئات معينة من المجتمع على غرار فئات أخرى، ودول أخرى تسعى إلى تحقيق نتائج جيدة بشأن بعض المؤشرات الصحية، كمؤشر التلقيحات ضد بعض الأمراض، الذي تنخفض فعاليته أحياناً من خلال استفحال بعض الأمراض في البناء المجتمعي العام (مثل الجزائر)،
- يعتبر ارتفاع المستوى المعيشي كمحدد هام من محددات التنمية الصحية للدول، وهو ما جعل من دولة فرنسا تحتل المركز الأول كأفضل دولة من حيث المستوى المعيشي لخمس مرات على التوالي، وهذا حسب تقرير مجلة ليفينغ الأمريكية لسنة لسنة 2010،
- لا يزال النظام الصحي في الجزائر يعاني من بعض الاختلالات الهيكلية والتقنية التسييرية رغم الإمكانات المتاحة، وعليه لا بد من تظافر لجهود الإصلاح الصحي للمنظومة بما يعكس السعي نحو الرقي بالنظام إلى مصاف الدول المتقدمة، من أجل ضمان مستوى صحي أفضل للأفراد.

ملاحق الجداول.

جدول رقم (1): يوضح أفضل دول العالم من حيث المستوى المعيشي.

المركز	أفضل الدول من حيث المستوى المعيشي	المركز	أفضل الدول من حيث المستوى المعيشي
1	فرنسا	6	لوكسمبورغ

2	استراليا	7	أمريكا
3	سويسرا	8	كندا
4	ألمانيا	9	إيطاليا
5	نيوزلندا		

المصدر: تقرير فرنسا أفضل الدول للمعيشة للعام الخامس على التوالي، (مجلة ليفينغ الأمريكية في 2010/02/14).

جدول رقم (2) يوضح الرعاية الصحية للأم.

التغطية بخدمات الرعاية في فترة الحمل (%)		الولادة بإشراف عاملين صحيين حاذقين (%)		الولادات القيصرية	الوالدان محصنان عند الميلاد من الكزاز الوليدي (%)		
زيادة واحدة على الأقل	4 زيادة على الأقل	1990-1999	2000-2008	2000-2008	1990	2000	2008
2000	2009						
89	1	77		.....	75		

المصدر: منظمة الصحة العالمية، إحصائيات الصحة العامة لسنة 2010.

الجدول(03): الوفيات وعبء المرض.

مؤشرات مأمول العمر	مأمول العمر عند الولادات بالسنوات						مأمول العمر مع التمتع بالصحة عند الولادة	معدل وفيات حديثي الولادة جديدة لكل 1000 مولود
الجنس	ذكور			إناث			ذكور وإناث	ذكور وإناث
السنوات	1990	2000	2008	1990	2000	2008	2007	2008
النسبة %	65	67	70	68	71	72	63	24

المصدر: منظمة الصحة العالمية الإحصاءات الصحة العامة 2010

الجدول رقم (04): معدل الوفيات

المصدر: منظمة الصحة العالمية إحصائيات الصحة العامة لسنة 2010.

معدل وفيات الرضع واحتمالات الوفاة قبل سن سنة لكل 1000 مولود حي						معدل وفيات الأطفال دون الخامسة – احتمالات الوفاة قبل بلوغ سن الخامسة لكل 1000 مولود حي						معدل وفيات البالغين –احتمالات الوفاة بين سن 15– 60					
ذكور			إناث			ذكور			إناث			ذكور			إناث		
90	2000	2008	90	2000	2008	90	2000	2008	90	2000	2008	90	2000	2008	90	2000	2008
51	44	39	48	38	33	69	52	45	58	43	37	198	175	144	165	131	119

النكاف	الشاهوق	الطاعون	شلل الأطفال	متلازمة الحصبة الألمانية الخلقية	الحصبة الألمانية	الكزاز الوليدي	الكزاز الشامل	مرض السل	الحمى الصفراء
2008		2009		2008					
00	28	0	…	0	1339	3	9	8643	0

الجدول رقم 05: الأمراض المعدية المنتقاة.

المؤشر / الدولة		الخناق / الدفتيريا		فيروس CH5N1		الملاريا	الحصبة	الالتهاب السحائي
السنوات		2008		2009		2008		2009
عدد الحالات في الجزائر	...					11964	2.17	...

المصدر: منظمة الصحة العالمية إحصائيات الصحة العامة 2010.

الجدول رقم 06: يوضح وضعية الأطفال دون الخامسة.

حالة الطفل	قصار القامة		ناقصو الوزن		زائدو الوزن	
الفترات	1990 – 1999	2000 – 2009	1990 – 1999	2000 – 2009	1990 – 1999	2000 – 2009
النسبة	22.5	15.9	11.3	3.7	13.4	12.9

المصدر: منظمة الصحة العالمية إحصائيات الصحة العامة 2010.

قائمة المراجع.

1- المراجع بالعربية.

- أحمد شفيق السكري، قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

- الفاروق زكي يونس، الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي، عالم الكتب، بدون سنة نشر، مصر.

- نادية عمر، العلاقات بين الأطباء والمرضى، دراسات في علم الاجتماع الطبي، الإسكندرية ،1993.

- عبد المحي محمود صالح ،أسس الخدمة الإجتماعية الطبية والتأهيل، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

- طلال بن عايد الأحمدي، محمد عوض عثمان، دراسة تحديد الأمراض الشائعة في مجال الرعاية الصحية الأولية بمدينة الرياض، دون دار نش، 2004.

- طلال بن عايد الأحمدي، إدارة الرعاية الصحية، مركز البحوث، الرياض، 2004.

2- المراجع بالفرنسية.

- Isaballe. HIRTZLIN, Economie de le santé, 2ème Edition, collection des cours de droit, economie de Gestion, université de -Paris I, Panthéon, Sorbonne.

-Rapport Annuel 2003, Santé pour une Politique de Prévention Durable, la documentation française, Paris, France.

-Ministère de l'emploi et de la solidarité, Quel système de santé à l'horizon 2020.

-Andre Akoun et pierre ANSART, Dictionnaire de Sociologie, collection Dictionnaire le rebert, 1999.

-Haute Comité de la Santé Publique, la santé de français, 3ème bilan.

3- مواقع الانترنت.

-http:// www.who.inet/dg/20080915/ak/index.html.date de consultation: 04/07/2010 à 17h00.

-الصحيفة الاقتصادية الالكتروني، تقرير فرنسا أفضل الدول للمعيشة للعام الخامس على التوالي، (مجلة ليفينغ الأمريكية في 2010/02/14). متاح على موقع الانترنت التالي:

– http://www.aleqt.com/2010/02/14/article_349410.html, date de consultation, 10/07/2010 à 17h00.

- http//:www.ensan.net/news/141/article/3395/2008-04-14.html, date de consultation le 25/12/2010 à 17h00.

المسند والمسند إليه بين المطابقة والعدول
دراسة وصفية في شواهد قرآنية

د. محمد بن صالح
جامعة المسيلة

الملخص:

من الظواهر اللغوية المتناثرة في كتب العربية القديمة والحديثة – والتي تثير انتباه الباحث– ظاهرة المطابقة النحوية (L'accord)، والعدول عنها (Le désaccord). وأكثر ما تكون المطابقة التي لاحظها النحاة بين الصفة والموصوف، وبين المبتدأ والخبر، وبين الفعل والفاعل، وبين الحال وصاحبها.

وهذا المقال يهدف إلى دراسة ظاهرة المطابقة النحوية بين المسند والمسند إليه المبثوثة هنا وهناك بين جزئيات الأحكام النحوية وما يتصل بها من قواعد وتعليلات، ويحاول جمع شتاتها وعرض مسائلها والكشف عن خباياها كما وردت في كتب التراث اللغوي القديم، مستشهدا بما جاء عليها في القرآن الكريم .

Abstract:

Old and new Arabic books have treated the phenomenon of the grammatical conformity and reverse. They tried to clarify the narrow relationship between the adjective and the described or qualified objects. This article focuses on the conformity phenomenon between the predicate and the ascribed when related to such rules and justifications; it tries to gather its parts and show some of its complex issues. This is carried out through the act of detecting its crypt as it is received in the archaic grammatical books citing Holy Koran as evidence.

مقدمة:

لم يلق التطابق عناية خاصة من قبل علماء العربية من نحاة وبلاغيين بوصفه ظاهرة تركيبية في اللغة، إلا ما جاء عرضا من ذكر لسماته وقرائنه في ثنايا التحليل الإعرابي عند النحاة، أو الإشارة إلى خصائصه التركيبية عند البلاغيين، خلافا لما حظيت به بقية الظواهر النحوية من عناية وتقدير كالإعراب والإسناد والرتبة .

ولدراسة هذه الظاهرة لابد من تحديد طبيعتها من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية .

المطابقة لغة:

يقصد بلفظ المطابقة في اللغة، التماثل والتساوي، جاء في لسان العرب: (وتطابق الشيئان تساويا، والمطابقة الموافقة، والتطابق الاتفاق، وطابقت بين الشيئين إذا جعلتهما على حذو واحد ...)[1]، ومما يعد على وزن هذا الفعل لفظا ومعنى قولهم[2]: (ساوى) و(صافق) و(طارق) و(وافق)، وعلى اللفظ الأخير جاء المثل المشهور[3]: (وافق شن طبقة)، وهو مثل يضرب للمتوافقين اللذين جمعتهما حال واحدة اتصف بها كل منهما .

أما مصدره فهو الطباق والمطابقة، فالسموات طباق في قوله تعالى: ﴿ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقاً ﴾ (الملك: الآية 3) .

---

(1) لسان العرب : محمد بن مكرم بن منظور ، دار صادر , بيروت , 1956 م ، مادة : (طبق) .

(2) تاج العروس من جواهر القاموس :محمد مرتضى الزبيدي، مكتبة دار الحياة , بيروت , لبنان ، مادة :(طبق) .

(3) مجمع الأمثال : أحمد بن محمد الميداني ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم , دار الجيل, بيروت , لبنان،418/3 .

جاء في الكشاف: (طباقاً) مطابقة بعضهما فوق بعض،من طابق النعل:إذا خَصَفَها طَبَقًا على طَبَقٍ[1] .

وعلى هذا النحو تمضي المعجمات اللغوية في سرد معاني الفعل (طابق) ومشتقاته مقررة من خلال شواهدها أن المطابقة في معناها اللغوي تعني: الموافقة التي تجري في مدار شرط الترابط بين شيئين، لأن الفعل (طابق) يفيد المشاركة.

المطابقة اصطلاحا:

يبدو أن هناك علاقة واضحة بين المعنى اللغوي والحد الاصطلاحي الذي نقل إليه ذلك اللفظ، فكلام النحاة في عدد من الأبواب النحوية، وإن لم يذكروا لفظ المطابقة فإنها مقصودة ضمنا، يقول سيبويه في باب المبتدأ والخبر:(واعلم أن المبتدأ لابد له من أن يكون المبنيُّ عليه شيئا هو هو)[2]. والقول نفسه عند المبرد من حيث أن الخبر هو المبتدأ دون أن يحدد نوع المطابقة: (اعلم أن خبر المبتدأ لا يكون إلا شيئا هو الابتداء في المعنى) [3] .

ويبدو أن أبا هلال العسكري كان له قصب السبق في حد ظاهرة المطابقة، إذ ذهب إلى أنها حمل شيء على شيء آخر في بعض أحكامه لوجه من الشبه، أو حمل الشيء على الشيء وإجراء حكمه عليه لشبه بينهما [4] .

---

[1] الكشاف : محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق : عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان ، ط2 ، 2001 م ، 580/4 .

[2] الكتاب : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط3 ، 1408هـ – 1988 م ، 127/2.

[3] المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ،تحقيق:محمد عبد الخالق عظيمة،عالم الكتب ، بيروت ، (د.ت)، 4 / 128 .

[4] الفروق في اللغة : أبو هلال العسكري ، تحقيق : حسام الدين القدسي ، دار زاهد القدسي ، (د.ت) ، ص : 60 .

ويبين هذا التعريف أن المطابقة متباينة في درجة ورودها في الأبواب النحوية، فقد يكون ورودها تاما، وهذا بين من قوله: (وإجراء حكمه عليه)، وقد يكون الحكم ناقصا، إذ عبر عنه بالقول (في بعض أحكامه).

ومن خلال تتبع هذا المصطلح في كتب النحو نستطيع أن نُعرِّف المطابقة بأنها: مجموعة من العناصر اللغوية التي تؤدي وظائف متماثلة أو متشابهة، أو تدل على معان نحوية، كالإعراب (من رفع ونصب وجر)، وكالعدد (من إفراد وتثنية وجمع)، وكالتعيين (من تعريف وتنكير)، وكالجنس (من تذكير وتأنيث)، وكالشخص (من متكلم ومخاطب وغائب).

أبواب المطابقة:

إن المطابقة لا يتحقق كمالها أو تمامها في جميع أحكامها، فقد تكون مجتمعة في باب وتتفاوت في بقية الأبواب، ففي المبتدأ والخبر تتمثل في العدد والجنس، وفي الفعل والفاعل تتمثل في العدد والجنس أيضا، وفي التوابع تتمثل في الإعراب والتعريف والتنكير، وفي الضمائر تتمثل في العدد والجنس والشخص، وهذه هي أهم الجوانب التي يظهر فيها هذا المصطلح في نحونا العربي .

أ- المطابقة بين المبتدأ والخبر:

1- المبتدأ الذي له خبر:

اشترط النحاة التطابق بين المبتدأ والخبر في الجنس والعدد، ولم يشترطوا التعريف والتنكير. والنظم القرآني حافظ على المطابقة بين المبتدأ وخبره في أغلب الآيات القرآنية، إلا في مواطن محددة جاء ظاهرها عدم التطابق، ومن الأمثلة الكثيرة على التطابق في الإفراد تذكيرا وتأنيثا قوله تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ (آل عمران: 144)، وقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِيناً مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ ﴾ (النساء: 125)، وقوله تعالى: ﴿ وأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ ﴾ (الأعراف: 68)، وقوله تعالى: ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ (الفتح: 29) .

إن الخبر في هذه الآيات الكريمة يطابق المبتدأ إفرادا وتذكيرا .

ومما ورد في القرآن الكريم ما ظاهره عدم المطابقة بين المبتدأ والخبر على سبيل المثال وله تعالى: ﴿ بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآياتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ ﴾(العنكبوت:49)، فقد أخبر عن الضمير المذكر (هو) بجمع مؤنث (آيات، واختلف في هذا الضمير، أيرجع إلى المصطفى صلى الله عليه وسلم، أم إلى القرآن الكريم ؟ فذهب فريق ومنهم ابن عباس وقتادة إلى أن الضمير يرجع إلى المصطفى[1]، ويكون التقدير: بل محمد آيات بينات، أي ذو آيات بينات، وبهذا تتم المطابقة بين المبتدأ والخبر .

وذهب فريق ومنهم الفراء إلى أن الضمير يرجع إلى القرآن الكريم ويكون التقدير (بل آيات القرآن آيات بينات)[2] وبهذا تتم المطابقة أيضا .

---

[1] الجامع لأحكام القرآن : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكرٍ بن فرج القرطبي، تحقيق : أحمد عبد العليم البردوني ، دار الشعب ، القاهرة ، ط2 ، 1372هـ - 1952 م ، 354/13 .

[2] معاني القرآن : أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، عالم الكتب ، بيروت لبنان ، ط3 ، 1403هـ - 1983 م ،317/2 . وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني : أبو الفضل محمود الألوسي ، قرأه وصححه : محمد حسين العرب ،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت، لبنان ، (د.ت) ، 6/21.

وقوله تعالى: ﴿ بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ ﴾ (القيامة:14)، فقد أنث الخبر المفرد (بصيرة) مع تذكير المبتدأ المفرد (الإنسان) ،ولقد ورد لفظ الإنسان كثيرا في القرآن الكريم، لا يوجد في أي موضع من تلك المواضع ما يشير إلى تأنيثه، فما سبب تأنيث الخبر ؟

إن السبب في هذا التأنيث يرجع إلى الحمل على المعنى، فالبصيرة بمعنى شاهد، وهو شهود الجوارح، وهذا تفسير ابن عباس ومجاهد [1] .

2- المبتدأ الذي له فاعل يسد مسد الخبر:

يطابق هذا النوع من المبتدأ مرفوعه في التذكير والتأنيث، يقول سيبويه: (فإن بدأت بنعتٍ بمؤنثٍ فهو يجري مجرى المذكر، إلا أنك تُدخل الهاءَ، وذلك قولك: أذاهبة جاريتاكَ ؟ وأكريمة نساؤكم؟ فصارت الهاء في الأسماء بمنزلة التاء في الفعل إذا قلتَ: قالت نساؤكم وذهبت جاريتاكَ [2] .

---

[1] معاني القرآن الكريم : أبو جعفر النحاس ، تحقيق : الشيخ محمد علي الصابوني ، منشورات جامعة أم القرى، السعودية ، ط1 ، 1988 م ، 6/130-131 .

[2] الكتاب : سيبويه ، 2/36 .

ولقد ورد مثل هذا التركيب في القرآن الكريم في آيات قليلة من ذلك قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ (مريم:46)، فقد تطابق الوصف (راغب) مع مرفوعه (أنت) إفرادا وتذكيرا، والإعراب يكون بجعل الوصف (راغب) مبتدأ، والمرفوع (أنت) فاعلا يسد مسد الخبر [1] .

وقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ مَا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَداً ﴾ (الجن:25)، فـ (قريب) مبتدأ، و(ما) مرفوع به يسد مسد الخبر [2]، وقد تطابق الوصف والمرفوع إفرادا وتذكيرا .

3- المبتدأ الذي خبره أفعل التفضيل:

ومما يدخل في موضوع المطابقة بين المبتدأ والخبر مجيء أفعل التفضيل خبرا في تركيب الكلام، يعرف العلماء أفعل التفضيل بأنه:(الصفة الدالة على المشاركة وزيادة نحو: أفضل وأعلم وأكثر) [3].

ولأفعل التفضيل حالات ثلاث يأتي بها في تركيب الكلام،فيأتي مجردا من (الإضافة والألف واللام)، ويأتي (مضافا)، ويأتي (محلى بالألف واللام) [4].

أ- أفعل التفضيل المجرد من الإضافة والألف واللام:

إذا جاء أفعل التفضيل مجردا من الإضافة والألف واللام، لزم الإفراد والتذكير، أي مخالفة المبتدأ في العدد والجنس، يقول ابن عقيل: (ويلزم أفعل

---

[1] مشكل إعراب القرآن ، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق : حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، لبنان ، ط2 ، 1985 م ، 456/2 . وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : بهاء الدين عبد الله بن عقيل ،تحقيق :محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط16 ، 1394هـ - 1974 م ، 197/1 .

[2] مشكل إعراب القرآن : أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي ، 765/2 .

[3] شرح قطر الندى وبل الصدى : أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري ، تحقيق :محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر، ط11 ، 1383 هـ - 1963 م ، ص: 280 .

[4] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : بهاء الدين عبد الله بن عقيل ، 176/2 .

التفضيل المجرد الإفراد والتذكير)[1]، ومن الأمثلة على ذلك من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا ﴾ (المائدة: 107)، وقوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالُوا لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا ﴾ (يوسف: 8)، وقوله تعالى: ﴿وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَاباً وَخَيْرٌ أَمَلاً ﴾ (الكهف: 46).

[1] المرجع السابق : 178/2 .

إن أفعل التفضيل جاء بصيغة واحدة هي الإفراد والتذكير على الرغم من مجيئه خبرا عن مفرد مؤنث (شهادتنا)، وعن مثنى مذكر (يوسف وأخوه)، وعن جمع مؤنث (الباقيات).

ب- أفعل التفضيل المضاف:

وإذا أضيف أفعل التفضيل إلى معرفة، جاز فيه المطابقة وعدمها، جاء في شرح المفصل: (فأما إذا أضيف ساغ الأمر) [1]).

ومما جاء في القرآن الكريم مطابقا قوله تعالى: ﴿ وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ (آل عمران:54)، وقوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهَازِهِمْ قَالَ ائْتُونِي بِأَخٍ لَكُمْ مِنْ أَبِيكُمْ أَلا تَرَوْنَ أَنِّي أُوفِي الْكَيْلَ وأَنَا خَيْرُ الْمُنْزِلِينَ ﴾ (يوسف:59).

وأغلب ما ورد من أفعل التفضيل الخبر المضاف إلى معرفة هو خبر عن مفرد مذكر.

ومما جاء في القرآن الكريم غير مطابق قوله تعالى: ﴿ ... أُولَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ ﴾ (البينة: 6)، وقوله تعالى: ﴿ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ ﴾ (البينة: 7).

ج- أفعل التفضيل المحلى بالألف واللام:

وأما إذا جاء أفعل التفضيل محلى بالألف واللام،وجب فيه مطابقته لما قبله في العدد وفي الجنس [2]، ومن الأمثلة على ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى:﴿ قُلْنَا لا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى ﴾ (طه:68)، وقوله تعالى: ﴿ وَلا تَهِنُوا وَلا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (آل عمران:139)، وقوله تعالى: ﴿ لا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْأَخْسَرُونَ ﴾ (هود:22) .

---

[1] شرح المفصل للزمخشري : موفق الدين بن يعيش ، تحقيق : د. إميل بديع يعقوب،دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1422 هـ - 2001 م ، 96/6 .

[2] المرجع السابق ، 96/6 .

ب- المطابقة ببن الفعل والفاعل:

إن عملية الإسناد بين الفعل والفاعل يتبعها تطابق بين هذين الطرفين لكونهما متلازمين، ومدار المطابقة بينهما يكون في محورين هما: الجنس والعدد.

1 - المطابقة بين الفعل والفاعل في الجنس:

أ - إن الحديث حول المطابقة بين الفعل وفاعله المذكر لا إشكال فيه لأن الفعل يطابق فاعله في التذكير، سواء أكان الفاعل مفردا أم مثنى أم مجموعا جمع مذكر سالما، وما جاء في القرآن الكريم يؤيد هذا .

فمثال (الفاعل المفرد المذكر) قوله تعالى: ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ (البقرة: 7)، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُوراً ﴾ (النساء: 120).

ومثال (الفاعل المثنى المذكر) قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ ﴾ (آل عمران: 155)، وقوله تعالى: ﴿ قَالَ رَجُلانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيهِمَا ﴾ (المائدة: 23) .

ومثال (الفاعل الجمع المذكر السالم) قوله تعالى: ﴿ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ﴾ (البقرة: 159)، وقوله تعالى: ﴿ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ ﴾ (المائدة: 44).

ومثل هذه المطابقة بين الفعل والفاعل كثيرة جدا في القرآن الكريم .

ب - وأما الفاعل المؤنث وإلحاق علامة التأنيث بفعله فأمر فيه تفصيل [1] ،فهناك إلحاق واجب، وآخر جائز.

---

[1] شرح المفصل للزمخشري : موفق الدين بن يعيش ، 96/6 ، و91/5-92 .

فالواجب في موطنين:

1- أن يكون الفاعل ضميرا، سواء أكان ذلك المؤنث حقيقي التأنيث أم مجازي التأنيث[1] وأمثلته كثيرة في القرآن الكريم، من ذلك قوله تعال: ﴿ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى ﴾ (آل عمران:36)، وقوله: ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا﴾ (يوسف: 24) في الحقيقي .

وأما في المجازي فنحو قوله تعالى:﴿ وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ (البقرة: 211) .

لقد ألحقت تاء التأنيث بالأفعال: (وَضَعَتْهَا) و(هَمَّتْ) و(جَاءَتْهُ) حتى تطابق فاعلها – الذي هو الضمير المستتر(هي)- في التأنيث.

2- أن يكون الفاعل اسما ظاهرا حقيقي التأنيث غير مفصول عن عامله. ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ ﴾ (آل عمران: 35)، وقوله تعالى: ﴿ إِذْ تَمْشِي أُخْتُكَ﴾ (طه: 40) .

وأما الإلحاق الجائز فيكون في المواطن التالية:

1- وجود الفاصل بين الفعل وفاعله الظاهر الحقيقي التأنيث، يقول المبرد: (ألا ترى أن النحويين لا يقولون: (قامَ هندٌ) و(ذهبَ جاريتُكَ)، ويجيزون: (حضر القاضيَ اليومَ امرأةٌ يافتى)، فيجيزون الحذف مع طول الكلام،لأنهم يرون ما زاد عوضا مما حذف)[2] .

ومما ذكره النحاة من شواهد الشعر على تذكير الفعل مع فاعله المؤنث تأنيثا حقيقيا قول جرير: لقد ولَدَ الأُخَيطلَ أمُّ سَوْءٍ على باب أستِها صُلَبُ وشامُ.

فالفاعل حقيقي ولم يؤنث لأجله فعله، وذلك بسبب الفصل بينهما بالمفعول به.

---

[1] شرح كافية ابن الحاجب : رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ، تحقيق:أحمد السيد ،المكتبة التوفيقية ، مصر ، (د.ت) ، 4/ 479 .

[2] المقتضب : المبرد ، 338/2 .

إن إثبات التاء هنا أحسن وأجود (وقيل واجب) [1].

ومن أمثلته في القرآن الكريم قوله تعالى:﴿ فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ ﴾ (القصص: 25)، وقوله تعالى: ﴿ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهاً ﴾ (الأحقاف: 15) ،حيث فصل بين الفعل وفاعله بالمفعول به، وأثبت التاء .

وأما الفاعل الظاهر المجازي التأنيث المفصول عن فعله فقد ورد فعله في القرآن الكريم مجردا من علامة التأنيث في مواطن، وفي غيرها ألحقت به [2].

فمن الآيات التي حذفت منها التاء قوله تعالى:﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى ﴾(البقرة: 275)، وقوله تعالى: ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ﴾ (آل عمران: 105).

ومن الآيات التي ألحقت بها التاء قوله تعالى: ﴿ وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ ﴾ (البقرة: 81)، وقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ ﴾ (النساء: 72)، وقوله: ﴿ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ ﴾ (المائدة: 52) وغير ذلك ...

2- الفاعل مؤنث مجازي:

إذا كان الفاعل مؤنثا مجازيا، أجاز النحاة ترك علامة التأنيث مع فعله [3] إلا أننا نجد أن النظم القرآني يحافظ على المطابقة بين الفعل وفاعله فيأتي بالعلامة أكثر من تركها [4]، فمن الأمثلة على إلحاقها مع الاتصال قوله تعالى: ﴿ فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ ﴾ (البقرة: 16)، وقوله تعالى ﴿ قَدْ بَدَتِ

---

[1] حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالكٍ ومعه شرح الشواهد للعيني : محمد بن علي الصبان ، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعيد ، المكتبة التوفيقية ، مصر ، 52/2 .

[2] الكتاب : سيبويه ، 39/2 .

[3] المقتضب : المبرد ، 146/2. وشرح المفصل : ابن يعيش 92/5 .

[4] دراسات لأسلوب القرآن الكريم : محمد عبد الخالق عظيمة ، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة (د.ت) ، 452/8-470 .

الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ (آل عمران: 118)، ومثال إلحاق العلامة مع الانفصال قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّاماً مَعْدُودَةً ﴾ (البقرة:80)، وقوله تعالى: ﴿ حَتَّى يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ ﴾ (آل عمران: 183) .

وأما مثال ترك العلامة، فنحو قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ ﴾(البقرة: 275)، وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ ﴾ (المائدة: 100).

3- **الجموع:**

أجاز النحاة تذكير الفعل وتأنيثه عند إسناده إلى الجموع ماعدا جمع المذكر السالم، فالتذكير فيه على التأويل بالجمع، والتأنيث فيه على التأويل بالجماعة [1] .

أ- جمع المؤنث السالم:

يرى الرضي أن هذا الجمع حقيقيه ومجازيه كالمؤنث المجازي، فيجوز فيه إثبات العلامة ويجوز تركها [2])، إلا أن النظم القرآني حافظ في مواطن كثيرة على العلامة أكثر من تركها، فمثال إلحاق العلامة قوله تعالى:﴿ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾(البقرة:209)، وقوله تعالى: ﴿ بَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا ﴾ (لأعراف: 22) .

ومثال حذف العلامة وهي قليلة، قوله تعالى: ﴿ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ﴾ (آل عمران:86)، وقوله تعالى: ﴿ فَأَصَابَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا عَمِلُوا ﴾ (النحل: 34)، وقوله تعالى: ﴿ ذَهَبَ السَّيِّئَاتُ عَنِّي ﴾ (هود: 10)، وقوله تعالى: ﴿ إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾ (الممتحنة: 10) .

ب- جمع التكسير:

يجوز فيه الوجهان أيضا، يقول ابن يعيش: (فما كان من الجمع مكسرا، فأنت مخير في تذكير فعله وتأنيثه نحو: (قام الرجالُ) و(قامت الرجالُ)

---

[1] المقتضب : المبرد ، 346/3 . وشرح المفصل : ابن يعيش ، 103/5 . وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام ، مراجعة وتصحيح :

يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، 1419 هـ - 1998 م ، ص : 175 .

[2] شرح الرضي على الكافية : رضي الدين الإستراباذي ، 342/3 .

من غير ترجيح...) [1]، والنظم القرآني جاء بعلامة التأنيث في مواطن كثيرة جدا مقارنة بتركها سواء أكان الفاعل متصلا بفعله أم منفصلا عنه .

فمن الأمثلة على تأنيث الفعل قوله تعالى: ﴿ تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ (البقرة: 118)، وقوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَتِ الْمَلائِكَةُ يَا مَرْيَمُ ﴾(آل عمران:45)،وقوله تعالى: ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ (البقرة:25) .

ومن الأمثلة على تذكير الفعل – وهي قليلة – قوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ﴾ (البقرة: 142)، وقوله تعالى: ﴿ وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ ﴾ (الأعراف: 113)، وقوله تعالى: ﴿ قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ ﴾ (آل عمران: 183).

[1] شرح المفصل : ا بن يعيش ، 103/5. وشرح الرضي على الكافية : رضي الدين الإستراباذي ، 342/3 .

ج- اسم الجمع:

يقول الرضي:(وأما اسم الجمع بعضه واجب التأنيث كالإبل والغنم والخيل، فحاله كحال جمع التكسير في الظاهر والضمير، وبعضه يجوز تذكيره وتأنيثه كالركب) [1] .

فمن الأمثلة على تأنيث الفعل قوله تعالى: ﴿ وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلا النَّصَارَى ﴾ (البقرة: 120)، وقوله تعالى: ﴿ وَدَّتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ﴾ (آل عمران: 69).

ومن الأمثلة على التذكير قوله تعالى: ﴿ نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ ﴾ (البقرة: 100)، وقوله تعالى: ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ﴾ (البقرة: 109).

3- المطابقة بين الفعل والفاعل في العدد:

شغلت هذه الظاهرة النحويين كثيرا وأخذت حظها من البحث في كتبهم فهم يعدون المطابقة بين الفعل والفاعل تثنية وجمعا ليس كلام عامة العرب بل هو كلام طائفة منهم وهم طيء ،وقيل هم أزد شنوءة، وقيل بنو الحارث بن كعب [2] .

فنقول: (قال زيد)، و(قام الزيدان أو الهندان)، و(قام الزيدون)، و(قام الهندات)، ولا نقول: (قاما الزيدان)، و(قامتا الهندان)، و(قاموا الزيدون)، و(قمن الهندات) إلا على هذه اللغة التي سماها النحاة: (لغة أكلوني البراغيث)، وسماها ابن مالك: (لغة يتعاقبون فيكم ملائكة) [3] .

---

[1] شرح كافية ابن الحاجب : رضي الدين الإستراباذي ، 3/ 345 .

[2] الكتاب : سيبويه ،20/1 . وشرح المفصل : ابن يعيش، 87/3 . وشرح كافية ابن الحاجب :رضي الدين الإستراباذي ، 255/1 . وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ا بن عقيل ، 178/2 .

[3] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ابن عقيل ، 473/1 .

ولقد تباينت آراء النحاة بين الأخذ بها وبين ردها , أما سيبويه فينعتها بالقليلة [1]، وأما الفراء فقد أجازها [2]، ووافقه على ذلك الزمخشري[3] وابن يعيش الذي قال: (وهي لغة فاشية لبعض العرب , كثيرة في كلامهم وأشعارهم) [4].

ومما جاء في الشعر العربي القديم على هذه اللغة قول الشاعر[5]:

يلومونني في اشتِرائي النخيـ لَ أهلي فكلُّهُمُ ألومُ

إن الفعل (يلُومُونَنِي) في هذا البيت طابق فاعله في العدد، فقد ألحقت به واو الجماعة لأن فاعله (أَهْلِي) جمع.

ووردت هذه اللغة في الحديث النبوي الشريف، فقد جاء في صحيحي البخاري ومسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر، ثم يعرج الذين باتوا فيكم، فيسألهم وهو أعلم بهم، كيف تركتم عبادي ؟ فيقولون: تركناهم وهم يصلون وأتيناهم وهم يصلون) [6]، وبهذا الحديث سمى ابن مالك هذه اللغة بقوله: (لغة يتعاقبون فيكم ملائكة) [7] .

و أما مجيء هذه اللغة في القرآن الكريم فقد اختلف النحاة بشأنها، كما اختلفت تأويلاتهم، فمنهم من أجاز ومنهم من منع ذلك، ومما جاء على هذه اللغة:

---

[1] الكتاب : سيبويه ، 40/2 .

[2] معاني القرآن : الفراء ، 317/1 .

[3] الكشاف : الزمخشري ، 320/2 .

[4] شرح المفصل : ابن يعيش ، 3 /87 .

[5] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ابن عقيل ، 82/2.

[6] صحيح البخاري : أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير واليمامة ، بيروت ، ط 3 ، 1407 هـ – 1987 م ،203/1 ، باب فضل صلاة العصر. وصحيح مسلم : أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، 1 /439 ، باب الصبح والعصر والمحافظة عليهما.

[7] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ابن عقيل ، ،473/1 .

1- قوله تعالى:﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ (الأنبياء: 3)، ولم يقل: (وأَسَرَّ النجوى) .

أجاز الفراء والأخفش والعكبري والألوسي أن يكون (الذين) فاعل (أسروا)، و(الواو) في الفعل (أسروا) علامة الجمع على لغة أكلوني البراغيث، فقال الفراء: (وإن شئت كانت رفعا كما يجوز :ذهبوا قومك)[1]،و قال الأخفش: (أو جاء هذا على لغة الذين يقولون: ضَرَبُوني قَوْمُكَ)[2]، وقال العكبري: (والثاني أن يكون فاعلا والواو حرف للجمع) [3]، وقال الألوسي: ((والواو حرف دال على الجمعية كواو قائمون وتاء قامت، وهذا على لغة أكلوني البراغيث وهي لغة لأزد شنوءة) [4] .

وأما سيبويه فلقد تأول الآية الكريمة على البدلية فـ (واو الجماعة) في (أَسَرُّوا) فاعل و(الَّذِينَ) بدل من واو الجماعة [5] .

2 - وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾ (المائدة: 71)، ولم يقل: (ثُمَّ عَمِيَ وَصَمَّ).

أجاز الفراء والأخفش والعكبري والألوسي والزجاج أن يكون (كَثِيرٌ) فاعل (عَمُوا) على لغة أكلوني البراغيث فقال الفراء: (وإن شئت جعلت عموا وصموا فعلا للكثير) [6]،وقال العكبري: (وقيل الواو علامة جمع لا

---

[1] معاني القرآن : الفراء، 317/1 .

[2] معاني القرآن :سعيد بن مسعدة الأخفش البلخي المجاشعي ، تحقيق: د. عبد الأمير محمد أمين الورد ، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1405هـ، 632/2 .

[3] إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري : تحقيق: نجيب الماجدي ، المطبعة العصرية، صيدا، بيروت ، ط1 ،1423هـ-2002 م ، ص: 376 .

[4] روح المعاني : الألوسي، 13/17 .

[5] الكتاب : سيبويه، 41/2

[6] معاني القرآن : الفراء ، 316/1 .

اسم، وكثير فاعل صموا) [1]، وقال الألوسي: (وقيل: هو فاعل والواو علامة الجمع لا ضمير، وهذه لغة لبعض العرب يعبر عنها النحاة بأكلوني البراغيث) [2]، وقال الزجاج: (وجائز أن يكون جُمِعَ الفعلُ مُقَدَّمًا كما حكى أهل اللغة أكلوني البراغيث) [3] .

3 – وقوله تعالى: ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاهُمَا ﴾ (الإسراء: 23) .

قرأ حمزة والكسائي وخلف: (إِمَّا يَبْلُغَانِّ) بألف مطولة بعد الغين وكسر النون على التثنية، على لغة أكلوني البراغيث فـ (أَحَدُهُمَا) فاعل والألف في (يَبْلُغَانِّ) علامة التثنية [4] .

فقال الفراء: (فإنه ثنى لأن الوالدين قد ذُكِرَا قبله فصار الفعلُ على عددهما) [5].

4– وقوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ (المؤمنون: 1) .

قال أبو حيان: (قال عيسى بن عمر: سمعت طلحة بنَ مصرف يقرأ: (قد أفلحوا المؤمنون)، فقلت له: أتلحنُ ؟ قال: نعم، كما لحن أصحابي يعني أن مرجوعه في القراءة إلى ما روي وليس بلحن، لأنه على لغة (أكلوني البراغيث)) [6] .

---

[1] إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن :العكبري ، ص : 200 .

[2] روح المعاني : الألوسي ، 301/6 .

[3] معاني القرآن وإعرابه : أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج , تحقيق : د . عبد الجليل عبده شلبي , دار الحديث ، القاهرة , 1424 هـ –2004 م ، 159/2 .

[4] النشر في القراءات العشر: ابن الجزري ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1427 هـ – 2006 م ، ص : 586 .

[5] معاني القرآن : الفراء ، 120/2 .

[6] روح المعاني : الألوسي ،213/18 .

وقال العكبري:(ويقرأ ﴿ قَدْ أَفْلَحَوا ﴾ بزيادة واو الجمع، وهو لغة من قال أكلوني البراغيث)[1]، فـ (الْمُؤْمِنُونَ) فاعل و(واو الجمع) في (أَفْلَحَوا) علامة الجمع.

وخلاصة القول: إن هذه الشواهد من آيات كريمة وحديث نبوي شريف، وأشعار قديمة، لا يمكن إنكارها، فهي دليل على صحة لغة أكلوني البراغيث التي تحافظ بالفطرة على المطابقة بين الفعل وفاعله في العدد، فإلحاق علامة التثنية والجمع بالفعل جاء حرصا على البيان وتوكيدا للمعنى [2]، وأما ظاهرة عدم التطابق فيتحكم فيها العقل [3]، وإن تأويلات النحاة الكثيرة ما هي إلا محاولة لإخراج هذه اللغة من القرآن الكريم، بعد أن قبلوها في الشعر.

---

[1] إعراب القراءات الشواذ : أبو البقاء العكبري ، تحقيق : محمد السيد أحمد عزوز ، عالم الكتب ، بيروت، لبنان ،
ط1 ، 1417هـ – 1996 م ، 153/2 .

[2] بدائع الفوائد : أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي ابن قيم الجوزية ، ضبط نصه وأخرج آياته : أحمد عبد السلام ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1414هـ – 1994 م ،102/1 .

[3] دراسات في اللغة والنحو العربي : د. حسن عون ، معهد البحوث والدراسات اللغوية ، مطبعة الكيلاني ، 1389 هـ – 1969 م ، ص : 54 .

نتائج البحث:

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1- أبرزت الدراسة دور المطابقة النحوية وأهميتها في تحديد المعنى

.2- كما أبرزت أهمية العدول عن المطابقة الذي كثر وروده في الموروث الشعري، وفي الحديث النبوي الشريف، وفي القرآن الكريم وقراءاته .

3- إن العدول عن المطابقة ليس خطأ في الاستعمال ولكنه خروج عن شرط النحويين، ولو كان خطأ لما ورد في القرآن الكريم .

4- جاء الحمل على المعنى من أكثر الضوابط التي اعتمدها النحاة في معالجة ظاهرة المطابقة وردها إلى أصولها .

المصادر والمراجع:

– القرآن الكريم برواية ورش عن نافع .

1– إعراب القراءات الشواذ: أبو البقاء العكبري، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1417هـ – 1996 م.

2– إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن: أبو البقاء عبد الله بن

الحسين بن عبد الله العكبري: تحقيق: نجيب الماجدي، المطبعة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 1423هـ–2002 م.

3– بدائع الفوائد: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي ابن قيم الجوزية، ضبط نصه وأخرج آياته: أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1414هـ – 1994م.

4– تاج العروس: محمد مرتضى الزبيدي، مكتبة دار الحياة، بيروت , لبنان، (د.ت) .

5– الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله بن أحمد بن أبي بكر بن فرج القرطبي، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، دار الشعب، القاهرة، ط2، 1372هـ – 1952 م.

6– حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبان، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعيد، المكتبة التوفيقية، مصر، (د.ت).

7– دراسات لأسلوب القرآن الكريم: محمد عبد الخالق عظيمة، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ت).

8– دراسات نقدية في النحو العربي: د. عبد الرحمن أيوب، مؤسسة الصباح، الكويت، (د.ت).

9- **روح المعاني:** شهاب الدين السيد محمود الألوسي، قرأه وصححه: محمد حسين العرب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، (د.ت).

10- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل،تحقيق:محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط16، 1394هـ - 1974 م.

11- شرح المفصل للزمخشري: ابن يعيش، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422 هـ - 2001 م .

12- شرح شذور الذهب: جمال الدين عبد الله بن هشام، مراجعة وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 1419 هـ - 1998 م.

13- شرح قطر الندى وبل الصدى: جمال الدين عبد الله بن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط11، 1383 هـ - 1963 م.

14- شرح كافية ابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق: أحمد السيد ،المكتبة التوفيقية، مصر، (د.ت) .

15- **صحيح البخاري:** أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير واليمامة، بيروت، ط 3، 1407 هـ - 1987 م.

16- صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، (د.ت) .

17- الفروق في اللغة:أبو هلال العسكري ،تحقيق:حسام الدين القدسي ،دار زاهد القدسي،(د.ت) .

18- الكتاب: سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3 ،1408هـ - 1988م.

19- الكشاف: محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط2، 2001 م .

20- لسان العرب: ابن منظور، دار صادر , بيروت، 1956م.

21- مجمع الأمثال: أحمد بن محمد الميداني , تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، لبنان.

22- مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: حاتم صالح الضامن،

مؤسسة الرسالة، لبنان، ط2، 1985 م .

23- معاني القرآن: سعيد بن مسعدة الأخفش البلخي المجاشعي، تحقيق: د. عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب ،بيروت ،ط1، 1405هـ .

24- معاني القرآن: أبو زكريا يحي بن زياد الفراء، عالم الكتب، بيروت لبنان، ط3، 1403هـ - 1983 م.

25- معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، 1424 هـ -2004 م.

26- معاني القرآن الكريم: أبو جعفر النحاس، تحقيق: الشيخ محمد علي الصابوني، منشورات جامعة أم القرى، السعودية، ط1، 1988 م.

27- المقتضب:أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة،عالم الكتب، بيروت، (د.ت).

28- النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، ط1، 1427 هـ - 2006 م.

إدارة تكاليف سلسلة الإمداد من خلال التكامل بين أسلوب إدارة التكلفة المستهدفة وأسلوب تحليل سلسلة القيمة

دراسة ميدانية في الشركة الوطنية لصناعة النسيج الحريري SOITEXE، والشركة الوطنية لنسج وطباعة الحرير SOITINE بتلمسان.

د. أقاسم عمر – جامعة أحمد دراية

أ. ساوس الشيخ –جامعة أحمد دراية

ملخص:

نهدف في هذا المقال إلى اقتراح أسلوبين معتمدين في التحليل الاستراتيجي للتكاليف لحل مشكلة إدارة التكاليف عبر سلسلة الإمداد المكونة من الشركتين (الشركة الوطنية لصناعة النسيج الحريري "SOITEXE"، والشركة الوطنية لنسج وطباعة الحرير" SOITINE")، بهدف تدنية التكلفة الكلية للمنتوجات عبر الأسواق للوصول بالأسعار إلى المستوى التنافسي، وتحقيق التكامل الوظيفي بين الشركتين وهذا من خلال التكامل بين أسلوب التكلفة المستهدفة (Target Costing) وأسلوب تحليل سلسلة القيمة Value chain analysis).

الكلمات المفتاح: سلسة الإمداد، إدارة تكاليف سلسلة الإمداد، التكلفة المستهدفة، تحليل سلسلة القيمة.

Résumer:

Notre objectif dans cet article est de proposer deux méthodes utilisées pour l'analyse stratégique des coûts pour résoudre le problème de la gestion des coûts dans la chaîne logistique, qui a été inclus dans deux Sociétés (la Société nationale de textile "SOITEXE", et la Société nationale de tissus et imprimés de soie "SOITINE"), afin de minimiser le coût total des produits sur les marchés pour atteindre un prix au niveau concurrentiel, et la réalisation de l’intégration

fonctionnelle entre les deux sociétés à travers de l'intégration entre la méthode du cout ciblé (Target Costing) et la méthode de l'analyse de la chaine de valeur.

Mots Clé: Chain Logistique, Gestion des Couts de la Chain logistique, Target costing, analyse de Chain de valeur

مقدمة:

تأخذ أدوات إدارة التكلفة الحديثة دورا مهما في إدارة التكلفة عبر سلسلة الإمداد وذلك من خلال خلق فرص أكبر لخفض التكلفة، خاصة أن البحث عن حلول لخفض التكلفة قد أصبح الشغل الشاغل للشركات في بيئة المنافسة الحالية، والبحث عن حلول لخفض التكلفة خارج الحدود التنظيمية للشركة على طول سلسلة الإمداد يعتبر مجالا جديدا لإدارة التكلفة، ويفتح آفاقا ومجالات أوسع لتحقيقها، خاصة أن خفض التكلفة ليس هدفا في حد ذاته، وإنما وسيلة لتحقيق هدف وهو تحسين الوضع التنافسي لسلسلة الإمداد، وعليه فإن إشكالية هذه الورقة البحثية تدور حول كيفية إدارة تكاليف سلسلة الإمداد المكونة من الشركتين (Soitexe et Soitine) للوصول بسعر المنتوج إلى المستويات التنافسية داخل السوق، وعليه فقد تمت الدراسة بناء على الفرضيات التالية:

أولا: تسمح أدوات إدارة التكلفة لسلسلة الإمداد بتوجيه التكاليف الوجهة الصحيحة داخل السلسلة بما يسمح بتوفير أعباء إضافية داخل السلسلة.

ثانيا: تحقق أدوات إدارة التكاليف المقترحة إستراتيجية الريادة التكاليفية داخل السلسلة بما يسمح بتحقيق الحصة السوقية المنشودة.

وقد اعتمدنا في معالجة الإشكالية على المنهج الوصفي والتحليلي ومنهج دراسة الحالة وذلك بالإسقاط على الشركتين المقترحتين في الدراسة، حيث تضمن الجانب النظري المفاهيم المتعلقة بإدارة تكاليف سلسلة الإمداد والأساليب المقترحة في الدراسة أما الجانب التطبيقي فشمل دراسة حالة الشركتين(الشركة الوطنية لصناعة النسيج الحريري "SOITEXE"، والشركة الوطنية لنسج

وطباعة الحرير" SOITINE"). وبذلك قسمنا الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

1. ماهية إدارة تكاليف سلسلة الإمداد؛
2. الأساليب المقترحة لإدارة تكاليف سلسلة الإمداد؛
3. الدراسة التطبيقية على مستوى الشركتين (Soitexe et Soitine).

1- ماهية إدارة تكاليف سلسلة الإمداد:

تعتبر إدارة التكاليف مفهوما حديثا نسبيا يساهم في توفير المعلومات اللازمة لتوجيه التكلفة الوجهة الصحيحة والمرجوة منها، بهدف تقويض الهدر والإنفاق غير الصحيح للتكلفة، وبذلك فهي تعتبر رقابة وقائية على التكاليف وأوجه إنفاقها ؛ إذ تعمل على الرقابة على التكاليف قبل إنفاقها، إلا أنه – ومن خلال استقراء الواقع العملي والعلمي معا– يمكن التوصل إلى افتقار أدبيات محاسبة التكاليف لتقنيات تساهم في إدارة التكاليف الكلية للمنتج، الذي تساهم في إنتاجه مجموعة من الشركات التي تتمتع باستقلالية معنوية، خاصة وأن فعالية إدارة التكاليف – برأي كاجوتر "Kajüter, P " – في بيئة المنافسة يجب أن تتصرف كالآتي[1]:

- **التوجه السوقي:** حيث يجب على إدارة التكلفة أن تأخذ بالاعتبار احتياجات العملاء وسلوك المنافسة.
- **الشمولية:** حيث يجب على إدارة التكلفة أن تمتد لتشمل سلسلة الإمداد وتكاليف دورة حياة المنتج ؛

[1] Kajüter, P, "Proactive Cost Management in Supply Chains" Paper printed in: Seuring, S.Goldbach, M., 2002 Cost Management in Supply Chains, Physica-Verlag, Heidelberg, 2002, pp 39-40 .

- **الاستباق:** حيث يجب على إدارة التكلفة أن تبدأ من مرحلة تصميم المنتج وتهدف إلى التأثير في الموقف التكاليفي المستقبلي ؛
- **الاستمرار:** حيث يجب الاهتمام الدائم بإدارة التكلفة لضمان التطوير المستمر ؛
- **الاشتراك:** حيث أن إدارة التكلفة تتطلب اشتراك لكل العمال ؛
- **الوظائف المتعارضة:** حيث يجب على إدارة التكلفة أن توجد نوعا من التوافق والدمج للوظائف المتعارضة (كالجودة والتكلفة مثلا).

وعليه، نستنتج أن التعاون بين الموردين والعملاء عنصر أساسي وحاسم في تطوير الموقف التنافسي لأعضاء سلسلة الإمداد، وتأخذ أساليب إدارة التكلفة دورا هاما في تنظيم التعاون بين الموردين والمشترين لتطوير الموقف التنافسي ؛ وذلك من خلال إشراك أعضاء سلسلة الإمداد في تخفيض تكاليف المنتج ومكوناته دون التأثير في جودة وأداء المنتج النهائي[1] ؛ إذ يرى د.كتلو حسن أن تحسين الموقف التنافسي لأي شركة مرهون بمدى قدرتها على خفض التكلفة، وخفض التكلفة مرهون بمدى قدرتها على تحقيق التعاون والتنسيق بين الموردين والعملاء، وتحقيق التعاون والتنسيق بين الموردين والعملاء مرهون بوجود نظام متكامل لإدارة التكلفة[2]. فالأمر إذا يتطلب أن تمتد برامج خفض التكلفة إلى ما وراء الحدود التنظيمية للشركة، وهذا ما أكد عليه كولدباش " Goldbach, M"[3]، حيث ذهب إلى القول بأن مجال إدارة التكلفة التقليدي يكون

---

[1] أقاسم عمر، الإمداد الشامل، مدخل إدارة التكلفة والسياسات المتبعة، (رسالة دكتوراه، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان)، الجزائر، 2010، ص 220.

2 يمكن الرجوع إلى : كتلو، حسن رضوان، إدارة تكاليف سلسلة الإمداد لدعم القدرات التنافسية – مدخل استراتيجي مقترح- (رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية التجارة)، مصر، 2006، ص ص121-122.

3 Goldbach, Maria, "Organizational Settings in Supply Chain Costing", In Seuring, S., & Goldbach, M. (2002), Cost Management in Supply Chains, Physica, Heidelberg, 2002, p 94.

في شركة مستقلة، والفكرة الأساسية من إدارة تكاليف سلسلة الإمداد هو امتداد منهج إدارة التكلفة ليشمل سلسلة الإمداد التي تتضمن تجاوز الحدود التنظيمية، مما يستدعي النظر إلى سلسلة الإمداد على أنها وحدة متكاملة – على الرغم من تمتع كل وحدة باستقلاليتها التامة – تتدفق خلالها التكلفة من أدنى السلسلة إلى أعلاها، وصولا إلى المنتج الأخير دون وجود أي حواجز تعيق هذا التدفق، وبالتالي يتطلب أن تتم إدارة تكاليف سلسلة الإمداد لضمان تخفيضها ؛ وهذا ما أشار إليه سيل وآخرون "Seal, W et al" [1] بقوله: " إن تطبيق نظم إدارة تكاليف سلسلة الإمداد يحث أعضاء سلسلة الإمداد على تبادل معلومات التكلفة ضمن روابط تحكمها التعاون والثقة، تؤدي بالضرورة إلى تطوير وتحديث طرق وأساليب الإنتاج..." ؛ على اعتبار أن تبادل معلومات التكلفة تلعب دورا أساسيا في عبور الحدود التنظيمية.

2- الأساليب المقترحة لإدارة تكاليف سلسلة الإمداد:

قمنا باقتراح الأسلوبين التاليين:

2-1. **أسلوب التكلفة المستهدفة:** هناك عدة تعاريف لمفهوم أسلوب التكلفة المستهدفة، ونجد:

يعرف د.حياني " بأنها طريقة لتخطيط التكلفة ترتكز على المنتجات ذات عمليات التشغيل المتميزة أو الخاصة والدورة الحياتية القصيرة نسبياً، وأنها طريقة تحديد التكلفة التي تستخدم في المرحلة الأولى من دورة حياة المنتج، أي مرحلة الأبحاث والتطوير وهندسة المنتج"[2].

ويعرف كل من لوكامي وسميت " Lockamy, A & Smith, W, I" التكلفة المستهدفة على أنها عملية لضمان أن تكلفة دورة حياة المنتج الذي تسعى

---

1 Seal, W.B., Cullen, J., Dunlop, A., Berry, A., & Mirghani, A. "Enacting a European Supply Chain: The Role of Management Accounting", Management Accounting Research, N°10, 1999, P. 303 .

2 حسن حياني، نظرية التكاليف، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، بدون دار نشر، سوريا، 2005، ص33.

الشركة لطرحه بمستوى الأداء الوظيفي والجودة والسعر المحدد الذي يمكن أن تولد مستوى مرضيا من الربحية[1].

في حين يري كوبر "Cooper, R " أن التكلفة المستهدفة "عبارة عن طريقة محددة لتحديد التكلفة التي من خلالها يجب إنتاج المنتج المقترح مع جودة وأداء وظيفي محدد وذلك لتوليد الربح المطلوب"[2].

وعرفها د. محمد سعيد أبو العز، بأنها نشاط يهدف لخفض التكلفة على مدى دورة حياة المنتجات الجديدة مع التأكيد على الجودة ومتطلبات العميل الأخرى من خلال تفحص كل الأفكار الممكنة لخفض التكلفة في مراحل تخطيط المنتج والبحوث والتطوير[3].

مما سبق يمكن القول أن أسلوب التكلفة المستهدفة يعتمد أساسا على السوق، كما أن التركيز فيه يتم على العميل وليس على القدرة الهندسية الداخلية للشركة، ويعد استخدام هذا الأسلوب أسهل في حالة المنتوج الجديد، لأن حوالي 90% من تكاليف المنتج يتم تحديدها في مرحلة التصميم، إذ أن طريقة تصميم المنتج تحدد طريقة إنتاجه، كما يتم وضع الأسس لتخفيض التكاليف مستقبلا.

2-1-1. مراحل تنفيذ التكلفة المستهدفة عبر سلسلة الإمداد: أشارت التعاريف السابقة إلى أن جوهر أسلوب التكلفة المستهدفة هو التوجه السوقي في تحديد التكلفة الواجب الالتزام به إذا ما رغبت الشركات في الاستمرار، وتحقيق المزايا التنافسية التي تحقق لهم الحصة السوقية المنشودة، مع الحفاظ على مستوى مرتفع للجودة والأداء، ولتحقيق ذلك لابد من تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة وفقا لخطوط محددة تؤدي في النهاية إلى التطبيق الناجح لهذا

---

1 Lockamy, A & Smith, W, Op.Cit, P.213.

2 Cooper, R, "Target Costing and Value Engineering" Productivity, London, 2000, p.9.

3 محمد سعيد أبو العز، "نظم تحديد وإدارة التكلفة"، بدون ناشر، مصر، 1998، ص 412.

الأسلوب، وقد أشار كل من كوبر وسلامولدر " Cooper, R & Slagmulder, R" إلى أن التطبيق الناجح للتكلفة المستهدفة يتم من خلال الخطوات التالية[1]:

- تحديد التكلفة المستهدفة بناء على السوق؛
- تحديد التكلفة المستهدفة على مستوى المنتج؛
- تحديد التكلفة المستهدفة على مستوى مكونات المنتج.

وكل خطوة من الخطوات السابقة تعتمد على سابقها إذ يوضح الشكلان رقم (01) و(02) هذا الترابط.

وفيما يلي تفصيل للخطوات المتبعة في تنفيذ مفهوم التكلفة المستهدفة[2]:

أولا: تحديد التكلفة المستهدفة بناء على السوق: إن تحديد التكلفة بناء على السوق يعتبر الأساس في نجاح الشركات في دخول السوق وتحقيق الحصة السوقية المنشودة، فالتكلفة المحددة بناء على السوق تأخذ بعين الاعتبار رغبات العملاء وحالة السوق، ويتم تحديدها بناء على الخطوات التالية[3]:

*- وضع أهداف المبيعات والأرباح طويلة الأجل.

*- هيكلة خطوط الإنتاج بالشكل الذي يحقق متطلبات العملاء ما أمكن.

*- تحديد سعر البيع المستهدف والذي يعتبر جوهر التكلفة المستهدفة، وذلك من خلال فهم القيم التي يعطيها العملاء للمنتج، وأي تغييرات تطرأ عليه.

*- تحديد هامش الربح المستهدف.

---

1 Cooper, R & Slagmulder, R, "Develop Profitable New Product With Target Costing", Sloan Management Review, VOL 140, No.4 ,Summer, 1999, p.32 .

[2] أقاسم عمر، مرجع سبق ذكره، ص 240.

[3] حسن رضوان كتلوا، مرجع سبق ذكره، ص 175.

– تحديد التكلفة المسموح بها.

والتكلفة المسموح بها هي عبارة عن الفرق بين سعر البيع (المستهدف) المستمد من السوق وهامش الربح المستهدف، إذ تتميز التكلفة المستهدفة كما ذكرها كوبر وسلامولدر، بما يلي[1]:

- تنقل ضغط المنافسة من السوق إلى المصممين والموردين.
- تعكس الموقف التنافسي للشركة لأنها تعتمد على الواقعية، ولا تعتبر من المقاييس المقارنة، والتي يمكن الاعتماد عليها في المقارنة مع المنافسين.
- لا تأخذ بعين الاعتبار قدرات المصممين والموردين على تخفيض التكلفة.

ثانيا: تحديد التكلفة المستهدفة على مستوى المنتج: في هذه المرحلة تركز الشركة على إيجاد الطرق المناسبة لخفض التكلفة إلى المستوى المسموح به، وذلك بتحديد فجوة التكلفة بالمعادلة التالية:

فجوة التكلفة = التكلفة الحالية – التكلفة المسموح بها

إلا أنه قد لا تستطيع الشركة في كل الظروف القضاء على فجوة التكلفة للوصول إلى التكلفة المسموح بها، عندها لابد من تحديد أهداف خفض التكلفة الممكنة وبالتالي تحديد التكلفة المستهدفة على مستوى المنتج والعمل على تدارك أهداف خفض التكلفة المتبقية (باقي فجوة التكلفة) لاحقا، فالتكلفة المستهدفة على مستوى المنتج تتحدد بالمعادلة التالية:

التكلفة المستهدفة على مستوى المنتج = التكلفة الحالية – أهداف خفض التكلفة

[1] Cooper, R & Slagmulder, R, OP Cit, P.27.

فإذا استطاعت الشركة تحقيق أهداف خفض التكلفة الكلية، فإن التكلفة المستهدفة على مستوى المنتج تتساوى مع التكلفة المسموح بها، وإلا فإن هناك تحديا استراتيجيا لخفض التكلفة، وقد ذكر كل من "كوبر وسلامولدر" أن أهداف خفض التكلفة من الممكن أن لا تتحقق على اعتبار أنه قد تم تحديدها بناء على رؤية خارجية تتعلق بالأسواق دون الأخذ بعين الاعتبار إمكانيات وطاقة الشركة، والموردون على خفض التكلفة، ويتحدد التحدي الاستراتيجي لخفض التكلفة بالمعادلة التالية:

التحدي الاستراتيجي لخفض التكلفة = التكلفة المستهدفة على مستوى المنتج – التكلفة المسموح

إلا أن التحدي الاستراتيجي لخفض التكلفة يجب التغلب عليه لاحقا، من خلال عمليات التطوير والتحسين المستمر، وإلا فإن الأمر سوف يؤثر في قدرة الشركة على تحقيق هامش الربح المستهدف وبالتالي المركز المالي للشركة، ففي المدى القصير يمكن للشركة أن تتنازل عن جزء من أرباحها بمقدار التحدي الاستراتيجي لخفض التكلفة، إلى أن تستطيع التغلب على هذا التحدي الاستراتيجي.

ثالثا: تحديد التكلفة المستهدفة على مستوى مكونات المنتج: بعد أن يتم تحديد التكلفة على مستوى المنتج، لابد من الانتقال إلى المرحلة الثالثة والأخيرة من مراحل تنفيذ التكلفة المستهدفة، وهي مرحلة تحديد التكلفة المستهدفة لمكونات المنتج، والتي تحقق هدفا من أهداف التكلفة المستهدفة، وهو نقل ضغط المنافسة إلى الموردين، وذلك من خلال تحديد التكلفة المستهدفة لكل مكون من مكونات المنتج، ويتم تحديد التكلفة المستهدفة على مستوى المكونات من خلال الخطوات التالية:

- تحديد التكلفة المستهدفة على مستوى الوظائف الرئيسية للمنتج: يتم في هذه المرحلة تحديد الوظائف الرئيسية للمنتج والتي

تمكن المنتج من أداء المهام الأساسية التي ينتج من أجلها، ثم يتم تحديد التكلفة المستهدفة لكل وظيفة من الوظائف الرئيسية للمنتج تمهيدا لتوزيع هذه التكلفة على المكونات التي تتألف منها كل وظيفة.

- تحديد التكلفة المستهدفة لكل مكون من مكونات المنتج:

في هذه المرحلة يتم تحديد التكلفة المستهدفة للمكونات التي تورد من قبل الموردين والتي تساهم في أداء الوظائف الرئيسية، حيث يقوم من تقع عليه مسؤولية إنتاج المنتج بتصميم وتحديد مواصفات المكونات والتكلفة المستهلكة التي يجب التقييد بها.

2-2. أسلوب تحليل سلسلة القيمة: لقد ظهرت فكرة تحليل سلسلة القيمة لأول مرة سنة 1985 كطريقة لعرض بناء القيم للمستهلك النهائي، وذلك اعتمادا على سلسلة الأنشطة المسئولة عن إنتاج السلع والخدمات، وتم وصف سلسلة القيمة حينذاك على أنها الأنشطة الداخلية التي تتعلق بتصميم وإنتاج وتسويق وتسليم وتدعيم المنتج، ومع اتساع مفهوم نطاق العمليات التي تتناولها سلسلة القيمة، أصبحت تشتمل سلسلة القيمة على مجموعة الأنشطة المترابطة المسؤولة عن خلق القيمة بدءا من مصادر الحصول على المواد الخام من الموردين وانتهاءا بتسليم المنتجات للمستخدم النهائي[1].

2-2-1. الأسس التي ترتكز عليها سلسلة القيمة: هناك مجموعة من المقومات التي ترتكز عليها آلية تنفيذ سلسلة القيمة، وهي [2]:

---

1 محمد حسين علي حسين، مشكلات تطبيق أسلوب سلسلة القيمة في قطاع الوحدات الخدمية وأثره على اتخاذ القرارات،(رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، غ.م)، مصر، 2006، ص 37.

2 يمكن الرجوع إلى: - عصافت سيد أحمد عاشور، ، "المركز الإستراتيجي للتكاليف والإطار الفكري لسلسلة القيمة – دراسة حالة"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين شمس، السنة الثانية، العدد الأول، مصر، 1998، ص.ص. 12-22 .

- رزان حسين كمال شهيد ، "تحليل سلسلة القيمة لأغراض خفض التكلفة – دراسة حالة"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس)، مصر، 2003، ص18.

أولا: الأنشطة في سلسلة القيمة: إن تحديد وتعريف الأنشطة يعتبر نقطة البدء في تحليل تكاليف سلسلة القيمة، وقد اختلف الكتاب في تحديد المعايير التي تحكم الأنشطة لاعتبارها أنشطة مضيفة للقيمة أو أنشطة غير مضيفة للقيمة، وقد أشار شانك وقوفينداراجن "Shank. K. J & .V Govindarajan" إلى ضرورة توافر أحد لمعايير التالية[1]:

- ✓ أن تمثل نسبة ليست ضئيلة من تكاليف التشغيل؛
- ✓ سلوك تكاليف الأنشطة مختلف؛
- ✓ أن تؤدى من قبل المنافسين بطرق مختلفة؛
- ✓ أن يكون هناك احتمال كبير في مساهمته في التميز.

و صنف"دونيلن وكابلان ""Donelan, G & Kaplan, A " أنشطة سلسلة القيمة إلى يلي[2]:

1 Shank. K. J & Govindarajan. V, "Strategic Cost Management: The New Tool For Competitive Advantage", The Free Press a Division of Macmillan, Inc, New York,1993, p.58.

2 Donelan, J. G. Kaplan, E. A, Value chain analysis: A strategic approach to cost management, Journal Of Cost Management, Vol. 12 Issue 2, Mar/Apr 98, PP. 7,9.

- أنشطة هيكلية.
- أنشطة إجرائية.
- أنشطة تشغيلية.

وذكر أن في نظم التكاليف التقليدية لا يتم التركيز على الأنشطة الهيكلية والأنشطة الإجرائية، وإنما يتم التركيز على الأنشطة التشغيلية والمتعلقة بشكل مباشر بالعمليات الإنتاجية، ظنا من القائمين على تلك النظم بأنها الأساس في ضبط التكاليف إن تم السيطرة عليها.

من خلال استعراض بعض الآراء في تصنيف الأنشطة في سلسلة القيمة يمكن القول بأنه يعتريها الكثير من الغموض، إذ هناك الكثير من عدم الوضوح في نطاق هذه الأنشطة، إذ من الممكن أن تتداخل الأنشطة مع بعضها البعض وبالتالي تتداخل التكاليف فلا يمكن تمييز التكاليف الخاصة بكل نشاط، مما يستتبع الحاجة إلى أسس واضحة ومحددة للتمييز بين الأنشطة في سلسلة القيمة تساهم في تحديد الأنشطة المضيفة للقيمة وتلك الأنشطة التي لا تضيف قيمة.

ويمكننا تأييد التصنيف الذي أورده دولن وكابلن " Donelan, G & Kaplan, A" حيث صنف أنشطة سلسلة القيمة إلى ما يلي[1]:

1- أنشطة رئيسية.
2- أنشطة ثانوية.

ثانيا: مفهوم القيمة في سلسلة القيمة: أشار كلارك " Clarke. B." إلى مفهوم القيمة من وجهة نظر الشركة إلى أنها إجمالي الإيرادات التي تحصل عليها جراء بيع منتجاتها التي تنتجها من خلال تحويل المدخلات إلى مخرجات، أما من وجهة نظر المستهلك فهي مقابل الأنشطة التي تضيف قيمة له، أما

1 Donelan, J.G & Kaplan, E. A, OP Cit, pp.7-15.

الأنشطة التي لا تضيف قيمة فلن يدفع المستهلك قيمة لأنه يعتبر هذا النشاط عبئا يتحمله دون مبرر[1].

ثالثا: العلاقات في سلسلة القيمة: ترتبط الأنشطة الأساسية مع بعضها البعض بعلاقات، وكذلك ترتبط الأنشطة الثانوية ببعضها البعض وبالأنشطة الأساسية بعلاقات ارتباط تحددها طبيعة كل نشاط وطبيعة عمل كل تنظيم وطبيعة الصناعة، ويمكن تقسيم تلك العلاقات إلى ما يلي:

1. علاقات أنشطة الشركة مع أنشطة الموردين.
2. علاقات أنشطة الشركة مع أنشطة العملاء.
3. علاقات الأنشطة مع بعضها البعض داخل التنظيم الواحد.

فلما كانت سلسلة القيمة عبارة عن مجموعة من الأنشطة المتتالية والمترابطة مع بعضها البعض، والتي تنتقل خلالها القيمة من نشاط إلى آخر، كان ولابد من تصنيف العلاقات على النحو السابق الإشارة إليه وذلك للمساعدة في تتبع القيمة المنتقلة عبر الأنشطة الأساسية ابتداء من الموردين وانتهاء بالمستهلك النهائي والتخلص من المنتج بعد استخدامه.

رابعا: تقارير أهدافا خفض التكلفة والإضافة للقيمة: عرضت تقارير الإضافة إلى القيمة باعتبارها تقارير تبين مدى مساهمة كل نشاط من الأنشطة الأساسية إلى القيمة الإجمالية للشركة، حيث يتضمن تقرير الإضافة للقيمة – كما هو موضح بالجدول رقم (1) – ما يلي:

1. إجمالي القيمة السوقية
2. التكاليف التي استهلكها النشاط.
3. القيمة السوقية للمدخلات المحولة من أنشطة سابقة.
4. عدد الوحدات المنتجة.

---

1 Clarke. B, "Advanced Strategic Management Accounting", Monash University, 2000, PP.44-50.

إلا أن ما يجب أن يضاف على التقرير السابق أهداف خفض التكلفة لكل بند من البنود التي يتضمنها، كذلك القيمة السوقية للبنود التي يتضمنها التقرير أو نظائرها، وذلك للمساعدة في تحديد أي الأنشطة الثانوية بحاجة إلى معالجة لتحويل النشاط الأساسي إلى نشاط مضيف للقيمة، وبهذا يمكن تحديد أين يكمن موقع الخلل هل في الأنشطة الثانوية؟، أم الأنشطة الأساسية؟، أم في مدخلات الأنشطة؟.

3- الدراسة الميدانية على مستوى الشركتين (Soitexe et Soitine).

شملت هذه الدراسة تطبيق أدوات إدارة التكلفة على شركتين تعملان في قطاع النسيج لولاية تلمسان، تتكاملان فيما بينهما في العمليات الإنتاجية.

3-1. مجال الدراسة: قمنا باختيار شركتين تشتركان في إنتاج منتج واحد، وقد تم الإشارة إلى الشركة التي تتولى مهمة إنتاج المنتج النهائي والتعامل مع المستهلك النهائي بالشركة (س)، والشركة التي تورد المواد الأولية أو المنتجات النصف المصنعة بالشركة (ص).

3-1-1. الشركة (ص): وهي الشركة الوطنية للصناعات النسيجية الحريرية، Soitexe : تقع الشركة محل الدراسة (SOITEX) في المنطقة الصناعية بشتوان على بعد 2كلم من مدينة تلمسان، وهي تتربع على مساحة قدرها 37.56 هكتار، الجزء المغطى منها يشغل 9.75 هكتار.

تبلغ الطاقة الإنتاجية للشركة ب:2000000 متر سنويا، أما رقم الأعمال فقد بلغ سنة 2007 ب: 45917900دج، وبلغ رأسمال الاجتماعي ب:604.600.0دج، ويبلغ عدد العمال 600 عامل.

ويختص هذا المركب بإنتاج وتسويق الأقمشة النسيجية والحريرية، وتتكون من الأنواع التالية:

- نسيج أو قماش ثوبي: (TH) Tissus d’habillement .
- نسيج تأثيثي: (TA) Tissus d’ameublement.
- نسيج صناعي (TI) Tissus Industriel.

تعمل هذه الشركة على شراء المواد الأولية والمتمثلة في الخيط النسيجي والقطن من خلال مناقصة دولية تعرضها الشركة القابضة الموجودة على مستوى العاصمة (الجزائر)، وهذا العملية تتم بالنسبة لجميع الشركات التي تدخل تحت وصاية الشركة القابضة في الجزائر، وهو ما يعني تكافؤ الفرص بالنسبة لأسعار المواد الأولية، والفيصل هنا يكون لكفاءة العمليات الإنتاجية والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتمثل نسبة المواد الأولية المتمثلة في الأقطان والخيط النسيجي حسب استقصاء تم توزيعه على مجموعة من الشركات العاملة في قطاع النسيج بولاية تلمسان، حوالي 60% من التكلفة الكلية للإنتاج.

3-1-2. الشركة (س)، وهي الشركة الوطنية لنسج وطباعة الحرير Soitine: تقع هذه الشركة على بعد 60 كلم من مدينة تلمسان، بمدينة ندرومة، حيث تختص بصناعة النسيج الحريري وبطبع أو صبغ هذا الأخير وفق متطلبات ورغبات الزبائن، وهي شركة برأسمال 1.084.520.000.00دج.

تعمل هذه الشركة على شراء المواد الأولية والمتمثلة في الخيط النسيجي الحريري من خلال مناقصة دولية تتولاها الشركة القابضة Holding، إضافة إلى بعض اللوازم الإنتاجية والمتمثلة في الصبغيات والمواد الكيماوية المستخدمة في نشاط الحياكة، كما يمكن أن تكون مدخلاتها عبارة عن منتوجات نصف مصنعة تخضع إلى عملية التكميل، كما يمكن أن تكون موردا أو مشتريا للمواد الأولية من خلال علاقتها مع الشركات الخاصة عبر الولاية.

وتعمل الشركة على دراسة رغبات زبائنها وذلك من خلال تحديد مواصفات المنتوجات المطلوبة في وثيقة الطلبية الخاصة بكل زبون، ومن خلال ذلك يتم تحديد الأنشطة التي يمر بها كل منتوج.

ومن خلال المقابلات الشخصية التي أجريناها مع المسؤولين في الشركة تبين لنا أن هناك عدم تحكم في قوى السوق، وذلك نتيجة المنافسة الشديدة، كما أن الهيكل التنظيمي يخلو من الوظيفة التسويقية وهذا ما يعني عدم الاهتمام برغبات الزبائن داخل السوق، ونقصد بذلك خصائص المنتوج الوطني مقارنة بالمنتوج الأجنبي، إضافة إلى عدم وجود تكامل وظيفي بين الشركة وشركائها في السوق فيما يخص تحديد مواصفات المنتوج، وهذا ما يعزى إليها ارتفاع تكاليف منتوجاتها داخل السوق.

3-2. الإطار المقترح: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحديد نظام تكاليف يساهم في تحقيق ما يلي:

1- رضاء المستهلك النهائي.

2- ربط الموردين بالمشترين (مصادر الحصول على المواد الأولية من المنتجين وصولا إلى المستهلك النهائي).

3- خفض التكلفة مع الحفاظ على جودة وأداء المنتج النهائي.

4- الوصول بالتكلفة إلى المستوى الاستراتيجي الذي يمكن من قيادة الصناعة.

وهذا لايتحقق إلا من خلال التكامل ما بين:

1- أسلوب التكلفة المستهدفة.

2- أسلوب تحليل سلسلة القيمة.

5- اختيار منتوج النسيج الثوبي (TH)كنموذج للدراسة التطبيقية.

وذلك من خلال الخطوات التالية:

3-2-1. تحديد السعر المستهدف بناء على السوق: في هذه المرحلة يتم تحديد السعر المستهدف للمنتج النسيج الثوبي (TH) من منتجات الشركة (ص)، وذلك بناء على الأسعار السائدة في السوق لنفس المنتج بذات الجودة والأداء، والتي تناسب شريحة كبيرة من المستهلكين.

وبناء على افتراض بأن متوسط أسعار السوق للدستة (Rouler) من المنتج (TH)، هو 110 دج/متر بهامش ربح قدره 16.5دج/متر، أي بنسبة 15% من سعر البيع.

3-2-2. تحديد التكلفة المستهدفة على مستوى المنتج: في هذه المرحلة يتم تحديد التكلفة المستهدفة للمنتج (TH)، وتحديد أهداف خفض التكلفة المستهدفة وكذلك التكلفة المسموح بها، وذلك بناء على المرحلة السابقة التي تم فيها تحديد السعر المستهدف للمنتج، كل ذلك تحت مظلة سياسة الشركة والتي تخطط فيها لتحقيق ربح قدره 15%.

التكلفة المسموح بها = السعر المستهدف – الربح المستهدف

93.5 دج/م = 110دج/م – 16.5دج/م

فجوة التكلفة = التكلفة الحالية – التكلفة المسموح بها

25.4دج/م = 118.9دج/م – 93.5دج/م

وهنا فجوة التكلفة تقسم إلى ما يلي:

*- التحدي الاستراتيجي لخفض التكلفة: وهنا تتمثل في تكلفة نشاط التكميل والذي يمكن أن يتم عبر الشركة أو عبر مقاولة من الباطن لشركة أخرى (شركة Soitine).

*- أهداف خفض التكلفة الممكنة.(الحالية).

إلا أننا سوف نتعامل مع فجوة التكاليف ككل متكامل على اعتبار أنه لا نملك قرار استبدال الآلات، لذا سوف نعتبر أن التكلفة المسموح بها هي التكلفة المستهدفة.

التكلفة المستهدفة على مستوى المنتج = التكلفة الحالية – أهداف خفض التكلفة الممكنة

93.5 د ج/م = 118.9د ج/م – 25.4د ج/م

التحدي الاستراتيجي لخفض التكلفة = التكلفة المستهدفة على مستوى المنتج – التكلفة المسموح بها

0 = 93.5د ج/م – 93.5 د ج/م

3-2-3. تحديد التكلفة المستهدفة على مستوى مكونات المنتج: في هذه المرحلة يتم تحديد التكلفة المستهدفة لكل مكون من مكونات المنتج النهائي وهو هنا (TH)، والمكون بالنسبة لهذا المنتج هو في الواقع مكون واحد وهو الخيط النسيجي لكنه خضع للعديد من العمليات الإنتاجية، لذلك سوف نعتبر أن المراحل التي خضع لها بمثابة مكون وهو على النحو التالي:

*- عملية النسيج.

*- عملية التكميل.

وهنا سوف يتم تقسيم هذه المرحلة إلى مايلي:

أ- تحديد سعر السوق بالنسبة للمكونات:

*- بافتراض أن سعر المتر الوسطي من المنتوج (TH) الخاضع للبياض والصباغة المماثلة للمنتج (TH) في السوق هو 120 د ج.

*- بافتراض أن سعر المتر الوسطي من المنتوج (TH)، الخاضع لعملية النسيج المماثل للمنتوج (TH) في السوق هو 102د ج.

*- بـافتراض أن سـعر المتـر الوسـطي مـن المنتـوج (TH) بالنسـبة للخيط القطني الخاضع لمرحلة التحضير في السوق هو 50 دج.

ب- تحديد التكلفة المستهدفة بالنسبة للمكونات:

*- التكلفـة المسـتهدفة للمتـر مـن الأقمشـة الخاضـعة لنشـاط البيـاض والصباغة المماثلة للمنتج (TH) هي: 93.5دج/م

*- التكلفـة المسـتهدفة للمتـر مـن الأقمشـة الخاضـعة لنشـاط النسـيج المماثلة للمنتج(TH) هي: 90.89دج/م.

*- التكلفـة المسـتهدفة للمتـر مـن الأقمشـة فيمـا يخـص الخـيط القطنـي الخاضع لمرحلة التحضير هي: 42.38دج/م.

وبالتالي يكون في هذه المرحلة قد تم تحديد أسعار المكونات الواجب الحصول عليها من قبل الموردين، أي أنـه قد تم نقل ضـغط المنافسة من قمة سلسلة الإمداد إلى باقي أعضاء السلسلة.

3-2-4. تحديد الأعمـال المشـتركة بـين أعضـاء سلسـلة الإمـداد: فـي هذه المرحلة يتم دراسة وتحديد العمليات والأنشطة المشتركة بين أعضاء سلسلة الإمداد وذلك للتعرف على الأعمال التي تتكرر فيما بين أعضاء سلسلة الإمداد، وذلك بإسناد مهمة أداء تلك الأعمال والأنشطة للشركة التي تؤديها بكفاءة أكبر والـتخلص منهـا مـن الشـركة الأخـرى، وهـذا يسـاهم فـي خفـض تكلفـة المنـتج بالإضافة إلـى تخفيض زمن إنتاج المنتج، وهذا يتطلب بنـاء الثقة بين أعضـاء السلسلة، ومن أمثلة الأنشطة، أنشطة فحص الجودة، وأنشطة التخزين، وأنشطة التعاقد،...إلخ.

وهنا نرى بأن نشاط الدعاية والإعلان نشاط تقوم به الشركة التي تتربع علـى قمـة سلسلة الإمداد، وتتعامل مباشرة مـع المستهلك النهائي، أمـا الشركات الأخرى فـي السلسلة فلا يتطلب منهـا الدعايـة والإعـلان لتسويق منتجاتهـا علـى

اعتبار أنه مدخلات للشركة التي تتربع على قمة سلسلة الإمداد، وهنا يمكن تخفيض تكاليف مدخلات المنتج النهائي لدى باقي أعضاء سلسلة الإمداد بمقدار تكاليف الدعاية والإعلان، أو بعبارة أخرى يتم توزيع تكاليف الدعاية والإعلان التي تقوم بها الشركة التي تتربع على قمة سلسلة الإمداد على أعضاء سلسلة الإمداد الذين يشتركون في إنتاج المنتج النهائي وفقا لنسب مساهمتهم في المنتج النهائي.

3-2-4-1. تحديد الأنشطة الأساسية والأنشطة الثانوية: في هذه المرحلة يتم تحديد طريقة واتجاه تدفق المنتجات بين الأنشطة، وهنا يتحتم التمييز بين الأنشطة الأساسية والأنشطة الثانوية:

- الأنشطة الأساسية: هي تلك الأنشطة التي لها قيمة سوقية مماثلة بذات الجودة والأداء.
- الأنشطة الثانوية: هي تلك الأنشطة التي لا تخضع للتداول في السوق.

وبالتالي فإن أنشطة سلسلة الإمداد يمكن تقسيمها إلى ما يلي: وهو كما هو مبين في الشكل الموالي(الشكل رقم 03):

3-2-4-2. التعرف على الأنشطة المضيفة للقيمة والأنشطة غير المضيفة للقيمة: في هذه المرحلة يتم التعرف على الأنشطة التي تضيف قيمة ومقدار الإضافة للقيمة وذلك للعمل على تعزيز هذه الأنشطة وتدعيمها، وكذلك التعرف على الأنشطة غير المضيفة للقيمة للعمل على معالجتها وتحويلها إلى أنشطة مضيفة للقيمة، وهنا يوجد خياران:

1- التخلص من الأنشطة الثانوية الضرورية والتي لا تساهم بالإضافة للقيمة وتعتبر عبئا على النشاط الأساسي.

2- تغيير مكان أداء بعض الأنشطة فيما بين الأنشطة الأساسية أو فيما بين أعضاء سلسلة الإمداد بحيث تؤدى بكفاءة أكبر وتكلفة أقل.

ويتم التعرف على الأنشطة المضيفة للقيمة والأنشطة الغير مضيفة للقيمة من خلال تقارير أهداف خفض التكلفة والإضافة للقيمة على النحو التالي:

أولا: نشاط التكميل: هذا النشاط الرئيسي يشتمل على خمسة أنشطة ثانوية بالنسبة للشركة (ص) وهي:

- نشاط الغسل.
- نشاط التجفيف.
- نشاط الصبغ أو الطبع.
- نشاط المراقبة.
- نشاط التغليف.

ويبين الجدول رقم (02)، أهداف خفض التكلفة للأنشطة الإجمالية وذلك طبقا لسجلات الشركة وأسعار السوق:

من خلال هذا الجدول يتبين أن نشاط التكميل مستهلك للقيمة على اعتبار أن الفرق بين تكلفة المنتوج في الشركة 118.9دج، وتكلفته في السوق 93.5دج/م،ما يعني أن هناك فرق بقيمة 25.4دج/م، وهذا المبلغ يمثل هدف خفض التكلفة، كما نرى أن الشركة لا تقوم بحساب هامش الربح على الأنشطة التي تسبق نشاط التكميل، وهذا يساهم في تخفيض هامش ربح الشركة (ص)، ويصبح من الأفضل أن تعتمد على السوق في تأدية الأنشطة السابقة لنشاط التكميل، إن لم تستطع أن تنتج بتكلفة مساوية لتكلفة السوق.

*- أهداف خفض التكلفة بالنسبة للمواد الأولية:

من خلال دراسة وتحليل المستخدم في إنتاج الوحدة من المنتوج TH، من الخيط (42 متر بتكلفة تقدر ب: 102دج/كغ، وبالتالي التكلفة تساوي:

42*102/1000=4.28دج)، كذلك يبلغ حجم القطن المستخدم 1كغ بتكلفة تقدر ب 23دج/كلغ، ومنه التكلفة هي 1*23 = 23دج، فيما يبلغ حجم الملون 0.5كلغ بتكلفة تقدر بـ20دج/كلغ، وتكون التكلفة 0.5*20 = 10دج، أما بالنسبة للمواد الكيمياوية فتبلغ 1كلغ، بتكلفة تقدر ب 10دج/كغ وتكون التكلفة 1*10 = 10دج، أما التكاليف الغير المباشرة (الماء، الكهرباء والغاز) فتقدر ب2.50دج لكل وحدة منتجة، ومن المتعارف عليه أن تكلفة القطن تقدر ب:15.6دج/كغ، فإذا تم إعادة النظر من طرف الشركة في تصميم المنتج TH، بحيث يتم تخفيض المستخدم من القطن إلى ما قيمته 15.6دج، فإنه سوف يتم تخفيض التكلفة بالنسبة للمنتوج الوحدوي بمقدار 7.4دج.

*- أهداف خفض التكلفة بالنسبة للمصاريف الخدمية والخياطة:

وتتمثل في الفرق بين التكلفة الفعلية لتصنيع المنتوج في الشركة وتكلفة التصنيع في السوق، إذ تبين أن تكلفة التصنيع في السوق أقل من تكلفتها في الشركة، وذلك راجع إلى عدم استغلال الطاقة الإنتاجية الاستغلال الأمثل وذلك نتيجة ضعف الطلب على منتجات الشركة عدا الزبون الوحيد وهو المؤسسة العسكرية، ويرجع سبب هذا الإرتفاع إلى أن معظم تكاليف هذا النشاط هي تكاليف ثابتة، فيجب أن يتم تخفيض الأجور وعدد العمال، أو أن يتم الاستغلال الأمثل لكافة الطاقة الإنتاجية للشركة، وإلا فإن عليها الاعتماد على إلغاء هذا النشاط والاعتماد على السوق في إنجاز هذا النشاط على اعتبار أن تكلفة السوق أقل من تكلفة تصنيع هذا المنتوج في الشركة، بمقدار: 18دج.

يتضح أنه في الواقع وإذا ما تمت الاستفادة من تقسيم أنشطة سلسلة الإمداد إلى أنشطة أساسية متتالية طبقا لمفهوم سلسلة القيمة، فإنه يتضح أن هناك مجالات أخرى لخفض التكلفة تتعلق بالمواد الأولية الأساسية المستخدمة في إنتاج المنتوج TH.

وفيما يلي أهداف خفض التكلفة بالنسبة لنشاط التكميل: (ينظر الجدول03)

يعتبر هذا النشاط نشاطا هاما لإنتاج المنتج TH، على اعتبار أنه يساهم في تكميل إعداد ما تبقى من المنتوج TH المستلم من مرحلة النسيج، وهذا النشاط في السوق على الأغلب يتم القيام به لصالح الغير، أي أن الشركات التي تقوم به تقوم بعمليات تشغيل النسيج الثوبي الخام لصالح الغير، فهي لا تقوم بشراء الأقمشة أو النسيج الثوبي الخام وإنما تقوم بعمليات التصنيع لصالح شركات أخرى، وتبلغ تكلفة بياض وطباعة النسيج الثوبي الخام في السوق 5دج/م، في حين أن تكلفة البياض والصباغة في الشركة تبلغ 7.399دج، ما يعني أن هناك فارقا بقيمة 2.399دج/م، ويعبر هذا الفارق عن أهداف خفض التكلفة على مستوى هذا النشاط، كما أن تكلفة نشاط التغليف في السوق تقدر ب: 2.864دج، في حين أن الشركة تتحمل هذا العبئ بمقدار5.465دج/م، وهو ما يعني أن هناك فارقا بقيمة 2.601دج/م، وبذلك فإن هذا الفارق يعبر عن هذف خفض التكلفة على مستوى نشاط التغليف، وبذلك فإن أهداف خفض التكلفة بالنسبة لمرحلة التكميل هي: 2.601+ 2.399 =5دج/م.

ومن الجدول السابق يتضح أن تكلفة المستلزمات السلعية التي تعبر عن مرحلة (التحضير + مرحلة النسيج) يتم الحصول عليها من نشاط النسيج بتكلفة تقدر ب:100.898دج/م، في حين أن سعر السوق الوسطي لنفس المنتج يبلغ 80.498دج/م، وهنا لابد من تحليل نشاط النسيج، للوقوف على ما إذا كان هذا النشاط مضيفا للقيمة أم مستهلكا لها.

ثانيا: أهداف خفض التكلفة بالنسبة لنشاط النسيج: (ينظر الجدول 04):

يعتبر هذا النشاط من الأنشطة المهمة إذ يعول على هذا النشاط في مهمة تحويل الخيوط القطنية المستلمة من خلال المناقصة الدولية التي تجريها الشركة القابضة، وفي هذا النشاط يتم إنتاج العديد من الأصناف، إلا أننا سوف نركز على النسيج الثوبي TH، ويوضح الجدول السابق التكاليف التي استنفذها هذا النشاط لإنتاج النسيج الثوبي الخام.

يتضح من خلال هذا الجدول أن نشاط النسيج أو حياكة الغزل مستهلك للقيمة، حيث نجد أن نشاط الحياكة والتركيب وضبط الطول يشغل الحصة الأكبر من حيث الاهتلاكات، كذلك نجد من خلال المقارنة بين تكلفة الحياكة داخل الشركة (12.47دج/م) وتكلفة الحياكة داخل السوق (10.47دج/م) أن هناك فرق بقيمة 2دج/م يعبر عن أهداف خفض التكلفة، كذلك بالنسبة لنشاط التركيب داخل الشركة (12.47دج/م) أم خارج الشركة فيقدر ب: 10دج/م، وهو ما يعني أن هناك فارقا بقيمة 2.47دج يعبر عن أهداف خفض التكلفة بالنسبة لهذا النشاط، أما نشاط ضبط الطول داخل الشركة (22.44دج/م) في حين أنه يستنفذ 13.91دج/م في السوق، وهو ما يعني أن هناك فارقا بقيمة 8.53دج/م يعبر عن أهداف خفض التكلفة بالنسبة لنشاط ضبط الطول، ولعل السبب في ارتفاع تكاليف هذا النشاط هو نوعية الآلات المستخدمة وعدد العمال داخل الورشات والقائمين على إدارتها، ما يعني ضعف إنتاجية هذه الورشات.

كذلك من الجدول نجد أن تكلفة الحصول على المواد الأولية المستخدمة في إنتاج النسيج الثوبي تقدر ب: 49.78دج/م في حين أن تكلفة الحصول عليها داخل السوق تقدر ب:42.38دج/م، لذا فإن على الشركة البحث عن أسباب ارتفاع تكلفة الحصول على المواد الأولية، وذلك من خلال ما يلي:

*- فحص أنشطة شراء المواد الأولية والتكاليف المتعلقة بها، وذلك لتخفيض تلك التكاليف أو التخلص منها.

*- فحص الأنشطة المشتركة بين الشركة وموردیها وذلك للعمل على التخلص من الأنشطة المشتركة بينهما، بالإضافة للاتفاق على أداء الأنشطة بالطريقة التي تؤدي إلى تخفيض التكاليف دون التأثير في جودة المنتج النهائي.

مما سبق يتضح أن ارتفاع تكلفة الحصول على المواد الأولية تؤثر في كفاءة أنشطة الشركة (ص)، وبالتالي الشركة (س)، وإذا ما تم النظر إليه بشكل كلي يتبين أنه نشاط مستهلك للقيمة، وهو ما يعني وجود فجوة في التكلفة للمنتوج (TH) يجب التخلص منها، ومن ضمن الأساليب معالجة هذا الفائض في التكلفة هو اللجوء إلى طرف ثالث في أداء بعض الأنشطة، لاسيما نشاط النسيج والتكميل باعتبارهما مستهلكان للقيمة.

ثالثا: تقارير التكلفة المتعلقة بنشاط التكميل للشركة (س) مقارنة بالشركة (ص).

تعتبر الشركة (س) متخصصة في مجال الصناعات الحريرية مثلما سبق الإشارة إليه في الفقرات السابقة، وباعتبار أن نشاط التكميل يتشابه في مجموع أنشطته مع نشاط التكميل للشركة (ص)، فإننا سنقوم بمقارنة نحاول من خلالها تحديد أوجه الفرق في التكاليف بين الشركتين.

الجدول الموالي يبين تقارير التكلفة المتعلقة بنشاط التكميل للشركة (س). (ينظر الجدول05)

من خلال الجدول يمكن القول بأن الشركة (س) تشكل مجالا لخفض التكلفة بالنسبة لأنشطة الشركة (ص)، حيث نجد أن نشاط الغسيل يستنفذ تكلفة تقدر ب: 0.31دج/م، في حين أن الشركة (ص) تستنفذ ما قيمته 2.316دج/م، وهو ما يعني أن هناك فجوة في التكلفة تقدر ب: 2.006دج/م، نفس الحالة

بالنسبة لكل من نشاط الطبع والمراقبة، وهو ما يعني أن الشركة (س) أكثر كفاءة من الشركة (ص) في هذا المجال.

ومن ما سبق يمكن القول أن مجمل أهداف خفض التكلفة بالنسبة لنشاط التكميل إذا ما تم تحقيق التكامل بين الشركتين في تنفيذ أنشطة التكميل هو: 2.006 + 5.219+ 1.579 = 8.804دج/م، أي تحقيق فائض من تحقيق هدف خفض التكلفة بالنسبة لنشاط النسيج بقيمة: 8.804 −5 = 3.804دج/م.

وهنا لابد من الإشارة إلى أننا قد توقفنا عند هذه النقطة من سلسلة الإمداد وذلك لعدم إمكانية الحصول على البيانات الكافية من الشركة (س)، هذا بالإضافة إلى أنه يتوجب متابعة تكاليف زراعة القطن والغزل على مستوى الشركة الموردة، وهذا يحتاج إلى فريق عمل كبير لإنجاز هذا العمل، نهيك عن موقعه الجغرافي(خارج البلد)، إلا أننا نرى أن كافة الشركات التي تعمل في مجال الغزل والنسيج تتساوى في الفرص على اعتبار أنها تحصل على القطن من خلال عملية مناقصة دولية، ما يعني الحصول عليها بالتكلفة المناسبة والجودة المناسبة.

خاتمة:

يعتبر موضوع إدارة تكاليف سلسلة الإمداد والتوجه الاستراتيجي القائم في ظل الأدوات المستخدمة لتحقيق أهداف سلسلة الإمداد حديث الساعة؛ إذا ظهر بظهور الأسواق المفتوحة والمنافسة الشديدة، وبذلك صنع هذا التحول طفرة في أساليب التعامل مع إدارة التكاليف سواء من ناحية المسميات، أو من ناحية التجسيد على أرض الواقع فيما يخص أساليب إدارة التكلفة عبر سلسلة من الشركات التي تشترك في إنتاج المنتوج، خاصة إذا علمنا أن هناك عدد كبير من الأساليب المقترحة، ويعد كل من أسلوب إدارة التكلفة المستهدفة وأسلوب تحليل سلسلة القيمة من ضمن هذه الأساليب.

في هذه الدراسة قمنا باستخدام أسلوبين لإدارة تكاليف سلسلة الإمداد في محاولة لضبط تكاليف المنتوج، تقوم على إثرها الشركتين لمواجهة تحديات السوق والوصول إلى الحصة السوقية المنشودة، من خلال استغلال فرص خفض التكلفة الناجمة عن نتائج التكامل بين الأسلوبين المقترحين، وتوزيع عبئ المنافسة على باقي أعضاء السلسلة.

لقد تم التوصل إلى الهدف المقترح من خلال التكامل بين الأسلوبين، حيث تحصلنا على نتائج تتيح للشركتين التكامل فيما بينهما لمواجهة المنافسة داخل السوق، وذلك من خلال تحديد التكلفة المستهدفة بالنسبة لجميع مكونات المنتوج المقترح، وتحديد الأنشطة المضيفة للقيمة واستبدال الأنشطة الغير مضيفة للقيمة بأنشطة مضيفة للقيمة متاحة عبر الشركتين، وبذلك يتحسن الموقف التنافسي للسلسلة داخل السوق، وبذلك يمكن القول بأن أدوات إدارة التكلفة لسلسلة الإمداد تسمح بتوجيه التكاليف الوجهة الصحيحة داخل السلسلة بما يسمح بتوفير أعباء إضافية داخل السلسلة من جهة ومن جهة أخرى تحقق إستراتيجية الريادة التكاليفية داخل السلسلة بما يسمح بتحقيق الحصة السوقية المنشودة.

لقد قدمت الدراسة مثالا عمليا على مدى فعالية الأساليب إدارة التكلفة عبر سلسلة الإمداد في الشركات الصناعية، ولكن بالرغم من النتائج الجيدة التي تم التوصل إليها يبقى ضرورة تحقيق شروط ومقومات التكامل بين الشركات أمر ضروري لتفعيل هذه الأساليب، حيث أن مسألة الثقة وتبادل المعلومات يحددان الإستراتيجية القائمة داخل السلسلة، وبالتالي يتحدد مصير أعضاء السلسلة بناء على هذه الإستراتيجية، ونميز في ذلك بين الإستراتيجية التعاونية وإستراتيجية المواجهة، وهو ما سنحاول الوقوف عليه في بحوثنا المستقبلية.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع العربية

1- عمر أقاسم، الإمداد الشامل – مدخل إدارة التكلفة والسياسات المتبعة (رسالة دكتوراه، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان)، الجزائر، 2010.

1- كتلو، حسن رضوان، إدارة تكاليف سلسلة الإمداد لدعم القدرات التنافسية – مدخل استراتيجي مقترح- (رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية التجارة)، مصر، 2006.

2- محمد حسين علي حسين، مشكلات تطبيق أسلوب سلسلة القيمة في قطاع الوحدات الخدمية وأثره على اتخاذ القرارات،(رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، غ.م)، مصر، 2006.

3- حسن حياني، نظرية التكاليف، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، بدون دار نشر، سوريا، 2005.

4- رزان حسين كمال شهيد، "تحليل سلسلة القيمة لأغراض خفض التكلفة – دراسة حالة"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس)، مصر، 2003.

5- محمد سعيد أبو العز، "نظم تحديد وإدارة التكلفة"، بدون ناشر، مصر، 1998،

6- عصافت سيد أحمد عاشور،، "المركز الإستراتيجي للتكاليف والإطار الفكري لسلسلة القيمة – دراسة حالة"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين شمس، السنة الثانية، العدد الأول، مصر، 1998.

ثانيا: المراجع الأجنبية

7- Seuring, S. Goldbach, M., Cost Management in Supply Chains, Physica-Verlag, Heidelberg, 2002.

8- Clarke. B, "Advanced Strategic Management Accounting", Monash University, 2000.

9- Cooper, R, "Target Costing and Value Engineering" Productivity, London, 2000.

10- Cooper, R & Slagmulder, R, "Develop Profitable New Product With Target Costing", Sloan Management Review, VOL 140, No.4 ,Summer, 1999.

11- Seal, W.B., Cullen, J., Dunlop, A., Berry, A., & Mirghani, A. "Enacting a European Supply Chain: The Role of Management Accounting", Management Accounting Research, N°10, 1999.

12- Donelan, J. G. Kaplan, E. A, Value chain analysis: A strategic approach to cost management, Journal Of Cost Management, Vol. 12 Issue 2, Mar/Apr 1998.

−13 Shank. K. J & Govindarajan. V, "Strategic Cost Management: The New Tool For Competitive Advantage", The Free Press a Division of Macmillan, Inc, New York,1993.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الشكل رقم (01):مراحل تنفيذ التكلفة المستهدفة وترابطها

La source: Cooper, R & Slagmulder, R, « Develop Profitable New Product With Target Cost », Slogan Management Review, Summer, 1999, p.24

الشكل رقم (02): خطوات تنفيذ التكلفة المستهدفة وكيفية الانتقال من

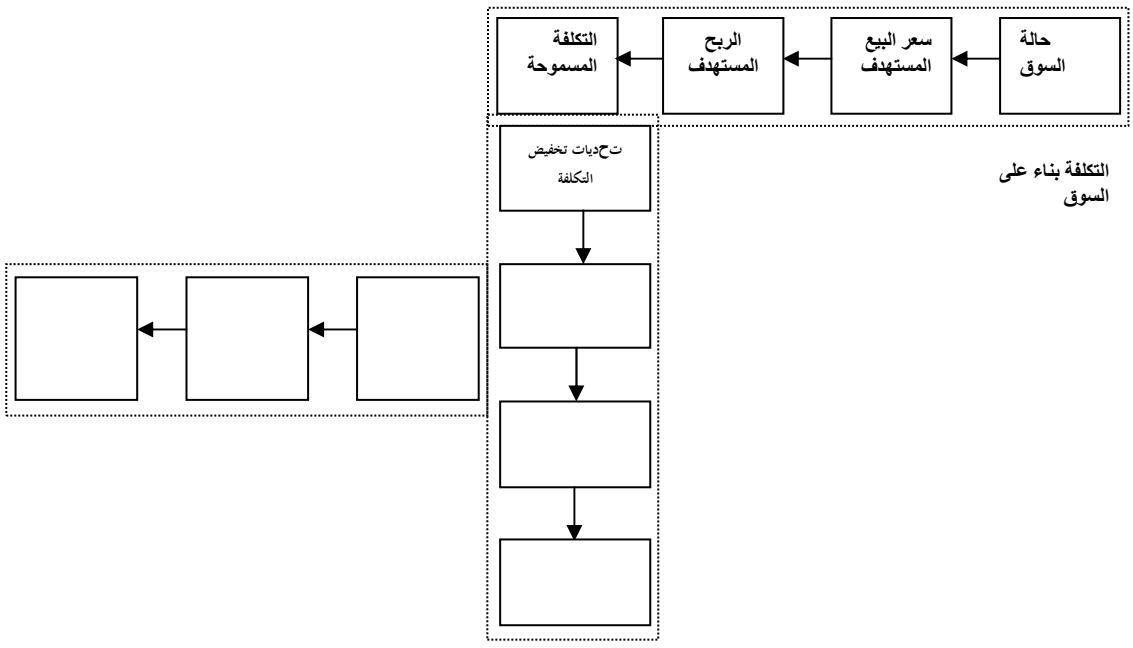

La source :Ibid, p.32

الجدول رقم (1): تقرير الإضافة للقيمة

البيـــان	مفردات	إجمالي	عدد الوحدات	حجم/وحدة
القيمة السوقية للإنتاج		XX	XX	XX
التكاليف				
القيمة السوقية –	XX			
للوحدات المحولة من				
الخلية (س)				
أنشطة القيمة	XX			
نشاط (1)	XX			
مواد أولية	XX			
أجور مباشرة				
تكلفة الطاقة				
.....إلخ	XX			
إجمالي تكاليف نشاط (1)	XX	XX	XX	XX
نشاط (2)				
.....	XX			
.....				
إجمالي تكاليف نشاط (2)				XX
إجمالي تكاليف نشاط خلية القيمة ص				
الإضافة إلى القيمة				

المصدر: عصافت سيد أحمد عاشور، مرجع سبق ذكره، ص21.

الجدول رقم02: أهداف خفض التكلفة والإضافة للقيمة للأنشطة الإجمالية

البيان	المبالغ الفردية	إجمالي	عدد الوحدات (دسته)	تكلفة الدسته(دج/م)	تكلفة الطن أقمشة قطنية	القيمة السوقية (دج/م)	أهداف خفض التكلفة دج/م
إجمالي	/		**01**	**118.9**	/	**93.5**	**25.4**
مواد أولية محضرة	/		**01**	**49.78**	/	**42.38**	**7.4**
مصاريف خدمية وخياطة	/		**01**	**69.12**	/	**51.12**	**18**
مصاريف تجهيز نهائي وإدارية	/			/	/	/	/

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مصلحة الإنتاج.

الجدول رقم03: تقرير أهداف خفض التكلفة والإضافة للقيمة بالنسبة لنشاط التكميل

البيان	مفردات/للوحدة دج/م	إجمالي دج/م	عدد الوحدات	تكلفة الطن	التكلفة السوقية دج/م	أهداف خفض التكلفة دج/م
إجمالي تكاليف الإنتاج		**118.9**	**01**	/	**93.5**	**25.4**
المستلزمات السلعية	**100.78**	**100.898**	**01**	/	**80.498**	**20.4**
إجمالي تكاليف نشاط التكميل		**18.006**	**01**	/	**13.006**	**05**

نشاط الغسيل		2.316	/			
نشاط التجفيف		1.737	/			
نشاط الصبغ أو الطبع		7.399	/		05	2.399
نشاط المراقبة		1.629	/			
نشاط التغليف		5.465	/		2.864	2.601

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مصلحة الإنتاج.

الجدول رقم04: تقرير أهداف خفض التكلفة والإضافة للقيمة لنشاط النسيج.

البيان	مفردات/للوحدة دج/م	إجمالي دج/م	عدد الوحدات	تكلفة الطن	التكلفة السوقية دج/م	أهداف خفض التكلفة دج/م
إجمالي تكاليف الإنتاج		118.9	01	/	93.5	25.4
المستلزمات السلعية	49.78	49.78	01	/	42.38	7.4
إجمالي تكاليف نشاط النسيج		51.118	01	/	38.118	13
نشاط التلفيف		3.738	01	/		
نشاط الحياكة		12.47	01	/	10.47	02
نشاط التركيب		12.47	01	/	10.00	2.47
نشاط ضبط الطول		22.44	1		13.91	8.53

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مصلحة الإنتاج.

الجدول رقم 05: تقارير التكلفة المتعلقة بنشاط التكميل للشركة (س) مقارنة بالشركة (ص).

البـــيان	مفردات/للوحدة د ج/م	إجمالي د ج/م	عدد الوحدات	التكلفة الوحدوية للشركة (ص)	الفرق (س) – (ص)
نشاط التبسيط والمد	/	0.02	01		
نشاط الغسيل	/	0.31	01	2.316	2.006–
نشاط ضبط الطول	/	0.12	01		
الطبع	/	2.18	01	7.399	5.219–
نشاط إعداد الأقمشة	/	0.42	01		
نشاط المراقبة	/	0.05	01	1.629	1.579–

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مصلحة الإنتاج.

الشكل رقم03: سلسلة القيمة للشركتين س وص.

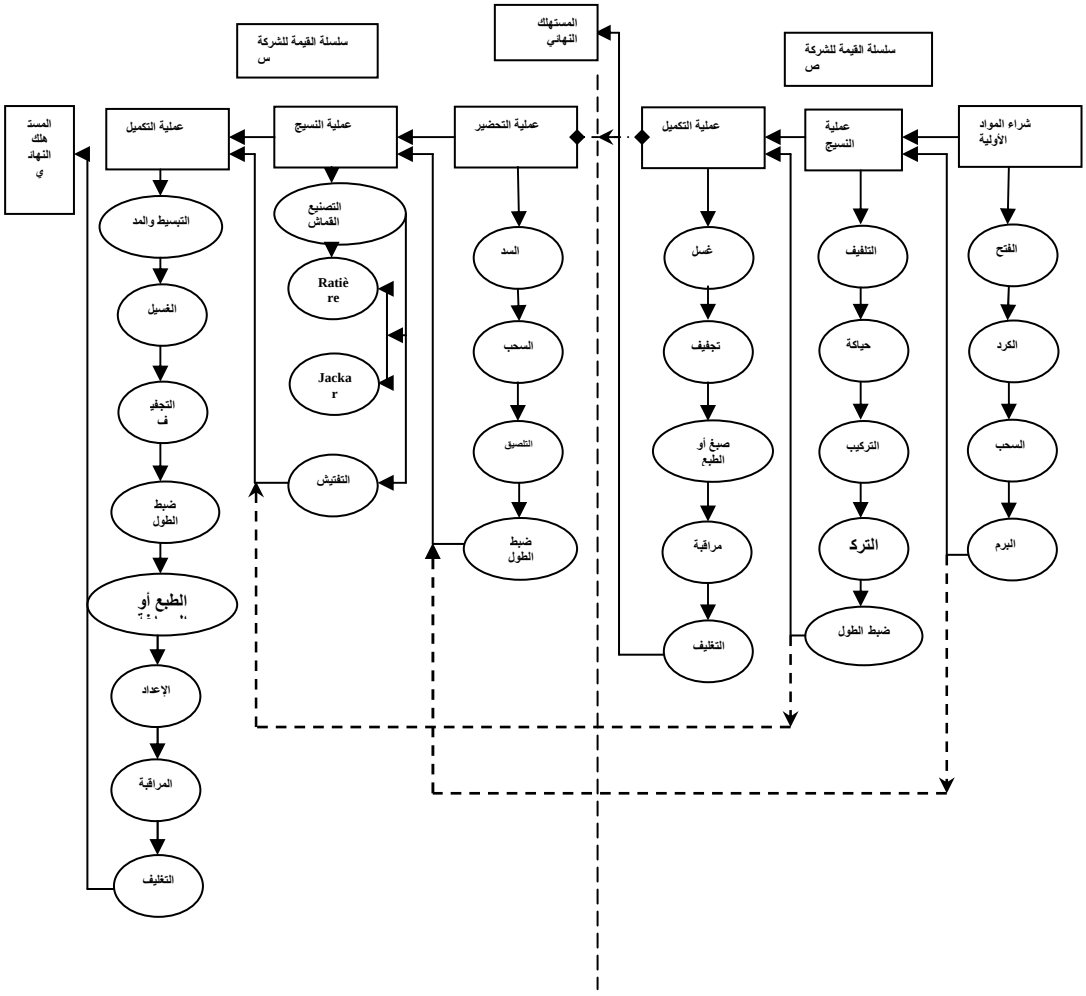

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مصلحة الإنتاج للشركتين.

شعرية الأزهار ودلالتها في الشعر الشعبي الجزائري

–ديوان سعيد بن عبد الله المنداسي نموذجا–

د. عبد اللطيف حني

المركز الجامعي بالطارف

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى البحث في دلالات ومعاني توظيف الأزهار في الشعر الشعبي الجزائري متخذة من ديوان الشاعر سعيد بن عبد الله المنداسي التلمساني نموذجا، وذلك بالوقوف على النماذج الشعرية التي تم فيها توظيف الأزهار باعتبارها معادلا موضوعيا لأحاسيسه ومشاعره خاصة أثناء تصوير جمال وتميز ممدوحه يضاف إليها الأشجار والطيور، مستعينا بالأساليب البيانية لأحداث اللمسة الفنية العفوية المتميزة والمتصفة بالجمالية في الآن نفسه.

Abstract:

This study seeks the uncovering of meanings when employing the imagery of flowers in populist Algerian poetry. The poetry taken into account as a model is that of Said Ben Abdullah Almndasi Tlemceni. This poetry stands out from those genres of poetry that has the humanization of the flowers as its project. Flowers are indeed equivalent to a modulator of the poet's sensations and feelings, especially when highlighting beauty

مقدمة:

سعى الشاعر منذ القديم إلى استلهام الأفكار والمعاني من بيئته، محاولا تفعيلها واستنطاقها، وخاصة تلك المظاهر التي تتدثر بصور الجمال أبعاده، فكانت الأزهار موضوعا بارزا في دواوين الشعراء، حيث ذهبوا إلى وصف جمال ألوانها وطيب رائحتها وتنوع أشكالها، مثمنين قيمتها المعنوية، ومستفيدين من دلالاتها في نقل أفكارهم وإبراز مشاعرهم وصدق أحاسيسهم، ولم يشذ الشاعر الشعبي عموما والجزائري خصوصا عن هذا التوظيف الجمالي لدلالة الأزهار في المجتمع الجزائري، خاصة الشاعر المنداسي في ديوانه الذي راح يبعث فيها الحركة والحيوية من خلال وصفها وذكر أسمائها التي عرفت بها، واستعان بسحرها لرسم صوره الفنية الممتعة، فكون لنا معجما ثريا يعكس طبيعة ثقافة التعامل مع الأزهار والورود عند الجزائريين في عصره، وهذا ما تؤكده نصوصه الشعرية.

أولا–الأزهار في المعجم العربي:

عند الرجوع إلى المعاجم العربية نجدها قد تناولت مادة الزهر بالشرح والتفسير اللغوي حيث جاء في لسان العرب أن الزهرة هي « نَوْرُ كل نبات والجمع زَهْرٌ وخص بعضهم به الأَبيض وزَهْرُ النبت نَوْرُه وكذلك الزهَرَةُ بالتحريك والنَّوْرُ الأَبيض والزَّهْرُ الأَصفر وذلك لأَنه يبيضُّ ثم يصفّر والجمع أَزْهارٌ وأَزاهِيرُ جمع الجمع وقد أَزْهَرَ الشجر والنبات وقال أَبو حنيفة أَزْهَرَ النبتُ بالأَلف إِذا نَوَّرَ وظهر زَهْرُه وزَهُرَ بغير أَلف إِذا حَسُنَ وازْهارَّ النبت كازْهَرَّ»[1]، كما جاء في معنى الزهرة: «الزَّهَرَةُ النبات عن ثعلب قال ابن سيده وأُراه إِنما يريد النَّوْرَ وزَهْرَةُ

[1]–ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، ج 4، ص 331، 332.

الـدنيا وزَهَرَتُهَـا حُسْـنُها وبَهْجَتُهـا وغَضـارَتُها وفـي التنزيـل العزيـز زَهْـرَةَ الحيـاة الدنيا»[1].

ويفسـر صـاحب تـاج العـروس الزهـرة بالإشـراق والوضـوح، فيقـول: «الزُّهْرَة: الإشْراقُ فـي أَي لَوْنٍ كـان وأنشـد فـي لَوْن الحَوْذَانِ وهـو أصْـفَرُ»[2]، ويتفق معه صاحب العين، فيقول: «زهر: الزَّهْرةُ: نَوْرُ كلِّ نَباتٍ. وزَهرةُ الدّنيا: حُسْنُها وبَهْجَتهُا، وشجرةٌ مُزهِرةٌ، ونباتٌ مُزهر»[3].

ويبدو أن المعاجم العربية تعرضت لمعنى الورد أيضا، حيث جاء في تـاج العروس للزبيدي أن « الـوَرْدُ مِنْ كُلِّ شَـجَرَةٍ: نَوْرُهَا وقد غَلَبَ علـى نـوعِ الحَوْجَمِ وهو الأَحمرُ المعروف الذي يُشَمُّ واحدته وَرْدَة وفي المصباح أَنـه مُعَرَّبٌ والوُرُودَةُ: حُمْرَةٌ تَضْرِب إِلى صُفْرَةٍ الوَرْدُ: لَوْنٌ أَحْمَرُ يَضْرِب إِلى صُفْرَةٍ حَسَنَةٍ فـي كُـلِّ شْـيءٍ فَـرَسٌ وَرْدٌ وُرْدٌ بضـمّ فسـكون مثـل جَـوْنٍ وجُـونٍ ووِرَادٌ بالكسـر وأَوْرَادٌ»[4].

ولعل معنى الورد لا يختلف عن الزهر فكلاهما يشير إلى التحول من السكون إلـى الحركـة ومن الموت إلـى الحياة المصـاحبة بسحر الألـوان وإشراق الضـوء وفتنـة المنظـر، وهذا مـا يؤكده الزبيدي حين يبيّن معنـى توريـد الشـجرة ويقيسها على تزيّن المرأة فيقول: « ووَرَّدَتِ الشَّجَرَةُ تَوْرِيداً: نَوَّرَتْ أَي خَرَجَ نَوْرُهَا قالـه أَبـو حَنيفـةَ، مـن المَجـازِ: خَـدٌّ مُـوَرَّدٌ ويقـال وَرَّدَت المَـرْأَةُ إِذا حَمَّـرَتْ خَـدَّهَا وعالَجَتْـه بِصِـبْغِ القُطْنَـةِ المَصْـبُوغة»[5]، ويوافقـه الأزهري فـي قولـه « الـوَرْدُ اسم

---

[1]–نفسه، ص 332.

[2]–محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، المطبعة الخيرية، مصر، تصوير دار مكتبة الحياة، بيروت، 1306هـ، المجلد الرابع (زهر)، ص 440.

[3]–الفراهيدي، العين، دار صادر، بيروت، لبنان، المجلد 2، ص 217.

[4]– محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ص 720.

[5]– نفسه، ص 720.

نَـوْر، ويقـال لـه: وَرَّدَت الشـجرة إذا خـرج نورهـا»[1] أي تزينـت بلونـه، وتغيـرت صورتها من التجرد إلى الاكتساء.

نسـتخلص ممـا سـبق أن الزهـرة والـوردة تجتمعـان فـي معنـى النـور والإشراق والظهور، وقد استعملتها العامة في معنى واحد إذ لا فرق بين الزهرة والوردة، ووظف الفلاحون مصطلح الإزهار للدلالة على مرحلة الظهور الأولي للبراعم التي تتفتح لتصبح زهرة، فيقول أزهرت الأشجار أي بدأت مرحلة الإنتاج، ومع تدرج الاستعمال المصطلحي وظفت الزهرة والوردة للتعبير عن كل ما هو جميل مع أن لفظة وردة أعمق دلالة من زهرة وخاصة في التعبير عن جمال المرأة في الأوساط الشعبية، ومع التطور الزراعي والصناعي انتشرت زراعة الورود في حدائق الديار والحدائق العامة، وخصصت محال لبيعها واقتنائها، وبذلك عرفت الزهرة في معنى الوردة وهذا المتعارف عنه بين الناس.

ثانيا–حضور الأزهار في الشعر العربي القديم:

إنّ المـتمعن فـي التـراث الشـعري العربـي يجـد للأزهـار حضـورا فـي القصيدة العربية، بسبب الدلالات الجمالية لألوانها ورائحتها التي تضفيها على المعاني، كما يوظفها الشاعر من خلال تشبيهات بديعة وجميلة يستخدمها لصنع المعاني ودبلجت الأفكار، ومعظمها يصب في معاني الجمال والنقاء والبراءة والضياء والإشراق والألوان الخلابة، وغيرها من المعاني التي يستعين بها الشاعر لرسم صور الفنية في قوالب مجازية(كناية، تشبيه، استعارة)، والتي تعكس ما في نفسه ووجدانه من معان سامية وصور بديعة.

عرف الشعر الجاهلي حضور النباتات والأشجار على اختلاف أنواعها أكثر من حضور الأزهار، وهذا راجع لطبيعة البيئة الجاهلية الصحراوية التي تقل فيها الخضرة، ونمط عيش أهلها المتميزة بكثرة التنقل والترحال بحثا عن الكلأ

---

[1]– الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، 1984، ص263.

ومساقط المطر، لذلك كانت صورة الأزهار غير واضحة وغير مكتملة في أذهان الشعراء، ماعدا ما وفرته لهم رحلاتهم إلى الأمصار الأخرى التي تتلون بمختلف الأزهار والأشجار بغرض التجارة، وهذه الأسباب «لم تترك لهم الوقت الكافي حتى يتفرغوا لاستقصاء وصفها، فضلا عن أنها غير متعلقة بحياتهم المعاشية، ولهذا كان ذكرها في مواضع الغزل والتشبيه أغلب»[1].

ومن بين الزهور الموظفة في الشعر الجاهلي الأقحوان الذي يمتاز بالبياض الشديد، فيشبه به الثغر عند الضحك والابتسام التي تظهر فيه الأسنان بيضاء، مثل أوراقه الصغيرة المفلجة، حيث يقول طرفة بن العبد متغزلا بثغر حبيبته: [2]

تَضْحَكُ منْ مثْل الأقَاْحيْ حَوَى منْ دَيْمَة سَكبْ مَاء دُلُوج

وينتهج الأعشى التشبيه نفسه، موظفا لون الأقحوان المغري بجمال بياضه، حيث يقول: [3]

وتَضْحَكُ عَنْ غرّ الثَّنَايَا كَأَنّهُ ذُرَى أُقْحُوَانٍ نبتُهُ مُتَنَاغمُ

ويصور بشر بن أبي خازم اتضاح لون الأسنان عن تبسم الحسنوات بالأقحوان الذي تفتح حديثا، فيبهر الناظرين ويبهج الحزانى، فيقول: [4]

يَفْلَجْنَ الشّفَاه عَنْ أُقحُوَان جَلاءَ غَبّ سَاريّة قِطَارِ

---

[1]–نوري حمودي القيسي، الطبيعة في الشعر الجاهلي، دار الإرشاد، بيروت، ط1، 1970، ص 89.

[2]–طرفة بن العبد، الديوان، تحقيق : درية الخطيب ولطفي الصقال، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1975، ص 145.

[3]–الأعشى، ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس)، شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987، ص 178.

[4]–بشر بن أبي خازم الأسدي، الديوان، تحقيق : عزة حسن، وزارة الثقافة، دمشق، ط 2، 1972، ص 63.

ويبدو أن بياض الأقحوان يبعث على صور عدة لدى الشعراء، فيستعينون به لتصوير الشيب لمشابهته في اللون والحركة، غير أنهم يستعينون بزهرة أخرى يسمى «الخزامى فهو نبت زهره من أطيب الأزهار، وريحه من أنعش الرياح، وكانوا يأتون على ذكره في حديثهم عن الرياض والمياه المنسابة، ثم يقرنون ذلك بريح الخزامى، لأنها من مستلزمات هذا الحديث»[1]، ويصف عبيد جمال وطيب ريح الخزامى، فيقول: [2]

وَرَيْحُ الْخُزَامَى فَيْ مَذَانبِ رَوْضَةٍ جَلا وَمِنْهَا سَارَ مِنْ الْمُزْنِ هَطَالِ

وقد طيّب الشعراء قوافيهم بالأزهار الطيبة الرائحة، متخذين من مزاياها وخصائصها وألوانها الجميلة مصدرا لصورهم الشعرية كالريحان والحوذان، حيث«أشار الشنفرى إلى الريحان وطيب ريحه وتوهجه وتفرقه في كل جانب وطيب نسيمه عند العشاء، لأنه أبرد للريح عند مغيب الشمس»[3]، حيث يقول: [4]

فَبِتْنَا كَأَنّ الْبَيْت حُجّرَ فَوقَنَا بِرَيْحَانة رَبَحَت عَشَاء وَطُلّتِ

بريْحانةٍ مِنْ بَطِن حَلَبَة نَوّرت لَهَا اربح مَا حَولهَا غَير مُسنّتٍ

ولعل أزهار "شقائق النعمان" عرفت عند الجاهليين بلونها الأحمر القاني، حيث شبهوا ثماره الحمراء بالدماء، واتخذوه مرجعا له، إضافة إلى أزهار أخرى مثل الرند والكافور والزنبق والقرنفل والياسمين، فقد اتخذ الأعشى من عطر الزنبق صورة لحبيبته، حيث يصفها بقوله: [5]

---

[1]– نوري حمودي القيسي، الطبيعة في الشعر الجاهلي، ص 90.

[2]–عبيد بن الأبرص، الديوان، تحقيق : حسين نصار، القاهرة، ط 1، 1957، ص 114.

[3]– نوري حمودي القيسي، الطبيعة في الشعر الجاهلي، ص 72.

[4]–المفضل، المفضليات، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط 3، 1964، ج 1، ص 110.

[5]–الأعشى، الديوان، ص 59.

إذا تَقُوم يَضُوع الْمِسْكُ أَصْوَرَة وَالزنّبقُ الوَرْدُ مِنْ أَرْدَانِهَا شَمِلُ

كما يصور امرؤ القيس عطر حبيبته المتضوع منهما عندما قامتا صباحا بصورة نسيم الصبا المتعطر برائحة القرنفل الزكية، حيث يقول: [1]

كَدَأْبِكْ مِنْ أُمْ الْحُوَيْرَثْ قَبْلَهْاْ وَجَارْتهَا أمّ الرّباب بِمَأْسَل

إِذَاْ قَاْمَتَا تَضَوّعَ الْمُسْكُ مِنْهُمَا نَسَيْمَ الصّبَا جَاءَتْ بِرَيّا الْقُرُنْفُل

فَاضَتْ دُمُوْعُ الْعَيْنِ مِنِيْ صَبَابَةً عَلَىْ النَحْرِ حَتّى بَلّ دَمْعِيْ مَحْمَلِيْ

إنّ المتأمل في الشعر الجاهلي لا يلمس شيوع التغني بالأزهار عند الشعراء، وذلك راجع كما أسلفنا إلى قلتها في الطبيعة الصحراوية، وإلى طبيعة حياة الجاهلي التي تمتاز بالتنقل والترحال، في حين نجد ثراء الخارطة الشعرية الجاهلية بالأشجار والنباتات بمختلف أنواعها، للحاجة الطبيعية لها وكثرة التعامل معها واعتماد الجاهلي عليها في حياته وتغذية مواشيه عليها، مما اتكأت عليها صوره بكثرة، ورغم ذلك فقد استوح الشاعر الجاهلي من الأزهار بألوانها وجمالها ورائحتها صوره التي اعتمد عليها في التغزل والمدح.

كما تلون الشعر في العصور التالية، خاصة الإسلامي الأموي والعباسي بالتغني بالأزهار، وهذا راجع إلى استقرار العرب في دولة الخلافة الإسلامية وتمركزهم في الحواضر مثل دمشق وبغداد، مما جعلهم يعيشون في بيئة تعج بالخضرة والبساتين والجنان وكثرة المياه المنسابة فيها، وتزود العرب بثقافة الأمم الأخرى التي انصهرت معها نتيجة التمازج الحضاري، كما عرف المجمع الترف في المعيشة، مما لفت انتباه الكثير من الشعراء إلى تصوير مختلف الأزهار وجعلها خلفية بألوانها وروائحها المنعشة لصورهم الشعرية، وهذا ما نجده شاخصا في الشعر الأندلسي الذي انعكست الطبيعة الخلابة على إبداع

---

[1]–امرؤ القيس، الديوان، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ص 15.

شعرائه فرأينا بصمات الأزهار واضحة على محياه، وهي انعكاس لجمال البساتين والحدائق والرياض والروابي التي ترسم خارطة غرناطة وأشبيلية والزهراء والزاهرة وباقي البلاد الأندلسية.

ولطالما تغنى الشاعر الأندلسي شابا وشيخا بالأزهار الأندلسية فصور من خلالها إحساسه وشعوره الرقيق، هذا ابن هذيل يعبر عن إعجابه بجمال الزهراء وروعة منظرها وفتنة تخطيطها، فيقول: [1]

إنّ النّخَيلَ البَاسِقَاتِ إلى العُلا عَذَارَى حِجَالٍ رَجَلَت لمَما شُقْرَا

كأنّ غُصُونَ الآس وَالرّيْح بَيْنَهَا مُتُون نَشَاوَى كُلّمَا اضْطَرَبَتْ سُكْرَا

كَأَنّ جِنّي الْجُلْنَارِ ووَرْدِهِ عَشِيْقَانِ لَمّا اسْتَجْمَعَا أَظْهَرَا خَفْرَا

وهكذا استمر توظيف جماليات الأزهار في الشعر العربي عبر عصوره المتلاحقة، منذ انتشار النزعات الأدبية في القرن العشرين وعلى رأسها الرومانسية التي راحت تحاكي العواطف والأحاسيس متخذة من الطبيعة بمختلف أشكالها ملجأ لصورهم الشعرية، مشكلين بها أروع القصائد التي نقشت على الذاكرة العربية خاصة قصائد نزار قباني وعبد الله البردوني وغيرهم من الشعراء الذين وطنوا شعرية الأزهار في دواوينهم ورطبوا لغتها وامتزجوا بروحانيتها وتقمصوا ألوانها، فأبدعوا روائع ممتدة امتداد الشعر.

حاولنا في هذا العنصر التعريج على مدى حضور الأزهار في الشعر العربي منذ العصر الجاهلي إلى الحديث، من أجل الوقوف على التطور الدلالي والفني للأزهار في الإبداع العربي، وما كانت تعكسه من صور متنوعة بمختلف أسمائها التي بعضها حافظت عليها مثل الياسمين والنسرين والجلنار وبعضها اتخذ اسما آخر وبعضها اندثر استعماله، وجدير بنا الانتقال إلى تناول الشاعر

---

[1]–محمد بن الكتاني الطبيب، كتاب التشبيهات من أشعار أهل الأندلس، تحقيق : إحسان عباس، دار الشروق، بيروت، ط2، 1981، ج1، ص 79.

الشعبي الجزائري للأزهار في إبداعه، والوقوف على شعرية توظيفها، والتمعن في مدى تصويرها وكفاءته في جعلها مطية لأحاسيسه ومشاعره، متجاوزا بخبرته الشعرية بعدها المادي إلى التوظيف المعنوي السامي.

ثالثا–شعرية توظيف الأزهار عند المنداسي:

يجدر بنا أن نلقي نظرة عن سيرة شاعرنا، فهو سعيد بن عبد الله التلمساني المنشأ المنداسي(بلدة منداس بغليزان) الأصل، عاش بتلمسان في القرن الحادي عشر الهجري، ويعد من فحول الشعر الملحون الجزائري والفصيح وهو «من شعراء المدائح النبوية وكان متمكنا في اللغة والأدب»[1]، عرف بتقواه وتقربه من الله وهذا ما يظهر في شعره الديني المكثف، عاصر الأتراك وشهد ظلمهم فدعا الناس للثورة عليهم فقال: [2]

أَيّا آلَ دَين الله مَالِيْ أَرَاكُمْ نِيَامًا وَكَانَ الطّرْفَ مِنْ قَبلُ يَقْظَانَاْ
فَدَارْكُمْ الْزّهْرَاءُ بْالنّارِ أَحْرَقَتْ وَبَانَ جَمَيلُ الْصّبْر للْزَيْغِ إِذَ بَانَتاْ

وأبدى المنداسي روحا وطنية وثورية ودينية من خلال رفض السياسة التركية وما كانت تفرضه على أهل تلمسان من عنف وسلب للأموال وسفك للدماء دون وجه حق، حيث يقول: [3]

عَلَىْ نَهْبِ أَمْوَالِ الْيَتَامَىْ تَظَاهَرُواْ وَكَانَتْ لَهُمْ أَعْلَى الْمَدينَة آذَانَاْ
فَمَاْ الله عَنْ سَفْكْ الْدِمَاءْ بِغَافِلِ وَلا يَتْرُكُ الرّحْمَانُ حَاشَاهُ لَعْبَانَاْ

من خلال شعر المنداسي الديني ومناجاته لله تعالى ومدحياته للرسول وتوسله بالأولياء الصالحين تبدو روحه المتصوفة المتسامية إلى مكارم الأخلاق

---

[1]–أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ج2، ص 275.

[2]– ديوان سعيد بن عبد الله التلمساني المنداسي: تحقيق وتقديم:رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د ط، ص 90،91.

[3]– نفسه، ص 89.

وعلياء الجمال، فكان قوافيه ولادة للمعاني متزاحمة بالدلالات مملوءة بالأفكار والرؤى الطاهرة العفيفة، توفي شاعرنا سنة 1088هـ/1677م[1].

كما اتسم شعر المنداسي بالطابع الرومانسي في كثير من موضوعاته، وذلك بتوظيف النبات للتعبير عن أفكاره ورصد مواقفه الشعورية، محملا أحد مظاهر الطبيعة رؤاه الفنية وساكبا في قوالبها ظواهر شعره الأسلوبية، خاصة النخل والرومان والتين، وأنواع من الأزهار مثل الياسمين والجلنار والفل والقرنفل، والاستعانة بجمالياتها المادية الظاهرة والمعروفة عند المتلقي للارتقاء بأفكاره وتلوينها بالبلاغة والإيجاز، وتعبئة تلك المرجعية التي يمتلكها القارئ حول الأزهار بالدلالات المختلفة المعبرة عن حالته والواصفة لموقفه، وهذا ما يؤكد حرص الشاعر الشعبي الجزائري على الاستعانة بكل ما هو جميل للتقرب من المتلقي وتبليغه مشاعره.

ولعل المتفحص لديوان المنداسي يجد توظيفا واسعا للأزهار خاصة في الغزل والمديح والوصف، وهذا من استراتجيات تشكيل صوره الشعرية، التي باتت تستعين بجماليات الطبيعة الخلابة لرسمها وتشكيل أفكاره وشحنها الدلالات، لغنى الطبيعة بالتشبيهات البليغة التي تغني عن الاستطراد والتعليل والتفسير، وتجعله يقصد الفكرة بالإشارة والتلميح دون التفصيل، ولقرب صور الأزهار والنباتات من المتلقي الشعبي المعني الأول بالخطاب، مما يؤهله للتفاعل مع المبدع وهذا ما يسعى لتحقيقه المنداسي.

والحضور المكثف للأزهار في شعر المنداسي يكشف عن وعي الشاعر بالقيمة الجمالية والفنية لمعاني النبات خصوصا والطبيعة عموما في التأثير على المعاني، وحشد الكثير من الدلالات غير المتناهية التي من شأنها

---

[1]–ينظر: ديوان سعيد المنداسي(الشعبي): تقديم وتحقيق: الأستاذ محمد بخوشة، مقدمة الديوان، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د ط، د ت، ص 06. وينظر : ديوان سعيد بن عبد الله التلمساني المنداسي، ص 05.

الارتقاء بالخطاب الشعري إلى مستويات أعلى وتطعيمه بزخم من الإيحاءات التي تحتاج إلى عدة تفاسير وتمنحه كثرة التأويل مما يجعل النص الشعري الشعبي نصا مفتوحا على القراءات المتعددة.

ومن القصائد التي وظف فيها المنداسي الأزهار بكثرة قصيدته "الربيعية" التي تغنى فيها بمجيء الربيع الذي اكتست فيه الطبيعة حلّة ملونة، وارتدت ثوبا مزركشا، فرسمت صورة تبهج الوجدان وتهيّج المشاعر وتغري القلوب فتعشقها، فتروح قريحة الشاعر تحدثنا عن جمال هذا المنظر، ويحمله أحاسيسه ومشاعره، ويضمنه غرامه وعشقه، ويؤمنه على إيصال الصورة واضحة بليغة موجزة للمتلقي ويعهد إليه التفاعل معه، فنراه يفتتح القصيدة بالترحيب بفصل الربيع، فصل الأزهار والورود فيقول: [1]

الرّبَيْعْ أَقْبَلْ بَجْيُوشُو بَرْقْ وَرْيَاْحْ وَالرْعَدْ طُبُوْلُوْ رَنّتْ عَسْكَرْ قْوَيّةْ
الْمُزُوْنْ اَتّبّعْ خَلاْفُو مْسَاءْ أَوْ لَصْبَاحْ فيْ جَوّ سْمَاهَاِ بَمِطَارْهَاْ هْوَيّةْ
حْيَاتْ نْبَاتْ الأَرْضْ كَذَاْ أَوْلَبْطَاحْ بَعْد كَانَتْ جَاْذبَةْ رَجْعَتْ فيْ سْجَيَةْ

فالشاعر يفتتح القصيد بوصف لحالة إقبال الربيع وما صاحبه من تغيرات، فقد صاحبه الخير العميم من أمطار غزيرة (الْمُزُوْنْ)، أحيت الأرض بعد موتها، وأذهبت عنها الجفاف المطبق عليها، ففرحت الطبيعة بحلول الربيع وتزينت بردائه، لما فيه من مناظر جذابة مغرية مفرحة تذهب عن النفس الهم والغم، مركزا على عودة الحياة للأشجار التي اكتست بالإزهار والنور، فيقول: [2]

هَذَاْ فَصْلْ الْرّبَيْعْ يَجْلِيْ كُلْ حْزَيْنْ اَغْنَمْ يَا مَنْ قَلْبُوْ فَالْعَشْقْ فَاْنيْ
انْكْسَاْتْ الأَرْضْ بَحْلَلْ مَخْتَلْفَيْنْ زَهْرَتْ لَشْجَاْرْ لَيْمُونْ أَوْ رُمَانيْ

---

[1]–عبد الحق زريوح، الخصائص الفنية للشعر الشعبي، رسالة ماجستير، مخطوط، معهد الثقافة الشعبية، تلمسان، 1991، الملحق الشعري، ص 267.

[2]–نفسه، ص 267.

ولعل القارئ للبيتين ولمطلع القصيدة يتبادر إلى ذهنه قصيدة تغني البحتري بإقبال الربيع وفتنة جماله الذي سلب لبّه، فالشاعر المنداسي يتناص معه ومع موضوعه، حيث يقول البحتري: [1]

أَتَاكَ الرّبِيْعُ الطلقُ يَخْتالُ ضَاحكًا منَ الحُسنِ حَتى كَاد أَنْ يَتَكَلمَا
وَقَدْ نَبه النَورُوز فيْ غَلَس الدُجَى أَوَائلَ وَرد كُنّ بالأمْسِ نُوّمَا
يَفْتُتهَا بَرد النّدَى فَكَأنّهُ يَنْبُتُ حَديثًا كَانَ قَبْلَ مُكَتمَا

بعد الترحيب بقدوم الربيع ينتقل المنداسي إلى وصف مفصل للربيع مركزا على الأزهار بوصفها الميزة الجلية لهذا الفصل، متغنيا بجمالها وتنوعها، ومشكلا بألوانها وأنواعها صورا شعرية بديعة، تكشف عن نفسه ومشاعره وتنقل أفكاره للمتلقي، حيث يقول: [2]

الرّبَيعْ اَقْبَلْ بَفْضَالُوِ للْعْشَيقْ سَلْوَانْ خَاطْرُ وَيَتْسَلَىْ مَنْ كُلْ بَأْسْ يَهْنَىْ
الزَهْرْ وَالنَسْرِيْ وَالْفُلْ مَعَ الْسيْسَانْ مَرْدْقُوشْ وَالخَيْلِيْ فيْ طْرَافْ يَاْسْمَيْنَاْ
الْسُنبَلْ وَالنَرْجَسْ وَالَبَاْغْ وَالقَيْقْلانْ قُرُنْفُلْ أَوْ شَاْكُوكيْ بيْنُهُمْ لَحْبَقْ عْنَاْ

من خلال الأبيات السابقة يبدو أن الشاعر حشد كما هائلا من أنواع الأزهار التي شاعت وعرفت في الثقافة الشعبية، وهذا ينم على معرفته لها، ويدل على اهتمام المجتمع الجزائري في العصور السابقة بالأزهار زراعة واستعمالا وتصنيعا، فهناك العديد من الأسماء شائعة ومعروفة في ربوع الوطن الجزائري، مع اختلاف هذه الأسماء من منطقة لأخرى، أو تغيرها إلى مسمى جديد أخذ عن الغرب أو شيوع في منطقة عن أخرى، خاصة الأماكن التي تهتم بزراعة وقطف الأزهار.

---

[1]–صالح حسن اليظي، البحتري بين نقاد عصره، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1982، ص 92.

[2]– عبد الحق زريوح، الخصائص الفنية للشعر الشعبي، ص 267.

كما لا يقتصر وصف الشاعر للأزهار خارجيا؛ أي منظرها المادي فقط بل يتعداها إلى تصوير رائحتها الزكية أي الصفة المعنوية (زكية، ذكية، فاح، زينه شباح) التي تختلف من زهرة لأخرى، وهذا ينم عن اطلاع واسع بها، ويكشف لنا عن خبرة في التوظيف الجيد لها وعلى قدرته الشعرية في التصوير، مما يجعلنا نتعايش مع الجو الربيعي، حيث يضعنا عن طريق المخيلة في الطبيعة المزهرة بالأزهار المتنوعة، وفي الآن نفسه يظهر غنى الطبيعة الجزائرية بها، مثل " الْبَابُوْنُجْ وَقَصْنْدَشْ وَالْزَرَيْرَقْ وَرْدْ الْمَسْكيْ والخَشْخَاْشْ والدَيْدْحَاْنْ وَالعَطْرْشَهْ الْبْهَرْ وَاللّوَيْزَاْ وَالْيَاْسْ(الياسمين) والْدُمْرَانْ وَالْرَيْحَانِ والجَلاّرْ "، وجميع مسميات الأزهار المعروفة في الجزائر وخاصة المنطقة الغربية منها، حيث يقول: [1]

[1]–نفسه، ص 267–268.

الْبَابُوْنُجْ وَقَصْنْدَشْ وَالْزَرِيْرَقْ بْطَيْبْ فَاْحْ

وَرْدْ الْمَسْكِيْ يَعْبَقْ بَنْسَاْيْمَهْ ذْكَيّهْ

خَشْخَاْشْ مَسْك الْرُوْمِيْ زَيْنَهْ شْبَاْحْ

دَيْدْحَاْنْ وَعَطْرْشَهْ للْنَظْرَةْ زْهَيّةْ

الْرّبْيعْ أَقْبَلْ يَاْ أَهْلْ الْحَمَيةْ

الْبْهَرْ وَاللّوَيْزَاْ وَالْيَاْسْ بَالْزَيْنْ يْصُوْلْ

الَوَرْدْ مَنْ كُلْ نَوْعْ شْبَيْرْ وَالْقُرْنْفُلْ عْمَاْيَمْ

الْدُمْرَانْ وَالْرَيْحَانِْ وَالْزَرِيْرَقْ مَخْبُوْلْ

زَرْنَبْ أَوْ جَلاّرْ فَيْ فَرْعُهْ مَتْبسَمْ

فالمنداسي يستعرض علينا بشعرية باقة من الأزهار المشكلة من الطبيعة الجزائرية الخلابة، التي تنقلها لنا تجربته الشعرية المتأثرة بسحر الطبيعة وجمالها، باعثا في الأزهار الحركة ومضف عليها مختلف الصفات المعنوية، فورد " الْمَسْكِيْ " يعمّ المكان برائحته الزكية ويحجب روائح الأزهار الأخرى، فهو المسيطر على المكان، و"مسك الرومي" يفتخر بجماله الوضاح ولونه الأبيض الفاتح الذي يخطف الأنظار ويسلب العقول، و"الدَيدْحَان" و"العُطْرْشَة" شفاء لعلة النظر وجلاء للهموم، و"البهر" و"اللويزا" والياسمين" يتباهوا بالجمال والنقاء على مثيلاتهم، أما "القُرُنْفُلْ" فقد اتخذ مكانة السلطان والملك على أقرانه، مرتديا بلونه الزاهي عمامة تدل على الاستعلاء والترفع، في حين "الدمران" و"الريحان" يبدوان حييّان خجلان في جمالهما وألوانهما، والجلار (الجلنار) يتبسم فرحا بصورته المغرية وطربا بالربيع وجوّه.

والذي يسترعي اهتمامنا قدرة المنداسي اللغوية على رصف أسماء ونعوت الأزهار، مما يدل على اتساع ثقافته ومعرفته، وهذا ما يؤكده التصوير المبهر للطبيعة المزدانة بأشكال الأزهار، حيث يقول: [1]

الْحَلْحَالْ أَوْ بَنْ الْنُّعْمَانْ هَايْمَ
الأَرْضْ اَنْخَرْقَتْ بَكُلْ طَيْبْ نَسَّمْ
بَالْلَّقَاحْ كُلّ عْشُوْبْ وَالْنَبَاتْ مَسْبُوْلْ
خَضَارْتْ بْسَاطَاتْ أَرْيَاضَهَاْ تْنَعّمْ
وَالأَشْجَارْ مَشْتَبْكَةْ بَفْرُوْعَهَاْ تْصُوْلْ
وَجْدَاوَلْ تَجْرِيْ بَمِيَاْهْ سَيْلْ هَايّمْ
عْلَىْ خُطُوْطْ الَزَرَابَهْ عْلَىْ الْعَرْضْ أَو طُوْلْ

فالطبيعة تزينت بألوان الأزهار والأعشاب والنباتات المنتشرة على ربوعها، حيث شكلت بساطا أخضرا ينير المكان تزيده جمالا صورة تشابك الأشجار بعضها ببعض، وما يضفي على الصورة جمالية وشعرية متناهية، أصوات الجداول المنسابة بين الرياض والبساتين مشكلة خطوطا على أطراف الطبيعة، حيث يشبهها المنداسي بسجادة كبيرة (زَرْبَيّة) متعددة الألوان والأشكال، وهذا الوصف ينمّ عن شعرية المنداسي في رسم صوره، ونقل أفكاره.

والحديث عن الأزهار والأشجار يستدعي من المنداسي التعريج على ذكر الطيور التي تتألف مع الأزهار وتزدهي بها، فتتلون بألوانها وتتنوع بتنوعها، وفي هذا يسرد علينا أسماء عديدة لها، كاشفا عن ثقافته فيها أيضا، ليستكمل رسم صورته الطبيعية، حيث يقول: [2]

أُوْلَطْيَاْرْ فَيْ بْسَاْتَنْ تْصَيْحْ بَصْيَاْحْ

---

[1]–نفسه، ص 268.

[2]–نفسه، ص 268–269.

عْلَى مْنَاْبَرْ لَغْصَاْنْ يَسَبْحُوْ زْهَيّةْ

الْهَزَاْرْ يَهَلّلْ فَوْقْ غْصَاْنْ لَدْوَاحْ

وَالْبْشَيْقْ يْجَاْوبْ بَصْوَاتُـهْ هْنَيّةْ

اَسْمَعْ حَسّْ لَطْيُوْرْ نَاْطْقَةْ بَصَوْتْ مَرْفُوْعْ

بَهْبُوْبْ الْنْسَاْيَمْ الْصَبَابَهْ بْتَمْجيْدْ تْصَاديْ

أُمْ الْحَسَنْ بْصَوْتَهَاْ تْهّيَجْ مَنْ هُوَ مَوْلُوْعْ

وَالْبُلْبُلْ مَنْ نْغَاْيُمُهْ لَشْوَاْقْ تَزْدَاْديْ

لعل المنداسي يود استكمال رسم لوحته الشعرية الفنية بإضافة الطيور التي تزخر بها الطبيعة الجزائرية، ويعتبرها عنصرا جماليا لشعرية الأزهار، فلا يمكننا أن نتخيل بساتين أو رياض دون طيور بأصواتها وحركتها، ولا يمكن للشاعر أن يغض بصره ويمنع سمعه على تغريدها المرتفع المختلط مع نسيم روائح الأزهار التي تزيد من سحر المكان، حيث حشد لنا العديد من الأسماء التي عرفت في البيئة المحلية مثل (الهَزَار) و(الْبْشَيْقْ) (أُمْ الْحَسَنْ) وهو طائر لونه أحمر و(الْبُلْبُلْ) مبينا أثر تغريد كل طائر على نفسه المحبة للطبيعة والعاشقة للجمال.

ويواصل المنداسي في تعداد الطيور التي تزخر بها البساتين الجزائرية في قوله: [1]

[1]–نفسه، ص 269.

مَنّيَاْرْ يَحَنَنْ وَيَزَيْدْ لْلْقَلْبْ خْشُوْعْ

وَالْحَرْيَلْ بْمَاْيْتُهْ يَنْشَدْ عْلَىْ شْطُوْطْ الْوَاْدِيْ

الْمْقَانَنْ تَفْخَرْ بَصْوَاتْهَاْ تْبَاْعَهْ

عْلَىْ الْسْوَاقِيْ وَمْيَاْهْ تْدَفّقْ كَمْ وَاْدِيْ

الْدَمْعَانْ يْفَكّرْ وَيْزَيْدْ فَالوْلاعَةْ

عْلىْ مَرْفُوْعْ الأَشْجَارْ بْصَوْتُهْ يْنَاْدِيْ

الْقُمْرِيْ يْغَرَدْ فِيْ بْرُوْجْ الْرّفَاعَةْ

الْيَمَامْ وَالْفَاْخَتْ تَنْشَدْ فَالْوْهَادِيْ

يضيف المنداسي إلى قاموسنا جملة من أسماء الطيور الأخرى التي تحفظها الذاكرة الشعبية، فمنها مازال متداولا نظرا للاستعمال ولوجود هذه الطيور في البيئة المحلية، ومنها من اندثر وزال نظرا لعدم تداوله ولاختفاء بعض أصناف هذه الطيور، ويمكننا إرجاع غرابة الأسماء إلى تطور المجتمع من البدوية إلى المدنية، وتوظيف مصطلحات حديثة من قبل الجيل المعاصر، فانصرفت الأسماء القديمة للزوال والاندثار، غير أن الشعر الشعبي يبقى الحافظ لهذه الثروة اللغوية والأسماء المحلية التي يمكننا أحياؤها وبعثها من جديد، لصلتها بالفصحى ولفعالية دلالتها اللغوية، ولأنها من تراثنا الشعبي الذي يمثل هويتنا.

وبعد استعراض عناصر الطبيعة من أزهار متنوعة وطيور متعددة في صور بلاغية ممتعة، تأثر في المتلقي وتجعله ينفعل مع الصورة الكلية المكونة من صور جزئية كانت مقسمة بين الأزهار والطيور الجداول والأشجار، يدعونا الشاعر إلى المسارعة للتمتع بهذا المنظر الخلاب والجو الربيعي الجميل، حيث يقول: [1]

[1]–نفسه، ص 269.

قُمْ تَغْنَمْ فُرْجَهْ بْوْجُودْ قُدُوْمْ لَفْرَاْحْ مْعَ بْنَاْتْ الْهَيْفَاتْ غْنَاْيَمْ الْسَعْيَهْ
فيْ مْقَاْمْ مْعَلّيْ وَصْوَاتْ بيْتْ وَصْيَاْحْ وَالِشِمَعْ فَالْحَسْكَةْ دُمُوْعُهْ سْنَيْهْ

كما توطّن توظيف الأزهار في شعر المنداسي في وصف حالته النفسية وتأملاته الخاصة التي يدمج فيها الطبيعة بمختلف مظاهرها ومتوسلا بشعرية وجمال الأزهار، حيث يشيد بدور الرياض المملوءة بالأزهار المتنوعة، ويبين أثرها في النفس، حيث تروّح عن العاشق بلواه وتستمع لشكواه فتواسيه، وتزيل عن الحائر حيرته، وتقاسمه همومه طوال الليل فيقول: [1]

طَاْلْ الْلّيْلْ وَلاْ بَاْ يْلُوحْ فَجْرُوْ ضَاْعْ صَبْريْ وَعْيُونيْ نَوْمْهَاْ مْشَرَدْ
الَغْيَامْ نْسَجْ وَنْجُوْمْ الْسّمَاْ اعْتَكْرُوْاْ بَعْدْمَا كَانُوْاْ كَالْيَاقُوْتْ فيْ الْزُمُرُدْ
وَالْنْسَيْمْ كمَا الْعَاْشَقْ يَشْتَكيْ بَهَجِْرُوْ وَالْرّيَاْضْ تَبْسَمْ وَأَمْ الْحَسَنْ تْغَرَدْ

إنّ توجه المنداسي إلى توصيف حالته النفسية بالطبيعة المشخصة في الليل والنسيم والرياض يعكس ارتباطه بجماليات الطبيعة وخاصة الأزهار كما أسلفنا، واتحادها في البعد الدلالي لتصبح الأزهار ومكوناتها معادلات رمزية لأحاسيس الشاعر وموقفه من قضاياه المرتبطة بنفسه المغتربة، ويظهر ذلك في دعوته إلى النظر إلى جمالية الأزهار، باعثا فيها الحركة الرومانسية حيث يقول: [2]

قُمْ تْشُوْفْ الْتَبْسيْمْ هَبْ عْلَىْ الأَزْهَاْرْ قَبّلْ مَنْهَا الْخْدُوْدْ وَالثَغْرْ الْبَاْسَمْ
نَاْمْ الْنّسْريْ لاْكَنْ الْخْيْلْيْ سَهّاْرْ وَفَتّحْ الْيَاْسْمَيْنْ مَنْ ثَغْرُوْ بَاْسَمْ
صَيّرْ جَنْحْ الْظّلاْمْ فيْ الْقَطْعَانْ نْهَاْرْ وَقَلْبْ وَقْتْ الْهُمُوْمْ بَاْلسْرَاْجْ مْوَاسَمْ

يبدو أنّ المنداسي رسم لنا صورة بديعة فسيفسائها الأزهار، حيث بثّ فيها الحياة والحركة، وطعّمها بالأحاسيس والمشاعر من نفسه، مصورا لنا

---

[1]– نفسه، ص 273.

[2]– نفسه، ص 273.

تبسمها، وتقبيلها من خدها، من خلال تصوير نوم زهرة " الْنّسْرِيْ " على كفي النسيم وزهرة "الخَيْلِيْ" ساهرة، وتفتح "الْيَاْسْمَيْنْ" هو باسم الثغر، هذه الأزهار المتلألئة الزاهرة صيرت الظلام نهارا بأنوارها وحركيتها الجمالية، وغيّرت مزاج الشاعر من الحزن إلى الفرح والابتهاج.

ونلحظ من خلال الأبيات السابقة قدرة المنداسي برصيده اللغوي وكثافة صوره الشعرية ودقتها على توظيف الأزهار ومكوناتها وتحميلها طبائع الإنسان، وهي إحدى الميزات الفنية التي تكثر في شعره، حيث يبدو أنه قام باستنطاق جمالي يتسم بالتجديد والإدهاش من خلال إسقاط المشاعر الوجودية على أنواع الأزهار في فنية مطلقة تتميز بالجمالية الممتعة والكثافة الدلالية التي شاعت عند كثير من الشعراء في العصر الحديث.

ويوظف المنداسي الأزهار في وصف الحبيب ومناجاته بالصور الفنية البديعة المستلهمة من خصائصها، مثل النّور والإشراق والإزهار والطهر والنقاء والجمال الفتان وإشاعة الجو المفرح الذي يناشده الشاعر، وهو انعكاس لنفسيته المحبة للجمال والطهر والنقاء، ويظهر هذا في قوله: [1]

فَعَسَىْ تَبْشَرْ الْصبَاْحْ يَبَشْرَكْ بَتَمْسَكْ يَشْرَقْ نُوْرْ جْبَيْنَكْ بَجْمَالْ الْحَبَيْبْ الأَزْهَرْ
يَنْجْمَعْ شَمْلَكْ يَكْمَلْ بِاْلَحْبَيْبْ أَنْسَكْ يَنْشَدْ أَشْعَارَكْ يْحَرَكْ الْوْتَر وَمَزْمَاْرْ
يَتْرَكْ الْجَوْ عْنَاْبَرْ وَالْثْرَىْ مُمْسَكْ يَفْتَرَشْ رَوْضَكْ لَقْدُوْمْ الْوْرُوْدْ وَأَزْهَارْ
يَبْهَرَكْ مَنْظَرْ تَتْمَنَاْ الْنْجُوْمْ نَحْرُوْ وَالَشَفَقْ يَهْوَىْ الْخَدْ الْسَايَلْ الْمَوَرَدْ

ويستلهم المنداسي زهرة شقائق النعمان لينقل للمتلقي جمال حبيبته التي فاقت كل النساء وتفردت عنهنّ بالمحاسن، حيث استعان بصفاتها ليقربنا من شكل حبيبته، حيث يقول: [2]

---

[1]– نفسه، ص 273.

[2]– نفسه، ص 274.

الْعُيُونْ السُوْدْ سَدْدَتْ لِلْقَلْبْ سْهَامْ مَسْمُوْمَةْ لاْ قْتَالْ مَاْ عَتْ ْقَتْ صَاْحَبْ
مَاْ تَرْكَتْ مَنْ سْلاْ وَلاْ رَحْمَتْ مَنْ هَاْمْ سَحْرْ بَاْلِيْ ارْتَضَىْ الْكَسْرْ مَنْ حَاْجَبْ
ضَرْبَتْ مْلُوْكْ الأَرْضْ مُقْلَتُهَاْ جَلْنَاْرْ هَذَاْ الْنُعْمَاْنْ عَقْدْ لجِهَتْهَاْ وَاْجَبْ

لعل الشاعر شبّه العيون ذات اللون الأسون بالنبل المسمومة التي تتغلب على خصمها دون قتال أو مواجهة، وقد تغلبت على ملوك الأرض ومن عرفوا بالقوة، فلها كامل السلطة ومنتهى الأمر، كما تتصف بالقسوة فلا تعتق ولا ترحم أسيرها ولا تتيح له أن يفرح أو يهنأ، وقد شبه مقلة الحبيبة بزهرة "بالجلنار"، وثغرها بشقائق النعمان (الأحمر) الذي يبعث على الشهوة والجمال، وهذه التشبيهات قد عرفت في الشعر العربي ولم يشذ عنها الشاعر الشعبي بل انتهجها ووظفها بالمقاييس نفسها بشعرية وبطرق فنية فيها الابتكار والجمالية.

ومن جماليات التصوير عند المنداسي طول نفسه الشعري وتوالد معانيه وسلاسة تعابيره وضخامة قاموسه الشعري، وما يؤكد مذهبنا استمراره في وصف جمال حبيبته مستعينا بتقنية محادثة الأزهار ووصف سحرية ألوانها وأشكالها–كما أسلفنا سابقا–ويبدو جليا في قوله: [1]

هَكْذَاْ بَاْلْصَوْنْ يَكْبَرْنَ الْجَمَاْلْ مَحْرُوْسْ لاْ تْكُوْنْ الْرَوْضَةْ مَرْتَعْ لْلْبْهَاْيَمْ
فيْ الْعُيُوْنْ الْنَرْجَسْ وَاْلْخَدْ فيْهْ مَغْرُوْسْ وَرْدْ وَاْلْجَلْنَاْرْ مَعَ الْحَيَاْ كْمَاْيَمْ

يصور المنداسي العيون بشتى أنواع الأزهار فقد رأيناه سابقا وصفها "بالْجَلْنَاْرْ"، وفي هذه الأبيات يصفها بالنرجس وانبعاث هيئته منها، ويلحق بها الخد بمخالفة جميلة حيث الورد ذو اللون الوردي فيه مغروس، وهذا دلالة على الكثرة والكفاءة والديمومة في اللون والرائحة، ويكثف من حضور "الْجَلْنَاْرْ" في محيا الحبيبة بصور كثيفة (كْمَاْيَمْ)، لكن المنداسي يظهره في هيئة حياء وهي

[1]– نفسه، ص 274.

صفة معنوية ألحقها "بالْجَلْنَارْ" دلالة على الجمال والنقاء والطهر الذي يكتنف محيا الحبيبة.

ليواصل المنداسي نقل الصورة الكلية المتمثل في وجه وطلعة الحبيبة بواسطة صور جزئية وذلك بالاستعانة بجمالية الأزهار المتنوعة، فبعد العينين والخدين ينتقل إلى الثغر والوجه عموما، ثم يختتم بتصوير القوام، حيث يقول: (1)

وَالْمُبَيْسَمْ شَهْدَةْ فيْ جَبْحْ نَحَلْ مَغْرُوْسْ وَالْقُوَامْ عَنْ غَصْنُوْ غَنَاْتْ الْحْمَاْيَمْ
وَالْمَقْمَرْ مَنْ وَجْهُوْ مَنْ تَبْعُوْ يَقْصّرُوْ كالْغُصْنْ تَتْمَاْيَلْ فيْ ثَوْبَهَاْ مْجَرَدْ

لعل من جماليات التصوير عند المنداسي الدقة في الوصف والتركيز في التعبير، ويظهر من خلال لفظة(الْمُبَيْسَمْ) وهو تصغير لمَبْسَم، وهذا ما يعرف في الأوساط الشعبية أنّ من صور جمال المرأة صغر مبسمها الذي يكتنف على الحسن والبهاء، وقد وصفه بأنه (جَبْحْ نَحَلْ مَغْرُوْسْ) أي خلية نحل تتقاطر عسلا وتفيض حلاوة، وعند ذكر النحل يستلزم ذكر الأزهار والأشجار التي وصف بها قوام الحبيبة، وذلك بطول وانسياب أغصانها التي يحبها الحمام والطيور.

ليختم الشاعر لوحته الفنية بشكوى من عذاب الهجر والصدّ الذي يلقاه من حبيبته، وبذلك يكون قد أنهى رسم الصورة الكلية لها، حيث يقول: (2)

يَاْ عْذَاْبِيْ شَفَيْتْ عَيْنِيْ بْرَيْقْ ثَغْرُوْ
حَيْنْ يَتْبَسَمْ فيْ وَقْتْ الْسّلاْمْ يَنْشَدْ
وَالْرّيَاْضْ تَبْسَمْ وَأُمْ الْحَسَنْ

---

[1]– نفسه، ص 274.

[2]– نفسه، ص 274.

فالريـاض بأزهارهـا الملونـة ورائحتهـا الطيبـة لا تغيـب علـى المشـهد الشعري للمنداسي، حيث وجدناه يستعين بها في أغلب قصائده خاصة الوصفية سواء في المدح أو الغزل، فالشاعر يلجأ إلى الطبيعة بمختلف أشكالها ليستعير منهـا هـذه الأدوات لرسـم صـوره ونقلهـا للمتلقـي، وعـادة مـا تكـون مجملـة دون استثناء، إذ حديثه عن الأزهار لا يقتصر عليها فقط بل يشمل ما حولها وما يصاحبها في الطبيعة من أشجار وأغصان وطيور بأشكالها وأنواعها أيضا، وهذا يكشف عن كفاءة المنداسي في توظيف الأزهار وتطويعها لمعانيه الشعرية.

خاتمة:

من خلال دراستنا لتوظيف الأزهار في الخطاب الشعري الشعبي عند المنداسي نرصد النتائج التالية:

1-استطاع الشاعر الشعبي الجزائري دمج مظاهر الطبيعة في خطابه الشعري وتطويعها لصياغة الفكرة وتشكيل الصورة الشعرية بكفاءة ونجاح.

2-المنداسي أحد الشعراء الذين نجحوا في الاستعانة بجماليات الأزهار والطيور والأشجار بمختلف ألوانها وأشكالها في تصوير مشاعره وأحاسيسه.

3-تمكـن الشـاعر مـن جعـل الأزهـار بـديلا وجـدانيا وجماليـا لصـفات معنوية في الموصوف(الممدوح).

4-للارتقـاء بالأفكـار وتعميـق الـدلالات اسـتعان المنداسـي بالأسـلوب البياني المتمثل في الكنائي والتشبيهي والاستعاري، ومتكئا على الإيحاء وتكثيف الصـورة وهـذا للتقـرب مـن المتلقـي وجعلـه يتفاعـل مـع الفكـرة ويتـأثر بالخطـاب الشعري المرسل.

قائمة المصادر والمراجع:

1. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1.

2. أبـو القاسـم سـعد الله، تـاريخ الجزائـر الثقـافي، الشـركة الوطنيـة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

3. الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، 1984.

4. الأعشى، ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس)، شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1987.

5. امرؤ القيس، الديوان، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة.

6. بشر بن أبي خازم الأسدي، الديوان، تحقيق: عزة حسن، وزارة الثقافة، دمشق، ط 2، 1972.

7. ديوان سعيد بن عبد الله المنداسي(الشعبي): تقديم وتحقيق: الأستاذ محمد بخوشة، مقدمة الديوان، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د ط، د ت.

8. ديوان سعيد بن عبد الله التلمساني المنداسي (االفصيح): تحقيق وتقديم:رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د ط.

9. صالح حسن اليظي، البحتري بين نقاد عصره، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1982.

10. طرفة بن العبد، الديوان، تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصقال، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1975.

11. عبد الحق زريوح، الخصائص الفنية للشعر الشعبي، رسالة ماجستير، مخطوط، معهد الثقافة الشعبية، تلمسان، 1991.

12. عبيد بن الأبرص، الديوان، تحقيق: حسين نصار، القاهرة، ط1.

13. الفراهيدي، العين، دار صادر، بيروت، لبنان.
14. محمد بن الكتاني الطبيب، كتاب التشبيهات من أشعار أهل الأندلس، تحقيق: إحسان عباس، دار الشروق، بيروت، ط2، 1981.
15. محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، المطبعة الخيرية، مصر، تصوير دار مكتبة الحياة، بيروت، 1306هـ .
16. المفضل، المفضليات، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط 3، 1964.
17. نوري حمودي القيسي، الطبيعة في الشعر الجاهلي، دار الإرشاد، بيروت، ط1، 1970.

التجديد الرّصين في شعر مفدي زكرياء
دوافعه ومظاهره

أ.نعيمة سبتي

جامعة أدرار

ملخص:

إنّ الشّاعر العربي لا يكتب في الفراغ، ولا ينطلق من الفراغ بل هو مرتبط دائما بالماضي الأصيل المستمدّ من تراثه الأدبي الزّاخر بالقيّم الفنيّة، فمن لا ماضي له لا حاضر له. والشّاعر الجزائريّ "مفدي زكرياء" انطلق في تجربته الشّعريّة من ماض أصيل، وعبّر معنًى ومضمونا بعاطفة جيّاشة عن عصريّته. ومثّل بصدق تأثّره الواضح بالأدب العربي والموروث الإسلامي بحيث جَرَى قلمه واستقام لسانه بكلمة عربيّة ولَّدتْ صورا شعريّة، ووظَّفَ فيها كلّ ما يقوى عليه من أساليب بلاغيّة، مستمدّة من التّراث والبيئة الثّقافيّة والذّاكرة والأصالة والصّدق بأسلوب تماوجت فيه الديباجة الفنّية الرّائعة.

وحاول التأصيل بين القديم والحديث. إذ أنّه لم يرفض القديم لأنّه قديم ولم يتلهّف للجديد لأنّه كذلك.. بل استجاب لحاجات فكريّة ونفسيّة تمثلتها النّزعة الرومانسية، الّتي أحدثت منافذ أطلّت على عهد جديد للشّعر الجزائري عامّة. ذلك الشّعر الّذي رفع لواء التحدّي وواكبت نصوصه الحدث والواقع فكان شعرا صادقًا ورمزًا لأصالة أصحابه.

Abstract:

The Arab poet does not write in a vacuum; he is always linked to the past inherently deriving from his or her rich literary heritage. The Algerian poet "Mofdi Zakaria" started his poetry relying on the past. He was able to express himself in clear Arabic. Indeed, he tries to establish a relationship between both ancient and modern realities, responding to the needs of the intellectual and impressionistic influences of romanticism.

مقدمة:

إن القارئ في الحياة الجزائريّة المعاصرة في أمسّ الحاجة لتذوّق عالم الشّعر قديمه وحديثه في أبرز نماذجه وأفضل شعرائه، بتنوّع تجاربهم وهم يعبّرون عن أحاسيسهم وعن إنسانيّتهم من مختلف البيئات الّتي عاشوا فيها. فكان مفدي زكرياء من بين هؤلاء الشّعراء من أشار إليّ بيده ليصحبني وإيّاه في رحلة عبر شعره.

إذ تبلورت في شعره صورة الحبّ الوطني الممتدّ لحبّ أكبر شمل كلّ العرب وتاريخهم العريق. فاستغلّ إعجاز القرآن أروع استغلال، واستفاد من التّاريخ بطريقة كلّها براعة في التّعبير، واحتكّ بالتّراث الأدبي في أفضل صوره ونماذجه، ومزج كلّ ذلك بالشّعر وجعل المتلقّي يتابع رحلته مع الحضارات في مسيرها الزّمني نحو التقدّم والتطوّر للأفضل والأحسن.

ارتبط شعره بالثّورة الجزائريّة وكان شعره المتداول بين النّاس اللّهب المقدّس والإلياذة، وطرح إنتاجه قضيّة الالتزام والاقتباس من التّراث وقوّة الخطاب الشّعري. لكن طموحي كان أكبر من ذلك، أردت تجسيد الحقيقة الّتي يجهلها هذا الجيل ويتجاهلها آخرون من الجيل السّابق، أردت قول كلمة حقّ في هذا الشّاعر. فماذا يعرف القارئ عنه ؟ أنّه ناظم جيّد للشّعر العمودي، وأنّه شاعر الثّورة الجزائريّة بلا منازع. وكم له من الشّعر ؟ الإلياذة واللّهب المقدّس فقط ؟

إنّ الحقيقة غير ذلك، فله من الشّعر ما يفوق خمسة دواوين مطبوعة، إضافة إلى أشعار مبعثرة في الكتب والمجلاّت هنا وهناك. والقضيّة الأساسيّة الّتي أثارت الاستغراب لدى بعض الأوساط هي تقديم مفدي زكرياء لتجربة شعريّة بنوع من التّجديد، بحيث أنّ هذه الفكرة دقّقت اختياري أكثر بدراسة الجانب التّجديدي عند هذا الشّاعر. ولا أنكر وجود تلميحات حول هذه القضيّة

في بعض الدّراسات الّتي تحجبها في الأغلب دراسة النّزعة الثّوريّة والوطنيّة لدى مفدي زكرياء.

لقد حاولت بكلّ جهدي تسليط الضّوء على نوعيّة تّجربته الجديدة والتي سماها "بالتجديد الرصين "،والحقيقة التي لا يجوز أن نغيبها في كل تقييم أو دراسة هي أن لا قيام –مطلقا– لأي تجديد رصين بغير استيعاب التراث والاستمداد من عناصره الحية, لأن جوهر التراث لا يتعارض –بحال– مع اكتساب التحديث,فالتجديد لا يتحقق بالقطيعة مع كل ما سبق، ولا سبيل أبدا إلى إدراك التطور المرغوب بغير أسس متينة راسخة في أعماق الوجدان.

والإقرار بأهمية التراث وكونه من مقومات التجديد والابتكار أمر واضح لكل ذي بصيرة.وهنا تبرز محاولة الشّاعر التأصيل بين القديم والحديث. إذ أنّه لم يرفض القديم لأنّه قديم ولم يتلهّف للجديد لأنّه كذلك. بل استجابة لحاجات فكريّة ونفسيّة تمثّلتها النّزعة الرومانسية، الّتي أحدثت منافذ أطلّت على عهد جديد للشّعر الجزائري عامّة. ذلك الشّعر الّذي رفع لواء التحدّي وواكبت نصوصه الحدث والواقع فكان شعرا صادقًا ورمزًا لأصالة أصحابه.

كما تولّدت لدى مفدي تجربة إنسانيّة تمثّلها أحسن تمثيل فنّي ونقدي، ويمكن القول أنّ براعته كانت في خلقه للجديد من جسم التّراث ومحاولة التّأصيل بينهما، ليرتكز عنوان البحث حول:"التجديد الرصين في شعر مفدي زكرياء" من منطلق الإشكاليّة المطروحة:

هل استطاع شاعر الثّورة التأصيل بين الشّعر الحديث والموروث القديم ؟

وإلى أيّ مدى حقّق التّجديد في شعره وعلى أيّ مستوى كان؟

ثمّ لا أنكر لذّة الاستكشاف في هذا البحث والشّاعر يستعمل أدوات فنّية توضّح قوّة تعامله مع اللّغة والمضامين الّتي أسرّ بها للمتلقّي.

ورأيت أن أعالج هذا الطرح كالآتي:

- مقدمة
- المبحث الأول: شاعر الثورة والشعر الحديث .
- المبحث الثاني: دوافع وحجج.
- المبحث الثالث: التجديد الرصين.

*خاتمة.

المبحث الأول:

شاعر الثّورة والشّعر الحديث:

إنّ المعروف عن شاعر الثّورة الجزائرية التزامه بالقصيدة العموديّة لدرجة التّقديس، ومحاربته لحركة التّجديد الشّعري أو ما يُسمَّى "بحركة الشّعر الحديث"، ومعاداته لها طوال مسيرته الشّعريّة.

وقد عبّر عن ذلك بلسان حاله: " ليس هنالك شعر قديم وشعر جديد، فإمّا شعر وإمّا لا شعر، وإذا ما خلا الشّعر من العنصر الموسيقي المتجاوب مع دقّات القلب، فقد خلا من عنصر الخلود، فهو لا يعدو أن يكون بمثابة عود كبريت ينطفئ بعد إشعال السّيجارة " [1].

فأشعل الحرب ضدّ تلك الحركة التّجديديّة، وأسمع صوته للعالم فمن جهة يقدّس عموديّة الشّعر، ومن جهة أخرى يوجّه أصابع الاتّهام لرواد الشّعر الحديث الّذين حاولوا تغيير شكل الشّعر العربي وأوزانه فيقول:

وعَافَ الشّعر لَمَّا بَاتَ سُخفًا وقالُوا: إنّهُ الشّعرُ الجديد

كَلاَمٌ تَضحَكُ الأحجَارُ منه ولغوٌ يستخفُّ به البليد[2]

[1] بلقاسم بن عبد الله، "مفدي زكرياء شاعر مجّد ثورة"، مؤسّسة مفدي زكرياء، الجزائر، ط2، 2003م.ص41.

[2] مفدي زكرياء "تحت ظلال الزّيتون". المطبعة الرّسميّة، تونس، 1965م.ص76.

بصريح العبارة يهاجم هذا النّوع من الشّعر الّذي يراه كلامًا سخيفا يشوبه العبث واللّهو.

وبموضع آخر يجعل–أي الشّاعر–من الشّعر الحديث مهزلة تجمع العبث في كلامٍ بعيدٍ جدًّا عن إدراك المعنى:

وَعَابِثِينَ أَرَادُوا الشِّعْرَ مَهْزَلَةً فَأَزْعَجُوا بِرَخِيصِ القَوْلِ آذَانَا[1]

فعدم التزام أولئك الشّعراء بقضايا الوطن والإنسانيّة جعل مفدي يصفهم بالعابثين المتطرّفين في ربط العلاقة " بين الثّورة في المجال الفنّي الشّعري وبين الثّورة في المجال المضموني والفكري، فجاء شعرهم ناقمًا على كلّ ما هو مقدّس في ميدان الشّعر من معان وأفكارٍ" [2]. ومثل هذا الرّأي لا يصدر إلاّ من شاعر مُقتنع بضرورة الالتزام بالقيم المستوحاة من تجربة الشّعب في الكفاح والتصدّي للظّلم والتخلّف معًا.

وإن كان الشّعر عمل فنّي جميل، هذا لا يعني أنّ جماله يكمن فقط في شكله، بل حتّى في الانسجام التّام بين الشّكل والمضمون، كما أنّه لا يقتصر فقط على اللّذة الجماليّة، وإنّما هو معرض من معارض الفكر المرتبط بكفاح الشّعوب من أجل التحرّر وخدمة القضايا الإنسانيّة لأنّه سلاح يستخدم في إقرار العدالة الاجتماعيّة؛ والشّعراء مدعوّون إلى اتّخاذ مواقف في خضمّ حياة مجتمعاتهم[3].

ثمّ إنّ الدّعوة للتّجديد من خلال إرسال القوافي وتعديل الوزن هي في نظر مفدي زكرياء عجز وعدم قدرة على الإتيان بشعر مقفّى:

---

[1] مفدي زكرياء "اللّهب المقدّس". موفم للنّشر والتّوزيع، الجزائر، ط3، 2000م.ص290.

[2] يحي الشّيخ صالح "شعر الثّورة عند مفدي زكرياء". دار البعث، الجزائر، ط1، 1407هـ/ 1987م.ص270

[3]– ينظر محمّد مصايف "النّقد الأدبي الحديث في المغرب العربي". الشّركة الوطنيّة للنّشر والتّوزيع. الجزائر. دط . 1979 م. ص236.

تَنَكَّرُوا للقَوَافِي حِينَ أَعْجَزَهُمْ صوغُ القَوَافِي وَضَلُّوا عَنْ ثَنَايَانَا[1]

ويقول أيضا:

وَالأُلَى دَنَّسُوا القَوَافِي سُخْفًا وَهُوَاءً مِنْ كُلِّ بتلز * قَاصِرْ

وَصَفُوا الشِّعْرَ بِالحَدِيثِ فَكَأَنَّ الـ حَدَثَ الأَكْبَرَ الجَدِيدَ المُعَاصِرْ[2]

يشير هنا لقصيدة النّثر الّتي شلّت حركة القافيّة، وادّعت بأنّ القافيّة ليست مقوّمًا جوهريًّا في الشّعر، وإنّما هي قيدٌ مفسِدٌ له. وإن أصاب مفدي في أنّ البعض يلجأ لقصيدة النّثر هروبًا من صياغة شعر مقفًّى، فإنّ هذه الفكرة ليست معمّمة على الإطلاق.

وهذه المرّة يتكلّم روّاد الشّعر الحديث مدافعين عن أنفسهم ويهاجمون في نفس الوقت الشّعر العمودي، ويرون أنّه شعر مقيّد بالأوزان، وقابع بمكانه كالحجر لا يتغيّر ولا يتطوّر، أمّا شعرهم فهو في غنى عن تلك القيود:

قالوا: جمودٌ على الأوضاع وزنكمُ فشعرنا الحرُّ لاَ يَحْتَاجُ أَوْزَانَا[3]

فيردّ الشّاعر قائلا: ما لم يتوفّر في الشّعر الإيقاع المنتظم حتّى يكون كالجدع لأغصان الشّجرة المنتظمة مع بعضها البعض، ما عدا ذلك فليس من الشّعر في شيء:

فَأَيْنَ مِنْ جَرَسِ الإِيقَاعِ خَلْطُكُمُ مَا الشِّعْرُ إِنْ لَمْ يَكُنْ دَوْحًا وَأَغْصَانًا[4]

حدّد مفدي بشكل واضح ما يعيبه في الشّعر الحديث وهو الافتقاد للجرس المتردّد والإيقاع الموسيقي، وبذلك فهو لم يعب الخروج عن بحور الشّعر العربي مادام الشّعر يتوافر على جرس الإيقاع، ذلك " الانسجام الصّوتي الدّاخلي

---

[1]– مفدي زكرياء "اللّهب المقدّس". ص291.*فرقة موسيقيّة انجليزيّة نالت شهرة واسعة في العالم.

[2]– مفدي زكرياء "أمجادنا تتكلّم". مؤسّسة مفدي زكرياء، الجزائر .تحقيق مصطفى الحاج بكير حمودة . 2003 .ص276

[3] – مفدي زكرياء "اللّهب المقدّس". ص291.

[4] – مفدي زكرياء " اللهب المقدس"،ص291.

الّذي ينبع من التّوافق الموسيقي بين الكلمات ودلالاتها حينًا أو بين الكلمات وبعضها البعض حينًا آخر" [1].

[1] – ابراهيم عبد الرّحمن "الشّعر الجاهلي قضاياه الفنّية والموضوعيّة". مكتبة الشّباب. القاهرة.د ط.1979. ص263.

ويواصل مفدي حملته ضدّ الشعر الحديث، ويتساءل كيف للتّاريخ أن يسجّل سخف أولئك المجدّدين، وأنّه مهما وفّر لهم من أساليب النّشر والطّباعة المنمّقة فسخفهم ميّت لا روح فيه:

وكيف هل خلَّد التّاريخُ سُخْفَكُمْ مهما تفنَّنَ إخراجًا واتّقَانَا

وما عسَى تنفعُ الإسفافَ مَطْبَعَةٌ تُضفي الدمقسَ عَلَى الأمواتِ أَكْفَانَا[1]

إنّ الشّعر العربي القديم في قالبه ومعانيه وصوره وعواطفه ومادّته الشّعريّة صورة عن حياة العرب وماضيهم وعراقتهم وأصالتهم، فيتساءل مفدي هذه المرّة أين الشّعر الحديث من ماضي الأمّة العربيّة ؟ ما داموا يدّعون أنّه–أي الماضي– زور وبهتان؟:

وما الّذي يَصِلُ الأرحامَ فِي غَدِكُم إذا كان مَاضِيكُمُ زُورًا وبهتانَا[2]

لقد أثمرت الثّورة على التّصوّر العربي القديم للشّعر ما عرف بالشّعر المرسل والشّعر المنثور وقصيدة النّثر، وكلّها أجناس تخلّت عن النّظام الموسيقي للبحور العربيّة، " واختلف موقف أصحابها من القافيّة، فبينما التزمها بعضهم–أيًّا كانت صور هذا الالتزام–تحرّر منها آخرون تحرّرا كاملا، ورأوا أيضا التحرّر من صيغ التّعبير القديمة، وإخضاع عناصر الشّكل لدفقات شعوريّة متغيّرة، والاستعانة بالرّمز حينا، وبالأسطورة حينا آخر لتصوير أفكارهم ومشاعرهم " [3] محاولين في كلّ ذلك التّأصيل لشعرهم، فنشأت حرب لا هوادة فيها بين الأنصار والخصوم.

ويعدّ أدونيس على رأس الشّعراء الّذين حاولوا هدم القديم وتدميره لإحلال الجديد محلّه فيقول:

3– مفدي زكرياء "نفسه".ص نفسها.

[2]– نفسه. ص292.

[3] – محمّد مصطفى هدارة. "الحداثة والتّراث"، مجلّة الهدى، ع (16–17) سبتمبر–أكتوبر، سنة 1408هـ/1987م ، ص38.

يَادَمًا يتخثّر، يَجري صحارى كلام
يادماً ينسُج الفجيعَة أو ينسُجُ الظّلاَم
انقرض انقرض
سحرُ تاريخك انتهى
ادفنوا وجهة الذّليل وموروثه الأبلها[1]

إنّ هذا الكلام قد زاد في احتدام الصّراع بين أنصار الشّعر العمودي وأنصار الشّعر الحديث، فاهتزّت بداخل مفدي مشاعر العروبة والأصالة، فيردّ بلسانه وعقله العربي المتأصّل أنّ " الأولى بحركة التّجديد الشّعري أن تعتمد على التّراث العربي وتطوّره، فبذلك ستضمن لنفسها البقاء والاستمرار باعتبارها سلسلة متّصلة الحلقات. تصل الأمس باليوم والحاضر بالمستقبل، وبالتّالي تكون أصيلة ".[2] فهذا الماضي الّذي يجعلون منه زورا وبهتانا هو الأساس في انطلاق بذور التّجديد على مستوى الحركة الأدبيّة.

ويتبادل الأنصار والخصوم التُّهم فيما بينهم محصورة بين الرّجعيّة وعدم التطوّر لرواد الشّعر العمودي، والتأثّر بالغرب والسير على نهجهم لرواد الشّعر الحديث، وموقف مفدي يكمن في أنّه راضٍ بالتُّهمة الموجّهة لأنصاره، فشتّان ما بينها وبين التّهمة الموجّهة للفريق الآخر:

رُجْعَي العروبة لاعَدْوَى الدّخيل بنا شتّانَ ما بين عَدْوَاكم ورجعانا[3]

---

[1] – أحمد سليمان الأحمد "هذا الشّعر الحديث". مكتبة النّوري. دمشق. دط.د ت. ص149. وعلّق أحد النّقاد على هذه القصيدة قائلا :"تفوح منها رائحة الحقد على التّراث العربي العظيم ومحاولة تحطيم كلّ ما يبث إلى الحضارة العربيّة الرّائعة في مثل هذه الألفاظ الّتي لا نرى لها أيّ غرض فنّي آخر غير هذا الغرض".

[2] – يحي الشّيخ صالح ،" شعر الثورة عند مفدي زكرياء" ،مرجع سابق. ص276.

[3] – مفدي زكرياء "اللّهب المقدّس". ص292.

ويحذّر الشّاعر من التأثّر بالدّخيل الّذي يقصد به المستعمر، فكيف يحصل ذلك وهو يغتصب أرض الجزائر، الّتي لولاها ما انفجرت هذه الطّاقة الشّعريّة الهائلة لمفدي زكرياء.

إنّ التزام الشّاعر بالقصيدة العموديّة لا يقلّ أهميّة عن التزامه بمبادئه الدّينيّة وقيّمه الوطنيّة والقوميّة، ومن هذا المنطلق ومن منظور أخلاقي يتحدّث عن الشّعر الحديث قائلا:

و قالـوا: التقدّم شعر لقيط تطير الأصـالة فيه شظايا
تَفَاعِيـلُهُ كَضَمِيرِ اليَهُو دِ يَصوغ مَبَانِيه خبث النّوايا
وقد أصبح الشّعر كالجيل خنثى تُذِيبُ المُيُوعَة فيهِ الخَلاَيَا[1]

فهذا الشّعر حاله حال الشّباب الّذي فسدت أخلاقه، وذهب دينه، وانجرّ وراء مغريات الغرب اللأخلاقيّة. ويرى مفدي أنّ هذا التقدّم الماثل في شعر "لقيط" ما هو إلاّ تجديد متطرّف يمسك زمام أموره أعداء الأمّة العربيّة، " فعمليّة إلغاء الشّعر ووضع النّثر محلّه ما هي–في أعماقها وحقيقتها–إلاّ سلسلة مدروسة ومنفّذة بإصرار من أجل تصفيّة صفحة مجيدة من صفحات التّراث العربي"[2].

و كان هجوم الشّاعر على أنصار الشّعر الحديث هجومًا لاذعا مسَّ به كلّ جوانب شعرهم من معانٍ وقيم أخلاقيّة ووطنيّة. لكن مفدي لا يرضى لأبناء عروبته أن يقفوا ذلك الموقف المتطرّف، فيخيّرهم بين خيارين فإمّا العودة والتوبة النّصوح وإمّا الاستمرار وتبنّي لغة الدّخيل لغةً لشعرهم:

عُودُوا إلى لغةٍ يرضى الدّخيلُ بها ما كانَ أَغْنَاكُمُ عنّا وأغنانا
أو عجِّلوا توبةً ترضى عُرُوبَتَنَا مَا كَانَ أَدْنَاكُم منا وأَدْنَانَا[3]

---

[1] – مفدي زكرياء "إليادة الجزائر". المعهد التّربوي الوطني، الجزائر، د ط، 1989م.ص82.

[2] – أحمد سليمان الأحمد. "هذا الشّعر الحديث". مكتبة النّوري، دمشق، د ط، د ت ص142.

[3] – مفدي زكرياء "اللّهب المقدّس". ص292.

وفي مهرجان الشّعر العربي المنعقد بتونس سنة 1973م، يلقي الشّاعر قصيدة "الجراح لا تنام"، والّتي حاول من خلالها إيقاظ الضّمائر العربيّة لإعادة النّظر في قضيّة فلسطين المحتلّة، ولا يترك الفرصة تمرُّ دون أن يتحدّث عن الشّعر قائلا:

سفراءَ الشّعرِ مِنْ وَحْيِ الدِّمَا شَرِّفُوا الـوحيَ وفاءً والْتِزَامَا
ارفُضوا شِعْرَ الخَنَافِيسِ الّذِي صَوَّبُـوهُ للأصـالات سِهَامَا[1]

وفي مكان آخر يحفّز الأدباء على رفض التّجديد والذّود عن حمى الشّعر العمودي:

ويا من كنتـم الأدبـاءَ حقًّا أيَجْرَحُ عزَّةَ الأدب العبيد
فذودُوا عَنْ حمَـى الأدبِ المفُدَى يَذُدْ عَنْ حُرْمَةِ الشّعرِ العمود[2]

كانت هذه صورة عن رأي مفدي في الشّعر الحديث، والتّساؤل الّذي يتبادر للذّهن. ما الدّافع وراء هذا الهجوم المعبّر عن موقف عنيد للشّاعر ؟

وبالطّبع للشّاعر دوافعه وحججه وراء ذلك، وسنرى سوِّيًا في المبحث التالي فيما إذا كان الشّاعر مصيبًا أو مخطئًا ؟

المبحث الثاني:

دوافـع وحجـج

بما أنّ الشّعر هو " فنّ شديد الحساسية، دقيق السير، يماشي الزمن ويساير تطور الإنسان والبيئة، وهو كذلك في حركة دائمة ما دام الإنسان إنسانا والبيئة بيئة"[3]. فإنّ مفدي ومن حوله من الشّعراء التفتوا إلى الحالة المتدهورة لمجتمعهم الّذي ساده التخلّف والفقر والجهل والمرض، وبزوغ بذور الاستعمار

---

[1] – مفدي زكرياء "أمجادنا تتكلّم". ص242.

[2] – مفدي زكرياء "تحت ظلال الزّيتون". ص77.

[3] – محمد مصايف "النّقد الأدبي الحديث في المغرب العربي". الشّركة الوطنيّة للنّشر والتّوزيع، الجزائر، د ط، 1979م.ص148.

على أرض الجزائر، فحاولوا في حركة إصلاحيّة أن يستندوا لدينهم من أجل محاربة كلّ ذلك.

ومصيبة الاستعمار لم تكن في الجزائر وحدها وإنّما سادت كامل الوطن العربي، لكنّها في الجزائر بالضّبط كانت تختلف عن البلدان العربيّة سواءً في المشرق أو المغرب. ففي غير الجزائر كان الاستعمار يتّخذ شكل حماية أو انتداب هدفه التحكّم في الثّروات وزمام السياسة، ولم يهتم بالجوانب الثّقافيّة أو الدّينيّة، لكن في الجزائر كان استيطانا دمّر كلّ الجوانب من اقتصاد ودين وثقافة وتراث، وأيضا التّاريخ القديم الّذي حاول نبشه ليعيد كتابته من جديد بحيث يتماشى وسياسته، وحتّى يجعل من الجزائر قطعة من فرنسا[1].

فأراد المستعمر مسخ أهم مقومات الشخصيّة الوطنيّة وهي اللّغة العربيّة واستبدالها باللّغة الفرنسيّة، فتعالت صيحات الأدباء والمصلحين من خلال دعوة الشّعب لرفض هذه الثّقافة الأجنبيّة الدّخيلة، ليس من باب رفض عوامل النّهضة والتطوّر من خلال الاطّلاع على آداب الغير، فالجزائر معروفة ببدايات النّهضة الأدبيّة منذ عهد الأمير عبد القادر، وإنّما لصدّ ذلك الاستيطان الثّقافي الأجنبي.

من هذه النّقطة دوّى صوت مفدي رافضًا للشّعر الحديث، حيث أنّه رأى تلك الدّعوات التّجديديّة في صالح المستعمر الّذي يحاول القضاء على التّراث العربي الأصيل:

وَاحْذَرُوا فِي دُنَا الثَّقَافَةِ حَرْكِيْ بِيِنَ كَمْ ضَلَّلُوا شَبَابَ الجَزَائِرْ
حَرَّ ِفُوهُمْ عَنِ الأَصَالَةِ فِكْرًا وَلِسَانًا وَعِفَّةً وَضَمَائِـرْ
فَانْبُذُوا بِالعَرَاءِ كُلَّ عَمِيلٍ أَجْنَبِيِّ الطِّبَاعِ أَجْرَبَ غَـادِرْ[2]

[1] – ينظر يحي الشّيخ صالح "شعر الثّورة عند مفدي زكرياء"،مرجع سابق. ص280.

[2] – مفدي زكرياء "أمجادنا تتكلّم". ص276.

وكما ذُكر سابقا، فإنّ شاعر الثّورة خيّر دعاة التّجديد بين خيارين لا ثالث لهما، العودة للغتهم الأصيلة أو مواصلة التحدّي وتبنّي اللّغة الدّخيلة:

عُودُوا إلى لغةٍ يرضى الدّخيلُ بِهَا مَا كَانَ أغناكمُ عنا وأَغْنَانَا[1]

فهذه اللّغة الدّخيلة–لغة المستعمر–تؤكّد للشّاعر صلة دعاة التّجديد المتطرّف بالمستعمر ومصالحه في نبذ تراثنا الأصيل.

وفيما يخصُّ تجديد شاعرنا فينحصر في مجال الموسيقى الّتي يقول عنها: "وإذا ما

خلا الشّعر من الموسيقى المتجاوبة مع دقّات القلب فقد خلا من عنصر الخلود"[2]أي الموسيقى الّتي تشترط الانفعال والصّدق في التّجربة الشّعريّة؛ فأصبحت القصيدة عنده تعبيرًا موسيقيًّا عن هذا المضمون والحالة النّفسيّة قبل أن تكون تعبيرا لغويًّا عنها. وفي هذا الصّدد يقول محمود عباس العقاد: " ففي وسع الشّاعر اليوم أن ينظم الملحمة من مئات الأبيات فصولا فصولا ومقطوعات، وكلّما انتهى من فصل دخل في بحر جديد يؤذن بتبديل الموضوع، وكلّما انتهى من مقطوعة بدأ في قافيّة جديدة تريح الأذن من ملالة التّكرار"[3].

وهذا ما فعله شاعر الثّورة في إلياذته بحيث اعتمد مائة حرف روي، أي أنّ كلّ مشهد كان يخضع لحرف مغاير، قد يعود من جديد بعد فترة مخالفا لوقعه الأوّل لأنّ بحر المتقارب لم يشمل النصّ، بينما كانت هناك تحليقات خفيفة على بحور أخرى كالكامل والبسيط مثلا [4]. ووفّر في قصائده أنواعا من

---

[1] – مفدي زكرياء "اللّهب المقدّس". ص292.

[2] – مفدي زكرياء"اللهب المقدس" ،ص4

[3] – عدنان قاسم "الأصول التّراثية في نقد الشّعر العربي المعاصر". المنشأة الشّعبيّة للنّشر والتّوزيع. ليبيا. ط1. 1980م. ص157.

[4] – إنّ بحر المتقارب هو الغالب في الإلياذة، لأنّه ذو وقع تناغمي رائع كما أنّ تفعيلاته تساعد على تنوّع المعاني وكثرتها ،ينظر بلحيا الطّاهر "تأملات في إلياذة الجزائر".،مرجع سابق، ص55.

الموسيقى الدّاخليّة المرتبطة بالحالة الشّعوريّة والمناسبة، وإن كان في أغلب الحالات يحاول المحافظة على الشّعر العمودي.

فمحاولاته–أي مفدي–التّجديديّة نادرة في شعره لأنّه عرف بالتزامه التزاما شديدًا بالقافيّة المطردة ولا سيّما في إنتاجه الشّعري خلال العشرينيّات والثلاثينيّات، ولم يخرج عن ذلك النّظام إلاّ في الأناشيد [1]، ليعود إلى ما ألفه قلمه ولسانه إلى الشّعر العمودي الّذي يمتاز بالقوّة الدّفاقة والصّور البارعة. " وكأنّ المواقف البطوليّة والحماسيّة عند الشّعراء العرب تفرض أبدًا الشّكل التّقليدي والرّوح الغنائيّة في قصائدهم"[2].

إذًا يرجع موقف مفدي المعارض للشّعر الحديث أوّلاً لدافع وطنيٍّ خلقته ظروف الاستعمار والثورة، وثانيًا لدافع فنّي تمثّل في فهمه العميق للشّعر القديم، ولحركيّته الشّعريّة الّتي وصلت بين بلدان الوطن العربي في ما أسماه بالوحدة العربيّة، وبالتّالي رغبة الشّاعر الملحّة في السّير نحو الجديد الّذي ظهرت بوازعه في المشرق العربي، وهيمنة الشّعور الوطني والدّيني في التخلّص من هيمنة الغرب في كلّ نواحي الحياة، فحاول التّفريق بين التّجديد الرّصين والتّجديد المتطرّف لمواصلة ركب الثّقافة العربيّة الّذي يحمل قديمه في حديثه.

وبما أنّ التّجديد ينبني على أرض القصيدة العربيّة الأصيلة، " فالشّاعر الأصيل يظلّ في حاجة ماسّة للاطّلاع على الماضي وأحوال الماضين ليتّخذ من ذلك منطلقا في التصوّر. فالمخترع لا يتقن إبداعه إلاّ إذا وعى الماضي بقواعده واصطلاحاته القديمة ذلك أنّ نص الفنّ هو نصّ الحياة نفسه بماضيها وحاضرها ومستقبلها" [3].

---

[1] – ينظر محمّد ناصر "الشّعر الجزائري الحديث"،مرجع سابق. ص211، 213.

[2] – أحمد بسّام السّاعي "حركة الشّعر الحديث". دار المأمون. د ط. 1977. ص483.

[3] – عبد الفتاح نافع "الواقع والتأمّل في النصّ القديم"،مجلة التواصل ،مرجع سابق، ص70.

والحقيقة أنّ الشّعر مهما كان قديمًا أو حديثًا، فهو يعبِّرُ عن مدى الإدراك الحسّي لأصحابه من خلال التخيّل والتّصوير للأفكار والمشاعر.

المبحث الثالث:

التّجديد الرّصيـن

إنّ تمسّك شاعر الثّورة بالماضي لا يعني أبدًا عدم تفكيره في الحاضر أو تطلّعه للمستقبل، فالشّاعر الحقُّ هو الّذي يدرك أنّ حاضر أمّته هو استمرار لماضيها، ذلك النّبع الغزير الّذي يفيض بإمكاناته في كلّ عصر من العصور. ومن هذا المنطلق كشف لنا مفدي عن محاولاته التّجديديّة بعد حرب عدائيّة كان قد شنّها على الشّعر الحديث.

ويقول د.حسن فتح الباب، بأنّ مفدي زكرياء ورمضان حمّود هما رائدا التّجديد في ذلك الجزء من الوطن العربي الّذي ينتميّان إليه[1]. كما يعدّ مفدي مبدعًا فنّيًا قادرا على التّعبير عن تجربته الشّعوريّة بحسب الحالة والمناسبة.

وقد تجلّت بوادر التطوّر في الرّغبة التّجديديّة للشّعراء، والخروج على التّقليد متأثّرين في ذلك بجماعة أبولو من خلال الدّعوة للإصلاح والحرّية ومحاربة الاستعمار، وهذه الأخيرة كانت أهمّ القضايا الّتي التزم بها شاعر الثّورة في شعره، وجعلها مبدأ مماثلاً لمبادئه الدّينيّة والقوميّة.

إنّ الجديد الّذي أتى به مفدي تمثّل في تنويع القافيّة. حيث ذهب النّقاد للقول بأنّ "التزام الشّعر العربي قافيّة واحدة مكرّرة في القصيدة يفقده شيئًا من جمال تكسبه القصيدة الّتي تنوّعت قوافيها"[2]. كما جاء في قصيدة "وليد القنبلة الذرّية" وهي تحتوي على مقاطع، وكلّ مقطع ورد بقافيّة خاصّة به. فمن المقطع الأوّل يقول الشّاعر:

---

[1] – ينظر حسن فتح الباب "شعر الشّباب في الجزائر". المؤسّسة الوطنيّة للكتاب، د ط، 1987م.ص30

[2] – حواس برّي "شعر مفدي زكرياء". ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، د ط، د ت.ص280

مَا دَهَاهُ ؟ وَيْلُ أُمِّهْ مَا دَهَاهُ ؟؟ وَيْلَتَاهُ مِنْ حِيلِهِ وَيْلَتَاهُ !![1]

ومن المقطع الثّاني:

قَدَفَتْهُ إِلَى الحَيَاةِ يَدُ المَوْ تِ فَلَمْ يَقْضِ فِي الحَيَاةِ رَبِيعَا[2]

ومن المقطع الثّالث:

شَبَح كالخيال لَمْ يَكُ بالحـ ـي فيرجى ولم يمت فَيُوَارَى[3]

ومن المقطع الأخير:

شعبُ إفريقيا أحاط به المكـ ـر فأمسى للمجرمينَ ضحيّة[4]

فمفدي ارتضى في تجديده تنويع القافيّة، ولم يحاول أبدًا التخلّص منها كما فعل دعاة "الشّعر المنثور"[5].

---

[1] – مفدي زكرياء "اللّهب المقدّس". ص161.

[2] – نفسه ، ص162. 165.

[3] – نفسه،ص نفسها.

[4] – نفسه ،ص نفسها.

[5] – دعاة الشّعر المنثور حرّروا الشّاعر من قيد الوزن والقافيّة والصّور التراثيّة الّتي تستدعيها الذّاكرة من تاريخنا تاريخنا الشّعري الطّويل إذا ما أراد صاحبها أن يسلك الدّرب المعروف في الشّعر.

وفي نفس السّياق وردت قصيدة "إلى مؤتمر القمّة بالرّباط"، إذ جعل الشّاعر لكلّ مقطع منها قافيّة خاصّة مع التزامه ببحر واحد فيها، ويقول في مطلعها:

هُنَا فِي ثَرَى المغربِ الطَّاهِرِ هُنَا فِي حِمَى الحَسَنِ الثَّائِرِ
هُنَا فِي سَقِيفَةِ آلِ الرّسولِ وإِشْرَاقَةِ الكَوْكَبِ السَّائِرِ[1]

وتنوّع القوافي في هذه القصيدة جاء بحسب الصّورة أو المعنى المقصود في كلّ مقطع شعري.

ثمّ إنّ الأهمّ من التّنويع في القافيّة هو التّنويع في وزن القصيدة بمعنى " تعدّد الأوزان ممّا يخلخل نظام القصيدة البيتيّة المقفلة، ويعدُّ بذلك خروجا على العمود المتوارث الّذي قنَّنَهُ الفراهيدي كما يعدُّ عودة متطوّرة لشعر الدّوبيت والموشّحات في العصر الأندلسي"[2].

فالشّاعر حاول أن يجمع في شعره بين ثورة الجزائر وثورة التّجديد والتّغيير الّتي يتطلّبها العصر وظروف البيئة واحتياجاتها ضمن عمليّة التّأثير والتّأثّر.

[1] – مفدي زكرياء "من وحي الأطلس" . مطبعة الأنباء، المغرب، 1976م.ص198

[2] – حسن فتح الباب "شعر الشباب في الجزائر" ،مرجع سابق. ص30

ومن ذلك نشيد "أنا ثائر" الّذي نظمه الشّاعر سنة 1959م وقال بأنّه "عيّنة من مذهبه الرّصين في الشّعر الجديد"[1]:

في الحنايَا
وسَوَادُ اللَّيْلِ قَاتِمْ
مالتِ الأكوان سكرى
ثملاتٍ
أَوْدَعَتْهَا مُهْجَةُ الأَقْدَارِ سِرَا[2]

يصرّح الشّاعر برغبته في التّجديد لكن في حدود تقتضي الضّرورة عدم تخطّيها، فكلّ ما أراده هو تحرّره في التّعامل مع الأوزان الشّعريّة، فهو يرفض أن يتنكَّر للماضي أو يقوم بنسخ الآداب الأجنبيّة الّتي لا توافق طبيعة أدبنا العربي لذلك نراه يعرض عن الوزن الخليلي دون أن يستغني عن التّفعيلة.

وتعدّ أيضا قصيدة "أنقدوا المسكين من شرّ الذّئاب" خير شاهد على تجربته الشّعريّة الجديدة:

أَسْعِفُوهُ،
أَنْجِدُوهُ، يَا بَنِيهِ،
أَسْعِدُوهُ،
إِنَّهُ مَّدَ يَدَيْهِ، لَكُمُ مُدَّ يَدَيْهِ يَا بَنِيهِ:
يَسْتَدِرُّ الكَرَمَا
مِنْ نُفُوسٍ مُؤْمِنَاتٍ صَادِقَاتٍ،
وَأَكُفٍّ نَاصِعَاتٍ طَاهِرَاتٍ،
أَسْعِفُوهُ[3]

---

[1] – مفدي زكرياء "اللّهب المقدّس". ص124.

[2] – مفدي زكرياء "اللهب المقدس"ص.124

[3] – مفدي زكرياء "أمجادنا تتكلّم" .ص194.

كلتا القصيدتين السّابقتين التزم فيهما الشّاعر التّفعيلة كأساس بدل البحر–تفعيلة بحر الرّمل "فاعلاتن"–وقد تحقّق جرس الإيقاع خارج البحر الشّعري، وهذا هو نفس التّجديد الّذي تحدّث عنه مفدي في حملته ضدّ الشّعر الحديث؛ فموقفه إذًا لم يتعارض ورؤيته التّجديديّة في شعره من حيث توافر الجرس الإيقاعي لا الوزن.

والملاحظ أنّ الشّاعر لم يخرج على نظام القصيدة القديمة إلاّ في الأناشيد الّتي نظمها وهو يتصوّر بأنّ" القصيدة الّتي تكتب للتغنّي والإنشاد يجب أن تكتب بطريقة تلائم التّلحين الموسيقي ويُراعى فيها التّغنيم بين مقاطعها".[1]

ويعلّق على تجربة له سنة 1961م بأنّها "عيّنة من نوع الشّعر الجديد الّذي يؤمن به لتناسق تفاعيله ومحافظته على الإيقاع الموسيقي"[2].

فيقول:

إدْفَعُوهَا

فِي ضميرِ اللّيل، تجتاح السّكُونْ

تَتَرَامَى كَالْقَضَآ

وتُدَوِّي فِي الفَضَآ

تُسْمِعُ الأكْوانْ

قصّةَ الإيمَانْ[3]

إنّ كلّ قصيدة مجذّرة في مناخ حضاري معيّن، بحيث لا يمكن فهمها ولا فهم دلالتها الواسعة من غير الإرشاد إلى المناخ أو العالم الّذي أنتجت فيه[4].

---

[1] – محمّد ناصر "الشّعر الجزائري الحديث خصائصه الفنية واتجاهاته" ,دار الغرب الإسلامي ,بيروت,دط ,1992 .ص211

[2] – مفدي زكرياء "اللّهب المقدّس". ص249

[3] – نفسه ،ص نفسها

فيه[1]. وبذلك اعتمد مفدي في نظم هذه القصائد –الأناشيد–على الألفاظ البسيطة البسيطة والسّهلة، ولم يهتم بالصّورة أو الخيال كما اهتمّ بالقضايا الوطنيّة والعربيّة. كما ورد في نشيد بربروس:

أصبحتَ يا سجْنُ لنَا مَعْبَدَا
عليكَ نتلُو العهدَ والموْثِقَا
يومَ قمنا ورَفَعْنَا
في السَّمَواتِ البُنُودْ
أنتَ... أنتَ... أنتَ...يابربروسْ...[2]

يتحدّث بلغة بسيطة مفهومة عن مرارة السّجن الّذي يجمع فيه بين اللّيل والرّعد والقيود والكفاح. وفي هذا الصّدد يقول رمضان حمّود: " لا يسمّى الشّاعر شاعرًا عندي إلاّ إذا خاطب النّاس باللّغة الّتي يفهمونها بحيث تنزل على قلوبهم نزول ندى الصّباح على الزّهرة الباسمة "[3]. فحاول شاعر الثّورة مخاطبة الشّعب بتلك اللّغة الّتي تبتعد عن التكلّف، وهدفه من وراء ذلك هو تحريك روح الوعي والمصادمة مع الواقع، ليعبّر بصدق عن معاناة الشّعب وعذاب الوطن.

وأكثر ما يستغرب له القارئ هو قصيدة للشّاعر باللّغة الشّعبيّة "الشّعر الملحون" الّتي يقول في مطلعها:

بِالله قُلْ لِي يَا دِيغُولْ بَعْدْ الخِيبَة وَاشْ تْقُولْ ؟[4]

---

[1] – ينظر عبد الفتاح نافع ، "الواقع والتأمّل في النّص القديم".مجلة التواصل ، العدد التّاسع، جوان 2002، عنّابة، الجزائر ص70

[2] – مفدي زكرياء "اللّهب المقدّس". ص91.

[3] – محمّد ناصر "رمضان محمود حياته وآثاره". الشّركة الوطنيّة للنّشر والتّوزيع. الجزائر .دط. دت. ص133.

[4] – قال هذه القصيدة في إطار التّحذير من سيّاسة ديغول "سلم الشّجعان".

ويعلّق عليها أ. أمين بشيشي: "وبقينا مدهوشين لأنّنا ما كنَّا نتصوّر مفدي ضليع ومتمكِّنٌ من نظم الشّعر الملحون بنفس المستوى الّذي يقرض به الشّعر الفصيح"[1].

إنّ كلّ هذا يفتح أعيننا على ما يميّز شعر مفدي من ثقافة تحمل القديم في الحديث. وقدرة تخيليّة جعلته قادرًا على خلق الانسجام والوحدة، وتجاوز المرئيّات للكشف عن المعاني الحقيقيّة الّتي وجدها في الثّورة.

ويرى مفدي هذه الثّورة الثّقافيّة امتدادًا لثورة الجزائر المسلّحة واتّزانها ورصانتها، وما النّهضة الأدبيّة الّتي تتماشى في أغلب حالاتها مع المراهقة الذّهنيّة المطعَّمةِ بالشكّ وعدم الثّقة بالنّفس إلاّ تأثُّرًا بنزعات الّذين ما انفكّوا يعملون على تحريف الذّهنيّة الشابّة عن صميم ترائها وعمق أصالتها من حيث العقيدة والتّفكير[2].

فجاءت محاولاته التّجديديّة قليلة تعدّ على الأصابع، بحيث لم يخرج فيها عن نظام القصيدة العربيّة، واكتفى بالتّعامل مع نظام التّفعيلة متأثّرا بمدرسة المهجر وجماعة أبولو في المشرق العربي، وضمّن شعره رنينًا موسيقيًّا عذبًا، وجمعت ألفاظه بين الجزالة والرقّة وحلاوة الجرس ليسْمُوَ بشعره عن ما أسماه بالأسفاف أو الشّعر اللّقيط. وهذا بالضّبط ما قصده "بالتجديد الرّصين".

لقد برهن مفدي زكرياء أن التراث كامن في إبداعه مع ما أضافه من تجديد في صقل المعاني وإحكام البناء الفني للقصيدة، وبذلك حقق للشعر العربي الحديث مكسبا وثراء عظيما على محجة التجديد وتعميق الرؤية وابتداع المعاني الطريفة, دون أن ينفصل عن أصوله الأصيلة العربية الضاربة في أعماق التاريخ الشعري لأن التجديد الرصين والمجدي في المجال الأدبي عموما, لا يتأتى له أن

---

[1] – بلقاسم بن عبد الله "شاعر مجدّ ثورة"،مرجع سابق ، ص61، 62.

[2] – نفسه. ص41.

يكون منبتا عن الأصول وإلا صار بهرجا قد يخطف الأبصار بريقه ويستهوي النفوس لأول وهلة, ولكن سرعان ما يخبو هذا البريق ويصير باهتا ورمادا تذروه الرياح.

هاجم مفدي زكرياء الشّعر الحديث ودعاته هجومًا بلغ حدّ التهكّم في الحَطِّ من قيمة هذا الشّعر وقيمة أنصاره، ورأينا كيف أنّ موقفه هذا لم يتعارض والمحاولات التّجديديّة الّتي أتى بها، فهو حاول أن يسيّر الوضعيّة الثّقافيّة في تلك الفترة من الجمود إلى الحركيّة والتّغيير كما كان شأن الثّورة في أسباب اندلاعها.وتلك النّقطة الّتي كان يقف عندها الشّاعر هي بوابة أفق جديد فتح على مصرعيه للحداثة على يد جيل من الشّعراء.

خاتمة:

- تتعمّق عواطف الشّاعر وتسخن أكثر وهو يترجم بشعره أصالة التّراث العربي، بكلّ مايعتزّ به ويفخر به العربي من ماضٍ فكريٍّ وتاريخ حضاريّ، بحيث أنتج لنا ذلك الماضي عبر سلسلة من العصور تراثًا حيًّا متحرّكًا يبعث على الإبداع، لكي نستطيع من خلاله تحقيق وجودنا وانتماءنا

*شهد شعره تطوّرًا ملموسًا في جانبيه الفكري والفنّي، وحاول عبر اتّجاهيه التّراثي والحداثي أن يحسّن فنّياته. فعرفت القصيدة عنده تطوّرا من الجانب الموسيقي والإيقاعي، فتحوّلت من النّظام العمودي المبني على وحدة البيت والقافيّة المطردة إلى نظام المقاطع والقافيّة المتنوّعة، وأيضا إلى القصيدة المبنيّة على شعر التّفعيلة.

*لم يتجاوز مفدي النّمط القديم للموسيقى الشّعريّة، والّذي تعكسه ظواهر المعارضة والتّكرار والتزام البحور الشّعريّة الّتي شاع استعمالها بكثرة عند الشّعراء القدماء، والتمسّك بالقافيّة المطردة، فهو ظلّ محافظًا على القالب العمودي لا يحيد عنه رغم دعوته للتّجديد.

وتلك الرّوح المحافظة أيضا لم تمنع بروز محاولات التّجديد في الشّكل الموسيقي للقصيدة لدى الشاعر، فخرج عن الشّكل العمودي إلى غيره، وعن القافيّة المطردة إلى غيرها مع محاولاته الدّائمة في التزام الوزن الواحد.

- إنّ شعر مفدي زكرياء طوال فترة من الزّمن جمع بين القوّة والضّعف، النّجاح والإخفاق، بحسب تنوّع تجاربه الشّعريّة، فساير التطوّر الّذي عرفه الوطن العربي ولم يتخلّف عنه. وما ذلك التنوّع في اتّجاهاته إلاّ ثمرة لذلك الصّراع بين الحداثة والتّراث، أو بالأصحّ ذلك الالتحام المفروض بين السّابق واللاّحق.
- تعدّدت مصادر التأثّر لدى الشّاعر، بحيث استفاد من حركة الإحياء العربيّة وأعجب بالمذهب الرومانسي، واهتمّ بأدب المهجر ممّا خلق حوله هالة من الثّقافة العربيّة، الّتي ألهمت عاطفته الوطنيّة، وجعلته يقطع شوطًا طويلا من مسار إبداع أدبي رائع وساحر في زمن ظلّت فيه أزمة الشّعر خانقة في العالم كلّه.
- وهناك ملاحظة تلفت نظر الدّارس لشعر مفدي زكرياء، هي تلك النّظرة التّفاؤليّة المعبّرة عن رؤية خاصّة للحدث، وهي رؤية تطمس عالم التّشاؤم والإحباط، وتقوّي النّفس وتهزّها للعمل وبناء المستقبل، وهي أيضًا رؤية عميقة لتجربة أعمق في كلّ ما يحدث بالوطن العربي بحيث استطاع الشّاعر من خلالها تجسيد إحساسه العربي القومي بارتباط الجزائر بالأمّة العربيّة.كما أنه عبر بإبداعه عما يؤمن به وعن أفكاره كما يشاء لا كما يشاء الآخرون. فكان دلك هو مفدي الإنسان والشاعر والمناضل والثائر والمبدع والعاشق الملهم بحب الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع:

1- إبراهيم عبد الرّحمن، "الشّعر الجاهليّ قضاياه الفنّية والموضوعيّة"، مكتبة الشّباب، القاهرة، دط، 1979م.

2- أحمد بسّام السّاعي، "حركة الشّعر الحديث"، دار المأمون، د ط، 1977م.

3- أحمد سليمان الأحمد، "هذا الشّعر الحديث"، مكتبة النّوري، دمشق، د ط، د ت.

- آل الشّيخ زكرياء-مفدي-:

4- "إلياذة الجزائر"، المعهد التّربوي الوطني، الجزائر، د ط، 1989م.

5- "أمجادنا تتكلّم وقصائد أخرى"، مؤسّسة مفدي زكرياء، الجزائر.تحقيق مصطفى الحاج بكير حمودة. 2003 .

6- اللّهب المقدّس، موفم للنّشر والتّوزيع، الجزائر، ط3، 2000م.

7- "تحت ظلال الزّيتون"، المطبعة الرّسميّة، تونس، 1965م.

8- "من وحي الأطلس"، مطبعة الأنباء، المغرب، 1976م.

9- بلحيا الطّاهر، "تأمّلات في إلياذة الجزائر"، المؤسّسة الوطنيّة للكتاب، الجزائر، د ط، 1989م.

10- بلقاسم بن عبد الله، "مفدي زكرياء شاعر مجّد ثورة"، مؤسّسة مفدي زكرياء، الجزائر، ط2، 2003م.

11- حسن فتح الباب، "شعر الشّباب في الجزائر"، المؤسّسة الوطنيّة للكتاب، د ط، 1987م.

12- حواس برّي، "شعر مفدي زكرياء دراسة وتقويم"، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، د ط، د ت.

13- عدنان قاسم، "الأصول التّراثيّة في نقد الشّعر العربي المعاصر"، المنشأة الشّعبيّة للنّشر والتّوزيع والإعلان، ليبيا، ط1، 1980م.

14- محمّد مصايف، "النّقد الأدبي الحديث في المغرب العربي"، الشّركة الوطنّية للنّشر والتّوزيع، الجزائر، د ط، 1979م.

15- محمد ناصر، "رمضان حمّود، حياته وآثاره"، الشّركة الوطنيّة للنّشر والتّوزيع، الجزائر، د ط، د ت.

16- محمد ناصر "الشعر الجزائري الحديث ,خصائصه الفنية واتجاهاته" ,دار الغرب [1]الإسلامي ,بيروت,دط ,1992 .

17- يحي الشّيخ صالح، "شعر الثّورة عند مفدي زكرياء"، دار البعث، الجزائر، ط1، 1407هـ/ 1987م.

المجلاّت:

18- عبد الفتاح نافع ،"الواقع والتأمّل في النّص القديم"، مجلّة التّواصل، العدد التّاسع، جوان 2002، عنّابة، الجزائر.

19- محمّد مصطفى هدارة،" الحداثة والتّراث". مجلّة الهدى، ع (16-17) سبتمبر-أكتوبر، سنة 1408هـ/1987م.

أثر تطبيق فريضة الزكاة على المالية العامة للمجتمعات الإسلامية المعاصرة

أ. عزوز مناصرة

ملخص:

تعالج هذه الورقة الآثار المحتملة لتطبيق الزكاة في مجتمع إسلامي معاصر على المالية العامة للدولة، وتتجلى أهميتها في كونها تتناول بالتحليل الزكاة كمورد متميز مدعم بتنظيم مالي من شأنه المساهمة في توفير موارد مالية إضافية، تعزز الإيرادات العامة للدولة، كما تبرز قدرة الزكاة على التكفل بتغطية بعض أوجه النفقات العامة الإجبارية للدولة– التي عادة ما يتم تمويلها عن طريق عائدات الدولة من الضرائب– مما يؤهلها لأداء دورها كأداة فاعلة في تخصيص الموارد، وتخفيف الأعباء عن الموازنة العامة للدولة، بما يساهم في تحقيق التوازن المالي والانسجام الاجتماعي العام.

Abstract:

This paper addresses the potential impacts of the application of alms (zakat) in a contemporary Muslim society on public finances of the state. The importance of this paper is that it deals with the analysis of alms as a distinct resource supported by the financial organization that would contribute to the provision of additional financial resources which promote the general revenues of the state. It also highlights the ability of alms to ensure coverage of some compulsory aspects of public expenditure of the state. (This expenditure is usually funded through state revenues from taxes.) This makes it capable of performing its role as an effective tool in the allocation of resources, and reducing the burdens on the state budget, which contribute to the achievement of fiscal balance and social harmony.

المقدمة:

لقد أدى توسع نشاط الدولة وتدخلها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومي، وبالتالي زيادة الأعباء المالية للدولة، وتبعا لذلك زادت حاجة الدولة إلى موارد إضافية، وربما سعت في سبيل

توفيرها إلى مصادر للإيرادات العامة لا يخلو اللجوء إليها من آثار وانعكاسات سلبية.

وتعتبر الزكاة ركنا من أركان الإسلام يرتبط بإدارة الأموال في المجتمع الإسلامي، وهي أداة مؤثرة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والتفاعل الاجتماعي، تمتاز بتعدد وتجدد مصادر إيراداتها، فجمع حصيلتها لا يرتبط بحاجة الدولة للإيرادات بل تتجدد إيراداتها باستمرار حتى في حالة وجود فوائض مالية؛ لأن إخراجها ركن من أركان الدين، كما أن صرفها لا يخضع لأحكام الأموال العامة بل يتم توزيعها على أصناف المستحقين دون غيرهم، ولذلك فهي تظهر أيضا في جانب النفقات العامة للدولة عندما تتكفل بتغطية بعض أوجه النفقات الاجتماعية لدى شريحة هامة من المجتمع، ولذلك يمكن للزكاة أن تساهم في مالية الدولة.

إن دراسة الأثر المالي للزكاة على المالية العامة للمجتمعات الإسلامية المعاصرة تستوجب التطرق إلى الأسئلة الجزئية التالية:

هل يمكن أن تكون حصيلة الزكاة معتبرة مقارنة بالإيرادات الأخرى للدولة؟ وهل جمعها لا يؤدي إلى انخفاض عائدات الدولة من الضرائب؟ وما أثر تكفل الزكاة بتغطية بعض النفقات الاجتماعية؟ وإذا كانت الموازنة العامة خطة مالية تقديرية للدولة تعالج الإيرادات العامة والنفقات العامة وكيفية الموازنة بينهما فما هو أثر التنظيم الفني لموازنة الزكاة على الموازنة العامة للدولة؟

سنحاول الإجابة عن الأسئلة السابقة من خلال التطرق إلى العناصر التالية:

المبحث الأول: حصيلة الزكاة وأثرها على الإيرادات العامة

المبحث الثاني: أثر تمويل الزكاة للنفقات الاجتماعية على النفقات العامة

المبحث الثالث: التنظيم الفني لموازنة الزكاة وأثره على الموازنة العامة

المبحث الأول: حصيلة الزكاة وأثرها على الإيرادات العامة

يمكن أن تلعب الزكاة دورا بارزا في تعزيز الإيرادات العامة للدولة غير أن ذلك يتوقف على أمرين:

. مدى أهمية حصيلة الزكاة.

. عدم تأثير جمع حصيلة الزكاة على إيرادات الدولة من الضرائب.

المطلب الأول: حصيلة الزكاة معتبرة نسبيا

سعى العديد من الباحثين في الاقتصاد الإسلامي إلى تقدير حصيلة الزكاة، وقد جاءت تقديراتهم الكلية لهذه الحصيلة مختلفة ومتباينة. ويعود اهتمام الباحثين بتقدير حصيلة الزكاة إلى كون ذلك يسهل قياس أثر توزيع مواردها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الإسلامية. غير أن عملية تقدير حصيلة الزكاة تعترضها صعوبات كثيرة منها[1]:

1 . قلة توفر الإحصائيات الاقتصادية في الدول العربية والإسلامية. وإذا كانت متوفرة فقد لا تكون مرتبة بالطريقة التي يمكن تقدير حصيلة الزكاة بها.

2 . كثرة الخلاف الفقهي قي تحديد أوعية الزكاة، وتقدير نصابها.

رغم العوائق السابقة . ونظرا لأهمية معرفة حصيلة الزكاة . فقد سعى العديد من المفكرين والمهتمين في الاقتصاد الإسلامي إلى تقدير هذه الحصيلة حيث برزت بعض المحاولات لحساب حصيلة الزكاة نذكر منها:

([1]) فؤاد عبد الله العمر ، تقدير حصيلة الزكاة في مجتمع إسلامي معاصر ، ورقة مقدمة للمؤتمر العالمي الرابع للزكاة ، السنغال ، 1415 / 1985 ، ص 5.

. توصل الدكتور عبد الله طاهر([1]) إلى أن الدول الإسلامية المنتجة للبترول تحظى بنسبة مرتفعة من حصيلة الزكاة، لأن معظم الإنتاج المحلي يتم من قطاع المناجم والمحاجر، الذي تفرض عليه الزكاة بنسبة 20 % من قيمة الإنتاج' فلذا نجد أن حصيلة الزكاة في هذه الدول تتراوح ما بين 10 % و14 % من إجمالي الناتج المحلي.

أما بالنسبة للدول الإسلامية الأخرى التي لا تمتلك مصادر تعدينية كبيرة، وتعتمد على الزراعة والخدمات في نشاطها الإنتاجي، فنجد أن نسبة حصيلة الزكاة تتراوح ما بين 3.5 % و7 % من إجمالي الناتج المحلي.

. أما الدكتور منذر قحف[2] فقد سعى إلى تقدير حصيلة الزكاة من خلال إجراء تحليل عميق للأموال الخاضعة للزكاة، ومن خلال استخدام ثلاث سيناريوهات مختلفة، فالأول يمثل رأي الجمهور وأغلبية الفقهاء، والثاني يمثل رأي الدكتور يوسف القرضاوي، وأما الثالث فيمثل رأي ابن عقيل الحنبلي. وقد شملت الدراسة ثمانية دول هي المملكة العربية السعودية، وسوريا، ومصر، وأندونيسيا، وتركيا، وباكستان، وقطر، والسودان. وقد خلصت الدراسة إلى:

. في حالة استخدام الافتراض الأول فإن الزكاة تمثل من 1 % إلى 2% من إجمالي الناتج المحلي ما عدا السودان الذي بلغت نسبته 4.3 % نظرا لوجود عدد هائل من الماشية.

. في حالة استخدام الفرض الثاني فإن الزكاة تمثل ما نسبته 1.7 % إلى 6.3 % من إجمالي الناتج المحلي.

. وأما الافتراض الثالث فقد بلغت عنده حصيلة الزكاة ما نسبته2 % إلى 7.5 % من إجمالي الناتج المحلي.

([1]) عبد الله طاهر ، " حصيلة الزكاة وتنمية المجتمع "، كتاب اقتصاديات الزكاة ، جدة : البنك الإسلامي للتنمية ، 1417 / 1997، ص 262.

([2]) فؤاد عبد الله العمر ، تقدير حصيلة الزكاة في مجتمع إسلامي معاصر ، مرجع سابق ، ص 2.

. وتابع الدكتور مقبل بن صالح الذكير [1] طريقة القحف وقدر حصيلة الزكاة وفقا لثلاثة آراء:

الأول: مجموعة الاجتهادات الفقهية التي تطبقها مصلحة الزكاة والدخل في المملكة العربية السعودية.

الثاني: اجتهادات الدكتور يوسف القرضاوي كما عرضها في مؤلفه" فقه الزكاة".

الثالث: رأي بعض المعاصرين الذين يرون تزكية القطاع العام الاقتصادي الذي يأخذ الصفة التجارية بالإضافة إلى تزكية النشاط الخاص.

بلغت حصيلة الزكاة الممكن جمعها من الاقتصاد السعودي وفقا لبيانات عام 1409هـ كنسبة من الناتج الإجمالي السعودي النسب التالية وفقا للآراء السابقة على الترتيب:

2.5 % . 2.6 %. 3.6 %

وإجمالا يمكننا القول أنه رغم تباين النتائج المتوصل إليها في الدراسات السابقة، إلا أن بعضها يبين أن حصيلة الزكاة قد تصل إلى نسبة 7 % من الناتج الإجمالي المحلي، وهي حصيلة معتبرة في ظل شح الموارد وتزايد الأعباء المالية للدولة نظرا لتشعب وتعدد وظائفها، فهي تأتي لتعزيز الإيرادات العامة للدولة، وهذا ما يستوجب على الدول الإسلامية الإسراع في إحياء تشريعات فريضة الزكاة وإعادة دور الدولة الأساسي في إقامتها.

المطلب الثاني: الزكاة ونظام الضرائب المعاصرة

يسمي الفقهاء الإلزام بتكاليف مالية زائدة عن الزكاة التوظيف، ويطلق عليه بعض المعاصرين اسم الضرائب الاستثنائية، ويريدون بهذه التسمية القول

([1]) مقبل بن صالح الذكير ، القواعد الاقتصادية لتقدير حصيلة الزكاة من خلال نظام الحسابات القومية وصلتها بالنمو الاقتصادي . رسالة دكتوراه غير منشورة . مكة : جامعة أم القرى ، 1993 ، ص 642.

بأن الأصل عدم إباحتها والاستثناء جوازها، وإن هذا الجواز مرتبط بعدم كفاية الزكاة والموارد الأخرى للدولة.

وقد اشترط الفقهاء على الدولة لتقوم بفرض الضرائب الاستثنائية ما يلي[1]:

. وجود حاجة عامة ليس في بيت المال ما يمولها.

. أن يكون الإمام عادلا.

. أن يكون تحديد هذه الحاجة العامة عن طريق أهل الشورى وخبراء الحل والعقد.

. أن تسبق الدعوة للتبرع التوظيف.

. ألا يزيد عن الحاجة وينتهي بانتهائها وتصرف فيما جمعت له.

. ألا يؤخذ من الناس ما يمس حوائجهم الأصلية وقوت سنة.

. أن يؤخذ بالعدل والسوية من الأقدر فالأقدر.

. ألا يكون هناك إنفاق ترفي يمكن أن يستغنى عنه، أو تسيب يمكن ملافاته.

. ألا يقدر الحاكم على تعجيل الحقوق الواجبة كالزكاة.

ويرى أحد المعاصرين أن حاجة الدولة إلى الموارد المالية قد تتصف بصفة الدوام والاستمرار؛ أي أن الضرائب قد تتحول من وضع الاستثناء إلى حالة الاستمرار، مما يعني تحولها إلى نظام [2]. وهذا ينطبق تماما على واقع المجتمعات الإسلامية المعاصرة اليوم، فحصيلة الزكاة مهما عظمت فهي موجهة إلى تغطية حاجات خاصة محددة شرعا، ولا يجوز الصرف منها في غيرها. كما

([1]) صلاح سلطان ، سلطة ولي الأمر في فرض وظائف مالية . القاهرة : دار هجر ، 1409 / 1989 ، ص 308 . 311.

([2]) عبد الحميد البعلي ، " الزكاة والضريبة "، كتاب أبحاث وأعمال الندوة الرابعة لقضايا الزكاة المعاصرة ، الكويت : بيت الزكاة، 1414هـ، ص 256.

أن بعض موارد الدولة الإسلامية لم يعد له وجود في الوقت الحاضر مثل الفيء والغنيمة، فهل هذا يعني اللجوء إلى نظام الضرائب المعاصرة؟

يمكن هنا أن نميز بين حالتين في المجتمع الإسلامي:

1 . هناك بعض الدول الإسلامية وعددها قليل يمكن أن تعتمد على إيرادات القطاع العام الاقتصادي خاصة ما تعلق منه بالصناعات الاستخراجية، وهذا يعني أن دور الضرائب في ماليتها يمكن أن يتضاءل، وبالتالي تشريع وفرض الضرائب يجب أن يخضع لمقياس الحاجات النازلة أو الطارئة.

2 . أما أغلب البلدان الإسلامية فالحاجة فيها إلى الموارد المالية متجددة، والوفاء بالحاجات المتعددة دون اللجوء إلى الضرائب أمر متعذر، خاصة في ظل توسع دور الدولة، وتنوع وظائفها الأساسية، بدءا بتوفير الأمن والدفاع، وانتهاء بضمان حد الكفاف أو الكفاية من المعيشة للأفراد. وهذا يعني أن الضرائب لم تعد أمرا طارئا واستثنائيا، بل أصبحت نظاما تعتمد عليه الدولة في توفير إيرادات تغطي بها نفقاتها العامة.

إن ما تم تقريره فيما يتعلق بتحول الضريبة من حالة الاستثناء إلى حالة الدوام والاستمرار، يقوم على أساس أن الزكاة ركن الإسلام الثالث، وهي حقيقة شرعية أولى بالرعاية في التطبيق، ومقدمة في الأخذ على الضرائب. غير أن الوضع في أغلب مجتمعاتنا الإسلامية المعاصرة يقوم على نقيض هذه الصورة، فالضريبة تعتبر أحد المصادر الرئيسية للتمويل، ووسيلة فعالة تمكن الدولة من التدخل في الحياة الاقتصادية، والاجتماعية وتوجيه النشاط الاقتصادي. حتى أصبح القانون الضريبي مرتبط ارتباطا وثيقا بإعداد الموازنة وإقرارها، وعلى هذا الأساس غالبا ما تحدد الضرائب أو تعدل أو تتغير أسعارها أو يتقرر الإعفاء منها عند إصدار قانون الموازنة.

وأما الزكاة فكانت إلى وقت قريب متروكة لضمائر المسلمين، لا فرق بينها وبين الصدقات التطوعية، مرتبطة بالإيمان ومدى التمسك بتعاليم الإسلام، وفي العقود الأخيرة فقط بدأت الأمة تعود إلى دينها الأمر الذي دفع بالكثير من المسلمين إلى محاولة تحقيقها في واقع مجتمعاتهم، وتعددت بذلك التجارب في هذا المجال. بل إن بعض الدول الإسلامية أخذت تعيد الزكاة إلى موقعها الأصلي من اهتمامات الدولة، فهي من صميم وظائفها في إقامة الدين وسياسة الدنيا. وقد خلق هذا الوضع الجديد إشكالات على مستوى التطبيق منها:

إن الزكاة التزام مالي محدد شرعا، والضرائب التزام قانوني بمبلغ نقدي، وكثيرا ما يحدث اشتراك في الوعاء (المادة) الخاضع للضريبة والزكاة. وهذا يدفعنا إلى التساؤل التالي: هل يجوز احتساب الضرائب المعاصرة من الزكاة؟

وفي هذه المسألة صرح فقهاؤنا قديما وحديثا بأن المكوس لا تغني عن الزكاة، ولا تحسب منها مثل ابن حجر الهيثمي، وابن عابدين والشيخ عليش، والشيخ رشيد رضا، والشيخ محمد شلتوت، والشيخ أبي زهرة والدكتور يوسف القرضاوي وغيرهم[1].

وإذا كان الأمر كذلك فكيف يتصرف المسلم مع هذه الازدواجية؟ فهل يخرج زكاته التزاما بواجب شرعي، ويخرج من ذات المال ضريبة يأخذها ولي الأمر؟ وهنا أيضا يجب أن نميز بين حالتين:

1 . الدولة تعتمد الضريبة نظاما، ولا تنظر إلى الزكاة كفريضة يتعلق أداؤها بها، بل تعتبرها شأنا يخص الأفراد، فالمسلم في هذه الحالة عليه أن يتحمل عبء الضريبة، كما يجب عليه أن يؤدي زكاته فهذه ضريبة الإيمان ومقتضى الإسلام.

([1]) يوسف القرضاوي ، فقه الزكاة . ط 2 ؛ الجزائر : مكتبة رحاب ، 1408 / 1988 ، ج 2 ، ص 1122 . 1127.

2 . الدولة تتولى الإشراف على جمع وتوزيع الزكاة على وجه الإلزام أو التطوع، ففي هذه الحالة لا يحتمل الوضع إلا أحد الأمرين:

الأول: فريضة الزكاة تنشئ دينا في الذمة أو في عين المال . حسب الخلاف . وهو أقوى من الديون الأخرى المقررة من ولي الأمر كالضرائب، ومتى وجبت الزكاة في ميعادها المحدد، وهو الحول الخاص بالمزكي، فإن عليه أداءها دون تأخير، وعلى ولي الأمر تحصيلها، وعليه فإن الزكاة تخصم من الأرباح الإجمالية. أي أن الزكاة تعتبر تكلفة إضافية تخصم من وعاء الضريبة، وهو رأي لا تحبذه مصالح الموازنة العامة للدولة لأنه يؤدي إلى التقليص من حصيلة الضرائب، أي أنه يؤثر سلبا على حصيلة الإيرادات العامة للدولة من الضرائب.

الثاني: تعتبر الضريبة عبئا،ولذلك تخصم من وعاء الزكاة، وهذا يؤدي إلى إنقاص حصيلة الزكاة، لكن بالرغم من ذلك تبقى موردا ماليا إضافيا يمكن أن توظفه الدولة في تغطية خدمات الضمان الاجتماعي. ومثل هذا الرأي هو الذي قد يلقى قبولا لدى مصالح وزارة المالية في الدول الإسلامية المعاصرة، باعتبار أن الزكاة في هذه الحالة لا تنقص من حصيلة الضرائب أي لا تؤثر سلبا على حصيلة الإيرادات العامة.

المبحث الثاني: أثر تمويل الزكاة للنفقات الاجتماعية على النفقات العامة

إن أغلب دساتير وتشريعات الدول المعاصرة تنص على حق الأفراد في الضمان الاجتماعي، حيث تتولى الدولة . تبعا لهذا الحق المكفول . تقديم مساعدات (نقدية أو عينية) للفئات المحتاجة في المجتمع من خلال تخصيص جزء من الإيرادات العامة لتمويل النفقات الاجتماعية التي تعتبر جزءا من الإنفاق العام للدولة. غير أن الكثير من هذه النفقات اجتماعية جماعية حيث

يستفيد منها المحتاج ويشترك معه في الاستفادة فئات ميسورة بل قد تسبقه في الحصول على مختلف الإعانات

وفي النظام المالي الإسلامي تعد الزكاة مؤسسة التكافل الاجتماعي، حيث يتولى أغنياء المجتمع تحمل تبعات تأمين ظروف العيش الكريم للمحتاجين والفقراء فيه، بإشراف من الدولة، ومباشرتها لمسؤوليات جمع الزكاة وتوزيعها، فالزكاة تشريع منظم في سبيل ضمان اجتماعي لا يعتمد على الصدقات الفردية التطوعية، بل يقوم على مساعدات حكومية دورية ومنتظمة، مساعدات غايتها تحقيق الكفاية لكل محتاج.

المطلب الأول: الزكاة توفر حد الكفاية

اختلفت مذاهب العلماء في قدر المأخوذ بحكم الزكاة والصدقة فمن مبالغ في التقليل إلى حد أوجب الاقتصار على قدر قوت يومه وليلته. وقال آخرون يأخذ إلى حد الغنى، وحد الغنى نصاب الزكاة، إذ لم يوجب الله تعالى الزكاة إلا على الأغنياء، فقالوا: له أن يأخذ لنفسه، ولكل واحد من عياله نصاب الزكاة. وقال آخرون: حد الغنى خمسون درهما أو قيمتها من الذهب.

وبالغ آخرون في التوسيع فقالوا: له أن يأخذ مقدار ما يشتري به ضيعة، فيستغني بها طول عمره، لأن هذا هو الغنى، وقد قال عمر رضي الله عنه: إذا أعطيتم فأغنوا. حتى ذهب قوم إلى أن من افتقر فله أن يأخذ بقدر ما يعود به إلى مثل حاله، ولو عشرة آلاف درهم، إلا إذا خرج عن حد الاعتدال. فهذا ما حكي فيه. فأما التقليل إلى قوت اليوم والليلة، فذلك ورد في كراهية السؤال والتردد على الأبواب، وذلك مستنكر، وله حكم آخر. بل التجويز إلى أن يشتري ضيعة فيستغني بها أقرب إلى الاحتمال، وله حكم آخر. وهو أيضا مال إلى الإسراف. والأقرب إلى الاعتدال كفاية سنة. فما وراءه فيه خطر وفيما دونه

تضييق[1]. وكفاية السنة ليس لها حد معلوم لا تتعداه من الدراهم أو الدنانير، بل يصرف للمستحق كفاية سنته بالغة ما بلغت، فإذا كانت كفاية السنة لا تتم إلا بإعطاء الفقير الواحد أكثر من نصاب من نقد أو حرث، أو ماشية، أعطي من الزكاة ذلك القدر وإن صار به غنيا؛ لأنه حين الدفع إليه كان فقيرا مستحقا[2].

والمتبع في عصرنا يلحظ أن الرواتب إنما تعطى للموظفين شهرا بشهر، لذا يمكن أن توزع كفاية السنة على أشهر العام خاصة إن خيف من المستحق الإسراف وبعثرة المال في غير حاجة ماسة[3]. وقد اعتبر العلماء الزواج من تمام الكفاية، والأصل في هذا ما رواه أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم جاءه رجل فقال: إني تزوجت امرأة من الأنصار، فقال:« على كم تزوجتها؟ » قال: على أربع أواق. فقال النبي صلى الله عليه وسلم:« على أربع أواق؟ كأنما تنحتون الفضة من عرض الجبل. ما عندنا ما نعطيك، ولكن عسى أن نبعثك في بعث تصيب فيه »[4].

كما قرر الفقهاء أن المتفرغ للعلم يعطى من الزكاة على خلاف المتفرغ للعبادة؛ لأن عبادة المتعبد لنفسه، أما علم المتعلم فله ولسائر الناس[5].

المطلب الثاني: النطاق التمويلي للزكاة وأثره على النفقات العامة

([1]) أبو حامد الغزالي ، إحياء علوم الدين . بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر ، دون تاريخ ، ج 1 ، ص 224..

([2]) الدسوقي ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير . بيروت : دار الفكر ، دون تاريخ ، ، ج 1 ، ص 494.

([3]) يوسف القرضاوي ، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية وشروط نجاحها . القاهرة: دار الشروق ، 1422 / 2001، ص 29.

([4]) مسلم ، صحيح مسلم . بيروت : دار إحياء التراث العربي ، دون تاريخ ، كتاب النكاح ، باب: ندب النظر إلى وجه المرأة وكفيها لمن يريد تزوجها ، رقم: 2553 ، ج 2 ، ص 1040.

([5]) النووي ، المجموع شرح المهذب . المطبعة الأميرية ، دون تاريخ ، ج 6 ، ص 191.

لقد سدت الزكاة كل ما يتصور من أنواع الحاجات الناشئة عن العجز الفردي، والخلل الاجتماعي، أو الظروف العارضة التي تطرأ على حياة كثير من الناس[1]. ومن الوثائق التي تركها التاريخ الإسلامي في هذا المجال، ما كتبه الإمام ابن شهاب الزهري للخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز عن مواضع السنة في الزكاة ليعمل في خلافته، فذكر فيما ذكر: إن فيها نصيبا للزمنى والمقعدين، ونصيبا لكل مسكين به عاهة لا يستطيع حيلة وتقلبا في الأرض، ونصيبا للمساكين الذين يسألون ويستطعمون، ونصيبا لمن في السجون من أهل الإسلام، ممن ليس له أحد، ونصيبا لمن يحضر المساجد من المساكين الذين لا عطاء لهم ولا سهم ولا يسألون الناس، ونصيبا لمن أصابه فقر وعليه دين ولم يكن شيء منه في معصية الله، ولا يتهم في دينه أو قال دينه، ونصيبا لكل مسافر ليس له مأوى، ولا أهل يأوي إليهم، فيؤوى ويطعم وتعلف دابته حتى يجد منزلا أو يقضي حاجة[2].

وانطلاقا من هذه الوثيقة التاريخية، ومما سبقت الإشارة إليه يمكن أن نحدد نطاق الحاجة التي تخول لصاحبها نصيبا من حصيلة الزكاة، فئات الفقراء الآتي بيانهم شرط أن يكونوا محتاجين؛ أي ليس لهم مال أو دخل كاف وهم[3]:

. العاملون الذين لا يكفيهم دخلهم.

. العاطلون.

. حالات الحمل والولادة.

. الشيوخ (المسنون).

. العاجزون عجزا كاملا أو جزئيا.

([1]) يوسف القرضاوي ، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص 36.

([2]) أبو عبيد ، الأموال . القاهرة : دار الشروق ، 1409 / 1989 ، ص 686 . 688.

([3]) عثمان حسين عبد الله ، الزكاة الضمان الاجتماعي الإسلامي . المنصورة : دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، 1409 / 1989، ص 127.

. الأيتام واللقطاء.

. المرضى والمصابون في حوادث عادية أو حوادث عمل.

. الأرامل والمطلقات.

. المعاقون سواء كانوا مكفوفين أو ذوي عاهات أخرى.

. المسجونون وأفراد أسرهم.

. الأشخاص الذين ليس لهم مسكن مناسب لحالتهم.

. الذين يعانون أعباء عائلية.

. أسرة المفقود أو الغائب أو الأسير.

. الراغبون في الزواج من الجنسين.

. طلبة العلم الفقراء المتفوقون.

. الأشخاص الذين حلت بهم نكبة عامة أو خاصة، أو نزلت بمالهم جائحة.

مما سبق يستخلص أن قيام الدولة على شؤون الزكاة جمعا وتوزيعا سيؤدي إلى:

. تولي حصيلة الزكاة تمويل بعض النفقات الاجتماعية بدلا عن نظام الضمان الاجتماعي الذي تعتمده الدول المعاصرة والذي تخصص له اعتمادات مالية في الموازنة العامة.

. الكفاءة في تخصيص الموارد؛ أي أن تطبيق الزكاة في المجتمعات الإسلامية المعاصرة سيسمح بوصول المعونات الاجتماعية إلى المستحقين لها دون غيرهم. بخلاف بعض معونات الضمان الاجتماعي التي يشترك في الاستفادة منها جميع أفراد المجتمع.

المبحث الثالث: التنظيم الفني لموازنة الزكاة وأثره على الموازنة العامة

تعرف الموازنة العامة على أنها خطة مالية للدولة تتضمن تقدير تفصيلي لنفقات وإيرادات الدولة خلال سنة مالية مقبلة تعده أجهزة الدولة، وتعتمده السلطة التشريعية بإصدار قانون ربط الموازنة، الذي يجيز لهذه الأجهزة تنفيذ موازنة الدولة بجانبيها التحصيلي والإنفاقي، طبقا للبرنامج التفصيلي الذي تتضمنه [1]

المطلب الأول: مبادئ الموازنة العامة

يقصد بقواعد (مبادئ) الموازنة العامة الأصول والمبادئ التي تحكم إعدادها، والأسس التي تقوم عليها، وقد تشكلت معظم هذه القواعد خلال القرن التاسع عشر، وكان الهدف منها تنظيم الموازنة العامة، والتعرف على المركز المالي للدولة، وتبسيط إجراءات الرقابة من قبل السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، والحد من التبذير والهذر في المال العام[2].وإن كان هناك خلاف بين المفكرين في المالية والاقتصاد والسياسيين، بين من ينادي بوجوب الاستغناء، والتخلص من هذه القواعد، خاصة بعد تغير واجبات ودور الدولة، وبين من يرى أنه من الأفضل تطويرها وتحديثها، فإن ما يخدم هذا البحث، هو تناول مختلف هذه القواعد بشكل موجز يساعد على استكمال توضيح مفهوم الموازنة العامة، وذلك حسب التقسيم التالي:

مبدأ سنوية الموازنة: يقصد بمبدأ سنوية الموازنة، أن يتم تقدير الإيرادات والنفقات بصورة دورية ولمدة سنة واحدة، ويكون لكل سنة موازنة

([1]) يونس أحمد البطريق ، اقتصاديات المالية العامة . بيروت : الدار الجامعية ، 1985 ، ص 692.

([2]) سليمان اللوزي وآخرون ، إدارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق . عمان : دار المسيرة ، 1997 ، ص21.

مستقلة بنفقاتها وإيراداتها عن موازنة السنة السابقة وعن موازنة السنة اللاحقة[1].

مبدأ وحدة الموازنة: تنص قاعدة الوحدة بأن تدرج جميع إيرادات الدولة، ونفقاتها في موازنة واحدة، وتظهر في وثيقة واحدة (أو مجلد واحد)[2]، وتطبيق هذا المبدأ يعني عدم تعدد موازنات الدولة، ووضع خطة مالية (الموازنة) شاملة تنسق أوجه الإنفاق وتحصيل الإيرادات[3]

([1]) محمد خالد المهايني ، منهجية الموازنة العامة للدولة في الجمهورية العربية السورية. دمشق : منشورات وزارة الثقافة ، 1994، ص 76.

([2]) محمد شاكر عصفور ، مرجع سابق ، ص 54.

([3]) سليمان اللوزي وآخرون ، مرجع سابق ، ص 24.

مبدأ شمول الموازنة: تقضي قاعدة الشمول بأن يذكر في وثيقة الموازنة العامة، جميع إيرادات الدولة أيا كان مصدرها، وجميع نفقاتها، مهما كانت أنواعها، ولا تسمح بخصم نفقات وزارة أو مصلحة، من إيراداتها[1].

ومعنى ذلك أنه لا يجوز[2]:

– تخصيص أي نوع من أنواع الإيرادات العامة لتغطية نفقة بذاتها أو بإدارة من الإدارات العامة.

– عدم تنزيل نفقات أي إدارة أو مؤسسة من إيراداتها.

مبدأ الشيوع: تعني هذه القاعدة ألا يخصص إيراد معين من الإيرادات العامة للإنفاق منه على وجه معين من أوجه النفقات فلا يجوز مثلا أن تخصص حصيلة الضريبة الإضافية على وقود السيارات لإصلاح وصيانة الطرق[3]. وبمقتضى هذا المبدأ يجب أن تكون الإيرادات العامة والنفقات العامة مشاعة في الموازنة دون إجراء تحديدات متقابلة بين إيراد معين لمقابلة إنفاق.

مبدأ التوازن: تعني هذه القاعدة بصفة عامة أن تتساوى نفقات الدولة العامة مع إيراداتها العامة وبعبارة أخرى أن تكون النفقات العامة العادية للدولة في حدود إيراداتها العامة[4] ومعنى ذلك[5]:

– ألا تزيد النفقات العامة على الإيرادات العامة، وأن لا تقل عنها.

– يجب الاعتماد في تمويل النفقات العامة على الإيرادات العادية فقط.

([1]) محمد شاكر عصفور ، أصول الموازنة العامة . الرياض : مكتبة الصفحات الذهبية ، 1988، ص 41.

([2]) محمد خالد المهايني ، مرجع سابق ، ص 75.

([3]) عباس محمد محرزي ، اقتصاديات المالية العامة . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003، ص 413.

([4]) محمد شاكر عصفور ، مرجع سابق ، ص 61.

([5]) محمد خالد المهايني ، مرجع سابق ، ص 79.

ويرى الكثير من الاقتصاديين أن التوازن في الموازنة لا يخدم الاقتصاد العام في حالات كثيرة، واعتبروا الموازنة وسيلة لمحاربة التضخم أو الكساد، ووسيلة لتوازن التقلبات الاقتصادية ومساندة وتدعيم فعاليات الخطة الاقتصادية القومية للوصول إلى أهدافها في التنمية، وبهذا ينصرف تأكيدهم إلى توازن الاقتصاد القومي وتحقيقه وليس إلى توازن الموازنة. وعلى هذا الأساس ظهرت نظريتان: نظرية عجز الموازنة المقصود، ونظرية موازنة الدورة الاقتصادية([1]).

المطلب الثاني: القواعد الفنية لموازنة الزكاة

يقصد بالقواعد الفنية لموازنة الزكاة المبادئ التي تحكم مختلف عملياتها، إعدادا وتنفيذا، ضمانا لحسن إدارة الأموال الزكوية.

وترتبط قواعد موازنة الزكاة ارتباطا وثيقا بطبيعة إيرادات الزكاة ونفقاتها، وتعد بعضها قواعد استقر عليها الفكر المالي الحديث، وتمثل مبادئ أساسية لإعداد الموازنة العامة للدولة، إلا أن لموازنة الزكاة ما يميزها من القواعد بالنظر إلى طبيعة إيراداتها المخصصة المصارف([2]).

قاعدة التوازن: إن مبدأ التوازن في الموازنة مبني على أساس أنه لا يجوز للدولة أن تخطط موازنتها بشكل يحقق فائضا في الإيرادات العادية عن النفقات، كما لا يجوز أن تخطط موازنتها على نحو تزيد فيه النفقات عن الإيرادات العادية مما يعني اللجوء للإيرادات غير العادية لتمويل العجز.

إن مبدأ التوازن؛ أي تساوي تقدير إيرادات الزكاة مع مصارفها ليس هدفا يجب السعي لتحقيقه في موازنة الزكاة، فالزكاة يجب تحصيلها سواء احتاج إليها

([1]) فهمي محمود شكري ، الموازنة العامة ماضيها وحاضرها ومستقبلها في النظرية والتطبيق . بيروت : المؤسسة الجامعية ، 1410 / 1990 ، ص67-68.

([2]) جمال لعمارة ، موازنة الزكاة في ضوء مصرف " في سبيل الله " ، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي . جامعة سعد دحلب البليدة يومي 10 . 11 جويلية 2004 ، ص 8.

الناس أم استغنوا عنها، وإيراداتها تتصف بالاستمرارية والتجدد من منطلق وجوبها في المال من حيث المبدأ وليس منطلق الحاجة والاستغناء.

وهي أيضا محددة المصرف والغرض، موازنتها سواء ضاقت أو اتسعت لا تنفق إلا في مشروعات البر والإحسان التي أشارت إليها آيات القرآن[1].

قاعدة التخصيص: تقوم الموازنات الحديثة على أساس مبدأ عمومية الموازنة، أي شمول الموازنة العامة على كافة النفقات العامة وكافة الإيرادات العامة بحيث لا تخصم نفقات أي مرفق من إيراداته ولا يخصص إيراد معين لنفقة معينة. وهذا المبدأ يخالفه في المالية الإسلامية مبدأ تخصيص إيرادات معينة لنفقات معينة. فمصارف الزكاة محددة بآية: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَآءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾[2]. والقاعدة العامة التي تستنبط من هذه الآية هي تخصيص حصيلة إيرادات الزكاة للإنفاق على هذه الأنواع من المصارف على سبيل الحصر.

قاعدة المحلية:

هذه القاعدة تقابل ظاهرة مركزية المالية، وإذ يختص كل إقليم من أقاليم الدولة الإسلامية بإيراداته أخذا بمبدأ اللامركزية. فالزكاة تنفق في محل وجوبها ولا يجوز نقلها عند أكثر العلماء. قال أبو عبيد:" والعلماء اليوم مجمعون على هذه الآثار كلها أن أهل كل بلد من البلدان أو ماء من المياه أحق بصدقتهم ما دام فيهم من ذوي الحاجة واحد فما فوق ذلك، وإن أتى ذلك على جميع صدقاتها حتى يرجع الساعي ولا شيء معه منها "(3). وينبني على هذا ضرورة إيجاد هيئة محلية في كل قرية تتولى جباية الزكاة، وتعمل تحت سلطة إشراف مؤسسة الزكاة المركزية. أما عند استغناء أهل البلد، أو انعدام المصارف فيه فيجوز نقل الزكاة إما إلى أقرب

([1]) محمد الغزالي ، الإسلام والأوضاع الاقتصادية . دمشق : دار القلم ، 1421 / 2000 ، ص 171.

([2]) سورة التوبة ، الآية 60.

([3]) أبو عبيد ، مرجع سابق ، ص 706.

البلدان أو إلى الإمام ليتصرف فيها(1). وهذا يعني أن حصيلة الزكاة إذا زادت عن حاجة المصارف نقلت إلى أقرب البلدان لينفق منها على مصارفها أو إلى السلطة المركزية في الدولة لتفرقها على مصارفها في مكان آخر بحسب حاجة المناطق والأقاليم؛ أي أن فائض حصيلة الزكاة لا يختلط بغيره من الإيرادات المحلية الأخرى لتحويل الإنفاق على المصالح العامة محليا، بل يرحل إلى موازنة الزكاة المركزية ليحافظ على أوجه إنفاقه.

إن هذا التركيز على المحلية يوضح مدى ضرورة وأهمية الدور الذي تؤديه الزكاة في تنمية المحليات، ومدى الحكمة في فرض توزيعها محليا، ومنع خروجها حتى تكفي محلها اجتماعيا وتنمويا(2).

قاعدة التعدد: بناء على قاعدتي التخصيص والمحلية، فإن الفكر المالي الإسلامي يقوم على تعدد الموازنات، إما على المستوى الرأسي بداية بالمحليات أو على المستوى الأفقي بتخصيص إيرادات معينة لمصارف محددة(3).

المطلب الثالث: موازنة الزكاة: الدمج أم الاستقلالية؟

تحكم الموازنة العامة قواعد فنية عديدة منها قاعدتي وحدة الموازنة وشيوعها، أما التنظيم الفني لموازنة الزكاة فهو لا يتبنى القاعدتين السابقتين؛ إذ أن إيراداتها المتجددة مخصصة المصارف، إن على المستوى النوعي؛ أي توزيعها في المصارف الثمانية التي حددتها آية الصدقات(4)، أو على المستوى المكاني؛ أي أولوية توزيعها على مصارفها في نطاقها المحلي والإقليمي.

([1]) ابن قدامة ، المغني . بيروت : دار الفكر ، 1405هـ ، ج 2 ، ص 283.

([2]) يوسف كمال محمد ، فقه الاقتصاد العام . مصر : ستابرس للطباعة والنشر ، 1410 / 1990، ص 458.

([3]) المرجع نفسه ، ص 459.

([4]) سورة التوبة ، الآية 60.

فهل يمكن في ظل هذا التباين أن نحافظ على قاعدة الوحدة في الموازنة العامة للدولة بإدماج موازنة الزكاة في الموازنة العامة للدولة دون أن ننحرف بالزكاة عن مقاصدها الشرعية؟ ويمكن هنا أن نميز بين نموذجين في التطبيق، أحدهما يدعو إلى المحافظة على وحدة الموازنة مع عدم اختلاط موارد الزكاة بالإيرادات العامة للدولة والآخر يرى ضرورة استقلالية موازنة الزكاة عن الموازنة العامة للدولة.

المحافظة على وحدة الموازنة العامة

إن الدول التي أخذت على عاتقها تطبيق فريضة الزكاة، وقامت بإلزام المكلفين بدفع الزكاة إليها محصورة في العدد، ولكنها متنوعة في التجارب، بداية من تحصيل الزكاة ووصولا إلى طرق وكيفيات إيصالها إلى المستحقين.وضمن هذه التجارب نجد تجربة المملكة العربية السعودية(1).

ومما يميز تجربة المملكة المحافظة على قاعدة وحدة الموازنة العامة للدولة، والخروج عن قاعدة الشيوع في الموازنة، وهذا يعني أن الزكاة لا تتمتع بموازنة مستقلة عن الموازنة العامة للدولة، حيث تبقى حصيلتها تحت بنود خاصة في الموازنة العامة للدولة، ولا تختلط بالإيرادات الأخرى للدولة، لتنفق على بنود خاصة تشمل مصارف الزكاة وخاصة الفقراء والمساكين، فضلا عن مخصصات إضافية من الإيرادات العامة للموازنة.

ويتم صرف الزكاة في ظل هذا النموذج من قبل المديرية العامة للضمان الاجتماعي التي تقدم إعانات شهرية أو مقطوعة للأفراد والعائلات المحتاجة، ويقوم الباحثون الاجتماعيون للضمان الاجتماعي بدراسة الحالات والتأكد من استحقاقها

([1]) منذر قحف ، " النماذج المؤسسية التطبيقية لتحصيل الزكاة وتوزيعها في البلدان والمجتمعات الإسلامية "، كتاب الإطار المؤسسي للزكاة أبعاده ومضامينه ، جدة : البنك الإسلامي للتنمية ، 1416 / 1995، ص 215 وما بعدها.

للمعونة، ويتم الصرف حسب عدد أفراد العائلة بمعدلات تقررها المديرية العامة نفسها.

تخصيص موازنة مستقلة للزكاة:

لقد شكل مورد الزكاة مصدرا هاما من موارد الدولة في العصور الإسلامية الأولى، خصص لها موازنة مستقلة وإدارة تعنى بشؤونها. ولم تكن تختلط أموال الزكاة بإيرادات الدولة من المصادر الأخرى. كما لم يكن يصرف من أموال الزكاة خارج المصارف المحددة لها(1). كل ذلك أبرز دورا إيجابيا هاما للدولة الإسلامية في النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

يحدثنا أبو عبيد عن صنوف الأموال التي تليها أئمة المسلمين للرعية فيقول: " فأما الصدقة فزكاة أموال المسلمين، من الذهب والورق والإبل والبقر والغنم والحب والثمار فهي للأصناف الثمانية الذين سماهم الله تعالى، لا حق لأحد من الناس فيها سواهم، ولهذا قال عمر: هذه لهؤلاء "(2).

وكتب أبو يوسف إلى أمير المؤمنين هارون الرشيد أول ما كتبه له في الزكاة يقول:"... ولا توليها عمال الخراج، فإن مال الصدقة لا ينبغي أن يدخل في مال الخراج، لأن الخراج فيء لجميع المسلمين، والصدقات لمن سمى الله عز وجل في كتابه "(3).

ويترتب على استقلالية موازنة الزكاة، أنه لا يجوز أن تختلط مواردها مع الفئات المحددة في آية المصارف، بحيث لا يجوز مثلا الصرف منها على جيش الدولة أو جهازها الإداري أو تنميتها الاقتصادية، إذ تواجه الدولة التزاماتها المذكورة بالضرائب لا الزكاة(4).

([1]) عبد الله طاهر ، مرجع سابق ، ص 549.

([2]) أبو عبيد ، مرجع سابق ، ص 86.

([3]) أبو يوسف ، الخراج . بيروت : دار الحداثة ، 1990، ص 196.

([4]) محمد شوقي الفنجري ، مرجع سابق ، ص 89.

ويرى بعض المعاصرين(1) أن مؤسسة الزكاة جهة لها شخصية معنوية اعتبارية ووحدة محاسبية مستقلة وقائمة بذاتها بمواردها ومصارفها الشرعية الثمانية، وبذلك فإنه لا يجوز تمويل مشروعات البنية الأساسية للدولة أو النفقات العامة ذات النفع العام والخدمة العامة لجميع المسلمين، أو تمويل الجهاز الإداري للدولة من موارد مؤسسة الزكاة.

ويقتضي التطبيق العملي لهذا الرأي عند بعض الباحثين، أن تنشأ في كل دولة وزارة خاصة يطلق عليها اسم (وزارة الزكاة)، وتكون مهمتها جباية الزكاة من أوعيتها وتوزيعها على مستحقيها، وأن تكون لهذه الوزارة سلطة مستقلة عن الدولة تحول دون اختلاط موازنتها مع الموازنة العامة للدولة، على أن ترتبط بالدولة ارتباطا إداريا حتى تكون لها صفة الرسمية[1].

وتجدر بنا الإشارة إلى أن القول باستقلالية موازنة الزكاة عن الموازنة العامة للدولة ترتب عنه الخروج عن قاعدة وحدة الموازنة، وهذا لا يحدث أي خلل على مستوى إدارة وتنظيم الموازنة العامة، خاصة في ظل التوجه نحو إقرار استثناءات على قاعدة الوحدة، ومن ذلك اعتماد الموازنات الملحقة والموازنات المستقلة والموازنات غير العادية إلى جانب الموازنة العامة في الدول الحديثة.

ومن الدول التي أخذت بمبدأ استقلالية موازنة الزكاة السودان. فقد أنشأت ديوان الزكاة ليعمل على تأكيد سلطات الدولة في جمع وإدارة الزكاة وتوزيعها على مستحقيها، وهو هيئة مستقلة، لا تخضع للنظم واللوائح الإدارية والمالية التي تحكم المصالح والإدارات والهيئات الحكومية، وإنما يخضع الديوان لقانونه وما يصدر بموجبه من نظم ولوائح تضبط العمل، وتحدد العلاقات والاختصاصات للعاملين والجهات المتعاملة مع الديوان. وقد اشتمل الفصل الخامس من قانون ديوان الزكاة على ثلاث مواد عنيت بالأحكام المالية، فتحدثت عن الموارد المالية ومصادرها

([1]) شوقي إسماعيل شحاتة ، التطبيق المعاصر للزكاة . جدة : دار الشروق ، 1997، ص 319.

اتحاديا وولائيا، كما تحدثت عن الموازنة وطريقة إعدادها وإجازتها والحسابات والمراجعة.

المطلب الرابع: أثر موازنة الزكاة على الموازنة العامة

يمكن أن نوضح أثر موازنة الزكاة على الموازنة العامة من خلال النموذجين التطبيقيين السابقين كما يلي:

النموذج الأول: الذي يأخذ بمبدأ وحدة الموازنة العامة للدولة، ففي هذه الحالة حصيلة الزكاة تظهر تحت بنود خاصة في الموازنة العامة، فالحصيلة في هذه الحالة تمثل إيرادا جديدا وحصيلة إضافية تزيد من حجم الإيرادات العامة للدولة.

النموذج الثاني:

الذي يأخذ بمبدأ استقلالية موازنة الزكاة على الموازنة العامة للدولة، فلا يظهر أثر هذه الحصيلة على شكل إضافة في جانب الإيرادات، وإنما يظهر أثرها في جانب النفقات العامة حيث تتولى حصيلة الزكاة التكفل بكثير من النفقات الاجتماعية التي كانت الدولة تتولى الإنفاق عليها، مما يعني أن الجزء المخصص لهذا النوع من النفقات سوف يتم توفيره، ليوجه إلى تغطية نفقات أخرى في الموازنة العامة.

الخاتمة:

مما سبق يتضح بجلاء قدرة الزكاة على التكفل بتغطية بعض أوجه النفقات العامة الإجبارية للدولة، مما يؤهلها لأداء دورها كأداة فاعلة في تخصيص الموارد، وتخفيف الأعباء عن الموازنة العامة للدولة، هذا إلى جانب قدرتها على تعزيز الإيرادات العامة بما يساهم في تحقيق التوازن المالي والانسجام الاجتماعي العام للدولة.

ولا شك أن مجتمعاتنا الإسلامية المعاصرة هي في حاجة ماسة لدعم اقتصادياتها وتحقيق التوازن الاجتماعي بها، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية العالمية الراهنة، المتسمة بالتذبذبات الاقتصادية، ذات الآثار الاجتماعية الحادة، وهذه الورقة– في ظل الظروف السائدة– دعوة صريحة للاستفادة من أدوات النظام الاقتصادي الإسلامي في تحسين وضع أمتنا العربية، ومجتمعاتنا الإسلامية، بما يتفق وقيمها الحضارية.

قائمة مراجع البحث

. الكتب

1 . ابن الحجاج، مسلم. صحيح مسلم. بيروت: دار إحياء التراث العربي، دون تاريخ، الجزء الأول.

2 . ابن سلام، أبو عبيد القاسم. الأموال. القاهرة: دار الشروق، 1409 / 1989.

3 . الدسوقي، شمس الدين محمد عرفة. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. بيروت: دار الفكر، دون تاريخ، الجزء الأول.

4 . سلطان، صلاح. سلطة ولي الأمر في فرض وظائف مالية. القاهرة: دار هجر، 1409 / 1989.

5 . شحاتة، شوقي إسماعيل. التطبيق المعاصر للزكاة. جدة: دار الشروق، 1997.

6 . عبد الله ،عثمان حسين. الزكاة الضمان الاجتماعي الإسلامي. المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1409 / 1989.

7 . عصفور، محمد شاكر. أصول الموازنة العامة. الرياض: مكتبة الصفحات الذهبية، 1988.

8 . العمر، فؤاد عبد الله. نحو تطبيق معاصر لفريضة الزكاة. الكويت: دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، 1404 / 1984.

9 . الغزالي، أبو حامد. إحياء علوم الدين. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، دون تاريخ، الجزء الأول.

10 . الفنجري، محمد شوقي. الإسلام والضمان الاجتماعي. ط 3 ؛ مصر: الهيئة العامة للكتاب، 1990.

11 . القرضاوي، يوسف. حتى تنجح مؤسسة الزكاة في التطبيق المعاصر. ط 2 ؛ القاهرة: دار الصحوة للنشر والتوزيع، 1416 / 1995.

12 . القرضاوي، يوسف. فقه الزكاة. ط 2 ؛ الجزائر: مكتبة رحاب، 1408 / 1988، الجزء الأول.

13 . اللوزي، سليمان، وآخرون. إدارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق. عمان: دار المسيرة، 1997.

14 . محرزي، محمد عباس. اقتصاديات المالية العامة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

15 . محمد، يوسف كمال. فقه الاقتصاد العام. مصر: ستابرس للطباعة والنشر، 1410 / 1990.

16 . المقدسي، ابن قدامة. المغني. بيروت: دار الفكر، 1405هـ، الجزء الثاني.

17 . المهايني، محمد خالد. منهجية الموازنة العامة للدولة في الجمهورية العربية السورية. دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 1994.

18 . النبهان، محمد فاروق. الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي. ط 3؛ بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405 / 1985.

19 . النووي، محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف. المجموع شرح المهذب. المطبعة الأميرية، دون تاريخ، الجزء الخامس.

20 . يعقوب بن إبراهيم، أبو يوسف. الخراج. بيروت: دار الحداثة، 1990.

. المقالات

21 . البعلي، عبد الحميد. " الزكاة والضريبة "، كتاب أبحاث وأعمال الندوة الرابعة لقضايا الزكاة المعاصرة، الكويت: بيت الزكاة، 1414هـ.

22 . طاهر، عبد الله. " حصيلة الزكاة وتنمية المجتمع "، كتاب اقتصاديات الزكاة، جدة: البنك الإسلامي للتنمية، 1417 / 1997.

23 . فهمي محمود شكري، الموازنة العامة ماضيها وحاضرها ومستقبلها في النظرية والتطبيق. بيروت: المؤسسة الجامعية، 1410 / 1990.

24 . قحف، منذر. " النماذج المؤسسية التطبيقية لتحصيل الزكاة وتوزيعها في البلدان والمجتمعات الإسلامية "، كتاب الإطار المؤسسي للزكاة أبعاده ومضامينه، جدة: البنك الإسلامي للتنمية، 1416 / 1995.

. مواد غير منشورة

25 . الذكير، مقبل بن صالح. القواعد الاقتصادية لتقدير حصيلة الزكاة من خلال نظام الحسابات القومية وصلتها بالنمو الاقتصادي، رسالة دكتوراه، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، 1993.

26 . العمر، فؤاد عبد الله. تقدير حصيلة الزكاة في مجتمع إسلامي معاصر، المؤتمر العالمي الرابع للزكاة، السنغال، 1415 / 1985.

27 . لعمارة، جمال. موازنة الزكاة في ضوء مصرف في سبيل الله، الملتقى الدولي حول الزكاة في الوطن العربي، البليدة: جامعة سعد دحلب، 10 . 11 جويلية 2004.

التوريق وموقعه في الأزمة المالية العالمية المعاصرة

Securitization and its Position in Today's Global Financial Crisis

د. بن عبد الفتاح دحمان[1]

د. بن موسى كمـال[2]

ملخص:

تعالج الورقة العلمية موضوع التوريق وموقعه في الأزمة المالية العالمية المعاصرة، وذلك من خلال الإجابة على التساؤل: إلى أي مدى يمكن استخدام التوريق كأداة لتحقيق الربحية، وعاملاً لتقليل المخاطر عن مختلف أطرافه؟ وإلى أي مدى يمكن أن يكون التوريق سبباً في حدوث الأزمة المالية العالمية المعاصرة؟

لقد جاء البحث في ست نقاط تسبقهم مقدمة وتتلوهم خاتمة تضمنت أهم الأفكار والنتائج التي خلُص إليها البحث؛ فتستعرض الورقة ماهية عملية التوريق وتطورها أولاً، لتستعرض ثانياً: التوريق في ميزان الشريعة الإسلامية، ثم تعمد الورقة إلى استنطاق النص القانوني لعملية التوريق في الجزائر ثالثاً تحت عنوان توريق القروض الرهنية في الجزائر، لتعالج الورقة في نقطة رابعة مزايا عملية التوريق التقليدي ومخاطره، أما خامساً فيتناول البحث بالتحليل علاقة عملية التوريق بالأزمة المالية العالمية المعاصرة، أما سادساً فتستعرض الورقة موضوع الأزمة المالية وضرورة إعادة ضبط أسس النظام المالي العالمي.

Abstract:

---

[1] أستاذ محاضر قسم "أ" جامعة أدرار –الجزائر–

[2] أستاذ محاضر قسم "أ" جامعة الجزائر –03–

This paper addresses the issue of securitization and its position in today's financial and economic crisis. This is carried out through answering the following question: To what extent can the uses of securitization as a tool to achieve profitability, and a factor to reduce the risks of the various parties? Similarly, to what extent can securitization be responsible for today's financial crisis?

This paper proceeds through six questions. Firstly, the paper defines the securitization process and its evolution. Secondly, it analyses securitization according to Islamic law. Thirdly, the paper deliberately questions the legal text of securitization in Algeria in relation to mortgage loans. Fourthly, my paper addresses the benefits and risks of the securitization activity. Fifthly and in terms of relationships, the paper articulates how securitization plays a major role in the contemporary financial and economic crisis. Finally, the paper recommends the need to re-set the foundations of the global financial system.

مقدمة:

ظهرت الأوراق المالية بهدف تلبية حاجات المستثمرين المختلفة للتمويل عن طريق التداول في الأسواق المالية، وقد تم التوسع في التعامل بالأوراق المالية عقب الثورة الصناعية وظهور شركات المساهمة التي خلقت فرص مناسبة لتوظيف الأموال وتقديم التمويل من خلال طرح الأسهم والسندات. فحدث أن تحولت المؤسسات الاقتصادية من التمويل بالقروض المصرفية ذا التكلفة المرتفعة إلى التمويل من أسواق الأوراق المالية.

عرفت الساحة المصرفية والمالية ظهور ما يسمى بالهندسة المالية التي تعتبر المشتقات أهم مظهر لها، فانتشر التعامل في الخيارات والتوريق. إذ يعتبر هذا الأخير من الآليات التي انتشر استعمالها حديثاً في أسواق النقد والمال النشطة.

ستحاول الورقة مناقشة موضوع التوريق من جوانبه النظرية، الاقتصادية، التقنية والقِيَّمية ؛ ليتسنى حينئذ الوقوف على موقع التوريق من الأزمة المالية العالمية المعاصرة التي وصفت بالأزمة المالية والاقتصادية الكبرى

الثانية، وفي الوقت ذاته اعتبرت بمثابة الأزمة الأولى للعولمة. فالورقة تسعى للإجابة على الإشكال التالي: إلى أي مدى يمكن استخدام التوريق كأداة لتحقيق الربحية، وعاملاً لتقليل المخاطر عن مختلف أطرافه؟ وإلى أي مدى يمكن أن يكون التوريق سبباً في حدوث الأزمة المالية العالمية المعاصرة؟

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي، والمنهج المقارن وكذا المنهج التحليلي لإبراز مختلف الدواعي التي تدعو لعملية التوريق والنتائج المترتبة عنها، وكذا الوقوف على تحليل عملية التوريق وحدودها وعلاقتها بالأزمة المالية.

تهدف الورقة إلى البحث عن موقع التوريق في الأزمة المالية، ليتسنى لها الوقوف عند سببيته في الأزمة، لتخلص الورقة إلى التوصية العلمية على إثر ذلك لا سيما بالنسبة للدول الإسلامية، ومنها الجزائر التي يعد فيها التشريع لعملية التوريق حديثاً وبِكراً.

أولاً: ماهية عملية التوريق وتطورها

تعتمد المصارف في القيام بوظائفها على نوعين من الأصول: أصول يمكن تحويلها إلى سيولة بسهولة عن طريق التنازل عنها في شكلها السائل، كما تحوز على أصول أخرى ذات درجة سيولة منخفضة من ضمنها القروض، إذ ترى المصارف هذه الأصول بمثابة سيولة جامدة. ولتجاوز هذه الوضعية تلجأ المصارف للتنازل عن هذه الأصول باستعمال تقنية تعرف بالتوريق؛ إذ كانت الولايات المتحدة الأمريكية مهداً لهذه العملية وهذا مع سنوات السبعينات، لتعرفها أوروبا بعد ذلك مع نهاية الثمانينات[1].

[1] BELTAS, Abdelkader. *La TITRISATION*, Alger : EDITION LEGENDE, 2007, p.03.

يمثل التوريق[1] (التسنيد) Securitization تحويل الأصول غير السائلة من قروض وأدوات ديون إلى أوراق مالية سائلة قابلة للتداول في أسواق رأس المال، تستند إلى ضمانات عينية أو مالية ذات تدفقات نقدية متوقعة، ولا تستند إلى مجرد القدرة المتوقعة للمدين على السداد من خلال التزامه العام بالوفاء بالدين[2].

تتمثل الخطوة الأولى لتوريق السندات في قيام الجهات المنشئة لقروض الرهن، وهي أساساً شركات الإقراض العقاري والمصارف، ببناء محافظ تشتمل على تلك القروض، لتصدر في مقابلها سندات تطرح للتداول، وتحمل كوبون ثابت بتاريخ استحقاق محدد. وهو ما يعني تسييل تلك القروض، أي تحويلها إلى أوراق مالية قابلة للتداول. وبتصريف تلك الأوراق تستخدم حصيلتها في تقديم قروض جديدة، مما يعني ارتفاع معدل دوران تلك القروض، وتحقيق المزيد من الأرباح للجهات المنشئة لها. ولتحقيق الأمان للمستثمرين في تلك السندات تستخدم محفظة القروض محل التوريق كرهن للسندات، وذلك لدى طرف ثالث (حارس) تقع عليه أيضاً مسئولية التأكد من التزام الجهة المصدرة بكل شروط الإصدار كما تضمنتها نشرة الاكتتاب[3].

يشترك في عملية التوريق مجموعة أطراف، هم على التوالي:

الممول (المنشئ): Originator

---

[1] يسمى بالفرنسية :Titrisation، حيث يعرفه عبد القادر بلطاس وفق الآتي:

"La titrisation est un mécanisme qui permet le transfert du risque financier d'un agent économique (banque ou établissement financier), détenteur des créances titrisables vers des investisseurs par le biais de transactions sur le marché financier. Le transfert s'effectue au moyen de l'émission des titres adossés à des hypothèques résidentielles ou à des hypothèques commerciales." BELTAS, Abdelkader. *La TITRISATION*, p.03.

[2] الحجازي، عبيد علي أحمد. التوريق (ومدى أهميته في ظل قانون الرهن العقاري)، القاهرة: دار النهضة العربية، ط:2، 2001، ص10.

[3] هندي، منير إبراهيم. الفكر الحديث في إدارة المخاطر –الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات–، د.ت، الجزء الأول: التوريق، سلسلة الفكر الحديث في الإدارة المالية (3)، ص425.

يعتبر الممول الطرف الأول في عملية التوريق والذي قد يكون مصرفاً متخصصاً في مجال الائتمان العقاري، الصناعي أو الزراعي، كما قد يكون مصرفاً تجارياً، شركة تمويل، مصدري بطاقات الائتمان... حيث يقوم الممول بإقراض ذوي الاحتياج التمويلي، مما ينتج عن ذلك حقوق مالية لصالح المصرف، تظهر ضمن أصول الميزانية. إذ يستطيع هذا المموِّل تحويل هذه الديون إلى مجموعات متجانسة مضمونة بأصول ملموسة للمنشآت ذات الغرض الخاص Special Purpose Vehicle (SPV) التي تقوم بتوريقها[1].

الشركة ذات الغرض الخاص: (SPV)

تمثل الهيكل المتخصص في شراء القروض المصرفية من المصارف لتأخذ مكانها باعتبارها دائن في مواجهة المدين الأصلي؛ إذ يمكن للمصرف ذاته (المموِّل) أن ينشئ هذه المؤسسة خصيصاً لتوريق قروضه وتعتبر تابعة له، لكن لها ميزانية وذمة مالية مستقلة[2]. حيث تعمل الشركة ذات الغرض الخاص على استغلال السيولة الفائضة المتوافرة لديها عن طريق شراء أصول مدرة للدخل (الأصول المورقة)، لتحقق بذلك هوامش ربحية تفوق معدل العائد على الفرص البديلة المتاحة في أسواق رأس المال.

شركة خدمة الدين: Service

تتولى هذه الشركة عملية خدمة الدين، أي استلام المتحصلات من المدينين الناشئة عن الأوراق التجارية في تواريخ استحقاقها وتقديمها إلى شركة التوريق SPV، والتي بدورها تسدد حقوق المستثمرين في مواعيدها.

شركات التصنيف الائتماني: Rating Agencies

---

[1] الحناوي، محمد صالح. العبد، جلال إبراهيم. بورصة الأوراق المالية (بين النظرية والتطبيق)، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002، ص315.

[2] الحجازي، عبيد علي أحمد. مرجع سابق، ص18-19.

تعمل على حماية المستثمرين من المخاطر الائتمانية المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية المخلّقة، وذلك من خلال جمع المعلومات، إعداد الدراسات، التحليلات اللازمة لوضع التصنيف الائتماني المناسب. فهي تعد بمثابة حارس لدرجة الجودة الائتمانية؛ إذ يعتمد على تصنيفها المستثمر عند اتخاذ القرار الاستثماري. إذ يؤدي التصنيف الائتماني الجيد إلى زيادة عدد المستثمرين، على اعتبار أن تلك الأوراق المصدرة تكون مضمونة بقيمة الموجودات التي تدعمها، وليس بمدى نجاعة ومصداقية المؤسسات التي تصدرها في السوق[1].

شركات ترويج وتغطية الاكتتاب:Under Writers

تهتم بالطرح العام أو الخاص من خلال إعداد نشرة الاكتتاب أو مذكرة المعلومات، وهذا بعد القيام بالدراسة المستقلة للممول بهدف توفير الإفصاح الكامل والشفافية اللازمة لمساعدة المستثمرين على اتخاذ قرارات الاستثمار[2].

تتطلب عملية التوريق الكلاسيكية ثلاثة مكونات أساسية، هي: المصرف_ الوسيط المالي_ السوق المالية. أما في ما يخص التوريق المالي حسب الطرق الحديثة فيمر بتعقيدات كبيرة، الأمر الذي يجعل المستثمرين في هذه الأوراق المالية غير واعين بالمخاطر التي تنطوي عليها[3]. فعموماً تقتضي عملية التوريق مجموعة من العناصر، نوردها أدناه:

وجود علاقة دائنية أصلية:

---

[1] بلطاس، عبد القادر. تداعيات الأزمات المالية العالمية –أزمة Sub prime–، Edition Legende، 2009، ص38.

[2] الحناوي، محمد صالح. العبد، جلال إبراهيم، مرجع سابق، ص318.

3 بلطاس، عبد القادر، مرجع سابق، ص41.

لقيام عملية التوريق لابد من وجود رابطة بين دائن ومدين، أي بين المصرف المقرض والفرد أو الشركة أو الحكومة المقترضة[1].

رغبة الدائن في التخلص من سندات الدين التي في حوزته:

أي استعداد الدائن لتسييل الأصول موضوع الرهون القرضية من أجل عمليات إقراض جديدة أو الوفاء بالتزامات مالية أو زيادة رأس المال، حيث يبيع هذه الديون بسعر أقل من القيمة الاسمية للدين آملاً في الحصول على ربح معقول[2]، بزيادة قدرته على منح التمويل، وزيادة سرعة دوران رأسماله والتحرر من قيود الميزانية المنضبطة بقواعد محاسبية وقانونية كمبدأ كفاية رأس المال.

قيام الجهة المحال إليها الدين بإصدار سندات جديدة قابلة للتداول:

عند قيام المنشئ للقرض ببيع سندات الديون للشركة ذات الغرض الخاص، تقوم هذه الأخيرة بسداد القيمة نقداً. ولتنفيذ هذه العملية تعمل الشركة ذات الغرض الخاص على الحصول على قرض مؤقت من أي مصرف آخر، وبعدها تقوم بإصدار سندات جديدة، ثم تقوم بطرحها في أسواق رأس المال، لتباع لمستثمرين جدد، حيث يحصلون على عوائد من هذه السندات تتمثل في دفع الفائدة والأصل في التوقيت المحدد للسداد، أخذاً بعين الاعتبار أن تكون تواريخ استحقاق المستثمرين الجدد لفوائد دينهم متوافقة مع تواريخ استحقاق المتحصلات النقدية من المدينين الأصليين[3]. وهكذا يتم خلق سوق ثانوي.

استناد الأوراق المالية إلى ضمانات عينية ذات تدفقات نقدية متوقعة:

توجد عدة طرق لتوفير هذه الضمانات منها[4]:

---

1 الحجازي، عبيد علي أحمد، مرجع سابق، ص11.

2 صادق، مدحت. أدوات وتقنيات مصرفية، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 2001، ص239-240.

3 الحجازي، عبيد علي أحمد، مرجع سابق، ص21.

4 المرجع السابق، ص21.

*ضمانات الدين الأصلي، حيث تنتقل هذه الضمانات بقوة القانون تبعاً لانتقال الدين المضمون.

*ضمانات يمنحها المصرف التجاري البائع، مثل إعطاء الحق للمستثمرين في الرجوع عليه في حالة عدم سداد السندات، أو تقديم ضمان إضافي لمؤسسة SPV في حالة عدم كفاية العائد الذي تدره سندات الدين الأصلية المباعة له في الوفاء بمستحقات المستثمرين الدورية.

*التأمين لدى شركات تأمين متخصصة لتغطية حالات عجز مؤسسة SPV عن الوفاء بمستحقات المستثمرين، إذ ظهر في هذا الشأن شركات تسمى المؤمن وحيد الوظيفة Monoline Insurer.

*قيام مؤسسة SPV بتنويع أنشطتها كأن تعمل في مجال قروض العقارات والسيارات وبطاقات الائتمان، وبهذا يتكون لديها وعاءً كبيراً يدر عائداً دورياً يكفي لمواجهة الدفع المنتظم لفوائد السندات الجديدة التي يحملها المستثمرون.

وجود مستثمر:

أي وجود مستثمر تكون لديه الرغبة في شراء السندات الجديدة التي تصدرها الـSPV، للحصول على العائد الذي تحققه هذه السندات في مواعيد الاستحقاق.

ثانياً: التوريق في ميزان الشريعة الإسلامية

يمكن مقابلة مصطلح التوريق بمصطلح التصكيك في المؤسسات المالية الإسلامية، بحيث حتى وإن كان الغرض متقارباً، إلا أن المضمون متبايناً إلى حد كبير؛ إذ يقصد بالتصكيك عملية تحويل جزء أو مجموعة من الأصول –غير السائلة والمدرة لدخل يمكن التنبؤ به– التي تمتلكها المؤسسة إلى أوراق مالية قائمة على الشراكة في منافع هذه الأصول خلال فترة معينة، أي أن حملتها يشتركون في الأرباح والخسائر، أي على أساس مبدأ الغنم بالغرم[1].

يوجد في الفقه الإسلامي مفهوم آخر يعرف بالتورق يختلف عن عملية التوريق، فالتورق لغة مشتق من الوَرقِ بكسر الراء وهو الفضة، قال تعالى: ﴿فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ﴾ [الكهف: 19]، وقال عليه السلام: "في الرقَة ربع العشر" والرقَة بالتخفيف تعني الفضة. فالمراد بالتورق في الاستعمال الفقهي الحصول على الورق، أي الحصول على النقد، وذلك بأن يشتري شيئاً بثمن مؤجل، ثم يبيعه إلى آخر بثمن معجل أقل[2]. وهذا المصطلح مشهور عند

---

[1] النشمي، عجيل جاسم. "التوريق والتصكيك وتطبيقاتهما"، ورقة علمية مقدمة في الدورة التاسعة عشرة، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، منظمة المؤتمر الإسلامي، إمارة الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، ص03. منشورة في موقع الفقه الإسلامي، على الرابط الالكتروني الآتي: http://www.islamfeqh.com/Nawazel/NawazelItem.aspx?NawazelItemID=878.

[2] المصري، رفيق يونس. الإسلام والنقود، سورية–دمشق: دار المكتبي، الطبعة الأولى، 1421هـ–2001م، ص191.

الحنابلة، كما تتعرض له مذاهب فقهية أخرى ضمن حديثهم عن العينة[1]. إذ تعني طلب العين (الذهب أو الفضة أو النقد عموماً) بأن يشتري شيئاً بثمن مؤجل، ثم يبيعه إلى بائعه نفسه بثمن معجل أقل[2].

يرى عبد الحليم عمر[3] أن مصطلح التورق المصرفي المنظم يُستخدم للدلالة على بيع المصرف سلعة لعميله بالأجل ويوكل هذا العميل المصرف لبيعها نقداً ويسلمه المبلغ ثم يسدد العميل ثمن الشراء على أقساط وبذلك يحصل العميل على النقد المطلوب ويحصل المصرف على الربح بين شرائه السلعة نقداً وبيعها للعميل بالأجل[4].

أصدر مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في دورته التاسعة عشرة في إمارة الشارقة (دولة الإمارات العربية المتحدة) من 01 إلى 05 جمادى الأولى 1430هـ الموافق 26-30 نيسان (أبريل) 2009م قراراً يحمل رقم 178 (19/4) ومما تضمنه: التوريق التقليدي يمثل تحويل للديون إلى أوراق مالية (سندات) متساوية القيمة قابلة للتداول، وهذه السندات تمثل ديناً بفائدة لحاملها في ذمة مصدرها ولا يجوز إصدار هذه السندات ولا تداولها شرعاً. أما التصكيك (التوريق الإسلامي) فهو إصدار وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية موجودات (أعيان أو منافع أو حقوق أو خليط من الأعيان والمنافع والنقود

---

[1] السويلم، سامي بن إبراهيم. التورق... والتورق النظم (دراسة تأصيلية)، المجمع الفقهي الإسلامي، 2003، ص207.

[2] المصري، رفيق يونس، مرجع سابق، ص194.

[3] مدير عام مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي.

[4] "التورق والتوريق يشعلان الجدل في ندوة بجامعة الأزهر"، الشرق الأوسط –جريدة العرب الدولية–، الثلاثاء 17 ذو القعدة 1428هـ_ 27 نوفمبر 2007م، العدد 10591، على الرابط الإلكتروني: http://www.aawsat.com/details.asp?section=58&article=447273&issueno=10591.

والديون) قائمة فعلاً، أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، وتصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه[1].

ثالثاً: توريق القروض الرهنية في الجزائر

يعرف القطاع المصرفي والمالي في الجزائر إصلاحاً جذرياً بداية من سنة 1990، إذ يهدف هذا الإصلاح في مجمله إلى تطبيق آليات السوق المعتمدة أساساً على التحرر المالي والمصرفي.

يدخل التوريق ضمن آليات التحرير المالي والمصرفي، وعليه أصدرت الجزائر في 20 فيفري 2006 قانون يتضمن توريق القروض الرهنية. إذ بمقتضى هذا القانون حدد النظام الواجب تطبيقه على توريق القروض الرهنية بقطاع السكن، والذي يُرتجى من خلاله إسهام سوق التمويل العقاري في تنشيط سوق الأوراق المالية في الجزائر، ذلك أن الجزائر تعرف فيها بورصة القيم المنقولة[2] شُحّة في المنتجات المالية المتداولة، مما يفقدها مكانتها التمويلية[3] باعتبار أن المنتجات المتداولة تتميز أيضاً بأداء ضعيف[4].

---

[1] مجمع الفقه الإسلامي (منظمة المؤتمر الإسلامي)، قرار رقم 178 (19/4) بشأن الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها. منشور على الرابط الإلكتروني: .http://islamtoday.net/nawafeth/artshow-32-112739.htm

[2] تم تأسيس لجنة تنظيم مراقبة عمليات البورصة بموجب المرسوم رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993، وقد تم الافتتاح الرسمي لبورصة الجزائر في 17 ديسمبر 1997.

[3] جبار، محفوظ. "أداء بورصة الجزائر (الواقع والآفاق)"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، الجزائر: جامعة الجزائر، العدد 17، المجلد 1، 2008، ص8.

[4] بن طلحة، صليحة. "التوريق: أداة حيوية لتنشيط السوق المالية مع قراءة لقانون توريق القروض العقارية في الجزائر"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، الجزائر: جامعة الجزائر، العدد 17، المجلد 1، 2008، ص107.

يستعرض القانون المتضمن توريق القروض الرهنية[1] في المادة الثانية (02) منه تعريفاً للتوريق على أنه: عملية تحويل القروض الرهنية إلى أوراق مالية. وتتم هذه العملية على مرحلتين:

–تنازل عن القروض الرهنية من قبل مؤسسة مصرفية أو مالية لفائدة مؤسسة مالية أخرى،

–قيام هذه الأخيرة بإصدار أوراق مالية قابلة للتداول في السوق ممثلة للقروض الرهنية.

كما نصت المادة الرابعة (04) من ذات القانون على أنه يتعين على مؤسسة التوريق تسجيل الأوراق المالية التي قامت بإصدارها لدى المؤتمن المركزي على السندات، ويمكن أن تكون هذه الأوراق المالية المصدرة مع أو بدون قسيمة، بفائدة أو بخصم، لحاملها أو اسمية، وتكون قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية. كما أقرت المادة الحادية عشرة (11) منه، أن التنازل عن مجموعة أو كتلة من القروض من جانب المؤسسة المتنازلة لفائدة مؤسسة التوريق يترتب عنه نقل الضمانات والتأمينات المتعلقة بها، وتكون ملزمة للغير.

إلا أنه من الناحية العملية نجد أن نشاط عملية التوريق في الجزائر، الذي حصره القانون في سوق العقار دون غيره، لا يعرف انتعاشاً من شأنه أن يُذكر. وفي هذا الصدد أقر المدير العام لشركة إعادة التمويل الرهني في الجزائر "عبد القادر بلطاس" بمقدرة شركته على إعادة تمويل المحافظ العقارية للبنوك التجارية العمومية والخاصة بنسبة 100% من خلال عمليات توريق القروض الرهنية التي تمنحها هذه البنوك لزبائنها عند شرائهم لبيوت أو عقارات صناعية. مضيفاً أن قانون التوريق الصادر سنة 2006 لا ينطبق على البنوك الإسلامية،

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 06–05 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006، يتضمن توريق القروض الرهنية، العدد 15 الصادر في تاريخ 12 صفر عام 1427هـ الموافق 12 مارس سنة 2006م.

مما يخلق الحاجة إلى إصدار نص قانوني يسمح لشركة إعادة التمويل الرهني بإصدار صكوك إسلامية تُمكِّن من إعادة تمويل البنوك التي تتعامل وفق قواعد الشريعة[1].

رابعاً: مزايا التوريق التقليدي ومخاطره

يعتبر التوريق من صور الاستثمار بالنسبة للمصرف خارج الميزانية؛ أي أنه نشاط مربح خارج قائم الميزانية، وبالتالي لا يدخل في القوائم المالية للمصرف ولا يستخدم رأسماله، فلو كان لدى المصرف دين مشكوك في إمكانية تحصيله أو على وشك الإعدام فإن المصرف يضطر إلى تكوين مخصص له في الميزانية. وهنا يكون من الأفضل للمصرف توريق هذا الدين ببيعه إلى مؤسسة متخصصة في إصدار وتداول الأوراق المالية، فينتج عن ذلك شطب هذا الدين المعدوم من الميزانية، الشيء الذي يزيد من كفاءة المصرف وجدارته الائتمانية.[2]

يمكن للمورق أن يستخدم حصيلة بيع الديون في منح قروض جديدة أقل مخاطرة، ومتى ما قام المصرف المنشئ بهذه العملية، فإنه يحصل على رسوم تمثل دخلاً لا يستهان به، يضاف إلى مجموع الأرباح، وبالتالي يرفع من النتيجة الإجمالية[3]. كما يُسهم التوريق في إقامة سوق تمويل عقاري[4] في إطار تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالتعامل في السوق المالية مثل: الشفافية، الإفصاح، التقييم، التصنيف الائتماني والقواعد العامة للتدقيق[5].

---

[1] الخبراء يطالبون الحكومة بمراجعة قانون النقد والقرض – انحصار نشاط التمويل الإسلامي سببه غياب تشريع مناسب–، الشروق اليومي، جريدة يومية جزائرية، العدد: 3110 بتاريخ: 2010/11/09.

[2] الحجازي، عبيد على أحمد، مرجع سابق، ص15–16.

[3] نفس المرجع، ص35.

[4] الحناوي، محمد صالح. العبد، إبراهيم جلال، مرجع سابق، ص108.

[5] بن طلحة، صليحة، مرجع سابق، ص109–110.

كما أن لعملية التوريق مزايا؛ لا تمس المصارف والمؤسسات المالية فقط، وإنما تنتقل للاقتصاد ككل، ويمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

*زيادة السيولة لدى الشركات والمؤسسات المالية من خلال تحويل الحقوق المالية غير القابلة للتداول إلى أوراق مالية جديدة قابلة للتداول.

*خفض مخاطر أسعار الفائدة التي يتعرض لها الممول وذلك من خلال توزيع المخاطر المالية.

*تنشيط القطاعات الاقتصادية القابلة ديونها للتوريق.

*توسيع حجم الأعمال الخاصة بالمصارف عن طريق ضمان نسبة عالية لمؤشر دوران رأس المال.

*زيادة حجم الأوراق المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية.

*تعتبر وسيلة جيدة لخصخصة شركات قطاع الأعمال حيث يتم إعادة تحسين هيكلها المالي قبل البيع من خلال الطرح العام.

*مساعدة الشركات ذات العجز المالي على تحسين هيكلها التمويلي عن طريق تحويل الالتزامات قصيرة الأجل إلى التزامات متوسطة وطويلة الأجل[2].

*المحافظة على حقوق المصرف اتجاه الشركات.

*زيادة كفاءة التمويل الداخلي عن طريق استخدام حقوق المساهمين في تمويل الأصول الأخرى بعد أن يتم التصرف في الأصول المدينة بتحويلها إلى شركة التوريق.

كما ينطوي التوريق التقليدي على جملة من المخاطر نذكر منها[1]:

---

[1] الحناوي، محمد صالح. العبد، جلال إبراهيم، مرجع سابق، ص 318.

[2] بلعزوز، بن علي. محمدي، الطيب أمحمد، دليلك في الاقتصاد، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008، ص165.

***مخاطر تسويقية:** كاحتمال فشل عمليات التوريق لأسباب تعود إلى حداثة المنتج، عدم معرفة العملاء بالمزايا والمنافع التي يحققها التوريق، عدم وجود إستراتيجية تسويقية محددة لتسويق منتجات وخدمات التوريق أو عدم وضوحها، فشل المؤسسة العاملة في نشاط التوريق في تحديد شرائح العملاء الحاليين والمحتملين، أو عدم كفاية الموارد المالية والبشرية والفنية اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية التسويقية.

*مخاطر إستراتيجية: تنشأ نتيجة عدم وضوح المسار العام للمؤسسة العاملة في نشاط التوريق وأهدافه الرئيسة على المدى القصير والطويل، وتتأثر هذه المخاطر بعوامل عدة منها:

–التوسع الداخلي والخارجي للمؤسسة العاملة في نشاط التوريق.

–نشاط البحث والتطوير داخل المؤسسة العاملة في نشاط التوريق ومدى كفاءته لتغطية مجالات العمل الرئيسة، وقدرته على خدمة أهداف المؤسسة وعمليات التوسع الأفقي والرأسي التي تقوم بها في الداخل والخارج،

–مدى شمولية الخطة الإستراتيجية للمؤسسة العاملة في نشاط التوريق، ووضوحها وواقعيتها، وقابليتها للقياس ووجود الموارد المالية والبشرية والفنية اللازمة لتنفيذها،

–الوضع التنافسي للمؤسسة، وقدرتها على تقديم منتجات وخدمات متميزة مقارنة بالمنافسين في السوق.

***مخاطر تشغيلية:** يمكن تعريف مخاطر التشغيل التي تواجهها المؤسسة العاملة في نشاط التوريق، بأنها مخاطر الخسارة الناجمة عن عدم كفاية الإجراءات الداخلية أو فشلها، أو عدم كفاءة الأنظمة المستخدمة في تنفيذ عمليات

---

[1] مخاطر لعملية التوريق، جريدة القبس، العدد 12546، 2008/05/04، ص56، http://alqabas.com.kw/article-aspx?id=389679&date04052008، اطلع عليه يوم 24 أكتوبر 2010 في الساعة: 05:08.

التوريق، ويتأثر هذا النوع من المخاطر بعوامل عدة منها: وجود ثغرات في نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في المؤسسة، أعطال في أنظمة التشغيل الالكترونية وأنظمة الكمبيوتر المستخدمة...

***مخاطر قانونية:** تنشأ نتيجة عدم وجود إطار قانوني يضبط عمليات التوريق وينظمها بشكل جيد وعقلاني في الدولة الواحدة، أو في الدول التي تجري العملية في حدودها الجغرافية. كما قد تغيب في المجتمع خصلة احترام القانون في ظل التهافت على الربحية.

***مخاطر ائتمانية:** تنشأ نتيجة عدم قدرة المدين أو عدم رغبته في الوفاء بالتزاماته تجاه المؤسسة المالية البادئة بالتوريق، وتتأثر هذه المخاطر بعدد من العوامل أهمها: عدم كفاءة الإجراءات المتبعة في منح التمويل، كالتساهل في تطبيق معايير التحليل المالي ودراسات الجدوى، وعدم وضوح السياسة الائتمانية للمؤسسة المصرفية أو المالية.

***مخاطر الضمانات:** تنتج عن تراجع قيمة الضمانات التي يتم الاحتفاظ بها مقابل الأصول محل التوريق، وهناك عدة عوامل تؤثر في قيمة الضمانات أهمها: التضخم النقدي، تغير أسعار الصرف، تطوير مناطق سكانية معينة، حالات عدم الاستقرار السياسي، تأخر المؤسسة المالية في استيفاء حقها من القيمة التصفوية للضمان، مخاطر تقدير الضمان عند الرهن، مخاطر التصرف بالضمان في تاريخ لاحق لتاريخ الرهن، هلاك أو تلف الضمان...

***مخاطر شرعية:** تنشأ نتيجة عدم مقدرة المؤسسة العاملة في مجال التوريق التقليدي على تحقيق التوافق في عملياتها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

خامساً: علاقة عملية التوريق بالأزمة المالية العالمية المعاصرة

عرف النظام الرأسمالي عبر التاريخ عدة أزمات منها: الخميس الأسود (1929)، الاثنين الأسود (1987)، أزمة شرق آسيا (1997)... وعليه فالأزمات

ليست أمراً غريباً عن السوق الرأسمالية التي يقر بعض الاقتصاديين أنها تتأسس على منطق الدورة الاقتصادية المتمثلة في[1]: الانتعاش Recovery – الازدهار والرواج Boom – الأزمة Crise– الكساد Depression. وعليه فوفقاً لهذا التصور، تعد الأزمة أحد عناصر الحلقة.

بدأت بذور الأزمة تبرز للوجود من سنة 2002، حيث اتبعت الحكومة الأمريكية شعاراً يقضي بتملك كل مواطن أمريكي لسكن، ولتحقيق هذا الهدف قامت بتخفيض معدلات الفائدة بشكل كبير؛ فتقدم الأفراد للمصارف للتمويل العقاري، بتقديم مساهمة أولية ضعيفة وبآجال طويلة تصل إلى 45 سنة، لتبدأ أسعار العقارات في التصاعد التدريجي. مما دفع المصارف لتقديم القروض لتمويل شراء العقارات بغض النظر عن معايير الجودة الائتمانية للمقترض. إذ كل ما ركزت عليه المصارف هو لجوئها إلى شركات التأمين لتغطية مخاطر عدم التسديد، وهذا ما يجعل قطاع التأمينات أحد النقاط المتأثرة إلى جانب القطاع المصرفي والمالي من الارتفاع الكبير في معدل الفائدة ابتداء من 2006م[2].

شهد الاقتصاد العالمي بداية من صائفة 2007 تداعيات ناجمة عن أزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ انخفضت مؤشرات بورصة وول ستريت في نيويورك وحققت خسائر قياسية. كما حدث نفس الشيء في البورصات الأوروبية والأسواق الناشئة. إضافة إلى إغلاق بعض البورصات أبوابها خشية انهيار أسعار أسهمها بصورة كبيرة مثل بورصة اندونيسيا. إذ كان للتوسع في القروض الأقل جودة والمبالغة في التوريق بشكل غير منضبط، وضعف الثقة في الأوساط المصرفية والمالية في ظل تفوق الهندسة المالية على

---

[1] مسعود، سميح. الموسوعة الاقتصادية (مع ملاحق لأهم الاتفاقيات الاقتصادية العربية)، مصر: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، الجزء الثاني، 2008، ص679.

[2] بلطاس، عبد القادر. مرجع سابق، ص13–14.

الرقابة المالية والمصرفية وترابط الأسواق المالية العالمية فيما بينها الدور البارز في اشتعال الأزمة.

يمثل العقار في الولايات المتحدة الأمريكية أحد مصادر الثروة البارز، بحيث يمكن لأي مواطن القيام بتحصيل قرض من مؤسسة إقراض لأجل شراء سكن مقابل رهنه. وعلى اعتبار أن الأمريكي يبني منطقه الاقتصادي على قاعدة تزايد قيمة العقار السوقية، لأجل ذلك يُقبل المصرف على الإقراض مقابل رهن تلك الزيادة (رهن من الدرجة الثانية)، ومن هنا اصطُلح على تلك الرهون، بالرهون الأقل جودة أو من الدرجة الثانية Sub prime.

إن اتخاذ قرار رفع معدل الفائدة سنة 2005 من طرف الاحتياطي الفيدرالي جعل أغلب الذين استفادواْ من قروض سكنية بشروط تفضيلية غير قادرين على تسديد مستحقاتهم الشهرية، ومن ثم فضلواْ التخلي عن بيوتهم للمؤسسات المالية المقرضة. فقامت هذه الأخيرة بعرض هذه البيوت في السوق بهدف استرجاع المبالغ المستحقة. إذ كانت البنوك تعتقد أنها تستطيع وضع يدها على المنزل وإعادة بيعه ربما بثمن أكبر إن عجز المقترض عن التسديد[1]. ولكن ذلك لم يكن ممكناً، لأن العرض كان قد ازداد بوتيرة سريعة، مما أدى إلى انخفاض في أسعار العقارات بدرجة كبيرة، لتنشب الأزمة المالية[2]. على الرغم من أن نسبة غير القادرين على التسديد لا يتجاوز 08%، ولكن حجم الاقتصاد الأمريكي الذي يمثل 40% من الاقتصاد العالمي كان له أثر سيء على الأسواق المالية العالمية[3].

إن القروض الرهنية العقارية من الدرجة الثانية قد منحت لفئة من الزبائن لا تتوفر فيهم أدنى شروط الاقتراض، إما لأن الدخل الذي يتقاضونه غير

---

[1] الموسوي، ضياء مجيد. الأزمة المالية العالمية الراهنة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص07.

[2] بلطاس، عبد القادر. مرجع سابق، ص53.

[3] الموسوي، ضياء مجيد. مرجع سابق، ص08.

كاف أو لكونهم بدون عمل أو ليس لديهم أية ضمانات[1]تسمح لهم بالاستفادة من الاقتراض أو الكل معاً. وما ساعد على توسيع القروض العقارية إلى الفئات ذات الدخل الضعيف هو وجود قوانين تدافع عن المواطن الأمريكي في الحصول على قرض أو على مسكن... إذ يُقَيَّم دور المؤسسات المالية المحلية في تنمية الاقتصاد المحلي وفق معايير مختلفة، منها حجم القروض الممنوحة للمواطنين خصوصاً من أجل اقتناء سكن عائلي[2].

أعلنت أكبر شركة تأمين في العالم AIG عن عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه أربعة وستون مليون عميل تقريباً، ولحق بها الكثير من المؤسسات المالية الأمريكية مثل مورجان ستانلي. وفي سبتمبر 2008 أعلن مصرف الإخوة ليمان Lehman Brothers عن إفلاسه.

إن استهداف الربحية من وراء توريق سندات الديون يعتمد إلى حد بعيد على معدل الفائدة في سوق التداول، وعليه فإن تزايد وزن معدلات الفائدة المتغيرة في إبرام القروض، بالإضافة إلى كونها تتطور دوماً في صالح الوساطة –الجهات الدائنة– يعد حدثاً بارزاً في الأزمة المالية. ذلك أن نسبة مجموع ديون العائلات والمؤسسات الحكومية الأمريكية بلغت عند انفجار الأزمة المالية الراهنة حوالي 400% في مقابل حوالي 290 % عشية انفجار أزمة 1929. هذا مع وجود فارق مهم بينهما، وهو أن جزء معتبر بالنسبة لعام 1929 كان ناتجاً عن الحرب العالمية الأولى. فبالقيمة المطلقة تبلغ ديون مختلف الأعوان الاقتصاديين الأمريكيين عند مطلع عام 2009 حوالي 50 تريليون دولار، أي ما يزيد عن ثلاثة أضعاف ناتجها المحلي الإجمالي[3].

---

[1] NINJA: No Income, No Job and Asset.

[2] بلطاس، عبد القادر. مرجع سابق، ص30–32.

[3] مجيطنة، مسعود. "هل "الممولة" هي سبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة؟" ورقة علمية مقدمة في الملتقى الدولي الرابع، الجزائر: كلية العوم الاقتصادية وعلوم التسيير حول: الأزمة المالية العالمية الراهنة

إن سعي المدينين لتسديد ديونهم خاصة بسبب انكماش أسعار الأصول المالية، من شأنه أن يجعل آثار رافعة المديونية تعمل في الاتجاه المعاكس مما يؤثر سلباً على جانب الأصول من ميزانيات المدينين، وقد يجعل وضعهم سيء للغاية. بتعبير آخر، إذا قام عون اقتصادي بتصفية ديونه فهذا يكون إيجابياً بالنسبة إليه دون أن يكون لذلك أثر يذكر على المتغيرات الاقتصادية الكلية كالتوظيف والنمو الاقتصادي وغيرها. لكن إذا سعى كل الأعوان الاقتصاديين إلى تصفية ديونهم وتطهير ميزانيتهم، فإن ذلك من شأنه أن يتسبب في أزمة مالية ومن ثم التأثير سلباً على النمو والتوظيف وغيرهما[1]. فالتعاملات المالية التي كانت في مجملها تتم بمعدلات فائدة متغيرة، كانت كذلك سبباً في عجز المدينين عن السداد.

لقد شكّل التوريق، أحد أهم قنوات نقل عدوى الأزمات المالية عبر وحدات القطاع المالي الواحد ثم عبر العالم. وعلى هذا الأساس تعمقت الأزمة وانتقلت عدواها إلى مستوى الاقتصاد الحقيقي. فلقد قام المستثمرون بإخراج الأصول المالية السيئة من ميزانياتهم وتحميل مخاطرها لغيرهم على أوسع نطاق، وبذلك تكون تقنية التوريق قد تحولت من تقنية مصرفية تُبعد المخاطر وتحقق أرباحاً لأطرافها إلى قناة نقل عدوى الأزمة عبر النظام المالي والاقتصادي العالمي[2]. فهذه الأزمة التي سوقتها الولايات المتحدة الأمريكية ما هي إلا نتاج الوسائل الإبداعية المبتكرة التي تم تصميمها وفق خصوصيات النظام الأمريكي، ثم توظيفها خارج مراقبة الهيئات المالية المحلية والدولية، إذ الأرصدة المالية

وإنعكاساتها على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فندق الأوراسي (الجزائر) 08-09 ديسمبر 2009، ص09.

[1] نفس المرجع، ص09.

[2] نفس المرجع، ص13.

للمصارف الأمريكية التي تنشط في أسواق المال توصف بعلب سوداء لا يعرف عنها الكثير[1].

إن تعقد مشكلة الرهن العقاري دلالة على سيطرة اقتصاد وهمي نتيجة استفحال تعاملات فائدوية مضرة؛ إذ أن المواطن محدود الدخل (الذي أرهقته الأقساط المتزايدة) يظن أن المنزل له (قيمة شراء المنازل لا تساوي قيمه القروض. فالمنزل الذي سعره 20 ألف دولار عليه ديون تبلغ تقريباً 100 ألف دولار). وشركات العقارات التي لم تستلم قيمة المنازل كاملةً تظن أن المنازل لها، وفي نفس الوقت تظن البنوك أن المنازل لها بحكم ما أخذه محدودي الدخل من قروض بضمان المنازل، وفي نفس الإطار تظن شركات التأمين أن المنازل لها بحكم التزامها بدفع مبالغ السندات للمستثمرين الدوليين وذلك في حال عدم سداد قيمة الرهن للمواطنين محدودي الدخل وهذا ما يُشكل شبكة عنكبوتية صعبة النفاذ[2].

سادساً: الأزمة المالية وضرورة إعادة ضبط أسس النظام المالي العالمي

أظهرت فترة الألفية الثالثة نوعاً من إعادة القراءة في الخارطة الاقتصادية، ذلك أن الدول الناشئة أحرزت ادخاراً معتبراً وفائضاً في الميزان التجاري ابتداء من سنة 2002، إذ قدر بأكثر من 680 مليار دولار سنة 2006، بينما نجد أن العجز في الميزان التجاري الأمريكي قد تجاوز 780 مليار

---

[1] بلطاس، عبد القادر. مرجع سابق، ص21.

[2] بن عبد الفتاح دحمان، سعر الفائدة ومحدوديته في علاج الأزمة المالية الراهنة، ورقة علمية مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول: "الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية –النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً"، الجزائر: المركز الجامعي بخميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، يومي 05– 06 ماي 2009م. ص10، الموقع العالمي للأزمة المالية العالمية: http://al-azmah.com/ar/?p=322، اطلع عليه يوم: 24 أكتوبر 2010 في الساعة: 05:03

دولار لنفس السنة، ليسجل بذلك نسبة 6.2% من الناتج الداخلي الخام، وحوالي 5.7% سنة 2007. بينما نجد الفائض الميزاني للصين يفوق 09% من الناتج الداخلي الخام سنة 2006 وأكثر من 11% سنة 2007. بمعنى أن قيمة العجز في ميزان الولايات المتحدة الأمريكية يساوي تقريباً قيمة الفائض التجاري للصين. وهذا الأمر يثير الانتباه. ذلك أن الصين باعتبارها أحد الدول الناشئة أصبحت هي الدائنة للدول المصنعة الكبرى، خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت تغطي عجز ميزانها باللجوء إلى رؤوس أموال الدول الناشئة التي أصبحت تستحوذ على ثلاثة أرباع الاحتياطي العالمي. إذ تستحوذ الصين لوحدها على أكثر من 1400 مليار دولار؛ لتصبح بذلك الولايات المتحدة الأمريكية المدين الأول للصين[1]. فأصبحت الأطراف الفاعلة في السوق العالمية لا تحبذ أن ينحدر معدل نمو الاقتصاد الصيني دون 6%. إذ أن حدوث مثل هذا الانحدار يشكل خطراً ليس على الاقتصاد العالمي فحسب، بل على التوازن الداخلي للمنظومة السياسية الداخلية في الصين وموقع الحزب الشيوعي فيها باعتباره هو الحامي الأساس لاقتصاد السوق في هذا البلد[2].

يؤثر التوريق التقليدي على فعالية السياسة النقدية، ومدى مقدرة السلطة النقدية على الإشراف على عرض النقود، ويظهر ذلك من خلال تخفيض دور الوساطة المصرفية وانتقاله إلى مؤسسات خاصة قد لا تدخل في الهيكلة المصرفية والمالية. ناهيك عن الحديث عن إحداث "البنك القبيح" كما يقال في الولايات المتحدة الأمريكية، أو "بنك القمامة" كما يقال في أوروبا[3].

---

[1] بلطاس، عبد القادر. مرجع سابق، ص25.

[2] ولعلو، فتح الله. نحن والأزمة الاقتصادية العالمية، الدار البيضاء–المغرب: المركز الثقافي العربي، 2009، ص60.

[3] نفس المرجع، ص29.

إن توفر السيولة في ظل غياب الثقة ما بين المؤسسات المالية؛ أي رفض المصارف إقراض بعضها بعضاً من شأنه أن يُحدث انهياراً على مستوى الأسواق المالية بسبب توقيف تسييل الاقتصاد. وفي ظل هذه الوضعية تفشل السياسة النقدية في مواجهة الأزمة. كما أن هناك اتفاقاً على أن مسيري ومؤطري القطاع المالي يتحملون مسؤولية كبرى في كل ما حدث، بسبب شيوع ثقافة البحث عن الربح المرتفع والسريع، وما تؤدي إليه ممارسات احتيال ونهب وتشبث بالحصول على عوائد وعلاوات وأجور جد مرتفعة. وهذا ما دفعهم إلى القيام بضغوط لإزالة عدة أشكال من المراقبة والتضبيط بتواطؤ مع الأخطبوط السياسي خاصة في عهد جورج بوش الابن. وهذا ما أدى إلى نوع من أمولة الاقتصاد Financiarisation، أي إخضاع الحياة الاقتصادية إلى تحكم القطاع المالي والمصرفي[1]. فقد تضاعفت قيمة النشاط المالي بمعدل مذهل لتصبح تعادل ما لا يقل عن ثمانية أضعاف قيمة الناتج المحلي العالمي[2]. حيث يلاحظ أن دائرة الأنشطة المالية أصبحت تتمتع بنوع من الاستقلالية عن الأنشطة الاقتصادية الحقيقية. ومرد هذا يعود إلى الابتكارات المالية التي سمحت للقطاع المالي من اكتساب الاستقلالية والتغذية الذاتية في عملية نموه. وهنا يكمن مصدر الاستقلالية بين الأنشطة أعلاه[3].

تقول "آنا شوارتز" أن خطة الإنقاذ التي تدعمها الحكومة الأمريكية ذات السبعمائة مليار وأختها الأخرى المسماة بخطة المزادات ذات التسعمائة مليار دولار سوف تؤديان إلى (لا شيء)، وكل ما ينتج عن هاتين الخطتين هو إطالة لعمر الأزمة فقط وليس حلها، فالأسوأ قادم لا محال. فهي تقول إن الحكومة

---

[1] نفس المرجع، ص168.

[2] حسب بعض التقديرات بلغت قيمة الأنشطة المالية على مستوى العالم حوالي 450000 مليار دولار أمريكي مقابل ناتج عالمي بلغ عند نهاية عام 2008 حوالي 50000 مليار دولار. أي أن النسبة بينهما هي 9 أضعاف.

[3] مجيطنة، مسعود. مرجع سابق، ص04-05.

الأمريكية تركز على مساعدة المصارف وليس مساعدة النظام المالي برمته، وهذين الأمرين مختلفين تماماً، وأن ذلك خطأ جسيم يرتكبه المستشارون الاقتصاديون للرئيس الأمريكي. فالمصارف التي تأثرت بشكل كبير في الأزمة المالية وبدأت تعاني من خطر الإفلاس، يفترض أن ندعها تواجه مصيرها المحتوم نحو الإفلاس حيث يجب عليها أن تدفع ثمن ممارساتها الخاطئة بدلاً من أن يتحملها المواطن الأمريكي العادي وفقاً لخطتي الإنقاذ سالفتي الذكر. فهي ترى أن دعم المصارف هو ترحيل للمشاكل الكبرى إلى حين. فالحديث يجب أن يكون عن تنظيف النظام المالي وليس استمرار الدعم له. إذ يشترك مع "آنا شوارتز" في طرحها "روجرز" الذي يرى أن تُترك المصارف التي لم تُدار بكفاءة ولم تحترم مبادئ العمل المصرفي الجاد لحالة الإفلاس، إذ يعتقد أن العلاج بالصدمات على غرار ما جرى في روسيا في التسعينات هو ما يمكن أن يحدث التغييرات المبدئية التي سترفع من جاهزية وقوة المؤسسات المالية من جديد[1]. كما يجد هذا الطرح الاقتصادي دعمه السياسي من لدن دعوة رئيس الوزراء البريطاني "غوردن براون" زعماء العالم إلى أن الأزمة الحالية تثبت ضرورة إقامة نظام مالي جديد.

خاتمة:

إن مضمون عملية التوريق التقليدي هو الاقتراض من أجل السداد والسداد من أجل الاقتراض، ليصبح المجتمع سجين مسلسل الاستدانة المفرطة وغير المراقبة في أحيان كثيرة. فاعتماد الاقتصاد العالمي على أهرام ضخمة من الديون تستند كل واحدة إلى الأخرى ضمن توازن يتسم بالهشاشة، يشكل له تهديداً ينذر بالوقوع في أزمات غير متوقعة وغير موقتة، تعجز نظم الإنذار المبكر عن التنبؤ بحدوثها.

---

[1] الموسوي، ضياء مجيد. مرجع سابق، ص70.

تصنف عملية التوريق تحت بند الهندسة المالية المؤسَسّة على الابتكار. ونجاح الابتكار يقتضي توافر شرطين أساسين؛ الشرط الأول: ليس هناك غذاء مجاني، والشرط الثاني: ضرورة أن يكون الجميع سعداء[1]. إلا أن ما تكبده العالم من آثار عدم الانضباط في مجال التعامل بالتوريق من بروز أزمة حادة قد ينفي تحقق الشرط الثاني المتضمن تحقق السعادة للجميع.

إن ضبط عملية التوريق لتكون لأصول عينية وليس لديون يعد أمراً مطلوباً على مستوى المنظومة المصرفية والمالية العالمية، كما هو الشأن في صكوك الإجارة والمشاركة والمضاربة، أما الديون فيمكن توريقها عند الإنشاء دون تداولها كما هو الشأن في صكوك المرابحة والسلم والاستصناع.

إن إصلاح النظام المالي عن طريق إعادة رسملة المصارف وعزل الأصول المتعثرة، قد يمثل تضميداً للجرح، وليس علاجاً شافياً له. إذ أن هذا الفعل قد يجعل الاختلال يكبر ككرة الثلج. كما أن العالم قد يتكبد إرهاقاً من كثرة الإنقاذ وتتابعه.

إن إدخال عامل الأخلاق في الاقتصاد وما يضيفه من معنى إنساني في المعادلة الاقتصادية، وما يصاحب ذلك من ديمقراطية اقتصادية وشفافية مالية، وتجاوز للعشوائية السوقية من شأنه أن يُحَصِّن التصرفات الاقتصادية من مختلف الاختلالات المهددة للاقتصاد العالمي، والمقلقة للعالم الإنساني. وهذا لا يتم إلا بالانخراط العالمي في القيم الإنسانية السليمة المؤسسة على تفضيل منطق العمل والتخلي عن منطق المضاربة (المقامرة) غير المنضبطة بأية قيمة أخلاقية.

يعد الدين المبالغ فيه والذي لا يبرره النشاط الحقيقي، وإنما يسنده نشاط مرتبط ومساعد على نمو الدين نفسه سبباً لمختلف الأزمات المالية التي يقرها

---

[1] هندي، منير إبراهيم. مرجع سابق، ص422.

التاريخ الاقتصادي. كما ترتبط مختلف الأزمات المالية العالمية بالتداين الربوي، فقد خُص التداين بأطول آية في القرآن الكريم[1] لأجل ضبطه وتقييده؛ ليُستنتج بذلك موقعه في المعاملات ووجوه التحوط والشفافية التي تتطلبها العملية، كما أن الله أعلن الحرب على متعاطي الربا التي قد يعكسها توالي الأزمات، إذ يقول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الذِينَ ءامَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنتُم مُّومِنِينَ فَإِن لمَّ ْتَفْعَلُواْ فَاذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ اللهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة: 278–279].

ويبقى في الأخير التساؤل الجوهري والاستراتيجي ماثلاً للأذهان، وهو: كيف يمكن إقناع المنظومة المصرفية والمالية العالمية كي تعتمد الآليات المؤسسة على القِيَّم الإسلامية لينخفض بذلك معدل حدوث الأزمات المالية والاقتصادية؟

[1] سورة البقرة، الآية 282.

المراجع:

القرءان الكريم.

مراجع مطبوعة:

1- بن طلحة، صليحة. "التوريق: أداة حيوية لتنشيط السوق المالية مع قراءة لقانون توريق القروض العقارية في الجزائر"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، الجزائر: جامعة الجزائر، العدد 17، المجلد 1، 2008.

2- بلطاس، عبد القادر. تداعيات الأزمات المالية العالمية –أزمة Sub prime–، Edition Legende، 2009.

3- بلعزوز، بن علي. محمدي، الطيب أمحمد، دليلك في الاقتصاد، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008.

4- جبار، محفوظ. "أداء بورصة الجزائر (الواقع والآفاق)"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، الجزائر: جامعة الجزائر، العدد 17، المجلد 1، 2008.

5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 06–05 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006، يتضمن توريق القروض الرهنية، العدد 15 الصادر في تاريخ 12 صفر عام 1427هـ الموافق 12 مارس سنة 2006م.

6- الحجازي، عبيد علي أحمد. التوريق (ومدى أهميته في ظل قانون الرهن العقاري)، القاهرة: دار النهضة العربية، ط:2، 2001.

7- الحناوي، محمد صالح. العبد، جلال إبراهيم. بورصة الأوراق المالية (بين النظرية والتطبيق)، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002.

8- الخبراء يطالبون الحكومة بمراجعة قانون النقد والقرض – انحصار نشاط التمويل الإسلامي سببه غياب تشريع مناسب–، الشروق اليومي، جريدة يومية جزائرية، العدد: 3110 بتاريخ: 2010/11/09.

9- مجيطنة، مسعود. "هل "الممولة" هي سبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة؟" ورقة علمية مقدمة في الملتقى الدولي الرابع، الجزائر: كلية العوم الاقتصادية وعلوم التسيير حول: الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فندق الأوراسي (الجزائر) 08–09 ديسمبر 2009.

10- المصري، رفيق يونس. الإسلام والنقود، سورية–دمشق: دار المكتبي، الطبعة الأولى، 1421هـ–2001م.

11- مسعود، سميح. الموسوعة الاقتصادية (مع ملاحق لأهم الاتفاقيات الاقتصادية العربية)، مصر: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، الجزء الثاني، 2008.

12- الموسوي، ضياء مجيد. الأزمة المالية العالمية الراهنة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

13- صادق، مدحت. أدوات وتقنيات مصرفية، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 2001.

14- السويلم، سامي بن إبراهيم. التورق... والتورق النظم (دراسة تأصيلية)، المجمع الفقهي الإسلامي، 2003.

15- هندي، منير إبراهيم. الفكر الحديث في إدارة المخاطر –الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات–، د.ت، الجزء الأول: التوريق، سلسلة الفكر الحديث في الإدارة المالية (3).

16- ولعلو، فتح الله، نحن والأزمة الاقتصادية العالمية، الدار البيضاء–المغرب: المركز الثقافي العربي، 2009.

17- BELTAS, Abdelkader. *La TITRISATION*, Alger: EDITION LEGENDE, 2007.

مراجع إلكترونية:

1- بن عبد الفتاح دحمان، سعر الفائدة ومحدوديته في علاج الأزمة المالية الراهنة، ورقة علمية مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول: "الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية –النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً"، الجزائر: المركز الجامعي بخميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، يومي 05– 06 ماي 2009م. ص10، الموقع العالمي للأزمة المالية العالمية: http://al-azmah.com/ar/?p=322.

2- "التورق والتوريق يشعلان الجدل في ندوة بجامعة الأزهر"، الشرق الأوسط –جريدة العرب الدولية–، الثلاثاء 17 ذو القعدة 1428هـ_ 27 نوفمبر 2007م، العدد 10591، على الرابط الإلكتروني: http://www.aawsat.com/details.asp?section=58&article=447273&issueno=10591.

3- مجمع الفقه الإسلامي (منظمة المؤتمر الإسلامي)، قرار رقم 178 (19/4) بشأن الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها. منشور على الرابط الإلكتروني: http://islamtoday.net/nawafeth/artshow-32-112739.htm.

4- مخاطر لعملية التوريق، جريدة القبس، العدد 12546، 2008/05/04، ص56، http://alqabas.com.kw/article-389679&date04052008.aspx?id=

5- النشمي، عجيل جاسم. "التوريق والتصكيك وتطبيقاتهما"، ورقة علمية مقدمة في الدورة التاسعة عشرة، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، منظمة المؤتمر الإسلامي، إمارة الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، ص03. منشورة في موقع الفقه الإسلامي، على الرابط الالكتروني الآتي: http://www.islamfeqh.com/Nawazel/NawazelItem.aspx?Naw .azelItemID=878

أنواع الحماية القانونية للأملاك الوطنية في الجزائر

أ. باحماوى عبد الله

جامعة أدرار

ملخص:

خص المشرِّع الجزائري الأملاك الوطنية العمومية بحماية صارمة ومتنوعة تقتضيها طبيعتها القانونية باعتبارها أموال مخصصة للمنفعة العامة، وبذلك تختلف عن الأموال الخاصة للأفراد وكذلك عن الأملاك الوطنية الخاصة.

وبتعدد أوجه الحماية المقررة للأموال العمومية، تتعدد الأخطار التي قد تتعرض لها فقد يكون مصدرها سوء إدارة المال العام أو إهماله، أو التَّصرف فيه بصورة غير شرعية

وقد يكون مصدر هذه الأخطار الجمهور المستعمل عن طريق شغل الأموال العمومية بطرق غير مشروعة، أو وضع اليَّد عليها لمدة طويلة، أو الحجز عليها، أو إلحاق أي ضرر بها قد يعرضها للاندثار أو التلف. ولذا كفلها المشرع بحماية إدارية، وأخرى مدنية، وثالثة جنائية.

Résumé:

Le législateur algérien des biens nationaux et publics a réservé une protection stricte et variée telle requis par la nature juridique des fonds alloués aux biens publics. Donc, il est différent des biens des particuliers et des biens nationaux privés.

Les multiples formes de protection des biens publics et les multiples dangers auxquels peuvent être exposés pourraient provenir de la mauvaise gestion et de l'utilisation illégale.

L'origine de ces menaces peut être l'emploi illégal des biens publics ou de s'approprier pour une longue durée. Sa saisie peut bien lui causer des infractions et dommages qui peuvent l'exposer à des

perditions. C'est pourquoi le législateur garantie sa protection par une protection administrative, civile et criminelle.

المقدمة:

تعتبر الأملاك الوطنية من أهم الثروات المخصصة للمنفعة العامة والتي تؤكل مهمة المحافظة عليها وحسن تسييرها للإدارة المكلفة بإدارة وحماية الملكية العمومية. لان هذه الأملاك التي تودي وظيفة عامة قد تتعرض إلى الاعتداء الذي قد يمنعها من أداء وظيفتها التي وجدت من اجلها وهي تحقيق المصلحة العامة,وإشباع الحاجات العامة للجمهور, والاعتداء قد يكون مصدره الادارة نفسها أو الأفراد المستعملين لهذه الأموال.

ولمواجهة هذه الأخطار المتعددة التي تتعرض لها الأملاك الوطنية،وضع المشرِّع جملة من النصوص القانونية، منها ما يتضمن حماية الأملاك الوطنية العمومية من الإدارة نفسها عن طريق إجبارها على الإلتزام بواجب صيانتها، ومنعها من التَّصرف فيها بصورة غير شرعية، ومنها ما يحمي عناصرها من تصرفات الجمهور المستعمل،وقد تصل الحماية إلى درجة الجزاء الجنائي، وقد تأخذ شكل لوائح ضبط المحافظة,او شكل مخالفات الطُّرق. فهل هذه القواعد المقررة لحماية هذه الممتلكات كفيلة بالمحافظة عليها؟ وهل استطاعت ايقاف نزيف السطو والنهب الذي تتعرض له الملكية العمومية؟ومن هذا المنطلق يمكن إجمال صورة الحماية المقررة للأملاك الوطنية العمومية في ثلاثة صور رئيسية وهي الحماية المدنية، والحماية الإدارية، والحماية الجنائية. وهذا ما سنتناوله في المبحثين التاليين: الأوَّل نخصِّصه للحماية المدنية، والآخر للحماية الإدارية والجنائية على التفصيل التالي:

المبحث الأول: الحماية المدنية للأملاك الوطنية

تعتبر الحماية المدنية المقررة للأملاك الوطنية العمومية من بين القواعد الإستثنائية الضابطة لأحكام الأموال العمومية والتي تميزها عن الملكية الخاصة للإدارة وملكية الأفراد وتستمد هذه الحماية أساسها من نص المادة 688 من القانون المدني الجزائري الصادر بالأمررقم 58/75 المؤرخ في1975/09/26 المتضمن القانون المدني الجزائري المعدل والمتمم, التي تقر بعدم جواز التَّصرف في الأملاك العمومية أوحجزها أوتملكها بالتقادم، كما أقرَّتها المادة 4 من القانون رقم \30/90 المؤرخ في1990/12/01 المتضمن قانون الأملاك الوطنية , ومن منطلق هاتين المادتين فلا يجوز للشَّخص العام المالك أن يتصرف في الأموال العمومية بإعتبارها أموالاً مخصصة للمنفعة العامة، ولا يجوز الحجز عليها من قبل دائني الشَّخص العام المالك، كما لا يجوز إكتسابها بالتقادم, مهما طالت مدة واضع اليَّد عليها وهي القواعد التي سنتناولها في المطالب التالية:

المطلب الاول: قاعدة عدم جواز التَّصرف في الاملاك الوطنية

ويقصد بهذه القاعدة إخراج المال العام عن دائرة التعامل القانوني بحكم القانون[1] كنوع من الحماية ويستخلص من القانونين المذكورين سابقا أن القاعدة ليست على إطلاقها بل نسبية حيث أن هناك بعض الأموال يجوز التَّصرف فيها، كالمنتج من مستخرجات الثروات المعدنية الحية والطبيعية والمقتطع من الغابات فهي منتجات تعد أصلا ليتصرف فيها الأفراد أوالشركات الوطنية والأجنبية، وفق قواعد قانونية معينة وكذلك أموال التداول وهي التي تمر مرورا عابرا بالمؤسسة أوالوحدة وتتمثل في المنتج الخدمي أوالسلعي أوالزراعي لأنه ينتج للتصرف فيه والحصول على فوائده المالية وتدخل فيها بعض الأملاك

[1] – د.فاروق محمد عبد الحميد التطور المعاصر لنظرية الأموال العامة في القانون الجزائري المرجع السابق ص 347

الوطنية للدولة مثل الأموال الشاغرة دون وارث أوالتي لا مالك لها، وكذلك حسب طبيعة المال أوتخصيصه ووظائفه المحجوز لها[1].

وترجع الحكمة من إخراج الأموال العامة من التعامل في المحافظة على الطابع العام لهذه الأموال أوالأملاك، وحمايتها من اعتداء الإدارة المالكة أوالمسيرة لها من أي تصرف كالبيع أوالتنازل أوما شابه ذلك من التَّصرفات التي تقع على الأملاك الخاصة، كما تكمن الحكمة كذلك في حماية الأملاك المخصصة لإستعمال الجمهور أوالمخصصة لمرفق عام، من أي مساس بهذه الصفة أوتحويل هذا المال عن تخصُّصه أوأغراضه، الأمر الذي يجعل من قاعدة التخصيص إحدى مبررات وأسس هذه الحماية، حتى يضمن استمراره في تحقيق أهداف النَّفع العام وحتى تتحقق هذه الغاية لا بد من استمرار الصفة العمومية للمال أوالملك، وبقاؤه في حيازة الشَّخص الإداري وتحت سيطرته ورقابته وعدم القيام بأي عمل قانوني أوعقدي من شأنه إخراج المال العام من دائرة العمومية ومن هنا لا يمكن التَّصرف في الأموال العامة إلا بعد نزع صفة العمومية عنها.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن هذا الحكم يسري فقط على الأملاك الوطنية العمومية، ولا يشمل الأملاك العمومية الخاصة، إلاّ إذا ما خصها المشرِّع بقواعد حماية خاصة، أوجعلها خاضعة لهذه الأحكام بصفة دائمة أومؤقتة.

لكن ماهومدى قاعدة عدم جواز التَّصرف في الأملاك الوطنية ؟ هل هي قاعدة مطلقة أم نسبية ؟.

إن المقصود بها هومنع التَّصرفات المدنية مثل البيع والإيجار والهبة، التي تفقد المال العام صفته العمومية دون التَّصرفات الإدارية التي لاتعرض

[1] – فاروق عبد الحميد التطور المعاصر لنظرية الأموال العامة في الجزائرالمرجع السابق ص 348.

عناصرالملكية العامة للخطر، مثل المبادلات التي تتم بين الدَّولة والأشخاص العامة الإقليمية الأخرى، سواء تم ذلك بمقابل أوبدون ذلك وعقود الامتياز المتعلقة بتسيير المرافق العامة التي تبرمها الأشخاص القانونية العامة مع أشخاص القانون الخاص، وحالات الترخيص الذي تمنحه الدَّولة أوأشخاصها الإقليمية لمن تتوفر فيه بعض الشروط التي يحددها القانون، كل هذه التَّصرفات لا تمس بالصفة العمومية للمال[1] .

يتضح مما سبق أن قاعدة عدم جواز التَّصرف في الأملاك العمومية هي قاعدة نسبية، وليست مطلقة، وضعت من أجل المحافظة على الصفة العمومية للمال، وليست منعا للسير الحسن لهذا المال، وبالتالي فلا تطبق إلا في حالة تعرض المال العام لفقد هذه الصفة، ولا تسري في الحالات الأخرى التي يهدف التَّصرف إلى تحقيق المنفعة العامة المخصص لها.

ولا يمكن إنهاء هذا الموضوع دون التعرض إلى بعض التَّصرفات غير الناقلة للملكية، والتي من شأنها أن ترتب على المال العام بعض الحقوق العينية المدنية، كحق الانتفاع، وحقوق الإرتفاق في حالات الجوار بين الأملاك العمومية والأملاك الخاصة، فإلى أي حد يمكن تقرير حقوق الارتفاق على الأموال العامة ؟.

يمكن استنتاج الإجابة عن هذا الإشكال من نص المادة 67 فقرة1 من قانون الأملاك الوطنية لسنة 1990 المذكور سابقا التي تنص على أنه، " يترتب على حماية الأملاك الوطنية نوعان من التبعات هما:

– أعباء الجوار لصالح الأملاك الوطنية والعمومية، التي قصد بها علاوة على أعباء القانون العام، الإرتفاقات الإدارية المنصوص عليها لفائدة

---

[1] – بلعموري نادية – أحكام الأموال العمومية في القانون الجزائري بحث ماجيستير كلية الحقوق جامعة الجزائر 1999ص 274 وما بعدها.

الطُّرق العمومية مثل ارتفاقات الطريق، ومصبات الخنادق، والرؤية، والغرس، والتقليم، وتصريف المياه، ومكس الأسواق، والارتكاز، أوأعباء أخرى ينص عليها القانون ".

واضح من هذا النص أنه يتناول موضوع الإرتفاق، الذي يعرفه القانون المدني في مادته 867 بأنه " حقا يجعل حدًا لمنفعة عقارلفائدة آخر، ويجوز أن يترتب الإرتفاق على المال إذا كان لا يتعارض مع الإستعمال الذي خصص له هذا المال"، حيث يستفاد من النصين السالفين أنه يمكن تقرير حقوق ارتفاق لصالح الأملاك العمومية، كما يمكن تحميل هذه الأملاك بارتفاقات الجوار الخاصة شرط ألا تتعارض مع الإستعمال العام لهذه الأملا

وهذا ما يتضح من هاتين الحتالتين:

1- حقوق الإرتفاق المقررة لصالح الأموال العمومية:

إن خاصية حقوق الإرتفاق في إطار علاقات الجوار بين الأموال الخاصة هي المساواة في إكتساب الحقوق وتحمل الإلتزامات، هذه الخاصية التي تفقد الكثير من فعاليتها في إطار علاقة الجوار بين الأموال العمومية والأملاك الخاصة. حيث يستفيد المال العام من حقوق الإرتفاق المقررة لصالحه على الأموال الخاصة، في حين لا يجوز تحميل أوإثقال الأموال العامة بحقوق مقابلة لصالح الأموال الخاصة المجاورة إلاّ بصفة محدودة وإستثنائية[1].

وإلى جوار هذه الإرتفاقات المستمدة من القانون الخاص والمقررة لصالح الأموال العمومية، هناك ما يعرف بالإرتفاقات الإدارية الهادفة إلى تحقيق المصلحة العامة بغض النظر عن مصلحة هذه الأموال ذاتها،ولهذا تتميَّز بجملة من الخصائص نوردها فيما يلي:

[1]- 2 – 3 – د/ محمد فاروق عبد الحميد – المركز القانوني للمال العام المرجع السابق ص 160و163

أ- تنقسم الإرتفاقات الإدارية، من حيث نوعية التكليف الذي تفرضه على الملاك، إلى إرتفاقات سلبية[1] تمنع الملاك المجاورين للمال العام من ممارسة بعض الحقوق على عقاراتهم مثل منع بناء المنشآت على بعد مسافة معينة من الأموال العمومية أوإقامتها بشكل معين، وإرتفاقات إيجابية تلزم الملاَّك المجاورين على القيام ببعض الأعمال كإزالة بعض الأغراس والمزروعات من على عقاراتهم بسبب إعاقتها للأموال العمومية المجاورة.

ب- إن الأموال العمومية تعتبر وسيلة لتحقيق النَّفع العام على عكس الأموال الخاصة التي تعتبر غاية في حد ذاتها، ولذلك فإن حق الإرتفاق المقرر لصالح الأموال الخاصة يستهدف صالح المال الخاص في حد ذاته، بينما يستهدف الإرتفاق الإداري المصلحة العامة.

ج- يرتبط الإرتفاق الإداري بالنِّظام العام، لذلك لاتستطيع الإدارة التحلل من القواعد القانونية المنظمة له سواء بإرادتها المنفردة أوبموجب إتفاق رضائي، إلاّ إذا نص القانون على خلاف ذلك. ولهذا فإن سلطة الإدارة حيال هذه الإرتفاقات تعتبر مقيدة.

د- نظرًا لإرتباط الإرتفاقات الإدارية بالنِّظام العام فإنه يترتب على مخالفتها عقوبات جنائية توقع على المخالفين لأحكامها، تتراوح بين العقوبات الشَّخصية والحكم بإزالة المخالفة. وتعويض الأضرار الناجمة عنها، مع إمكانية تطبيق الجزاءآت المدنية التي ينص عليها القانون الخاص لضمان قواعد الإرتفاقات الخاصة[2].

هـ- يتحمل الإلتزامات المترتبة عن الإرتفاقات الإدارية، أشخاص يحددهم الإجراء المنشيء للإرتفاق الإداري، وذلك أمَّا بسبب حيازة الشَّخص لأحد

---

[1]- Andre de laubadere -traite de droit administratif- Op Cité page 163.

[2] – د. محمد فاروق عبد الحميد – المركز القانوني للمال العام – المرجع السابق ص 164.

الأموال الخاصة المجاورة البعيدة عن المال العام أوبسبب إستعماله أحد عناصر الأموال العامة المخصصة للإستعمال العام.

و_ يـمكن فـرض أعبـاء الإرتـفاق الإداري علـى بعـض المـلاّك المجاورين تحقيقًا للمنفعة العامة، دون أن يكون هناك مال عام مخدوم. عكس رابطة الإرتفاق المدني التي تتميَّز بوجود عقاريين أحدهما خادم والآخر مخدوم.

ل_ وبما أن الإرتفاقات الإدارية تتم بموجب قرارات إدارية، فإن الجهات القضائية المختصَّة بالنظر في المنازعات القائمة بشأنها هي المجالس القضائية (الغرف الإدارية). ولا يعوض الأفراد الخاضعين للإرتفاق إلاّ بصورة إستثنائية. وذلك في حالة نص الإجراء المنشيء للإرتفاق الإداري على ذلك.

هذا عن الإرتفاقات المقررة لصالح الأملاك الوطنية العمومية. فماذا عن الإرتفاقات المحملة على هذه الأملاك ؟

2- الإرتفاقات المحملة على الأموال العمومية:

إن إرتفاقات الجوار التي تثقل المال العام لصالح الأموال الخاصة المجاورة تتضمنها قواعد مستمدة من القانون العام، وبالتالي فهي أعباء تخرج عن نطاق إرتفاقات الجوار الخاصة لتشمل أنواعًا جديدة، بعضها غير معروف في القانون الخاص.

وعلى هذا الأساس، فإن إرتفاقات الجوار القانونية المستمدة من القانون المدني، والمفروضة على الأملاك المجاورة بصورة متساوية، لا يمكن تطبيقها على الاملاك الوطنية العمومية لأنها تؤثر على وحدتها وتماسكها، ممَّا يعيق تحقيق أهداف النَّفع العام، ولهذا الغرض شرعت قاعدة عدم جواز التَّصرف في الأموال العمومية بكل ما ينجر عنها من نتائج.

أمَّا بشأن الإرتفاقات الإتفاقية[1]، فيتم التمييز عادة بين حالتين، حالة الإرتفاقات السابقة على إكتساب المال صفة العمومية، حيث يمكن الإستمرار على الأخذ بها بشرط أن لاتتعارض مع هدف تخصيص المال العام طبقًا لأحكام المادة 867 من القانون المدني الجزائري. كما أن المادة 66 من قانون الأملاك الوطنية تقضي بأنه يمكن التنازل عن حق الإرتفاقات التي تتماشى مع تخصيص أحد عناصر الأملاك الوطنية العمومية.

أمَّا إذا تعارضت هذه الإرتفاقات مع أهداف التخصيص، وجب إيقافها وتعويض المالك المجاور للمال العام مع إحتفاظه بحق إسترجاع حقوق الإرتفاق الإتفاقية في حالة رفع التخصيص.

أمَّا بعد إكتساب المال الصفة العمومية عن طريق التخصيص، فلا يمكن تقرير إرتفاقات إتفاقية عليه، لما في ذلك من خطر على مكونات المال العام، وتعارضها مع قاعدة عدم جواز التَّصرف في الأملاك الوطنية العمومية.

ويمكن الإشارة عمومًا أن إرتفاقات الجوار التي تثقل المال العام لصالح الأموال الخاصة المجاورة، تجسدها إرتفاقات الطُّرق والتي تأخذ صورًا مختلفة كفتح النوافذ على الطُّرق العامة وحق المرور، وحق توقيف السيارات بالطريق أمام المساكن، إضافة إلى حق صرف مياه الأمطار، ومياه الإستعمال المنزلي إلى مجاري الطُّرق[2].

والملاحظ في هذا السياق أن الطُّرق المعنية بهذه الإرتفاقات، هي الطُّرق البلدية، والولائية، والريفية، وليست الطُّرق السريعة. كما أن تسهيلات الطُّرق لا تسري على الحدائق العامة والأسواق وممرات السكك الحديدية، وكذلك عناصر الأموال البحرية والجوية.

---

[1] – د. محمد فاروق عبد الحميد – المركز القانوني للمال العام – المرجع السابق ص 169.

[2] – Rahmani Ahmed les biens publics en droit Algerien Op cité page 171

يتبين مما تقدم أن المشرِّع أجاز بصورة إستثنائة ترتيب إرتفاقات على المال العام في حالة عدم تعارضها مع الإستعمال الذي خصص له هذا المال، وهذا تطبيقًا لقاعدة عدم جواز التَّصرف في الأموال العمومية بشكل يتعارض مع التخصيص للمنفعة العامة.

المطلب الثاني: قاعدة عدم جواز تملك الاملاك الوطنية بالتقادم

وهي نتيجة للقاعدة السابقة بحيث تعني عدم إمتلاك المال بوضع اليَّد عليه لمدة طويلة أوقصيرة[1] وتعتبر هذه القاعدة إحدى النتائج المباشرة لقاعدة عدم جواز التَّصرف في الأموال العمومية ومفادها منع الأفراد إغتصاب الأموال العمومية بنيَّة تملكها وعليه تكمل أهميتها في حماية هذه الأموال ضد خطر السَّلب بنيَّة التملُّك وتستمد هذه القاعدة أساسًا قانون من أحكام مواد القانون المدني خصوصًا المادة 688 وقانون الأملاك الوطنية خصوصًا المادة 66 الذكورين سابقا, القاضية بأنه لايجوز التَّصرف في أموال الدَّولة أوحجزها أوتملكها بالتقادم وتتميَّز هذه القاعدة بمداها المطلق على عكس قاعدة عدم جواز التَّصرف ذات المدى النسبي.

ويتسع نطاق هذه القاعدة ليتعدى أسباب كسب الملكية بوضع اليَّد ليشمل ما يماثل التقادم من الأسباب، كالحيازة في المنقول سند الملكية، والإستيلاء، والميراث أوالشّفعة، أوالإلتصاق، وحقوق الإرتفاق بمختلف صورها، كما تمتدُّ أيضًا إلى الدَّعاوى القضائية التي تستهدف حماية المال العام مثل دعاوى إصلاح الأضرار التي وقعت على المال العام من مخالفات الطُّرق، وذلك لإتحاد علَّة الحكم في سائر هذه الحالات، وهي منع تملك المال العام بوضع اليَّد ولوكان ذلك بحس نيَّة ولهذا تعتبر هذه القاعدة من قواعد النِّظام العام، لا يجوز مخالفتها مهما كانت الأسباب والمبررات، حيث تتمسك الإدارة بحق إسترجاع هذه

[1] – د/عبدالعزيزالسيدالجوهري–محاضرات في الأموال العامة– (دراسة مقارنة)د.م.ج الجزائر1983 ص30

الأموال مهما طالت مدة وضع اليَّد عليها من قبل الغير ولوكان حسن النِّية، كما لا يجوز لأيٍّ أن يحتَّج أمام القضاء بأيِّ حقّ بحجَّة وضع اليَّد على المال العام.

المطلب الثالث: قاعدة عدم جواز الحجز على الاملاك الاوطنية

وهي قاعدة مكملة للقاعدتين السابقتين لحماية الأملاك الوطنية، ومقررة لمصلحة المرافق العامة فما دام لا يجوز نقل الأملاك العموية من ذمَّة الشَّخص العام المالك إلى ذمَّة الغير بالطُّرق الإختيارية فإنه من باب أولى أنه لا يجوز نقلها بوسائل التنفيذ الجبري[1]، لأن من شأن ذلك أن يعرض عناصر الأملاك الوطنية العمومية للخطر، وتعطيل الغرض الذي خصص المال من أجله، وتستمد هذه القاعدة أساسها القانوني أيضًا من المادة 688 من القانون المدني الجزائري والمادة 4 و66 من قانون الأملاك الوطنية السابقي الذكر, ويقصد بهذه القاعدة، أنه في حالة ما إذا كانت الدَّولة مدينة لأحد الأشخاص القانونية المعنوية أوالطبيعية، بدين مدني، فلا يجوز لهذا الدائن أن يقوم بحجز ملكا من أملاكها العامة، أونزع ملكيتها جبرا كما هوالحال بالنسبة للأموال الخاصة، كما لا يمكن ترتيب أي حق من الحقوق العينية على المال العام ضمانا للدين الواقع في ذمة الدَّولة، مثل الرهن الرسمي، أولرهن الحيازي، اوحق امتياز...إلخ.

ويتقرر أساس هذه القاعدة على فكرتين أساسيتين:

1- إفتراض ملائمة الدَّولة، فهي قادرة على الوافاء بديونها ولا يمكن تصور إعسارها، فضلاً عن أمانتها[2] وحرصها على إلتزاماتها دون ضغط أوإكراه.

2- إنَّ إمكانية التنفيذ الجبري على الأموال العمومية يلحق بالضرورة أضرارًا بالمصلحة العامة في سبيل تحقيق مصلة خاصة للدائن لاتوازيها في الأهمية والخطورة.

---

[1]- د/ سليمان محمد الطماوي- مباديء القانون الإداري – الكتاب الثالث أموال الإدارة العامة وإمتيازاتها 1979 دار الفكر العربي ص33.

[2] – د/ محمد فاروق عبد الحميد المركز القانوني للمال العام المرجع السابق ص 224.

وتعتبر هذه القاعدة، على غرار سابقتها، من النِّظام العام، مما يرتب للقاضي، ولكل ذي مصلحة إبطال أي إجراء من شأنه الحجز على الأموال العامة في أية مرحلة كانت، وهوالبطلان الذي لا تصححه أية إجازة[1]

المبحث الثاني: الحماية الإدارية والجنائية للأملاك الوطنية

لم يكتفي المشرّع بإحاطة الأملاك الوطنية العمومية بحماية مدنية، بل دعمها بضمانات إدارية، من خلال الالتزامات العديدة التي فرضها على الإدارة من أجل حسن تنظيم وتسيير وإستغلال هذه الأملاك لضمان بلوغها أهدافها الأساسية المتمثلة في تحقيق المنفعة العامة التي خصصت من أجلها، ومعنى هذا أن الحماية تكون من إعتداءآت الإدارة نفسها سواءًا تمثلت في الشَّخص المالك للمال العام في حالة الأموال المخصصة للإستعمال الجماهيري المباشر، أوكانت في يد حائزها في حالة تخصيصها لمرفق عام.

بالاضافة الى ذلك قرر المشرع عقوبات جزائية ضد الاشخاص الذين يعتدون على هذه الاملاك منها ما تضمنه قانون العقوبات ,ومنها ما تضمنته القوانيين الخاصة, ونتناول كل ذلك في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الحماية الادارية للاملاك الوطنية

يمكن القول ان الإعتداء من طرف الادارة يظهر في شكل صورتين رئيسيتين:

إحداهما إيجابية: تتمثل في تصرف الإدارة في عناصر هذه الأموال بصورة غير شرعية، وهي التي سبق التعرض لها بإعتبارها من صور الحماية المدنية، والأخرى سلبية: تتمثل في إمتناعها عن القيام بواجب الصيانة الضرورية للمحافظة على مكونات الأموال العمومية.

---

[1] – د. عبد الرزاق السنهوري–الوسيط في شرح القانون المدني المصرين الجزء الثامن، حق الملكية دار النهضة العربية القاهرة ص 152.

رغم منح الادارة القدر الكافي من السلطات والصلاحيات التي تمكنها من إدارة وتسيير والمحافظة على الأملاك العمومية في حدود الأغراض التي خصصت لها، حيث تنص المادة 59 من قانون الأملاك الوطنية السابق الذكر في هذا الشأن على أن: « تتمتع السلطة الإدارية بتسيير الأملاك الوطنية العمومية، بمقتضى التشريع أوالتنظيم، كل واحدة في حدود اختصاصها بسلطة إتخاذ الإجراءات الخاصة بإدارة الأملاك الوطنية العمومية قصد حمايتها وحفظها.

ويمكن لهذه السلطات أن تأذن حسب الشروط والأشكال المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المطبقين في هذا المجال، بالتشغيل المؤقت لملحقات الأملاك الوطنية العمومية التي تتكفل بها والوقوف فيها»، كما كلفت الإدارة بواجب الصيانة العامة للأملاك الوطنية.

فالإلتزام بصيانة الأملاك الوطنية العمومية، تفرضه القواعد القانونية الخاصة التي تخضع لها الهيئة أوالمصلحة المسيرة، وكذلك الجماعة العمومية المالكة في حالة القيام بإصلاحات كبيرة، ويتم ذلك وفق الشروط المنصوص عليها في المخطط الوطني وحسب الإجراءات المتعلقة بها.

ومعنى ماتقدم أن الإدارة المالكة أوالمسيرة لأي ملك من الأملاك الوطنية العمومية ملزمة بصيانة المال العام، وتوفير الظروف الملائمة لإستعماله وتوجيهه إلى الأهداف المرسومة له، والقيام بكافة الإصلاحات الضرورية التي تحفظ له سلامته وتفاعله[1].

وفي هذا المجال تقوم الإدارة باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لذلك، ولا سيما:

[1] – بلعموري نادية، المرجع السابق ص 285

– توفير الاعتمادات المالية الكافية، والإطارات البشرية المؤهلة التي تتطلبها عمليات الصيانة والحماية.

– المحافظة على جميع الوثائق والعقود والسندات المتعلقة بالأملاك الوطنية التي تسيرها أوتحوزها، وحمايتها[1].

– القيام بوظيفة الرقابة اللازمة على مختلف عمليات تسيير الأملاك الوطنية، التي تقوم بها الهيئات الإدارية المختصَّة، وفق ما تقضي به النصوص القانونية والتنظيمية المعمول بها[2].

– القيام بوضع وإصدار النصوص التنظيمية من مراسيم وتعليمات وأوامر لضمان ممارسة الحفظ والحماية الكافية للأملاك الوطنية، وحماية مختلف عناصر الأموال العمومية من المخاطر والإهمال والتلف سواء تلك الناجمة عن إستعمال الجمهور المباشر لهذه الأموال، أوتلك الناتجة عن إستعمال الهيئات المرخصة، أوأصحاب الامتياز، في إطار الترخيص المخول لها، وهي النصوص التي تشكل اللوائح التنظيمية الهادفة إلى إقامة الضبط الإداري بهدف ضمان النِّظام العام بمفهومه الواسع.

كما كلفت الإدارة بعملية الجرد العام لممتلكات الدَّولة كنوع من الحماية، حيث نصت المواد من 8 و21 إلى25 من القانون رقم: 30/90 المتعلق بالأملاك الوطنية بأنه«يعني الجرد التسجيل الوصفي والتقويمي لجميع

---

[1] – المادة 177 من المرسوم التنفيذي 91–454 المؤرخ في 23 نوفمبر 1991 المتعلق بشروط الإدارة الخاصة والعامة التابعة للدولة وتسييره ج.ر عدد60 لسنة 1991.

[2] – وفي هذا الشأن تنص المادة 178 ف 2 من المرسوم التنفيذي بشروط إدارة الأملاك الخاصة والعامة التابعة للدولة وتسييرها السالف الذكر، على أنه : «... تتمتع إدارة الأملاك الوطني بحق دائم في مراقبة ظروف استعمال الأملاك المنقولة والعقارية لتابعة للدولة وصيانتها، سواء أكانت أملاك خاصة أوأملاكا عمومية، مخصصة أومسندة أوموضوعة تحت التَّصرف».

الأمـلاك الخاصـة والعامـة التابعـة للدولـة والولايـة والبلديـة التـي تحوزهـا مختلـف المؤسسات والهياكل التي تنتمي إليها".

كما تعتبر رقابة المفتشية العامة للمالية ورقابة مجلس المحاسبة إحدى طرق الرقابة الإدارية على الدَّولة وهيئاتها المحلية ومؤسساتها لما لها من فعالية في معرفة مواطن تهاون هذه الهيئات في عدم الحفاظ على الممتلكات العمومية سواءًا كانت منقولة أوعقارية، وهذا ما جاء به نص المادة 182 من المرسوم 454/91 المؤرخ في 23\11\91 المتضمن تحديد شروط ادارة الامـلاك العامة والخاصة التابعة للدولة وتسييرها ويضبط كيفيات ذالك.

بأنه لا تمنع الرقابة التي تقوم بها إدارة الأملاك الوطنية أنواع الرقابة الأخرى التي تمارسها بمقتضى القوانين والتنظيمات، مؤسسات التفتيش والرقابة وهيئاتها التي تعمل كل منها في حدود إختصاصاتها حسب الإجراءآت المقررة لهذا الغرض.

ولما كان هذا النِّظام العام الذي تفرضه الإدارة، بهدف صيانة وحماية المال العام، لايمكن أن يكون فاعلا وذا جدوى، وملزم لكل المخاطبين به، ومنشأ للمسؤولية الجزائية أوالمدنية، كان لابد من وضع جزاءات وعقوبات تفرض على كل من تثبت في حقه مخالفة هذا النِّظام، وبالتالي ضبطه ومعاقبته وفق النصوص القانونية العقابية الجزائية منها والمدنية وذلك بمقتضى محاضر يعدها ضباط الشرطة القضائية أوالموظفون المخولون قانونا بهذه الصفة، في مجال الحماية وحفظ الأملاك الوطنية[1] مثل حراس الغابات، وحراس السواحل، مع الإشارة أن الإدارة ملزمة بمتابعة كافة المخالفات التي تلحق أضرارا بالأملاك الوطنية، وإلا اتهمت بالتقصير والإهمال في ممارستها لصيانة وحماية الأملاك العمومية.

[1] – أنظر المادة 2/68 والمادة 69 من قانون الأملاك الوطنية رقم : 30/90 السابق الذكر.

المطلب الثاني:الحماية الجنائية للأملاك الوطنية

يعتبر هذا النوع من الحماية من أهم المبادئ الإستثنائية المميزة للنظام القانوني للأموال العمومية عن الأموال الفردية الخاصة، وهي مقررة لمواجهة المخالفات التي تقع على عناصر الأملاك العمومية. ويعتبر من قبيل هذه المخالفات كل فعل مادي أدى الى إتلاف المال العام اوشغله بدون صفة حتى ولوكان الإعتداء خاليا من القصد الجنائي، أي بمجرد الإهمال أوعدم الإحتياط حيث لا يعفي المعتدي من الجزاء إلا القوة القاهرة أوخطأ الإدارة الجسيم.

كما يجب أن يقع الإعتداء من الغير أي من طرف شخص ليست له علاقة بالمال العام، كالشخص العام المالك، أوالشخص المكلف بالتسييرأوالمتعاقد مع الإدارة أوالمرخص له بالإستعمال الخاص للمال العام، بحيث إذا وقعت المخالفة من هؤلاء لا يمكن تكييف الإعتداء على أساس أنه مخالفة من مخالفات الطرق أومخالفة جنائية.

وفي هذا السياق تنص المادة 136 من القانون رقم 90\30 المتعلق بالأملاك الوطنية السابق الذكر على معاقبة كل من ألحق أضرارًا بالمال العام طبقا لقانون العقوبات، وتتم المتابعة القضائية ضد المخالفين طبقا للإجراءات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية، حيث يقوم أشخاص لهم صفة ضباط الشرطة القضائية، أوموظفون وأعوان يخولهم القانون أوالنصوص الخاصة بعض سلطات الشرطة القضائية فيما يخص حماية الأملاك الوطنية العمومية والمحافظة عليها، بتحرير محاضر مخالفات وإرسالها إلى وكيل الجمهورية بالمحكمة المختصة إقليميا، ويتولى هذا الأخير إجراءات التحقيق والمتابعة.

وإن كان الفقه الفرنسي، إستند على ما أقره المشرِّع، بحيث يرى أن الحماية الجنائية لا تشمل كافة عناصر الأموال العامة بصورة متساوية[1]، بل

[1] – Andre de laubadere – traité de droit administratif - Op Cité P 169.

تنصرف الى تلك التي تكون أكثر تعرضا للجمهور،ويطلق على هذا النوع من الإعتداءات،مخالفات الطرق،رغم إمتدادها إلى عناصر الأموال البحرية والنهرية ،ويفرق عموما بين نوعين من المخالفات:

مخالفات الطرق الكبرى: وتشمل شواطئ البحار، والأنهار والمجاري المائية، الموانئ قنوات الملاحة، السكك الحديدية، خطوط الهاتف والتلغراف، والطرق السريعة والإقليمية، وطرق المدينة.

مخالفات الطرق الصغرى: وتضم الطرق العامة، كالطرق الريفية وطرق المدن الأخرى.

وتختلف هذه المخالفات بإختلاف الجهات القضائية المختصة بالنظر فيها، حيث يختص مجلس الدولة بالنظر في مخالفات الطرق الكبرى، بينما يرجع إختصاص النظر في مخالفات الطرق الصغرى إلى القضاء العادي.

إلا أن دور مجلس الدولة الفر نسي اقتصرعلى النظر في المخالفات المتصلة بعناصر الأموال العامة البحرية والنهرية وكل عناصر الأموال العامة البرية، ماعدا الطرق العمومية وخطوط الهاتف والتلغراف والسكك الحديدية.

أما المشرِّع الجزائري فقد إستعمل مصطلح المخالفات الكبرى ضمن محتوى المادة 07 من الامر رقم 66\154 المؤرخ في 08\06\1966 المتضمن قانون الإجراءات المدنية المعدل والمتمم ,بدون تمييز بين مخالفات الطرق الكبرى والطرق الصغرى, وعلى هذا الأساس فان جميع الإعتداءات والأفعال المضرة بالأموال العمومية, عمدية كانت اوغير عمدية والتي تلحق بشبكات الطرق ,والمواصلات البحرية والنهرية والبرية والحديدية ,تخرج عن اختصاص المحاكم الادارية ,ويختص بالنظر فيها القضاء العادي الذي يطبق قانون العقوبات أوالقوانين الخاصة بحماية عناصر أموال معينة أوأموال قطاعات محددة حيث يلاحظ أن قواعد الحماية الجنائية لا يضمنها تشريع موَّحد بل تشريعات

متفَّرقة[1] ومتعددة على رأسها الأمر رقم 156/66 المؤرخ 1966/07/08المتضمن قانون العقوبات الجزائري المعدل والمتمم الذي يقضي بموجب المادة 401 منه على المعاقبة بالسجن المؤبَّد لكل من يخرب عمدًا طرقًا عمومية أوخاصة أوسدودًا أوخزانات أوجسورًا أومنشاءآت المبانئ أوالشروع في ذلك.

كما تقضي المادة 422 من قانون العقوبات السبق الذكر بأنه يعاقب كل من ترك عمدًا للضياع أوالتلف أوالتبديد أموال الدولة أوالجماعات المحلية أوالمؤسسات الإقتصادية العمومية أوإحدى الهيئات المشار إليها في المادة 119 من نفس القانون.

وأهم ما يمكن إستخلاصه من محتوى هذه المواد هوأن المشرِّع أضفى حماية جنائية على كافة عناصر الأملاك الوطنية بغض النظر عن طبيعتها القانونية وبغض النظر عن نظامها القانوني أي بدون تمييز بين اموال الدَّولة العامة وأموالها الخاصة وهوفي ذلك قد إنتهج النهج الرشيد في حماية الأملاك الوطنية لأن الأملاك الوطنية الخاصة تلعب كذلك دورا في تحقيق النفع العام بطريقة مباشرة اوغير مباشرة، كما أن إجراء التخصيص يكفي لإعطاءها صفة العمومية الهادفة إلى تحقيق النفع العام وبالتالي تستدعي الحماية الكافية حتى تخصص متى إقتضت المصلحة العامة ذلك، وتلعب دورها كاملا في تحقيق النفع العام.

يتبين من موضوع الحماية المقررة للأموال العمومية أن المشرِّع منح الإدارة أساليب متعددة لإمكانية الدفاع والمحافظة على أموالها العامة، حيث تستطيع رفع دعوى الإستحقاق ودعوى الحيازة وهي من وسائل القانون الخاص.

---

[1] – هناك القانون رقم 09/87 المؤرخ في 87/02/10 المتضمن حق المرور عبر الطرق.
وهناك أيضًا المرسوم رقم 06/88 المؤرخ في 88/06/19 المتعلق بتحديد القواعد الخاصة بحركة المرور.

كما يمكنها إزالة الشغل غير المشروع بقرار إداري وبالأسلوب الإداري المباشر حيث يتم إخلاء المكان من الاشخاص[1]. كما يحق للشخص الإداري إتخاذ طريق القانون العام لحماية ملكه برفع الدعوى الجنائية على المعتدى على مال الإدارة بأي صورة كانت. وفي هذا السياق صدر الأمر رقم 24/95 المؤرخ في 1995/09/25، المتعلق بحماية الأملاك العمومية وأمن الأشخاص فيها، وركز محتوى هذا القانون على حماية المؤسسات العمومية مهما كان النظام القانوني الذي يحكمها، وذلك بكيفية دائمة وفي كل الظروف عن طريق جملة من التدابير التي من شأنها أن تساهم في وقاية المؤسسة للمحافظة عليها والدفاع عنها بكل الوسائل، بما في ذلك إستعمال القوة عند الإقتضاء.

كما تقتضي المادة 27 من هذا الأمر بإمكانية تعرض رئيس المؤسسة ومستخدمي الأمن للمتابعة القضائية في حالة وقوع مساس بسلامة الأشخاص، أووقوع تخريب للأملاك العمومية من جراء إهمالهم أوإخلالهم وفي جميع حالات الإعتداء فإن العقوبة تختلف بإختلاف درجة الإعتداء، حيث يمكن أن تكون السجن أوالحبس أوتأخذ شكل غرامة مالية بقيمة المصالح المتضررة، إضافة إلى تعويض الضرر، أي إعادة المال إلى ما كان عليه قبل وقوع المخالفة مع تحمل نفقات التنفيذ التي تشمل كافة المصاريف إبتداء من ضبط المخالفة إلى تنفيذ الحكم.

الخاتمة:

من خلال ما تناولناه من طرق حماية قررت للاملاك العامة وفق قوانين عدة, ومن خلال محاولتنا الاجابة عاى الاشكالية المطروحة هل استطاعت هذه القوانين ايقاف نزيف السطو على الملكية العامة؟ نرى ان جل القوانيين المنظمة لمجال الاملاك العامة وان كانت لاتختلف عن الصادرة في

[1] – د/ محمد فاروق عبد الحميد المركز القانوني للمال العام – المرجع السابق ص 216.

الدول الاخرى كفرنسا مثلا:تحتاج الى سد الثغرات التي قد تستغل من المعتدين على الاملاك الوطنية ,كما يجب توحيدها ,وان بقيت فجوات التطبيق من اكبر العوائق التي تعترض سبيل الحماية المحكمة للملكية العامة.

ونلاحظ انه رغم صدور القانون رقم 08\14 المؤرخ في 20\07\2008 المعدل والمتمم للقانون رقم 90\30 المتضمن الاملاك الوطنية السالف الذكر والذي ساير الاصلاحات الهيكلية الناجمة عن الانفتاح الاقتصادي باعتبار ان مراجعة وضبط الاطار التشريعي للاملاك الوطنية اصبح ضرورة ,لان السابق اصبح لا يتماشى وسيرورة التطورات الاقتصادية الجارية.

وفي الأخير نقول ان تشخيص الوضعية الحالية للاملاك الوطنية خصوصا ما يتعلق بالحماية القانونية مازال يحتاج في نظرنا الى تفعيل دور اجهزة املاك الدولة القائمة على الحماية,وكذاتفعيل دور اجهزة الرقابة في هذا المجال لان الاستلاء وحيازة الملكية العمومية ما زال مستمراالى الان وان دور التشريع الرقابي في هذا المجال ما زال يحتاج الى الكثير.

المـــراجع:

المراجع باللُّغة العربيَّة

أولاً: المؤلفات العامة، الدوروس، والمحاضرات، والرسائل .

01- د/أحمد محيو- المنازعات الإدارية- ترجمة فإئز أنجق وبيوض خالد (د.م.ج) الجزائرط..1993

02- د/أحمد محيو- محاضرات في المؤسسات الإدارية- د/محمد عرب صاصيلا (د.م.ج)الجزائر الطبعة الرابعة .1986

03- بلعموري نادية-أحكام الأموال العمومية في القانون الجزائري بحث ماجيستر كلية الحقوق جامعة الجزائر1999..

04- د/محمد فاروق عبد الحميد-التطور المعاصر لنظرية الأموال العامة في التشريع الجزائري (دراسة مقارنة في ظل قانون الأملاك الوطنية) (د.م.ج.) الجزائر لسنة .1988

05- د/محمد فاروق عبد الحميد - المركز القانوني للمال العام دراسة مقارنة (د.م.ج) الجزائر.1984

06- د/محمد يوسف المعداوي-مذكرات في الأموال العامة والأشغال العامة ج[1] (د.م.ج) الجزائر1984

07- د/محمد أنس قاسم جعفر-النظرية العامة لأملاك الإدارة والأشغال العمومية(د.م.ج)الجزائر 1992 طبعة2

08- د/ محمد أنيس قاسم-النظرية العامة لأملاك الإدارة والأشغال العمومية ج[1] (د.م.ج) الجزائر ط. .1983

09 - د/ عبد الرزاق السنهوري - الوسيط في شرح القانون المدني المصري - الجزء الثامن-(حق الملكية) دار النهضة العربية القاهرة.

10- د/عبدالعزيزالسيدالجوهري-محاضرات في الأموال العامة- (دراسة مقارنة)د.م.ج الجزائر1983

11- د/عبد العزيز السيد الجوهري – القضاء الإداري د.م.ج الطبعة الثانية 1987 .

12- د/سليمان محمد الطماوي – مبادئ القانون الإداري (دراسة مقارنة) الكتاب الثالث «أموال الإدارة العامة وإمتيازاتها»-[دار الفكر العربي] ط.10 لسنة 1979

المراجع باللُّغة الفرنسية:

01- Dr. Ahmed Rahmani – droit des Biens pubLic – 1er et 2ème partie -Evolution de la Conception

02- Andre de laubadere - droit adminstratif SpéciaL 1970

المراجع القانونية:

01- المرسوم رقم 20/62 المؤرخ في 1962/08/24 المتعلق بحماية وتسيير الأملاك الشاغرة

02- المرسوم رقم 168/63 المؤرخ في1963/05/09 المتضمن وضع الأملاك العقارية والمنقولة تحت حماية الدولة .

03- الأمر رقم 102/66 المؤرخ في 1966/05/06 المتضمن أيلولة ملكية الأملاك الشاغرة للدولة

04- الأمر رقم 154/66 المؤرخ في 1966/06/08 المتضمن القانون الإجراءات المدنية 05- الأمر رقم 155/66 المؤرخ في 1966/06/08 المتضمن القانون الإجراءات الجزائية

06- الأمر رقم 156/66 المؤرخ 1966/07/08المتضمن قانون العقوبات الجزائري المعدل والمتمم

07- الأمررقم 58/75 المؤرخ في1975/09/26 المتضمن القانون المدني الجزائري المعدل والمتمم.

08- المرسوم رقم 699/83 المؤرخ في 1983/11/26 المتعلق برخصة الطريق

09- المرسوم رقم 36/85 المؤرخ في 1985/02/23 المتعلق بتنظيم الطرق السريعة

10_القانون رقم 30/90 المؤرخ في1990/12/01 المتضمن قانون الأملاك الوطنية المعدل والمتمم.

11- المرسوم 454/91 المؤرخ في 1991/11/23 المتضمن تحديد شروط إدارة الأملاك والعامة التابعة للدولة وتسييرها ويضبط كيفيات ذلك

12- المرسوم 455/91 المؤرخ في 1991/11/23 المتعلق بجرد الأملاك الوطنية.

الخاصة

13- الأمر رقم 24/95 المؤرخ في 1995/09/25 المتعلق بحماية الأملاك العمومية وآمن الأشخاص فيها .

14_القانون رقم 08\14 المؤرخ في 20\07\2008 المعدل والمتمم للقانون 90\30 المتضمن الاملاك الوطنية.

العلامة مصطفى الزرقا مجددا

كتاب: "المدخل الفقهي العام" نموذجا

أ. حمودين بكير

ملخص:

يمثل العلامة مصطفى الزرقا نموذجا فريدا في الجرأة والتجديد والاجتهاد، فقد تمكن من إرساء منهج فقهي جديد؛ ساعده على ذلك نبوغه وتفوقه العلمي في مجال الفقه والقانون، وكذا تفتحه على ثقافة عصره، خاصة في جانب اللغات الأجنبية.

ومن أعظم ما ألف العلامة الزرقا سلسلته الفقهية الرائعة "الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد" فهي على رأس مؤلفاته التي نال بها شهرته ومكانته في حقل الدراسات الفقهية؛ أخرجها في أربعة أجزاء: الجزء الأول والثاني منها بعنوان: "المدخل الفقهي العام"، والثالث بعنوان:" المدخل إلى نظرية الالتزام العامة في الفقه الإسلامي"، والرابع بعنوان:"العقود المسماة في الفقه الإسلامي".

تميزت هذه السلسلة بالمقارنات المهمة بالقانون، استطاع المؤلف أن يعرض النظريات الإسلامية العامة كما تعرض النظريات القانونية، حيث تؤصل المسائل، وتعرض الكليات، ثم تستخرج الفروع من أصولها؛ فمن قرأ كتابه خرج منه بفائدتين: الاطلاع على النظريات الفقهية الجديدة، وكذا الإلمام بآراء الفقهاء التي لخصت للقارئ فأغنته عن قراءة عشرات من كتب الفقه.

Abstract:

Moustapha Azarka is a Muslim jurisprudence scholar; he is considered a model of renovation. He was able to establish a new approach. Because his life was full of renovation and, he could set up a paradigm for modern culture, especially in the field of foreign languages. Among his publications *The Islamic Fikeh: A New Approach*. It is considered among his best publications that made him a celebrity in the field. He devoted his entire life to develop the scientific foundations of understanding contemporary issues. Ultimately, he was able to set up a new of curriculum in jurisprudence

مقدمة:

لقد كان من نعمة الله على هذه الأمة أن بعث فيها محمداﷺ نبيا ورسولا، فشرع لها الشرائع وقعد القواعد وأصل الأصول، وبين السنن والواجبات، فتركها على المحجة البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك، ثم اقتضت حكمة الله عز وجل أن يبعث لهذه الأمة على فترة من الرسل من يجدد لها أمر دينها من العلماء الربانيين؛ كما قال رسول اللهﷺ: (إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا)[1] ومعلوم أنه لا يلزم أن يكون في رأس كل مائة سنة واحد منهم فقط بل يكون الأمر فيه كما ذكر – وربما هو الراجح– في طائفة منهم[2]؛ ذلك لأن الأمور التي يحتاج إلى تجديدها لا تنحصر في نوع من أنواع الخير، ولا في مجال واحد من مجالات الدين

---

(1) أخرجه أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، في السنن، (دار الكتاب العربي، بيروت)، في "الملاحم": باب ما يذكر في قرن المئة، (4291)، 178/4، والحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، في المستدرك على الصحيحين، تحقيق، مصطفى عبد القادر عطا، مع الكتاب: تعليقات الذهبي في التلخيص، (ط1، دار الكتب العلمية، بيروت،1990) (524/4)، وقال العجلوني: (أخرجه الطبراني في الأوسط عنه أيضا بسند رجاله ثقات، وأخرجه الحاكم من حديث ابن وهب وصححه، وقد اعتمد الأئمة هذا الحديث)، ينظر: إسماعيل بن محمد الجراحي، العجلوني، كشف الخفاء ومزيل الالتباس عما اشتهر من الاحاديث على ألسنة الناس، (دار إحياء التراث العربي)، 43/1.

(2) لأن (من) من ألفاظ العموم، وهي أعم من أن تكون خاصة بفرد، بل قد تشمل جماعة، أو أعدادا غفيرة من الناس، في كل مجالات الحياة، ومن الذي يستطيع أن يجدد أمر الدين للأمة كلها في العلم، والعبادة، والاقتصاد، والإعلام، وفي سائر شئون الحياة.

الكثيرة؛ ولا يلزم أن جميع خصال الخير كلها في شخص واحد[1]، فكان من هؤلاء العلماء الذين حملوا أمانة الدين وإقامة الشرع، ونافحوا عما استلزمته حكمة الشارع الحكيم من شمولية هذه الشريعة وصلاحيتها لكل زمان ومكان، واجتهدوا في بيان الأحكام الفقهية فيما نزل بالمسلمين مجردا في إطار الأصول الشرعية والقواعد الفقهية، في هذا القرن الأخير – والعلم عند الله– العلامة الشيخ مصطفى الزرقا.

وهذا ما سأحاول بيانه وإثباته في هذا البحث من خلال مطلبين اثنين:

المطلب الأول: نبذة من حياته: ويتضمن فروعا ثلاثة: أولا: نشأته وتكوينه، ثانيا: أعماله وإنجازاته، ثالثا: وفاته وآثاره العلمية.

المطلب الثاني: كتابه"المدخل الفقهي العام"، منهجه؛ وملامح التجديد فيه: يشتمل على فرعين: **أولا:** منهجه في الكتاب، **ثانيا:** ملامح التجديد فيه.

---

(1) ينظر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري (دار المعرفة، بيروت، 1379)، 295/13.

المطلب الأول: نبذة من حياته

– الفرع الأول: نشأته وتكوينه[1]

– ولد مصطفى بن أحمد بن محمد الزرقا، في مدينة حلب بسورية عام 1322هـ/ 1904م، لأسرة علمية أطلق عليها العلامة الشيخ علي الطنطاوي "سلسلة الذهب"؛ حيث تربى تحت نظر جده العلامة الفقيه الكبير الشيخ محمد الزرقا (ت: 1342هـ)، وفي رعاية والده الفقيه الضليع الشيخ أحمد الزرقا (ت: 1357)، رحمهما الله تعالى؛ فنشأ في ذلك الجو العلمي النابض، فحفظ القرآن الكريم وتعلم علوم الآلة، وظهرت عليه ملامح النجابة والذكاء منذ طفولته.

– وساعده على ذلك النبوغ أيضاً: تلقيه العلم عن والده، وعن كبار علماء حلب الشهباء؛ فنهل على يدهم العلوم الشرعية، وكان من عمق فهم والده، –مع حرصه هو– أن رأى ضرورة تزويد ابنه – الذي يعده لزمان غير زمانه– بالثقافة الحديثة إلى جانب الثقافة الشرعية الأصيلة؛ فدرس العلوم العصرية واللغة الفرنسية دراسة خاصة، ألحقه والده بمدرسة ألفرير الفرنسية؛ فنال الشهادتين معا الشرعية والثانوية، حيث نبغ في علوم الشريعة كلها من الفقه واللغة والحديث والتفسير، ونال بالموازاة شهادة البكالوريا في شعبة (العلوم والآداب)؛ بل كان ترتيبه الأول على سورية كلها.

– ثم انتقل إلى دمشق ونال شهادة البكالوريا مرة أخرى في شعبة (الرياضيات والفلسفة)، وحصل على الترتيب الأول أيضا؛ وهو ما أهله للالتحاق بكليتي الحقوق والآداب معا بالجامعة السورية في الوقت نفسه عام

---

[1] هذه الترجمة مستفادة مما كتبه الأستاذ مجد مكي، وهي مما سمعه من المترجم له نفسه، ينظر: مقدمة كتاب فتاوى مصطفى الزرقا، اعتنى بها: مجد أحمد مكي، (ط 1، دار القلم، دمشق، 1999)، ص: 21.

1930م ونال شهادتيهما بتفوق أيضا وكان ترتيبه الأول على كلتا الدفعتين، وكان أول من جمع –في سورية– بين الفقه والقانون والأدب.

– بعد تخرجه عمل بالمحاماة أمام المحاكم الوطنية والمختلطة بحلب لعشر سنوات أفادته كثيرا في معرفة أحوال الناس؛ ولم يتوقف خلالها عن استكمال دراسته العليا حيث حصل على دبلوم الشريعة الإسلامية من كلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة حاليا) عام 1947م[1].

– **الفرع الثاني: أعماله وإنجازاته:**

– تولى مصطفى الزرقا التدريس في وقت مبكر فأخذ مكان والده في المدرسة الخسروية، والشعبانية، كما نابه في دروس الجامع الأموي بحلب وجامع الخير.

– وفي عام 1944م انتقل لكلية الحقوق بدمشق حيث أصبح أستاذا للشريعة والحقوق المدنية ورئيسا للقسم حتى أحيل للتقاعد عام1966م، كما شارك في التدريس بكلية الشريعة بدمشق لمادة الحديث النبوي وقام بالتدريس في معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة التابع لجامعة الدول العربية، كما قام بالتدريس في كلية الشريعة بجامعة الأردن.

– وعلى صعيد المناصب الحكومية تولى الزرقا وزارة العدل والأوقاف مرتين، كما انتخب عضوا في مجلس النواب السوري في دورتين تشريعيتين عامي 1954م، و1964م نائبا عن مدينة حلب، وشكل مع إخوانه النواب الكتلة الإسلامية برئاسة د.مصطفى السباعي[2].

– ونتيجة لإتقان الزرقا العديد من اللغات الأجنبية مثل الفرنسية والإنجليزية والألمانية بالإضافة إلى تفوقه العلمي فقد شارك الزرقا في العديد

---

[1] مجد مكي، مقدمة الفتاوى ص: 23–26

[2] مجد مكي، مقدمة الفتاوى ص: 24 وما بعدها.

من المؤتمرات الدولية، انتزع منها توصيات واعترافات دولية خطيرة تشيد بمزايا فقهنا أهمها:

– مؤتمر الحقوق المقارنة الذي عقد بلاهاي عام 1937م، اتخذه المؤتمر بعده قرارا يتضمن ثلاثة مبادئ: 1–"اعتبار الشريعة الإسلامية مصدراً من مصادر التشريع العام، 2–اعتبارها حية قابلة للتطور، 3–اعتبارها تشريعاً قائماً بذاته ليس مأخوذاً من غيره."

– مؤتمر المحامين الدولي بباريس عام 1948؛ ومن توصياته: "اعترافاً بما في التشريع الإسلامي من مرونة وما له من شأن، يجب على جمعية المحامين الدولية أن تقوم بتبني الدراسة المقارنة لهذا التشريع وبالتشجيع عليها."

– وشارك في مؤتمر أسبوع الفقه الإسلامي بباريس سنة 1951م، والذي كان من توصياته العمل على إنشاء موسوعة فقهية، وجاء فيها: "إن المؤتمرين، بناء على الفائدة المتحققة من المباحث التي عرضت أثناء "أسبوع الفقه الإسلامي" وما جرى حولها من المناقشات التي تخلص منها بوضوح: أ–أن مبادئ الفقه الإسلامي لها قيمة لا يمارى فيها. ب–وأن اختلاف المذاهب الفقهية في هذه المجموعة الحقيقية العظمى ينطوي على ثروة من المفاهيم والمعلومات، ومن الأصول الحقوقية، وهي مناط الإعجاب وبها يتمكن الفقه الإسلامي أن يستجيب لجميع مطالب الحياة الحديثة والتوفيق بين حاجاتها.

ويأمل المؤتمرون أن تؤلف لجنة لوضع معجم للفقه الإسلامي يسهل الرجوع إلى مؤلفات هذا الفقه فيكون معلمة فقهية تعرض فيها المعلومات الحقوقية الإسلامية وفقاً للأساليب الحديثة"[1].

[1] مجد مكي، مقدمة الفتاوى، ص:27.

– فاشترك الزرقا مع بعض زملائه من سوريا ومصر – مثل الدكتور مصطفى السباعي ومعروف الدواليبي والشيخ محمد أبو زهرة – في مشروع الموسوعة الفقهية بكلية الشريعة بدمشق، إلا أن العمل تعطل بها بعد انفصال سورية عن مصر عام 1961م.

– تبنت الكويت هذه الموسوعة؛ حيث اختارت وزارة الأوقاف في الكويت مصطفى الزرقا خبيرا في الموسوعة الفقهية وأمينا عاما لها سنة 1966م، وعلى مدى خمس سنوات ساهم خلالها في إنجاز الموسوعة الفقهية حيث كتب 51 موضوعا موسوعيا على المذاهب الفقهية الثمانية؛ بالإضافة إلى الإشراف على إنجاز معجم للفقه الحنبلي يقع في 1142صفحة.

– شارك في وضع العديد من مشروعات القوانين في الدول العربية وفي تنقيح بعض منها مثل قانون الأحوال الشخصية السوري عام 1952م، والقانون المدني الأردني، ورأس لجنة مشروع القانون الموحد للأحوال الشخصية لمصر وسوريا أثناء وحدتهما من1958–1961م،

– اختارته إدارة التشريع والبحوث في الأمانة العامة بجامعة الدول العربية عضوا خبيرا بين لجنة الخبراء الذين اختارتهم لوضع مشروع قانون مدني موحد للبلاد العربية، يستمد من الفقه الإسلامي ويفي بالحاجات الزمنية الحديثة، وذلك منذ عام 1978م، ولا تزال اللجنة تواصل عملها.

– اختير الزرقا عضوا في مجلس المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية في الأردن، وشارك الزرقا في تأسيس وتطوير مناهج عدد من الجامعات.

– في عام 1978م اختارته رابطة العالم الإسلامي عضوا في المجمع الفقهي حيث ساهم بتقديم العديد من الدراسات الفقهية المعاصرة.

– ومنذ عام 1410هـ عمل الزرقا مستشارا فقهيا في شركة الراجحي، وكان الزرقا من أكبر الدعاة إلى توجيه البنوك الإسلامية واستحداث أنظمة إدارية لها مستقاة من الشريعة الإسلامية؛ وظل يعمل بها حتى وافته المنية.

– الفرع الثالث: وفاته وآثاره العلمية:

1– وفاته: كان الشيخ يؤثر العمل والوظيفة رغم أعراض الشيخوخة وتوارد الأمراض عليه، وكان يتغلب عليها بالاشتغال بالعلم، فكانت تعرض عليه –وهو على هذه الحال– بعض القضايا المالية الشائكة، فيبدي فيها رأيه الحصيف كتابة،إذ كان من منهجه أنه ليس له فتوى شفهية بل فتاويه كلها مسجلة ومكتوبة؛ حتى لا ينسب إليه أحد شيئاً هكذا.

بقي الشيخ ممتعاً بجوارحه وحواسه ومداركه إلى يوم وفاته، وقد قارب المائة من عمره، وبقي مهتماً بقضايا الفقه ومباحثه، حاملاً لأمانة العلم والدين؛ يذكر ابنه الدكتور: أنس، أنه قُبيل وفاته بساعتين، عُرضت عليه مسألة علمية تتعلق بالمعاملات المالية، وسئل عن دليلها، فاستخرج لها من القواعد الفقهية ما يدلل عليها.. وبعد انصراف المستفتين أخذ يضيف إلى الفتوى وينقح فيها حتى وافته المنية بعد أذان صلاة العصر من يوم السبت 1999.[1]

2– آثاره العلمية: تعود مساهمة الزرقا في التأليف والتحقيق إلى عمر مبكر؛ حيث نشر أول كتابين له وهو في الثالثة والعشرين من عمره، كان الأول تحقيقا لكتاب "المذكر والمؤنث" للفراء، والآخر تحقيق كتاب "مختصر الوجوه في اللغة" للخوارزمي.

---

(1) مقالة لبكري شيخ أمين، من موقع: http://www.al7ewar.net، يوم 2011/05/02.

وقد تميز الشيخ بمواهبه الأدبية ومَلَكته الشعرية منذ صغره، وأُولع بحفظ طائفة كبيرة من أصيله...؛ وقد جمع كثيرا من شعره في ديوانه "قوس قزح"، وقدَّم لكل قصيدة بمقدمة يذكر فيها المناسبة التي قيلت فيها.

– بعد ذلك يبدأ التأليف فيما يسره الله له: فهو الفقيه سليل الفقه أيضا، فألف وترك في الفقه والقانون ثروة نفيسة من الكتب أهمها:

– **كتاب:** "المدخل لدراسة القانون": قام بدراسة مجلة الأحكام العدلية، وأوضح فيه عظمة الفقه الإسلامي، وقام بتأليف كتابه على أسلوب حديث.

– كتاب "الفقه الإسلامي ومذاهبه": هذا الكتاب كان في أصله بحثا قدمه الزرقا لمنظمة اليونسكو بناء على طلبها؛ لذا فقد تحرى فيه بساطة الأسلوب يتوجه به الزرقا إلى المثقف الأجنبي الذي ليست لديه خلفية سابقة عن الإسلام؛ فيقدم له فكرة علمية عن الفقه الإسلامي وعن اختلاف المذاهب الفقهية وأسبابه الواقعية.

– كتاب "نظام التأمين": كان في أصله بحثا قدمه لمؤتمر الاقتصاد الإسلامي بمكة المكرمة عام 1976م، تعرض فيه الزرقا للجوانب القانونية والاقتصادية لنظام التأمين.

– كتاب: "الفعل الضار والضمان فيه"، وكتاب: "الاستصلاح والمصالح المرسلة في الفقه الإسلامي".

– كما كتب الزرقا الكثير من المقالات في عديد من المجلات الإسلامية مثل: الشهاب، والأمة القطرية، والمسلمون، وغيرها، وشارك بالعديد من الأبحاث والدراسات كذلك في المؤتمرات التي شارك فيها؛ تدور حول: "الاجتهاد ودور الفقه في حل المشكلات". وفي مجال فقه الأسرة كتب "أحكام المرأة في الفقه الإسلامي"، و"مشكلات أسرية وعلاجها على ضوء الشريعة الإسلامية والقانون"، وغيرها.

– وقدم لكتاب "مشروع قانون الأحوال الشخصية الموحد"[1]، وقدم لكتاب والده النفيس "شرح القواعد الفقهية"[2].

– كما كان الزرقا مصدرا هاما للفتوى في العالم الإسلامي، أصدر العديد من الفتاوى ذات الطابع الاجتهادي، وكان اهتمامة في الفتوى أن يصدرها مكتوبة، لا مشافهة حتى لا ينسب إليه أحد فتوى لم يقل بها؛ وقد قام تلميذه "مجد أحمد مكي" بجمع هذه الفتاوى في كتاب "فتاوى مصطفى الزرقا"؛ وقدم للكتاب الشيخ يوسف القرضاوي، ولقيت هذه الفتاوى استحسانا من أهل العلم.

– ومن أعظم ما ألف العلامة الزرقا إضافة إلى ما ذكر سلسلتين:

– **السلسلة الأولى:** في "شرح القانون المدني السوري"؛ تتألف من ثلاث مجلدات وقد حوت هذه السلسلة مقارنات كثيرة بالفقه، أبرزت بوضوح ما يتميز به الفقه الإسلامي من إحاطة ودقة وشمول.

– **السلسلة الثانية:** هي سلسلته الفقهية الرائعة "الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد" تأتي على رأس مؤلفاته التي نال بها شهرته ومكانته في حقل الدراسات الفقهية في العالم الإسلامي؛ أخرجها في أربعة أجزاء: الجزء الأول والثاني منها بعنوان: "المدخل الفقهي العام"، والجزء الثالث بعنوان:" المدخل إلى نظرية الالتزام العامة في الفقه الإسلامي"، والجزء الرابع بعنوان:"العقود المسماة في الفقه الإسلامي: عقد البيع".

تميزت هذه السلسلة بالمقارنات المهمة بالقانون، وتبرز بوضوح مزايا الفقه الإسلامي وشموله ومنطقيته، واتسمت بكتابتها بأسلوب منسق يفهمه الطالب الفقيه والقانوني على حد سواء.

---

(1) يقصد به زمن الوحدة بين سوريا ومصر.

(2) مجد مكي، مقدمة الفتاوى ص: 23–26.

– قال عنها القاضي الشهيد عبد القادر عودة كلاما من ذهب جاء فيه: (كان هذا العنوان أمنية فأصبح حقيقة، كان أمنية تهوى إليها النفوس وتهفو إليها القلوب، فأصبح حقيقةً ماثلة بين دفتي كتاب يستطيع كل قارئ أن ينالها وأن يستمتع بجمالها.

وقبل هذا الكتاب كان عشاق الفقه الإسلامي يحاولون أن ينالوه فلا يستطيع أن يناله منهم إلا البعض وقليل ما هم؛ لأن الفقه اعتصم من طالبيه في المتون وتحصن في الشروح، واستعصى على طلابه في اللغة المغلقة والأسلوب العقيم.

وكان كل من له إلمام بالفقه الإسلامي، وكل من عانى من قراءة كتب الفقه الإسلامي يود أن توطأ للناس كتب الفقه حتى يتيسر لهم قراءتها، وتسهل عليهم دراستها، وحتى يستطيعوا أن يوازنوا بين الفقه الحديث وبين الفقه الإسلامي العتيد، ذلك الفقه الغني بموضوعاته ونظرياته واصطلاحاته المتميز بدقته وقوته، ليكون لهم من هذه الموازنة ما يزيد ثقافتهم ويوسع آفاقهم، ويفتح أعينهم ويوجههم إلى الطريق المستقيم.

هذه المشاكل التي كانت تواجه عشاق الفقه الإسلامي والدعاة إليه قد حلّها كتاب، وتلك الأماني التي كانت تجيش بها صدورهم قد حققها كتاب، والكتاب الذي حلَّ المشاكل فأحسن حلها، وحقق الأماني فأحسن تحقيقها هو كتاب: "الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد"، الذي اتخذنا اسمه عنوانًا لهذا المقال)[1].

– منح مصطفى الزرقا جائزة الملك فيصل العالمية للدراسات الإسلامية في مجال الدراسات الفقهية عام 1983م عن كتابه: "المدخل إلى نظرية الالتزام العامة في الفقه الإسلامي".

---

(1) عبد القادر عودة، مقدمة المدخل الفقهي العام، (ط1، دار القلم، دمشق، 1997)، 7/1.

منهجه الفقهي، وملامح التجديد فيه:

المطلب الثاني: كتابه:"المدخل الفقهي العام"، منهجه؛ وملامح التجديد فيه

– الفرع الأول: منهجه في الكتاب:

جاء الكتاب مرتبا ترتيبًا منطقيًا، فالقسم الأول منه بدأ فيه بتعريف الفقه الإسلامي، ثم ذكر مصادره الأساسية الأولى: الكتاب والسنة والإجماع والقياس؛ ثم مصادره التبعية: الاستحسان، والاستصلاح، والعرف، ثم بحث في تطور الفقه الإسلامي والأدوار التي مرَّ بها ومميزاته في كل دور فجعلها ثمانية أولها عصر النبوة وآخرها عصرنا الحالي.

– ثم توقف عند موضوع استمداد التقنين المعاصر من الفقه الإسلامي، فتحدث عن الاتجاه العصري للاستفادة من الفقه؛ وعن ضرورة اختلاف الاجتهادات وقيمته، وبين مزية الصفة الدينية في الفقه الإسلامي، وتحدث عن مشكلات يواجهها تطبيق الشريعة، وذكر منها عقوبة الزنا، ومشكلة الفائدة الربوية، والقوانين المدنية وفضل بنائها من الفقه الإسلامي، وفي ملاحق هذا الفصل تم الحديث عن مقررات مؤتمرات دولية وعن تقنين الفقه والتقنين منه، وعن التشريع الجنائي الإسلامي.

وفي القسم الثاني دخل في صميم موضوعه، وهو: "النظريات الفقهية الأساسية": نظرية الملكية وما يدخل تحتها من أسباب الملكية وتقسيم الملك وخصائص الملكية، ونظرية العقود وما إليها من تكوين العقد من الشروط العقدية، والإرادة، وعيوب الرضا، وآثار العقود، والفسخ والبطلان، ثم ذكر أهم العقود المسماة وكذا تصنيفها، ثم عرج على نظرية المؤيدات الشرعية: تعريفها ونشأتها وتقسيمها، ثم نظرية البطلان ونظرية الفساد، في االفقه وفي القانون الأجنبي، ثم نظرية الأهلية والولاية؛ تعريفها أنواعها، عوارضها، وختم الكلام

في النظريات بنظرية العرف، تقسيمه وشرائطه، وسلطانه، تعارض العرف والاجتهاد، تغير العرف وأثره على الاجتهاد وعلى تغير الأحكام.

وختم الكتاب بقسم ثالث مهم في باب: القواعد الكلية، بين معناها ومكانتها، وصياغتها، وشرح قواعد مجلة الأحكام العدلية ورتبها بعد أن صنفها، ثم أورد صياغة جديدة لقاعدة من استعجل الشيء ...، وساق نظرة تحليلية لقواعد الإثبات، ثم ذكر أخيرا قواعد أخرى مفيدة.

وهكذا يتنقل من قسم إلى آخر ولا يترك أمرا حتى يوفيه حقه من الدراسة، إلى أن يختم الكتاب في أزيد من 1150 صفحة.

- الفرع الثاني: ملامح التجديد فيه:

قال الشهيد عبد القادر عودة: (وإذا صحَّ أن الكتاب يُقرأ من عنوانه، فهذا الكتاب في نظري أول كتاب يدل عليه عنوانه حق الدلالة ويعبر عنه كل التعبير، إنَّ عنوانه هو الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد، وكل عبارة من عباراته، وكل فقرة من فقراته، وكل صفحة من صفحاته هي الفقه الإسلامي في أسلوبٍ جديد وعرض جديد وتنظيم جديد وتوجيه جديد، أو هو الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد كما شاءت الدقة والإحاطة لمؤلفه أن يُسميه)[1]

كتابه هذا عمل بديع وشيء جديد؛ ذلك لأنه عمل غير مسبوق حيث إن الفقه الإسلامي لم يجرِ رجاله على هذه الطريقة الحديثة التي جرى عليها المؤلف[2]، ولم يأخذوا بذلك التقسيم العصري الذي أخذ به؛ في طريقة الكتابة حيث وضعه بمنهجية وترتيب بديعين، شكلا ومضمونا أما الشكل: فقسم الكتاب إلى أبواب والأبواب إلى فصول، والجديد أن هذه ترقيم الفصول غير متكرر بل متتابع من أول الكتاب إلى آخره، وقسم الفصول إلى فقرات مرقمة

---

(1) عبد القادر عودة، مقدمة المدخل الفقهي العام، 7/1.

(2) ألف الكتاب أول مرة سنة 1944، ينظر: تقديم المؤلف نفسه للكتاب، 15/1

وقصيرة تؤدي معنى معينا؛ لتسهل الإحالة إلى أي كلام سبق أو سيأتي؛ فيقول (ر:ف2/52) يعني انظر الفصل 52، الفقرة 2، وتجد رقم الفصل مثبت في أعلى الصفحة لتسهيل الوصول إلى أية معلومة.

أما المضمون فيقول الشيخ الزرقا: (هذا النهج الجديد في تقديم الفقه الإسلامي للطلاب غير ذوي الخلفية الشرعية، لقي قبولا واسعا حتى صار هو الطريقة الشائعة، ويقوم هذا النهج على صوغ الأحكام الفقهية صياغة الفقه القانوني الحديث؛ ليلبس الفقه الإسلامي بذلك ثوبا جديدا يتفق مع الأذواق القانونية المعاصرة في صياغته ومظهره، ويحافظ في الأحكام والأنظار الفقهية على أصله وجوهره وهذا ما تقتضيه الدراسة الجامعية وحاجة العصر)[1].

– استطاع المؤلف في سهولة ويسر –بما وهبه الله من قوة الفهم وعمق الفقه– أن يعرض النظريات الإسلامية العامة كما تعرض النظريات القانونية، حيث تؤصل المسائل، وتعرض الكليات، وتبسط النظريات، وتشرح المصطلحات، ثم تستخرج الفروع من أصولها؛ أو تُردُّ الجزئيات إلى كلياتها، وتطبق النظريات على موضوعاتها فيخرج الدارس من دراسته، وقد ألمَّ بالكليات والنظريات، وتماسكت في ذهنه المسائل، وارتبطت الفروع بالأصول، واستفاد القدرة على حل المشاكل والتمييز بين المتشابه[2].

فمن قرأ كتابه خرج منه بفائدتين: النظريات الفقهية الجديدة، وله فضل إخراجها، وكذا آراء الفقهاء التي لخصت للقارئ فأغنته عن قراءة عشرات من كتب الفقه[3].

– يعتمد في أغلب عمله على المذهب الحنفي، وإن كان يوازن في بعض المسائل بين المذاهب الفقهية الأخرى؛ ولا ينسى في أكثر الأحوال أن

---

(1) مصطفى الزرقا، مقدمة المدخل الفقهي العام 16/1

(2) عبد القادر عودة، مقدمة المدخل الفقهي العام،6/1.

(3) منير العجلاني، مقدمة المدخل الفقهي العام، 1/ 13.

يوازن بين حكم الشريعة والقوانين الوضعية؛ وذلك يوضح معرفته القانونية الجيدة؛ ويستعمل المصطلحات الشرعية ويذكر ما يقابلها في القانون والعكس.

– وهو من الكتب التي تنقص المكتبة الإسلامية، حيث التزم فيه مؤلفه الأسلوب التعليمي، وتوخى في تأليفه الغاية التدريسية كما يذكر به أحيانا[1]؛ وهو بذلك يعد من أهم الكتب التي ستبنى عليها الثقافة الفقهية الإسلامية، فدارس الفقه الإسلامي في حاجة شديدة إلى هذا الكتاب ليعرف الأسس التي يقوم عليها الفقه[2]، يقول الزرقا موضحا: (فما زال الكتاب كما أردت له أصلا أن يكون: مدخلا موطأ يعلم الطالب الجامعي المفاهيم الفقهية الأساسية، ومنهج اتفكير الفقهي السديد، وليس تفاصيل وفروع الأحكام الفقهية التي تعج بها كتب الفقه التقليدية)[3]، ثم يذكر بعد ذلك أن ما تجده أيها القارئ من فروع إنما ذكرها بقدر خدمة للغرض التعليمي وهو التوضيح بالأمثلة، ولتشخيص المفاهيم المجردة في ذهن الطالب[4].

– كما أن طلبة كلية الحقوق في العالم الإسلامي يستطيعون قراءته فلا يشعرون أنهم يقرأون شيئًا غريبًا عليهم ولا بعيدًا عنهم، بل لعلهم سيجدون بقراءته من اللذة العلمية والتعمق الفقهي ودقة التعبير اللغوي والاصطلاحي؛ فمؤلف الكتاب لا ينسى أن يذكر بجوار المصطلح الإسلامي المصطلحَ القانوني ويبين الفرق بينهما في دقة التسمية وليوسع بذلك معلومات القارئ وينبه ذهنه إلى الموازنة والتعمق في الفهم[5].

---

(1) مصطفى الزرقا، المدخل الفقهي العام، 978/2.

(2) عبد القادر عودة، مقدمة المدخل الفقهي العام، 1/ 8.

(3) الزرقا، مقدمة المدخل الفقهي العام،17/1.

(4) المرجع نفسه 16/1.

(5) عبد القادر عودة، مقدمة المدخل الفقهي العام، ص:9.

– حرص المؤلف على تقريب الكتاب من الواقع وقضاياه المعاصرة، يقول: (فالفقه الإسلامي ليس تراثا نضعه في المتحف وننفض عنه الغبار لنعرضه على الزوار، بل هو فهم للشريعة الإلهية التي ارتضاها الله للناس ليهتدوا إليها في حياتهم العملية ويهدوا إليها الإنسانية)[1].

– كان كثير الاهتمام والاستدلال بالقواعد فهو يقول: (فإن دراسة هذه القواعد الكلية وإيضاحها مما يعطي للدارس ملكة فقهية عاجلة ويلقي نورا كاشفا على آفاق الفقه الإسلامي، ومبانيه؛ فيمشي الطالب بخطوات ثابتة مكينة، وبصيرة مدركة)[2]؛ ولذلك خصص لها القسم الثالث من هذا الكتاب؛ ذكر فيه قواعد المجلة 99، ورتبها ترتيبا جديدا مخالفا لترتيب المجلة،، وقسمها بحسب موضوعاتها إلى أربعين قاعدة أساسية، وإلى تسعة وخمسين متفرعة عنها، من ذلك القواعد المتعلقة بالولاية، وحقوق الإدارة العامة، والمتعلقة بالإثبات، مع بيانها والتمثيل لها بأمثلة فقهية تطبيقية، وفي الأخير سرد قواعد أخرى جليلة النفع مع بيان يسير مفيد لها، ولمظانها في كتب الفقه والقانون أحيانا[3].

– كما أنه عمل جليل فهو عمل أجلّ وأعظم من أن يقوم به فرد، وأنَّ هذا العمل يقتضي أن تتعاون عليه جهودُ جماعةٍ من الأساتذة العلماء المطلعين على الفقه الإسلامي والحقوق الحديثة في مصادرها وأساليبها الأجنبية، ولكن الحاجة الملحة إلى السرعة ومسابقة الزمن قضت بأن يقدم على حمل هذا العبء الثقيل الذي ينوء بالعصبة أولي القوة مستمدًا من الله العون.

خاتمة:

---

(1) الزرقا، مقدمة المدخل الفقهي العام،18/1.

(2) المرجع نفسه، 978/2.

(3) المرجع نفسه، من 979/2 إلى نهاية الكتاب.

يمثل العلامة مصطفى الزرقا نموذجا فريدا في الجرأة والتجديد والاجتهاد، فقد نذر حياته لوضع الأسس العلمية للفقه المعاصر الذي يراعي مستجدات العصر، فتمكن من إرساء منهج فقهي جديد؛ تتمثل أهم ملامحه في ما يأتي:

– إدراكه ومعرفته المكينة بالقانون أدت به إلى القيام في دراساته بالمقارنة بين قوانين كثير من الدول العربية وبين الفقه الإسلامي؛ فاعتبرته كثير من الدول العربية مرجعا فقهيا وقانونيا؛ نظرا لإسهاماته الجليلة في صياغة وشرح القوانين الوضعية مع مقارنتها بالشريعة الإسلامية، مع إثبات رجحان الفقه الإسلامي بالحجة والأدلة العلمية.

– كما كان يدعو كثيرا للاجتهاد الجماعي جنبا إلى جنب مع الاجتهاد الفردي يكمله ولا يلغيه، فكان من أوائل من دعا لتأسيس المجامع الفقهية وشارك في العديد منها وشدد على أهميتها في تداول المشورة والخبرات بين الفقهاء، والتقليل من الزلل؛ فشارك في تأسيس العديد من المجامع الفقهية، وفي إنشاء الموسوعة الفقهية الكويتية، وفي حضور المؤتمرات الفقهية والقانونية.

– ومن ملامح تجديده الفقهي رفضه لقياس مستحدثات العصر على اجتهادات الفقهاء السابقين؛ بل كان يدعو للاجتهاد في الأمور المستجدة إلى ضرورة الانطلاق من فقه الواقع، مع ملاحظة ظروف النصوص التي استندت إليها الأحكام وكذلك ظروف اجتهادات الفقهاء ومعطيات عصرهم[1].

– ويشدد على دور العقل في فهم النصوص؛ ولذا لا تكاد تخلو اجتهاداته من بيان المقاصد الشرعية التي يستند إليها في آرائه؛ فقد كانت ميزته الأساسية معرفة الجيدة بمقاصد الشريعة وأسرارها وعللها، وله تمكن في

---

(1) مجد أحمد مكي؛ مقدمة فتاوى مصطفى الزرقا، ص: 13.

ورد فروعها إلى أصولها، فهو كما قال القرضاوي فيه: (فقيه في فهم النصوص، فقيه في فهم المقاصد، فقيه في فهم الواقع)[1].

– الميل إلى ما يحقق اليسر ولا يوجب العسر؛ حتى اتهم بالتساهل عند من يظن أن المتشدد أو المعسر أورع وأتقى عند الله، وهو مع ذلك تجده أحيانا حازما واقفا كالصخرة الصماء فيما يراه من الثوابت أو محكمات النصوص.

– كان كثير النبذ للتعصب الأعمى للمذهب دون نظر وبحث؛ يرى أن الشريعة لا يمثلها مذهب، ولا المذاهب الإسلامية، بل يرى أن الحكمة ضالة المؤمن، فكان يقتبس خصوصا في المنهج والأسلوب مع الاعتزاز بما في الفقه من ثراء[2]؛ فهو وإن كان حنفيّ المذهب، إلا أن اجتهاداته مستقلة لم تكن تقف عند حدود هذا المذهب، ولكن تعدّته إلى المذاهب الأخرى، وقد علق بعد ما اختار رأيا من مذهب الحنابلة قائلا: (ولا يخفى على أحد من أهل العلم أن الأمة غير مكلفة باتباع مذهب بخصوصه من مذاهب الأئمة المجتهدين رضي الله عنهم)3.

– وربما تجد الشيخ يتجه اتجاهاً خاصاً متفرّداً في بعض الأحكام ويسبق بها من معه – وبخاصة المستجدة منها – إلى ما يراه راجحاً ومحقِّقاً للمصلحة، وربما وافق في توجهه هذا أكثر الفقهاء أو بعضهم، وربما خالفهم فيه جميعاً غير آبهٍ بخلافهم، مثل إباحته التأمين ضد الأخطار، والتأمين على الحياة، لدى شركات التأمين التجارية، فقد عُرِضَ هذا الموضوع على مجمع الفقه الاسلامي، فاتجه جميع أعضائه فيه إلى المنع، لما فيه من الغَرَر، وتفرّد الشيخ الزرقاء دونهم بإباحته، لما رآه من المصلحة، وقياساً له على عقد

---

(1) المرجع نفسه، ص:8.

(2) انظر في كتاب المخل الفقهي العام كلاما كثيرا من هذا القبيل 22/1.

(3) مجد أحمد مكي، مقدمة فتاوى مصطفى الزرقا، ص: 13

الموالاة وغيره, وكما حصل حين أبدى رأيه في اعتبار الحساب الفلكي في إثبات الأهلة فقال له رئيس المجمع: (هذه المرة الثانية التي يرفض فيها رأي الشيخ الزرقا بإجماع الأعضاء ..فأنت وحيد المجمعين)، وقد انفرد قبله كثير من الأئمة بمسائل؛ فهو مأجور فيها إن شاء الله تعالى مصيباً كان أو مخطئاً، لأنه عالم ومحقّق بذل جهده كاملاً[1].

أما عن عوامل النجاح والتوفيق في حياة العلامة كثيرة أهمها:

– أولاً: حُسن صلة الشيخ بالله، وإخلاص في عمله؛ فأمده الله جل شأنه بعونه ورزقه الفهم لدينه وشريعته.

– ثانيًا: ما أفاء الله على الشيخ مصطفى من فضل الجمع بين دراسة الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية.

– ثالثا: ساعد المؤلف على الوصول إلى ما وصل إليه أنه رجل ذو هدف في الحياة، وأنه من أصحاب المثل العليا الذين يعملون للتمكين لشرع الله بالحجة العلمية، وليس بالكلام أو الادعاء[2].

كل ذلك ساعد الشيخ على أن يحلق في هذا الأفق العالي وأن يقدم للإسلام والمسلمين أجل الخدمات بهذه الأعمال الجليلة.

جزى الله الشيخ عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء، ونفعنا بعلمه وأمده بالقوة وكتب له التوفيق إنه سميع مجيب.

المصادر والمراجع

---

(1) مجد أحمد مكي، مقدمة فتاوى مصطفى الزرقا، ص:8.، وما كتب عنه تلميذه الدكتور أحمد الحجّي الكردي، في موقع http://www.al7ewar.net/، يوم الجمعة 2011/05/06.

(2) عبد القادر عودة، مقدمة المدخل الفقهي العام، 1/ 7.

– الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، في المستدرك على الصحيحين، تحقيق، مصطفى عبد القادر عطا، مع الكتاب: تعليقات الذهبي في التلخيص، (ط1،دار الكتب العلمية، بيروت،1990)

– ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري (دار المعرفة، بيروت، 1379)

– أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، السنن، (دار الكتاب العربي، بيروت، 1982).

– الزرقا، مصطفى الزرقا، المدخل الفقهي العام، (ط1، دار القلم، دمشق، 1997)

– الزرقا، مصطفى الزرقا، فتاوى مصطفى الزرقا، اعتنى بها: مجد أحمد مكي، (ط 1، دار القلم، دمشق، 1999).

– العجلوني، إسماعيل بن محمد الجراحي، كشف الخفاء ومزيل الالتباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، (دار إحياء التراث العربي، د.ت).

– أحمد الحجّي الكردي، من موقع http://www.al7ewar.net/

– بكري شيخ أمين، من موقع: http://www.al7ewar.net

العلاقة بين البنية العصبية والبنية المعرفية للتكوين العقلي المعرفي وتجهيز المعلومات

أ. ركزة سميرة

– جامعة باتنة –

ملخص:

يقوم المنظور البنائي للأسس العصبية للنمو العقلي المعرفي على فرضية أساسية ترى أن العلاقة بين البنية (construction) والوظيفة (fonction) هي علاقة متبادلة تتسم بالتأثير والتأثر ومنه فإن التغيرات الحاصلة في البنية العصبية نتيجة النمو العقلي المعرفي تقف بالضرورة خلف التغير في الوظيفة من ناحية, كما أن الوظيفة المعرفية المكتسبة الناتجة عن التفاعل مع البيئة, تؤثر على البنية العصبية المرتبطة بها من حيث خصائصها البنائية من ناحية أخرى.

Summary :

The perspective built for the foundations of neurological growth mental knowledge on the fundamental assumption of the view that the relationship between structure and function is a reciprocal relationship are influencing and being influenced and from the changes in the neural architecture as a result of the mental development of knowledge stands not necessarily behind the change in the function of the hand, as that the function of knowledge gained from interaction with the environment, affect the structure of the nerve associated Hath structural characteristics on the other hand.

مقدمة:

يقوم المنظور البنائي للأسس العصبية للنمو العقلي المعرفي على فرضية أساسية ترى أن العلاقة بين البنية (construction) والوظيفة

(fonction) هي علاقة متبادلة تتسم بالتأثير والتأثر ومنه فإن التغيرات الحاصلة في البنية العصبية نتيجة النمو العقلي المعرفي تقف بالضرورة خلف التغير في الوظيفة من ناحية, كما أن الوظيفة المعرفية المكتسبة الناتجة عن التفاعل مع البيئة, تؤثر على البنية العصبية المرتبطة بها من حيث خصائصها البنائية من ناحية أخرى. وتظهر العلاقة بين الأسس العصبية والأسس المعرفية للنشاط العقلي المعرفي من خلال.

- مشاركة الميكانيزمات العصبية في النشاط العقلي المعرفي
- تفاعل وتكامل كل من العمليات العصبية والمعرفية خلال أداء النشاط العقلي المعرفي لوظائفه
- أثار هذا التفاعل على التعلم والتذكر والتفكير وحل المشكلات وكفاءة النشاط العقلي المعرفي بوجه عام
- بناء العقل كتكوين سيكولوجي من خلال التنشيط الاستثاري للمخ.

إن دراسة هذه العناصر يقوم على الجمع بين علم الأعصاب وعلم النفس المعرفي وغيرهما ومع ما توصلت له هذه العلوم من تقدم لم يتم التوصل إلى نماذج معرفية عصبية دقيقة تحكم العلاقات القائمة بين البنى العصبية للنشاط العقلي المعرفي ووظائفها المعرفية، ويرى فتحي الزيات أن هناك عقبات ومشكلات تعوق التوصل إلى هذه النماذج منها[1]:

- أن هذه البنى والتراكيب التي تقف خلف النشاط العقلي ليست محددة وإنما تتفرع على تراكيب متعددة الأبعاد , والوحدات المتغيرة.

[1] – الزيات فتحي مصطفى: الأسس المعرفية للتكوين العقلي وتجهيز المعلومات، ط2 ، دار النشر للجامعات، القاهرة. 2006 .ص560

- لا يقتصر الأمر على هذا التنوع والتباين في إطار البنية الداخلية فحسب وإنما تعتمد في نوعها ومداها على الاستثارات والتفاعلات مع الظروف البيئية وكم وكيف الاستثارات العقلية المعرفية والبيئية التي يتعرض لها الفرد خلال فتراته النمائية والحياتية وما تحتويه من خبرات ومعارف ومنه نطرح التساؤل التالي:

ما هي العلاقة بين البنية العصبية والبنية المعرفية للتكوين العقلي المعرفي وتجهيز المعلومات وكيف يمكن استثمار هذه العلاقة في المجال المدرسي؟

1 . العلاقة بين الإستثارة المتبادلة للتراكيب البنائية للمخ والوظائف المعرفية:

إن النضج والتعلم وجهان لعملية واحدة, فالنضج البيولوجي أوالفسيولوجي للمخ يتم من خلال التعلم, والعكس صحيح, وينطبق هذا التأثير والتأثر القائم بين النضج والتعلم على العمليات المعرفية والعمليات العصبية فإن ذلك ينطوي على تزايد درجة التعقيد للخصائص البنائية أو التركيبية للمخ, حيث يحدث التعلم تغييرات جوهرية في التراكيب الفسيولوجية أوالبيولوجية للمخ المستخدمة في التعلم, وهذه التعقيدات تنتج عن استثارة بعض المراكز العصبية في المخ لتسجيل ما تم تعلمه, فتنشط هذه المراكز وتتحول من الحالة الساكنة إلى الحالة الفعالة.

وتسمى هذه العملية (التغيرات أو الاستثارة المتبادلة للتراكيب البنائية للمخ) بميكانيزم التعلم, أو أثر الاكتساب ويشير هذان المفهومان إلى مجموعة من العمليات والأبنية أو التراكيب التي تنتقل أو تحول أو تتمثل المدخلات المعرفية أو المهارية أوالخبرات البيئية, لتشكل من خلالها كفايات معرفية وأداءات سلوكية أكثر نضجا ونموا أو تطورا[1].

[1] - yanger, r, e: the constructivist learning model science teaching 67(01) 2000.P213

ومنه فإن التعلم من وجهة النظر السيكوفسيولوجية يحدث تغيرات هائلة غير مرئية, لكنها قابلة للقياس في كل من الأبنية أو التراكيب أو البرامج أو ميكانيزمات عمل المخ كما تبدو في النشاط العقل المعرفي[1].

ومنه أصبح ينظر إلى المعرفة واكتسابها وتعلها أنها تغيرات في التمثيلات المعرفية تتوافق أو تتطابق مع التغيرات البنائية أو التركيبية لميكانيزم التعلم داخل فسيولوجيا المخ[2].

وقد قامت الدراسات والبحوث التي استهدفت وصف أو تصوير ميكانيزم التعلم بنائيا وتركيبيا من الناحية الفزيولوجية على الأسس التالية :

- وصف أو تصوير التغيرات أو المواد أو الإفرازات العصبية التي تقف خلف التعلم والاكتسابات والاستشارات العقلية المعرفية.
- فحص وتحليل التمثيلات المعرفية المتوافقة أو المنتجة لهذه التغيرات الفسيولوجية أو المرتبطة بها.
- اكتشاف التطبيقات المترتبة على تغيرات الخصائص أو المحددات النمائية (الفسيولوجية المعرفية) لنظم التعلم والاكتسابات.

وهذه الأسس تركز منهجيا على الأساس العصبي للنشاط العقلي المعرفي على الرغم من انه لطالما تعرض هذا المنهج للعديد من الانتقادات, بسبب تعقد النظام العصبي لأنه من الصعب إيجاد بطريقة أكيدة العلاقة بين السبب المنشئ لهذه التغيرات أو التطورات والنتائج المترتبة عليها.

إلا أن التطورات المعاصرة وما صحبها من تقدم في علوم الحاسب الآلي واستخداماتها الحديثة في رصد التغيرات العصبية والنمائية للجهاز العصبي

---

[1] – الزيات ، المرجع السابق، ص562

2 - govceme j.g : trends in the trecouy of knowledge problem for problem solving “in : d.t Truman and. Reef, problem solving and education, suss in teaching and research (Hillsdale ,n.j. grlbaum.1980). p96

المركزي هذه التطورات أتاحت إمكانية وصف تصوير ورصد ميكانيزمات أو آليات النشاط العقلي المعرفي بنائيا أو تركيبيا ووظيفيا إلى حد كبير.

ومنه يمكن فهم التغيرات النمائية التي تحدث بتائية في النيرونات العصبية المصاحبة للوظائف أو الآداءات المعرفية[1].

2 . البنية العصبية والبنية المعرفية:

إن التعلم هذا الموجه لنمو المخ وليس العكس, حيث تشير الدراسات الحديثة ان البنية العصبية تتشكل على نحو شامل من خلال الأنشطة التي تستثيرها البنية المعرفية, اعتمادا على آلية التعلم, وهذه العملية تخضع لخصائص البنية العصبية الداخلية ومنه تتحدد التراكيب العصبية ذات الصلة بأنشطة معرفية معينة, من خلال نمط تفاعل بين هذه الخصائص المميزة للبنية العصبية, ومحتوى ومستوى الإستثارات المعرفية البيئية, ومنه تكون العلاقة بين التغيرات البيئية (طبيعة, ثقافية, معرفية ...) وتراكيب المخ علاقة مباشرة تقوم على التأثير والتأثر[2].

3. الوظائف والأداءات المعرفية وما تحدثه من تغيرات عصبية:

يمكن معرفة التغيرات البنائية أو التركيبية للنيرونات العصبية المصاحبة للوظائف والآداءات المعرفية (ميكانيزمات التعلم) من خلال:

- عدد نقاط التشابك العصبي.
- عدد التشكلات أو التفرعات العصبية.
- عدد تشكلات المحاور العصبية.

والخطوة الأولى التي يقوم عليها هذا المنهج (البنائي) هي تقديم نموذج بنائي ملائم لقياس التغيرات التمثلية المصاحبة.

---

1. 1 – الزيات فتحي مصطفى : الأسس البيولوجية والنفسية للنشاط العقلي المعرفي، دار النشر الجامعات، القاهرة: 1998، ، ص413

2- tissus, c : introduction à la psychologie cognitive, paris, Nathan 2001. P139.

ويقوم هذا المنهج على فرضيتين أساسيتين:

- يعتمد النمو المعرفي للفرد على التفاعل مع الأطر أوالظروف البيئية الموجهة للنمو.

النمو المعرفي هو نضج أو تزايد تتابعي تقييمي مستعرض في التراكيب أو الأبنية التي تقف خلف درجة تعقد التمثيل المعرفي لاكتساب المعارف ومع ذلك مازالت المشكلة الرئيسية التي تواجه النماذج والنظريات في علم النفس المعرفي, هي إيجاد وتصنيف فئات ملائمة من هذه التفرعات والإنقسامات تمثل أداءات معرفية معينة[1].

ويرى فتحي الزيات أن التعلم هو تفاعل دينامي مستمر بين التغيرات الحادثة في بنية ظروف الإستشارة البيئية والميكانيزمات العصبية التي تتشكل من خلاله – التفاعل الدينامي – أنماط من التعلم البنائي تختلف باختلاف نمط وقوة وكيف الإستثارات البيئية[2].

4. آليات التعلم والتمثيل العصبي والمعرفي:

يختلف التمثيل في عاملين أساسين يتكاملان ويتأثران بآلية التعلم المعرفي, هما:

4 .1. التمثيل العصبي Représentation Neurale: ويمثل إحداث تغيرات في التراكيب أو الأبنية العصبية (نقاط التشابك العصبي والتفرعات والمحاور العصبية), وهذه تشكل أوعية محتوى التعلم[3].

4 .2 . التمثيل المعرفي Représentation cognitive: ويمثل إحداث تغيرات في البنية المعرفية والوظائف المعرفية المتعلقة بعمليات التعلم ونواتجه المتمثلة في تغيرات الآداءات المعرفية والمهارية والانفعالية والوجدانية.

والتعلم هو ناتج التفاعل والتكامل بين نمطي التمثيل العصبي والمعرفي.

---

1 - yanger, r, e.OP.Cit;P260

[2] – الزيات فتحي مصطفى : الأسس المعرفية للتكوين العقلي، ص566

[3] – نفسه، ص213

لذا يرى (Greenogh) أنه لا يمكن الفصل بين ما هو معرفي وما هو عصبي مؤكدا على أن التعلم هو الموجه لنمو المخ لا العكس[1].

5. التغيرات العصبية للنمو المعرفي:

يمكن معرفة التغيرات العصبية التي تحدث نتيجة النمو المعرفي وآلية التعلم, وما ينتج عن ذلك من خبرات معرفية من خلال ثلاثة مكونات عصبية هي:

1 – عدد التفرعات العصبية

2 – عدد نقاط التشابك

3 – عدد وكثافة تفرعات المحاور العصبية.

وعلى الرغم من أن هناك علاقة تبادلية بين هذه المكونات تقوم على التأثير والتأثر إلا أن التغير في أحدهما, لا يترتب عليه بالضرورة تغير مصاحب في المكونين الآخرين.

[1] – govceme j.g .OP.Cit.P261

1 .5 – عدد التفرعات العصبية وشبكة الإتصال بين النورونات:

تنتقل المعلومات الكميائية خلال النيرون العصبي عبر موجات الأيون المتبادلة التي تنتقل إلى أسفل على طول المحور العصبي والانتقال العصبي الذاتي ضروري وهام لكل نيرون عصبي حتى يعمل بكفاءة, ويكون عمل كل نيرون لوحده منعدم القيمة إذا لم يكن هناك مجال الاتصال نيرونات أخرى، ويتم هذا الاتصال في نقاط التشابك العصبي عندما تصل الفعل إلى مستوى العتبة الفارقة للإستثارة ويحد هذا على النحو التالي:

1 – نفرض أن أحد النيرونات (N1) قد أطلق انتقال عصبي مواكب لتغير معرفي من إحدى نهاياته.

2 – هذا الانتقال يعبر نقاط التشابك العصبي, ويصل إلى تفرعات الخلية العصبية, أو الزوائد الشجيرية (dent rides) أو جسم الخلية العصبية لنيرون عصبي آخر, محمل معلومات أو معارف أو خبرات أو مهارات أخرى (N2).

3 – تفرعات الخلية العصبية للنيرون (N2) تستشار عن طريق ناقلاتها العصبية وتظل تستقبل هذه الانتقالات العصبية المحملة بمعلومات أو معارف أو خبرات أو مهارات لنيرونات أخرى, حتى تصل إلى مستوى العتبة الفارقة للإستثارة.

4 – عند وصول استشارة النيرون (N2) أو النيرونات الأخرى غلى مستوى العتبة الفارقة, تنطلق القوة الدافعة للنيرون (N2) أو غيره إلى أسفل المحور العصبي.

5 – عندما تصل القوة الدافعة للنيرون (N2) إلى النهاية الطرفية له يطلق انتقاله العصبي إلى نقطة التشابك التالية, وربما مع نيرون أو نيرونات أخرى (N3) مثلاً وبهذا تنتقل المعلومات وتتدافع[1].

[1] – الزيات فتحي مصطفى : الأسس المعرفية للتكوين العقلي، ص571

ويعتبر هذا مثال بسيط, لأن نقاط التشابك العصبي تتلقى مئات الانتقالات والاستشارات العصبية غبر النيرونات المختلفة من خلال شجرة هائلة من التفرعات العصبية عمل آلاف الرسائل إلى العديد من المحاور العصبية.

5 .2 – عدد نقاط التشابك العصبي:

يحدث التغير في عدد نقاط التشابك العصبي نتيجة لثلاثة مؤشرات هي:

1 – التغير الناتج عن النمو.

2 – التغير الناتج عن الإستثارات البيئية

3 – التغير الناتج عن زيادة الكثافة المعرفية أو درجة التعقيد[1]

5 .1.2 – تغير عدد نقاط التشابك الناتج عن النمو:

تعرف نقاط التشابك العصبي بأنها الوصلات العصبية بين طرفيات خلايا المخ وأخذ عدد نقاط التشابك العصبي كمؤشر أو مقياس لدرجة تعقيد أو كثافة المخ, وتشير دراسات قرينيو وتوسني وقوجيشالا Tusner &t greenough , 1985 Goggeshalla , 1992, إلى زيادة الليونة أو المرونة البنائية (plasticité structuralle) للقشرة المخية عقب التعلم.

[1] – المليجي حلمي : علم النفس المعاصر. دار النهضة العربية، بيروت: بدون سنة النشر ، ص122

وقد أجريت العديد من الدراسات والبحوث النمائية الحيوية العصبية مركزة على فحص تغيرات عدد نقاط التشابك العصبي كميا quantitative باستخدام الميكروسكوب الإلكتروني[1].

وقد قامت العديد من الدراسات من دراسة كالوبي (galobi , k, m, 1999) عملت على قياس نقاط التشابك العصبي من حيث:

- كثافة الحركة
- سمك الطبقة الحسية
- تشكلات التفرعات الجبهية البصرية للقشرة المخية

وكان التطبيق على قردة خلال مراحل عمومية نمائية.

وقد توصلت هذه الدراسات غلى وجود تغير عدد ومستويات وكثافة نقاط التشابك العصبي غبر جميع المناطق التي خضعت للفحص ما بين عمر شهرين وحيث وجدت إشارات داخلية انتظمت في كافة نقاط التشابك العصبي.

ويرى راكي (Rakic & al, 1986)أن الخبرات تستشير نقاط التشابك العصبي من حيث العدد والكثافة خلال مراحل النمو المتعاقبة, وأن الإستثارات تقوم عن الانتقاء في اختيار نقاط التشابك الأكثر قابلية للتفرعات.

5 .2 .2 – تغير عدد نقاط التشابك العصبي الناشئ عن الظروف البيئية:

توصل لوند (Lund & al, 1990) إلى أن الفروق في مدخلات الأنشطة العقلية المعرفية يواكبها فروق في معدل نمو الخلايا العصبية ونقاط التشابك العصبي, وكانت تساؤلات هذه الدراسة عن العلاقة بين الأنشطة أو المثيرات والميكانيزمات المولدة أو المنشقة للبنية العصبية (structure neuronale) من ناحية والوظائف العقلية المعرفية من ناحية أخرى.

---

[1] – – الزيات فتحي مصطفى : الأسس المعرفية للتكوين العقلي، ص569

ويظهر دور الإستثارات البيئية في إنشاء البنية العصبية من خلال دراسات تأثيرات الأنماط البيئية المتمايزة على قوة وكثافة وفاعلية النشاط العقلي المعرفي.
وقد خلصت هذه الدراسات إلى ارتباط تغيرات بنائية عصبية معينة بمحددات معرفية معينة في معالجة البيئية[1] .

وقد أكدت دراسات العالم بوث(Boothe & al, 1986) التي قامت على فحص أثار التربية المختلفة على عدد نقاط التشابك وكثافتها، حيث أكدت هذه الدراسات وجود تغيرات بنائية منتظمة مواكبة لإدخال مزايا مستوية في بيئة الحيوانات تستهدف تنشيط استشارتها ومنه فإن نقاط التشابك العصبي من حيث العدد والكثافة
تتأثر بما يلي:

[1] – tissus, Op. Cit; P123

- تعلم وتدريب الكائن الحي.
- الاستشارات البيئية النشطة التي يتعرض لها الطفل خلال فترات نموه.
- العلاقات الإرتباطية بين كم وكيف الاستشارات العقلية المعرفية البيئية والتغيرات التي تحدث في البنية العصبية للكائن الحي.

3.2. 5 – التغير الناتج عن زيادة كثافة التعقد المعرفي:

يعتبر التغير الناتج عن زيادة وكثافة التعقد المعرفي تغير قائم على درجة كثافة الانتقال العصبي الذاتي (intra neuronal) الإلكتروكيميائي والكهروكيميائي (Electrochimique) التي تزيد من عدد نقاط التشابك العصبي وكثافتها ودرجة تعقيدها.

ويحدث ذا التغير من خلال مختلف أنواع التفاعلات الكيميائية التي تقوم من خلال حمل شحنات كهربائية موجبة أو سالبة وكل نورون عصبي يحتوي على أيونات (ayons) (وهي جزئيات كيميائية أتحمل شحنة كهربائية) فإذا كانت درجات تركيز أو خارج العصب (النيرون) المواكبة للتغيرات المعرفية تظل دائما في حالة توازن ساكن (équilibre statique) (أي توازن تام دون تغيرات داخل أو خارج النيرون), فإن التغير العصبي المواكب للتغير المعرفي لا يتم ما لم يحدث تغير معرفي كمي أو كيفي.

ونظرا لأن التغير لدى الإنسان يحدث باستمرار واتساق, ومن ثم يحدث الكهربائي نتيجة الاستشارة البيئية لتغيرات النشاط العقلي المعرفي من حيث المخلات وطبيعتها الكيفية, أي درجة كثافتها المعرفية, وتعقيدها فهي تؤدي إلى التركيز الأيونات وخارج النيرونات العصبية والتي بدورها تؤثر على الوظيفة العصبية المعرفية للنيرون.

وبسبب ثبات الترددات في النشاط الكهربائي للجهاز العصبي, فإنه يتعين أن يكون هناك انتقاد نسبي إلى حد ما في التفاعل أو الاستجابة للنشاط الكهربائي

المواكب للتغيرات المعرفية الكمية والكيفية, فلو استجابت نيروناتنا لكل ترددات معرفية بسيطة لحدث نوع من الاضطراب والخلل في الاستجابة العقلية المعرفية للمثيرات معناه أن هناك انتقائية في الاستجابة للمثيرات تتجاوز العتبة الفارقة[1].

3 .5 – كثافة تفرعات المحاور العصبية:

تعتمد كفاءة كل من البنية العصبية والبنية المعرفية إلى جانب ما سبق على كثافة تفرعات المحاور العصبية, ويقصد بها عدد ودرجة تشبع تفرعات المحاور العصبية الناقلة للمعلومات.

ويقصد بالكثافة العصبية هنا, عدد ودرجة تشبع تفرعات المحاور العصبية بالشحنات الإلكتروكيميائية النشطة الموجبة للاستثارة العصبية الناقلة للمعلومات كما يقصد بالكثافة المعرفية قوام المعرفة أو المعلومات المستدخلة أو المشتقة الماثلة داخل البناء المعرفي للفرد.

أما تفرعات الخلايا أو الزوائد الشجيرية, فهي زوائد قصيرة ومتعددة تشبه الجذور تمتد من جسم الخلية خاملة السيالات العصبية إلى داخل جسم الخلية حيث يستقبلان المعلومات والمعارف والخبرات والمهارات والاتصالات من الخلايا الأخرى, ومعظم الخلايا العصبية أو النيرونات لها العديد من التفرعات ذات نهاية واحدة هي جسم الخلية ولكنها ذات محور عصبي واحد في النهاية الأخرى من جسم الخلية.

والمحور العصبي يستجيب للمعلومات التي يستقبلها كل من جسم الخلية وتفرعات الخلية العصبية, أو يتجاهل هذه المعلومات بنقلها أو تحويلها إلى نيرونات أخرى حتى تصل إلى المكان الذي عنده يمكن تحويلها مرة ثانية إلى نيرونات عصبية أخرى والمحور العصبي طويل, ويمثل أنبوب رفيعة للغاية ويمكن أن يتفرع أو ينقسم إلى العديد من التفرعات والنهايات.

---

[1] – yanger, r, e: OP. Cit. P44

ويشتمل المحور العصبي على نوعين أساسيين يكونان تقريبا بنسب متساوية في الجهاز العصبي للإنسان, ومفتاح التمييز بينهما هو وجود أو غياب مادة الميلين النخاعية (myéline) وهي مادة دهنية بيضاء تزداد كثافتها بزيادة كثافة المعلومات[1].

إذن هناك نوعين من المحاور العصبية:

5 .1.3 – المحور العصبي النخاعي: أو المحاط بالغمد النخاعي أو الغلاف الميليني والذي يغلف ويحمي المحور العصبي من تداخل الشحنات الكهربائية للنيرونات العصبية الأخرى والغمد النخاعي يساعد على نقل المعلومات عبر المحور العصبي.

والحقيقة أن معدل الانتقال عبر التفرعات والمحاور العصبية النخاعية يمكن أن يصل إلى (100 م/ثا) وهو يعادل (224 ميل/سا) أو أكثر ومادة الملين أو النخاع غير موزعة بشكل مستمر على طول المحور وإنما تتقطع على أبعاد منتظمة أو نقاط, فهي يتقطع عند مواقع التقاء النقاط الطرفية وهذه المواقع تعرف بعقد رينفر (Ronver) وهي فجوات صغيرة في النخاع الذي يمتد ويغطي المحور العصبي[2]

5 .2.3 – المحور العصبي النخاعي من النخاع: هذا النوع يغطي النوع الأول وهذه المحاور أصغر وأقصر من المحاور العصبية النخاعية, ومن ثم فهو لا يحتاج غلى سرعة التوصيل أو الاستشارة المطلوبة للمحاور العصبية الأكثر طولا مثل المحاور العصبية النخاعية, حيث أن النوع الثاني يكون نمط الاستشارة فيها أبطأ كثيرا.

- **نهايات التفرعات:**

---

[1] – المليجي حلمي : المرجع السابق، ص88

[2] – الزيات فتحي مصطفى : الأسس المعرفية للتكوين العقلي، ص512

وهي عقد صغيرة توجد في نهايات تفرعات المحاور العصبية وهذه العقد لا تلتمس مباشرة التفرعات العصبية أو الزوائد الشجرية للخلايا العصبية أو النيرونات التالية لها, بل أكثر من هذا توجد فجوة صغيرة بين نقاط النهايات لكل عصب, والتفرعات العصبية للعصب أو الخلية العصبية التالية لهاو وهذا ما يسمى بنقاط التشابك العصبي, ويعرف التشابك العصبي من الناحية التشريحية, بأنه المكان الذي تقع فيه التفرعات النهائية لمحور خلية عصبية, حيث تقع قبل نقاط التشابك العصبي قريبا جدا من الزوائد الشجرية للخلية المجاورة التي تقع في النقطة الأخرى من التشابك العصبي.

ومن الناحية الوظيفية تعرف بأنها ترابطات وظيفية بين خليتين عصبيتين تتم عن طريق ملامسة او شبه ملامسة لأغشيتها المتجاورتين من خلال الشق التشابكي (الكعبرة) بين الغشاء والتشابكي والغشاء وبعد التشابكي التي تمر عبرها السيالات العصبية[1].

[1] - tissus, c : OP. Cit. P107

- **شبكة الاتصالات بين النيرونات العصبية:**

- تنقل النهايات الطرفية التغيرات العصبية الكيميائية إلى نقاط التشابك العصبي والنيرونات الإرسالية هي رسائل كيميائية من خلالها تقوم النهايات الطرفية بإرسال المعلومات عبر فجوات نقاط التشابك إلى التفرعات العصبية المستقبلة في النيرونات العصبية التالية لها.

وإجمالاً فإن المعلومات المنقولة خلال النيرونات تبدأ تتوزع عادة عند التفرعات العصبية, التي تتسلم محتوى الانتقال أو السيالة العصبية من محور عصبي آخر عند نقاط الالتقاء أو التشابك, وهذه المعلومات تذهب إلى جسم الخلية حيث يتم تجهيزها او معالجتها, ثم تذهب أسفل إلى المحور العصبي والانتقال في نهايات النيرونات عند النهايات الطرفية يحرك النيرونات الإرسالية داخل نقاط الالتقاء أو التشابك وهذه النيرونات تصل إلى واحد أو أكثر من النيرونات العصبية لتواصل خط الاتصال[1].

ويمكن القول أن ما ذكر سابقا يصف بطريقة مبسطة جدا الاتصالات العصبية التي تحدث في مخ الإنسان مع أنها أكثر تعقيدا أو مثل هذه التعقيدات تجعل من الصعب علينا فهم ما يحدث داخل مخ الإنسان عندما يفكر أو يشعر أو ينفعل وعندما يتفاعل مع المؤثرات البيئية من حوله.

- **التطبيقات التربوية للعلاقة بين البنية العصبية والبنية المعرفية:**

خلصت الدراسات والبحوث إلى أجوبة حول العلاقة بين العلاقة بين البنية العصبية والبينة المعرفية إلى أن المخ ينمو ويتشكل من خلال التعلم والعكس غير صحيح ويترتب عن هذه النتائج التطبيقات التربوية التالية:

يعتبر تقديم أنشطة التعلم بمعزل عن الأسس المعرفية والمنطقية التي تقوم عليها ومدى ارتباطها بالواقع البيئي المعاش, لا يدعم التعلم البنائي وتصبح هذه

[1] – الزيات فتحي مصطفى : الأسس البيولوجية والنفسية للنشاط العقلي المعرفي، ص574

الأنشطة غير فعالة, يصعب استدخالها وربطها بما هو ماثل في البناء المعرفي للفرد.

كلما تعرض المتعلم لأكبر كم وكيف من الإستثارات العقلية المعرفية والبيئية المنطقية النشطة خلال سنوات قابلية نشاطه العقلي المعرفي للنمو كان تنامي التراكيب أو الأبنية العصبية التي تستقبل محتوى التعلم وآلياته أكبر ومن ثم تجد الخبرات والاستثارات العقلية المعرفية لمحتواها أوعية عصبية ملائمة, فتزداد فاعلية التعلم والاحتفاظ والتنكر والتفكير وحل المشكلات.

إن التعلم البنائي يقوم على التفاعل بين التراكيب أو الظروف او الاستثارات البيئية, بمحتوياتها الثقافية والمعرفية والمهارية من ناحية, وميكانيزمات النضج العصبي الفسيولوجي من ناحية أخرى, إن النمو العقلي المعرفي يقوم على التكامل بينهما (Rokhic & al, 1995)

يقوم التعلم المعرفي الدائم الفعال على النمو المعرفي الثري الذي يتكامل مع مستويات عصبية ومعرفية تقوم على التراكم المعرفي المتنامي ووجهه الآخر بنية عصبية بيولوجية فسيولوجية تقوم على تنامي التراكيب أو الأبنية العصبية, بما تشمله من تنامي نقاط التشابك العصبي والتفرعات والمحاور العصبية.

تعكس مقاييس التعقيد التمثيلي للنيرونات العصبية (الأوعية العصبية للخبرات المعرفية, شكل ومحتوى ودرجة تعقيد الوظائف العقلية المعرفية).

ومن المسلم به أن المخ يقف خلف كافة التمثيلات المعرفية والمهارية والانفعالية أو الوحدانية, ويقصد بالتمثيل المعرفي هنا الترميز العصبي لكافة المعلومات المستمدة أو المشتقة من البيئة وتحويلها إلى أداءات معرفية وغير معرفية من خلال عمليات النشاط العقلي المعرفي les opérations des activités mentales et .cognitives[1] .

[1] - نفسه، 567

الخاتمة:

يقوم المنظور البنائي للأسس العصبية للنمو العقلي المعرفي على فرضية هي ان العلاقة بين البنية construction والوظيفة fonction هي علاقة متبادلة قائمة على التأثير والتأثر.

إن الأبنية والتراكيب التي تؤدي للنشاط العقلي المعرفي تعتمد في نوعها ومداها على المثيرات البيئية وكم وكيف المثيرات العقلية المعرفية التي يتعرض لها الفرد خلال فترات نموه .حيث يحدث التعلم تغيرات كثيرة وهامة في التراكيب الفزيولوجية أو البيولوجية للمخ المستخدمة في التعلم وذلك نتيجة استشارة بعض المراكز العصبية في المخ لتسجيل ما تم تعلمه.

تتشكل البنية العصبية من خلال الأنشطة التي تستثيرها البنية المعرفية وهذا البناء او الشكل راجع للخصائص الداخلية للبنية العصبية, ومنه تتحدد الأبنية العصبية المتعلقة بأنشطة معرفية معينة من خلال التفاعل بين الخصائص المميزة للبنية العصبية ومحتوى ومستوى المثيرات المعرفية والبيئية. ومنه يتم قياس التغيرات البنائية أو التركيبية للنيرونات العصبية المصاحبة للوظائف أو الآداءات المعرفية آليات التعلم من خلال:

- عدد نقاط التشابك العصبي
- عدد التفرعات العصبية
- عدد تشكلات المحاور العصبية.

وعند تعرض المتعلم لأكبر كم وكيف ممكن من المثيرات العقلية المعرفية والبيئية خلال نموه تتنامى التراكيب العصبية التي تستقبل محتوى التعلم وآلياته, حيث تجد الخبرات والاستنارات المعرفية أوعية عصبية ملائمة لتشبيهها, فتزداد فاعلية التعلم والذاكرة والتفكير وحل المشكلات.

قائمة المراجع :

1. المليجي حلمي: علم النفس المعاصر . دار النهضة العربية، بيروت: بدون سنة النشر.

2. الزيات فتحي مصطفى: الأسس البيولوجية والنفسية للنشاط العقلي المعرفي، دار النشر الجامعات القاهرة: 1998.

3. الزيات فتحي مصطفى:الأسس المعرفية للتكوين العقلي وتجهيز المعلومات، ط2، دار النشر للجامعات، القاهرة: 2006.

4. govceme j.g : "trends in the trecouy of knowledge problem for problem solving" “in : d.t Truman and. Reef, problem solving and education, suss in teaching and research (Hillsdale ,n.j. grlbaum.1980).

5. tissus, c : introduction à la psychologie cognitive, paris, Nathan 2001

6. yanger, r, e: the constructivist learning model science teaching 67(01) 2000

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية حالة الصين

أ.بوظراف جيلالي

مستغانم–الجزائر

الملخص:

سندرس في هذا المقال الرابطة بين نقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وعوامل الإنتاج الدولية وعوامل الإنتاج المحلية.إن عملية النقل هذه تتطلب أولويات في السوق المحلي، فالمعاينات والتقارير الدولية أبرزت بأن الاستثمار الأجنبي المباشر ينجذب نحو الدول المالكة لمردودية عالية ويد عاملة مؤهلة ونظام تجديد متطور.

إذ باختراق الشركات الأجنبية للسوق المحلية تتحسن التكنولوجيا والإنتاجية محليا نتيجة للتقنية الجديدة ويتوافق هذا مع العمل على الضمان الكافي للمساعدة التقنية والتكوين الجيد لإطارات الشركات المحلية عن طريق وضع برامج التكوين والتدريب المهني الدائمين.

كلمات المفتاح:

الاستثمار الأجنبي المباشر، التجديد، التدريب المهني، رأس المال البشري، الانفتاح التجاري، الإنتاج

Abstract

Through this article, we propose to undertake a study on the relationship between technology transfer through foreign direct investment and the factors of local production.

This operation requires a prior existence of some market conditions
However, FDI is attracted by countries with a return of high

capacity, a workforce that qualify an innovation system developed.

Indeed, technology and productivity of domestic firms can improve if foreign firms entering the local market by new technologies, however, they provide technical assistance and also when they commit to train professionals for local firms the implementation of programs and retraining.

Keywords: IDE learning innovation, human capital, the opening of trade, productivity.

مقدمة:

يبدو جليا من خلال التطورات الإقتصادية السريعة في ظل العولمة أن التباطؤ في الإنفتاح عن العالم، والاندماج في الاقتصاد الحديث، قد يؤخر بعض الدول عشرات السنين عن مستوى التقدم الحالي الذي تزخر به الأمم في العصر الحالي، ذلك التقدم المرتكز أساسا على التطور العلمي والتقني المبني مبدئيا على استغلال لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات، حيث أصبحت المعرفة العلمية تلعب دورا محوريا في توليد الثروة وشكلا أساسيا لرأس المال، وتراكمها هو المحرك الدافع للنمو الاقتصادي.

ولكي تستفيد الدول النامية من الحصول على التكنولوجيا يجب أن تحسن تعاملها مع هذه الشركات العالمية حتى تحصل على المزيد من التدفقات الإستثمارية، لأن الكثير من هذه الدول في حاجة ماسة إلى هذا الإستثمار نظرا لانخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية ،حيث أتبت التمويل عبر القروض واستثمار الأوراق المالية عدم فعاليته نظرا للنتائج المترتبة عن هذه القروض. أصبحت غالبية الدول النامية عاجزة عن تسديد أقساط هذه القروض، وعلى هذا الأساس فإن الدول النامية تفضل بديل الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما لها من فوائد على الدول المضيفة في مجال التشغيل والإنتاج ونقل

التكنولوجيا. تجارب ماضية كشفت أن الاستثمار الدولي المباشر يتميز بمرونة خلال الأزمات المالية فعلى سبيل المثال دول جنوب شرق آسيا التي ظل فيها هذا الإستثمار مستقرا خلال الأزمة المالية 1997–1998، وكذلك الأزمة المكسيكية 1994–1995، بالتأكيد سوف تدفع هذه المرونة الدول النامية إلى تفضيل هذا النوع من الإستثمار.

ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية:

"**ما الذي يمكن للدول النامية فعله للاستفادة من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال توطين التكنولوجيا** "

وعليه سيتم التطرق خلال هذا البحث إلى مفاهيم الإستثمار المباشر والتخصص الدولي ثم التطرق إلى مصادر نقل التكنولوجيا، وبعد ذلك نعالج أسس الإنتشار التكنولوجي الضروري في البلدان النامية لنصل في الأخير إلى الآثار الناجمة عن هذه الإستثمارات وفعاليتها على الإنتاج الإجمالي وعوامل الإنتاج، حيث كان لها اثر بالغ الأهمية على مستوى العديد من البلدان ومن ضمنها الصين .

1. الاستثمار الأجنبي و التخصص الدولي:

1.1. مفاهيم الاستثمار الأجنبي:

تهتم نظرية الاستثمار الأجنبي بحركة عوامل الإنتاج عبر الدول بما فيها العمل ورأس المال والتكنولوجيا، وينقسم الاستثمار الأجنبي إلى استثمار أجنبي مباشر، ويتضمن إنشاء مشاريع جديدة أو توسيع المشاريع القائمة سواء كانت مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أو امتلاكه لأسهم أحد الشركات مع اكتساب الحق في إدارة المشروع والرقابة عليه، ويرافق الاستثمار المذكور انتقال التكنولوجيا والموارد والقيام بعمليات إنتاجية متكاملة في البلد المضيف

وفي كثير من الأحيان يحدد الاستثمار المباشر على أساس نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع وحتى ولو كانت نسبة المساهمة غير متاحة، فإن وجود هيئة أجنبية تملك صلاحيات في إدارة المشروع وتزويده بالتكنولوجيا والمواد الأولية، والتمويل وإقامة علاقات وثيقة مع المشاريع الوطنية في البلد المضيف يمكن اعتباره على أنه استثمار أجنبي مباشر ، ويعمل الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق منافسة غير تامة لأن المشاريع المتعددة الجنسية هي في الغالب مشاريع كبيرة تمارس عملياتها في بلدان عديدة[أ] .

ويكمن معيار التميز بين ما هو مباشر وغير مباشر في التحكم الفعلي (المراقبة الفعلية) في الشركة، وبالتالي إذا كان المستثمر متحكم في الشركة يعد مستثمرا مباشرا، أما إذا لم يكن فهو غير مباشر، ويتحدد التحكم بمقدار المساهمة في رأس مال الشركة وهذا المقدار يتغير وفق القوانين المختلفة للدول قد يتمثل في أغلبية الرأس المال الشركة وقد يتمثل في القدر الأكبر من المساهمة في الرأس المال وهي مساهمة تعطي لصاحبها القدرة على الإشراف.

تنقسم الاستثمارات الخارجية إلى :

- إستثمارات مباشرة تخص تحرك عوامل الإنتاج عبر الدول أي رأس المال والتكنولوجيا ويتضمن الموقع الكامل للشركة في البلد المضيف (مباني، آلات، أراضي).
- الاستثمار غير المباشر يعني المتاجرة بالأوراق المالية كالأسهم والسندات لهدف تحقيق معدل عائد دون إكتساب الحق في إدارة المشروع والرقابة عليه.

يعرّف صندوق النقد الدولي الإستثمار الأجنبي بأنه مباشر عندما يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى المؤسسات الأعمال بشرط أن تربط هذه الملكية بالتأثير في إدارة المؤسسة، وبالتالي يختلف عن الإستثمار في

المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات لهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها.

وتحدد بعض الدراسات الميزات التالية للاستثمار المباشر والغير مباشر على شكل أسهم وسندات:

– إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تقلل من احتمال حدوث الأزمات المالية والعجز عن تسديد الديون وذلك بالمقارنة مع تدفقات الديون قصيرة الأجل،

– يتحمل المستثمر الأجنبي المخاطر التجارية وغير التجارية التي تواجه استثماراته، ولكن تقل تلك المخاطر الشاملة التي تواجه البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر ومن ثم يستطيع تحمل تدفقات مالية أكبر ومستوى أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر.

– يصطحب الاستثمار الأجنبي المباشر معه الإدارة والتكنولوجيا مما يؤدي إلى تحقيق فوائد للبلد المضيف ويرفع من معدلات العائد على المشروع الذي يتخذ استثمارات إنتاجية، ولكن التمويل بالأسهم قد يحمل البلد المضيف تكاليف أكبر، فقد أشارت بعض الدراسات أنه عبر فترات زمنية طويلة تبين أن متوسط العائد الذي يطلبه المستثمر على استثماراته الأجنبية الغير مباشرة تزيد عن أسعار الفائدة على الدين.

– إن الاستثمار المباشر يؤثر بصورة مؤقتة على الصرف الحقيقي، وذلك لأن تدفقات الاستثمار المذكور تخلق في البلدان زيادة في الطلب على العمالة والمواد الأولية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها ويترتب على ذلك ارتفاع مؤقت في سعر الصرف الحقيقي في البلد المضيف، ومادام الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من مخزون رأس المال المحلي وتحسين الإنتاجية الحدية للعمالة، فهذا يعني ضمنا ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.

– قد تصبح ظروف ميزان المدفوعات أكثر تعقيدا في حالة تدفقات الاستثمار المباشر لتمويل الاستثمارات الإنتاجية التي تتطلب استيراد كمية كبيرة من السلع الرأسمالية والوسيطة، ولكن هذا النوع من الاستثمار لا يثير القلق لأنه يعكس الاستثمار الإنتاجي الذي يزيد من الطاقة الإنتاجية على خلاف العجز المصاحب للواردات من السلع الاستهلاكية، ففي الوقت الذي يمكن تحقيق توازن بين المستوردات والصادرات عن طريق خلق صادرات جديدة (إعادة تصدير سلع منتجة محليا) فإن ذلك قد لا يتحقق على صعيد الواقع العملي، مما يؤدي إلى نقصان في الاحتياطات الأجنبية، ولكن التقييم المناسب لأثر الاستثمار المباشر يعتمد على نسبة العوائد ونسبة المستوردات والصادرات المحفزة بالاستثمار المباشر.

2.1. الاستثمار الأجنبي المباشر والتخصص الدولي:

اتّسم النظام الاقتصادي العالمي بظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة حيث كانت الصورة التقليدية لتقسيم العمل الدولي تتمثل في تخصيص بعض الدول لإنتاج المواد الأولية والتعدينية وتخصص دول أخرى في المنتجات الصناعية بأنواعها المختلفة وخاصة التكنولوجيا المتقدمة، بدعوى أن الدول النامية تتمتع بميزة نسبية في النوع الأول، بينما تتمتع الدول المتقدمة بميزة نسبية في النوع الثاني.

لكن مع التوسع في النشاط الإستثماري والإنتاجي والتجاري للشركات متعدية الجنسيات، وما أحدثته الثورة التكنولوجية الجديدة من إتاحة إمكانيات جديدة للتخصص، وما أحدثته الثورة التكنولوجية الجديدة للتخصص كل ذلك أدى إلى ظهور أنماط جديدة للتخصص وتقسيم العمل حيث إنتقل تقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة إلى تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة، فأصبح من المألوف أن

يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من الدول حيث تتخصص كل دولة في جزء أو أكثر منها ويتم ذلك بواسطة الإستثمار الأجنبي المباشر.

يجب على الدول النامية أن تستغل هذا الإتجاه في تعظيم قدراتها عن طريق الإنفتاح التجاري، ورفع العراقيل الداخلية وكذلك الحواجز الجمركية حتى تتمكن من جذب المزيد من هذه الإستثمارات كي تمكنها من اكتساب تكنولوجيا حديثة للإنتاج داخل أوطانها.

3.1. إستراتيجية الإنتشار التكنولوجي:

تتميز صفة الإنتشار بما يلي:

1.3.1. تتدفق معظم الإستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول النامية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان وألمانيا، ويتضح أن هذه الدول قد احتفظت بالتكنولوجيا العالية Hig –Tech والتي تمثل معظم التكنولوجيات المتقدمة وخاصة حقول التكنولوجيا الحيوية ومصادر الطاقة المتجددة و تكنولوجيا الإعلام والاتصال، فهذه الدول تسيطر على صناعة الجيل الثالث.

2.3.1. تدفق معظم النسبة الباقية المخصصة لهذا الاستثمار إلى الدول النامية في جنوب شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، هذه الدول تشارك بصفة فعالة في التطور التكنولوجي ولكن على مستوى أدنى من الدول المتقدمة التي تقف على درجة عالية من التقدم التقني، وتصنف الدول النامية جنوب شرق أسيا ضمن الجيل الأول من الدول الحديثة في التصنيع وتشمل، الصين، الهند، وكذلك دول أمريكا اللاتينية مثل البرازيل والمكسيك والأرجنتين ودول أسيوية أخرى مثل كوريا الجنوبية وسنغفورة وهونغ كونغ، وتايوان، ماليزيا وبدرجة أقل الفلبين وتايلندا وأندونيسيا وبعض من دول أوربا الشرقية، هذه الدول استفادت من تكنولوجيا الجيل الثاني، أي الثورة الصناعية ما بعد الحرب العالمية حتى مطلع

السبعينيات وهذا في مجال الإلكترونيات وبناء الآلات ومعدات النقل وخاصة السيارات والمرافق النووية السلمية.

3.3.1. يأتي في الدرجة الثالثة فيما يخص نقل التكنولوجيا مجموعة من الدول في أسيا وأمريكا اللاتينية وشمال إفريقيا، وتتلقى إستثمارات مباشرة محدودة بالمقارنة مع الدول السابقة وتستفيد هذه الدول من الثورة الصناعية للجيل الأول وهو مجال ينتقل فيه هذا النوع من التكنولوجيا للجيل الأول بشكل واسع مثل صناعة المنسوجات والأحذية والملابس والجلود ... إلخ.

4.3.1. تأتي مجموعة الدول الأقل نمو في الدرجة الأخيرة لإستخدام التكنولوجيا البسيطة وتكون بعيدة كثيرا عن عجلة التحديث والتحويل التكنولوجي من الدول المتقدمة لأنها لا تتمتع بدرجة كبيرة في الإنفتاح حتى تجلب الكثير من الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلا بأرقام ضعيفة وفي مجالات محدودة.

2. الاستثمار الأجنبي مصدر نقل تكنولوجيا الإنتاج:

يحصل التحول التكنولوجي لدى أقطار الدول النامية نتيجة التعاون الدولي شمال جنوب، لأن الدول المصنعة يتم فيما بينها التعاون لنقل التكنولوجيا حيث فيما مضى نلاحظ أن كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا قد تحصلت على معارف في الصناعة المتطورة سابقا وهذا بفضل تعاونها مع بريطانيا العظمى، وكذلك اليابان هو الأخر استفاد من عدة عمليات لتحويل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إذن من البديهي أن تستفيد الدول النامية من خبرات الدول المتقدمة من تكنولوجيا وتقدم علمي وهذا عن طريق المشاريع المشتركة مع هذه الدول.

1.2. التكنولوجيا:

هي فن وعلم أصول الصناعة نظرا لما تتطلبه من دراسات وبحوث ومهارات وخبرات ضرورية للتطبيق في قطاعات مختلفة وخاصة الإنتاجية منها،

وتعتبر ركن حضارة الإنسان لأنها تمثل مجموعة النظم والمفاهيم يحتاج إليها كل فرد ليعيش بها داخل المجتمع لمواجهة متطلبات الحياة في المستقبل، وهي ضرورية للبلد المضيف نظرا لما تتميز به من علم التقنيات المبنى على البحث والمعرفة وقدرات المهندسين والعاملين فيها.

نقل التكنولوجيا بين الدول النامية والدول المصنعة هو تحويل وسائل الإنتاج المتطورة والمجهزة بكافة التقنيات الحديثة من الدول المتطورة بواسطة الإستثمار الأجنبي المباشر الذي ينفذ مع الشركات الأجنبية.

2.2. إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن تصنيف الإستثمار المباشر إلى قسمين:

2-2-1- الاستثمار المشترك: هو شكل من أشكال التعاون بين شريك محلي وطرف آخر أجنبي لتحقيق هدف معين في مدة زمنية محددة مع الإشتراك في الملكية والرقابة على النشاط، ومن بين الدوافع التي تقف وراء هذا الأسلوب من قبل المنظمات الدولية هي:

- **عوامل اقتصادية:** قلة الموارد المالية ونقص الكفاءات والخبرات المؤهلة بشكل يسمح للمنظمة الدخول في مشروع منفردة فعلى سبيل المثال شركة "Renault" و"Volvo" اللتان دخلتا في اتفاق شراكة بينهما من أجل تدارك العجز المالي الذي كان يعاني منه فرع شركة "Renault" والمقدر في تلك الفترة بـ 60 مليون فرنك فرنسي.

- **عوامل بيئية:** افتقار المنظمة الدولية إلى معلومات كافية عن التركيبة الثقافية والاجتماعية للدول المستهدفة.

2-2-2- الاستثمار المملوك بالكامل للشركة الدولية: تتلخص الدوافع التي تحفز الشركات الدولية على إتباع هذا الأسلوب فيما يلي:

– قد يتعذر على الشركة القيام بإنتاج كميات كافية من المنتوج لتغطية السوق المحلي انطلاقا من البلد الأم.

– يتعذر عليها بيع كل المنتوج نظرا لوجود حواجز الجمركية أو طبيعة.

– رغبة الشركة للاستفادة من المزايا النسبية الموجودة في الدول المضيفة وخاصة الدول النامية التي تعرف باليد العاملة الرخيصة.

– الحصول عل ميزة تنافسية كون تواجدها في السوق المحلي و قربها من المستهلك النهائي وبالتالي اكتساب مرونة أكبر في تعديل مجهوداتها التسويقية لمواجهة تفضيلات المستهلك.

يتميز هذا النوع من الإستثمار للمشروعات المملوكة بالكامل بكبر حجمها ومع وجود جهاز جيد يقوم باختيار التكنولوجيا المناسبة لمتطلبات وخصائص البلد المضيف ومن هنا يحصل التحديث التكنولوجي لهذا البلد.

3. أسس الانتشار التكنولوجي في البلدان النامية:

يبدو من خلال تجارب الدول المتقدمة في النصف الثالث من القرن العشرين أن معظم توجهات الإستثمارات المباشرة ذات التكنولوجيا العالية كانت تتدفق نحو الدول التي تتميز بمستوى عال في القدرات العلمية التي تستجيب لمتطلبات التطور التقني والاستخدام المكثف لتكنولوجيا الإتصال والمعلومات وهكذا تبنى القاعدة الأساسية في بناء الإقتصاد المعرفي للبلد المضيف وفي ظل بيئة إجتماعية أساسها العلم والمعرفة ومحتواها التقنية الحديثة وتقنيات المعلومات والحاسوب والأنترنت والبحث العلمي والإبداع والإبتكار والعمل على نشر المعارف من خلال التعليم والتدريب المهني.

1.3. تدفقات الإستثمار المباشر والتوافق المعرفي والتكنولوجي:

يتناسب تدفق الإستثمار حسب نمطية الإقتصاد للبلد المضيف، فهو جيد في حالة توفر قاعدة اقتصادية مستوحاة من اقتصاد المعرفة المعروف بإقتصاد الشبكة أو الإقتصاد الرقمي، إقتصاد المعرفة تستخدم فيه الوسائل التكنولوجيا الحديثة والتطور التقني حيث تشكل نسبة هذا التطور الجزء الأعظم من القيمة المضافة وبالتالي يزداد تكثيف العملية الإنتاجية والنمو، وهذا النوع من الإقتصاد قائم على الإستخدام الواسع للمعلوماتية وشبكات الإنترنت وتكنولوجيا الإعلام والإتصال والتجارة الإلكترونية والإبداع والإبتكار.

فيما يخص عناصر قياس رأس المال المعرفي أشار تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2003 أن القياس الوافي لرأس المال المعرفي يقوم على الجوانب الرئيسية لإكتساب المعرفة وعناصرها الأساسية هي:

- نشر المعرفة: أساسا عبر التعليم و وسائل الإعلام و الترجمة.
- إنتاج المعرفة: تتسع إلى بعدين:
- المدخلات: العاملون بالمعرفة والإنفاق والبحث والتطور (الكم والهيكل) ومؤسسات البحث والتطوير.
- المخرجات: تشمل عناصر النشر العلمي (الكم والنوع) وبراءة الإختراع وإصدار الكتب وأصناف التعبير الأدبي و الفني.

2.3. البنية القاعدية لإستقبال التكنولوجيا:

يجب على الدول النامية أن تبني قاعدة أساسية لإستقبال الإستثمارات المباشرة المجهزة بالتكنولوجيا الحديثة فتشمل هذه تقنيات المعلومات والإتصال ومؤسسات دعم البحث والتطير والتدريب المهني إذن فعملية التحويل للتكنولوجيا تفرض على البلد النامي المضيف أن يدخل في الإقلاع المعرفي Knowlege take-off مرتكزا على التحول من الإقتصاد المادي إلى الغير المادي القائم على المعرفة والمعلومات والرأس المال البشري.

تعتبر الأولويات اللأزمة لتدفق الإستثمار المباشر لأنها تلعب دور في بناء قدرة البلد المضيف على الإندماج في الإقتصاد العالمي، حيث تشكل كثافة الخطوط الهاتفية الثابتة والمنقولة الحواسيب الشخصية ومدى إستخدام الإنترنت المؤشرات الأساسية لهذا الإندامج.

1.2.3. التعليم:

لبلدان النامية في حاجة ماسة إلى تطوير قدراتها العلمية والثقافية لمسايرة الإقتصاد العالمي في أقرب وقت حتى يتمكن الأفراد والشركات من القدرة على الإنتاج الثروة حسب قدرتهم على التعلم و المشاركة في الإبداع، لأن التحويل التكنولوجي يعتمد على النشاط الكثيف للمعرفة Knowledge-intensive activity ويساعد على تراكم المعرفة للرأسمال البشري.

يجب إعادة النظر في برنامج التعليم ومسايرتها وفق إحتياجات الشغل والتطور التقني والتكنولوجي كالبيوتكنولوجيا وصناعة البرمجيات والإلكترونيات الدقيقة.

2.2.3. البحث العلمي:

تتطلب التكنولوجيا عند تحويلها إلى الدول النامية إستمرارية في البحث وإعتماد مخابر للبحث والتطوير فيجب أن تولي الإهتمام بهذا البحث لأمة القلب النابض للتقدم التكنولوجي ويزيد من الإستثمارات المادية والبشرية.

البحث العلمي عبارة عن الأنشطة الهادفة إلى زيادة الذخيرة العلمية وتطبيقاتها في الواقع العلمي وينقسم إلى قسمين:

البحث الأساسي يمثل الجهود المبذولة من أجل الحصول على المعرفة العلمية ولا يكون القصد منها الربح التجاري.

أما البحث التطبيقي الغرض منه زيادة المعرفة لغرض إشباع حاجات ملموسة عن طريق إيجاد حلول لمسائل محددة، كاستنباط طرق جديدة للإنتاج أو خدمات.

4 – الآثار التكنولوجية للإستثمارات الدولية المباشرة في البلد المضيف

4-1- المنظور النظري للأثر التكنولوجي:

يعتبر Macdougall (1960) أول من تطرق إلى الآثار التكنولوجية الخارجية على البلد externaffects وقام بتحليل أثر هذه الاستثمارات على الرفاهية الاقتصادية للبلد المستقبل (Caves-1974) و(Giloberman-1979) و(Blomesröm-1994) ، اقترحوا أن حضور الشركات المتعددة الجنسيات يولد تحسن للفعالية الإنتاجية ومنه فإن دخول التكنولوجيا مع هذه الشركات يرتبط بالعلاقة الإيجابية بين الاستثمار المباشر ومؤشر الإنتاجية ويبدو أن هذا التلاحم يتضح من خلال التحليل لعوامل الإنتاج التي تحدد الآثار على المردود التكنولوجي الوطني (رأس المال البشري) ،التدريب المهني التجديد وكذا الانفتاح، التجاري وتعتبر هذه العوامل من الأولويات لتحويل التكنولوجيا ومن هنا فإن المعارف التكنولوجية وإنتاجية لشركات سوف تتحسن لأن الشركات الأجنبية ستزود شركائها المحليين بأحدث التقنيات وتكوين العمال والمسيرين الذين يستدعون للتوظيف من قبل الشركات المحلية.

يوضح (Wang 1990) أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق إلى البلد الذي يملك مردودية قوية للرأس المال ويخصص يد عاملة مؤهلة، ونظام تجديد متطور ومنظم كما يوضح أن الاستثمارات المباشرة تعمل على تراكم الرأس المال البشري وارتفاع معدل النمو على المدى الطويل.

أكد Blonstion et Wang 1992 أن نقل التكنولوجيا الدولية يتم عن طريق تدفقات الاستثمارات الدولية المباشرة إلى البلد المستقبل إذ يعتبر كظاهرة للتوازن الداخلي يحصل من تفاعل فروع الشركات المتعدية الجنسيات والشركات المحلية ويستنتج أن فعالية الإنتاج لبلد متقدم تكون على شكل دالة متزايدة في ظل حضور الرأس المال الأجنبي.

الشكل رقم 01: فعالية الإنتاج

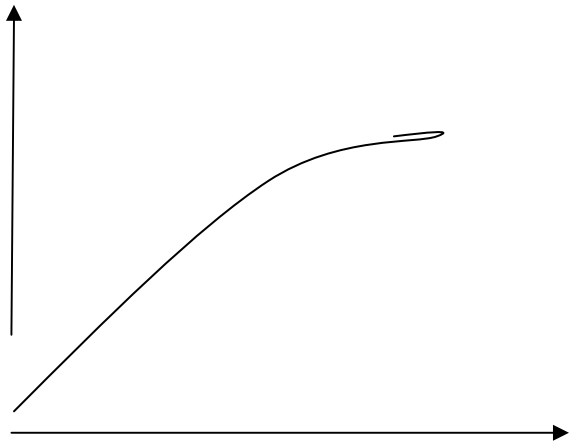

– اتساع السوق يؤدي إلى وجود ميزة نسبية حيث الحافز على التجديد يكون قوي، أي أن وجود الطلب الداخلي يمكن المنتج من الإنتاج محليا، وحل المشاكل التي تحدث عند إستخدام الفنون الإنتاجية الجديدة، ثم ينطلق بعد ذلك إلى السوق الخارجية.

ربط Vernom (1966) بين الإستثمارات الخارجية المباشرة وما يسمى بدورة حياة المنتوج ويوضح أن طلب المنتجين على أدوات الإنتاج مرتبط بالطلب على السلع من نمط المنتوج الجديد مما يتطلب ارتفاع مستوى الدخل الفردي، والطلب على أدوات الإنتاج المتطورة يحتاج إلى يد عاملة ماهرة وكثيفة

وهذا يؤدي إلى إنتاج سلع ذات المستوى التكنولوجي المتقدم، ويؤكد أن المنتوج الجديد يبدأ في التصدير إلى الدول الصناعية الأخرى وبعد فترة زمنية تبدأ هذه الدول في تطوير طاقاتها الإنتاجية الخاصة بالمنتوج الجديد وهذا يتم بمساعدة فروع الشركات المتعدية الجنسيات الموجودة في البلد المضيف.

لقد حاول Dunning (1970) توفير إطارا عمليا يستطيع من خلاله تحديد وتقسيم ووزن العوامل التي تؤثر على القرار المبدئي للإنتاج في الخارج من خلال الشركة وكذلك الأسباب لنمو هذا الإنتاج ويركز في تحليله على إختيار كيفية التدويل والذي يعرف بنموذج O.L.I موضح كما يلي:

- **المزايا الخاصة:** Owner Ship Advantages هذه لميزة المملوكة من قبل المؤسسة (O) والمتمثلة في النقد التكنولوجي، التميز القوي لمنتوجات إقتصاديات السلالم القوية ووفرة الكفاءات التسيرية في المجال الدولي.
- مزايا التواجد (الإقامة) Localisation Advantages ويرمز لها بـ (L) والمتمثلة في سعر المدخلات المنخفض في الدول المستقبلة قرب المستهلكين بالإضافة إلى البنية التحتية المحلية القوية.

-المزايا الناجمة عن الإندماج أو تدويل الأنشطة على الصعيد الدولي: Internationnalisation Advantages ويرمز لها بـ (I) و المتمثلة في تدنية التكاليف المتعلقة بالتبادل وقدرة التفاوض مع الحكومات ...إلخ، ويرى أنه عندما تتوفر الشركة على المزايا (O)، (I)، (L) في آن واحد، فإن الإختراق الأنسب للسوق الأجنبي يكون بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر.

4-2 التقدم التقني و التجديد محركا التحول التكنولوجي

4-2-1- التقدم التقني

يعتبر التقدم التقني عنصر أساسي لاستقطاب الإستثمار المباشر حيث يفتح المجال لمختلف التكنولوجيا المتطورة فهو المحرك لأن المستثمرين الأجانب

يولون الإهتمام به ويعتبرونه من الأولويات لتنقلهم إلى البلد المضيف، وهو من العناصر المتغيرة لتزايد الإنتاج، ويؤثر في جلب التكنولوجيا إذا توفرت الشروط التالية:

1- تحسين نوعية اليد العاملة(التدريب المهني).

2- تحسين نوعية رأس المال.

3- تحسين الهياكل القاعدية للإنتاج.

حسب J.Locaillon فإن التقدم التقني هو عامل يرفع الإنتاج الكلي، مع بقاء عنصر العمل ورأس المال ثابتين وهذا يؤدي إلى تغير مستمر لدالة الإنتاج.

4-2-2-التجديد Innovation

النظام الوطني للتجديد الذي يعرفه كل من Nelson و Freman هو بمثابة شبكة للتكوين و التدريب المهني، ويتميز بطابع خاص أكثر منه عمومي ويقوم بمهمة تمويل البحث والتنمية، و تتكون هذه الشبكة من الشركات والجامعات والمعاهد والمخابر العلمية ويعكس هذا قدر المبتكر لدى البلد المستقبل، وهذا النظام يصنف نشاط التجديد كما يلي:

- من الإنتاج العلمي (الجامعة، المخبر العلمي العمومي) إلى الإنتاج التكنولوجي (النشاطات العمومية والخاصة للبحث العلمي)إلى الإنتاج الصناعي الذي يسبب آثار:

« learning-by- interacting », « learning-by-using », « « learning-by-doing »

وكما هو موضح في الشكل رقم01 الذي يوضح ثلاثة أقطاب « Poles » لـ نظام التجديد الوطني الذي يقدم عناصر سيرورة المعارف المترابطة، فمن البحث الصناعي الذي يتم في المخابر العمومية، ثم البحث العلمي الذي يقام في المؤسسات الأكاديمية التي تحمل نتائج ذات طابع عمومي

السهلة لكل الشركات، ثم برامج البحث التكنولوجي التي تربط المؤسسات الأكاديمية بالمؤسسات الصناعية.

ونشير في هدا المجال إلى أن قطب الإنتاج العلمي يدخل ضمن نشاطات البحت والتطوير، فقد تلجأ الشركات إلى مؤسسات خاصة أو عمومية، كأن تكلف مراكز تقنية أو جامعات لتبنى مشاريع بحث تكنولوجي يخص المؤسسة ويمكن أن يكون هناك تداخل نسبي بين المؤسسة والجامعة كما يوضحه مثال China-Textil في جامعة شنغاي Shanghai لتدريس النسيج في كلّ المستويات إلى غاية البحوث والتطوير وكذلك التجارة والتسويق

ومن المجال العلمي إلى المجال التكنولوجي الذي يشمل الابتكار والإبداع التكنولوجي، فالابتكار بشكل عام هو إيجاد تطوير جديد أو تعديل على مادة ما أو عملية إنتاجية أو خدماتية، للحصول على عائد اقتصادي أو دفاعي، والابتكار قد يكون تقنيا كما قد يكون تنظيميا، ونقصد بالابتكار التقني كل ما تعلق بالجوانب التكنولوجية المادية المحضة، وفي الجانب الآخر يتعلق بالابتكار في الأساليب التنظيمية بمختلف مجالاتها سواء الإدارية، أو كلّ ما يتصل بمجال الخدمات، لكن كلّ من الجانبين يخدم الآخر، فالتقنية تخدم الجانب التنظيمي من خلال تسهيل الأدوات المادية للاتصال مثلا، بينما نجد الجانب ألابتكاري التنظيمي يخدم الجانب التقني من خلال إيجاد الميكانزمات الإدارية التي تنظم وتتابع وتمول عمليات البحث التقني الهادف إلى الابتكار في مجال تقني ما

ومن الضروري التمييز بين ما هو اختراع وبين ما هو ابتكار، فالاختراع عبارة عن اكتشاف منتوج، أسلوب أو تقنية جديدة، فهو ينتج عن خلق حقيقي يمكن ترجمته إلى تطبيقات لحل مشاكل محدودة ودقيقة، والانتقال من مرحلة الاختراع إلى مرحلة الاستعمال الحقيقي والفعلي هو ما نسميه ابتكار.

ويشير بيتر دركر(PETER DRUKER) إلى أن الابداع في أي مجال يحتاج إلى الموهبة والبراعة والمعرفة لكن هده العوامل لا تعد نافعة ما لم يتوفر عنصر الالتزام والمواصلة، وأن الابتكار هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن بها للريادي أن يأتي بموارد جديدة منتجة للمال ويضفي بها على الموارد الحاضرة احتمالا قويا لبناء الثروة.

كما أن الإبداع التكنولوجي يمكن اعتباره عامل أساسي في المنافسة وبدون انتشاره في الأسواق يكون محدود الفعالية وحتى تتحقق التنمية الاقتصادية فلا بد أن يكون لهدا الإبداع آثار واسعة، وترجع أهمية هذا الإبداع عن باقي الإبداعات في المؤسسة إلى تأثيره الكبير على المؤسسة ومن ثم على الاقتصاد ككل فهو يؤدي إلى تدليل صعوبة تقنيات الإنتاج، وتقديم المنتجات والخدمات بشكل أفضل وتحسين ظروف العمل، ويسرع وتيرة تطبيق المعارف العلمية والتقنية، فهو أساسا موضوع لتجديد أساليب الإنتاج بالاعتماد على المعارف والمعلومات العلمية والتقنية.

4-3 دالة الإنتاج و التقدم التقني والتكنولوجي:

تمثل حدود عملية الإنتاج مخططات الإنتاج الفعالة تقنيا،أي تقنيات الإنتاج التي تسمح بإنتاج كمية قصوى من المخرجات بمجرد ما تتوفر لدينا المدخلات، لنأخذ دالة الإنتاج Cobb- Douglas

$$Y = K^{\alpha}.L^{\beta} \rightarrow 1$$

$$\log y = \alpha \log k + \beta \log L \rightarrow 2 \Rightarrow 0 < \alpha < 1,0 < \beta < 1$$

أي $\alpha + \beta = 1$ ، في هذه الحالة تم استبعاد الوفرات الاقتصادية أو الغلة المتزايدة لأحد العاملين.

كما وضحنا في السابق أن التقدم التقني هو محرك للتدفقات التكنولوجية ومؤشر رفع الإنتاجية، فتصبح المعادلة رقم (01) و التي تشمل عدة مناطق من البلد و لعدة قطاعات صناعية على الشكل التالي:

المعادلة $$Y_{ist} = Ae^{gt}.k^{\alpha}{}_{ist}.L^{\beta}{}_{ist} \rightarrow 3$$

وتم هذا الشكل بعد إدخال التقدم التقني و التكنولوجي حسب نموذج Solow حيث Y :يمثل القيمة المضافة الصناعية.

A: يمثل المستوى التكنولوجي (معامل الكفاءة، فكلما كان A كبير كان حجم الإنتاج أكبر مهما تكن التركيبة المستعملة من عناصر الإنتاج)

K: رأس المال، L: العمل.

g: معدل نمو التقدم التقني الخارجي (عامل اتجاه التقنيات و التكنولوجيات الحديثة و التخلي عن فرضية $(\alpha + \beta = 1)$).

i : يمثل المنطقة أو المقاطعة من الوطن.

S: القكاع المخصص للإنتاج.

t : السنوات.

α : يمثل مرونة الإنتاج بالنسبة لعنصر رأس المال.

β : يمثل مرونة الإنتاج بالنسبة لعنصر العمل.

هذه الدالة تمثل عامة العلاقات بين مختلف عوامل الإنتاج، لقد اعتبر Solow التقدم حياديا في الدالة السابقة والتقدم التقني يكون حياديا في حالة تقدم منحنى الإنتاج لرفع الإنتاج مع بقاء نسب استعمال عناصر عوامل الإنتاج الأخرى ثابتة.

يكون التقدم التقني غير حيادي في حالة تغير نسب استعمال عناصر الإنتاج ويعد التقدم التقني داخلي و مدرج في الإنتاج عندما يحتاج لظهوره إلى إحداث إستثمار جديد (إحداث تقنية جديدة).

أما التقدم التقني يكون ذاتي عندما يؤثر بالرغم من عدم تغير العوامل الأخرى، ويشير Findlay 1978 بأن العالم ينقسم إلى قسمين، قسم متقدم

$$A_{(t)} = A_0.e^{gt} \rightarrow 4$$

والقسم الآخر متأخر، ويوضح من خلال المعادلة السابقة رقم (03) أن:

حيث A0: يمثل المستوى التكنولوجي الابتدائي و g هو معدل الفعالية التكنولوجية .

و e هي exp وتمثل الدالة الآسية، وهي أساس اللوغاريتم النيبيري لأن Ln(e)=1 وتقدر قيمتها ب – 1،6.

إذا كان B(t) يمثل المستوى التكنولوجي للبلد المتأخر (البلد النامي المحلي)

$$dB_{(t)}/dt = \lambda.\left[A_0 e^{gt} - B_{(t)}\right] \rightarrow 5$$

فنستطيع الحصول على الفارق التكنولوجي كما يلي:

حيث يمثل λ ثابت موجب يقيس معدل التقارب ويعتبر كدالة لعدة عوامل التي تحدد التكنولوجيا في المنطقة المتأخرة.

كما يؤكدFindlay أن هذا الفارق سوف ينخفض مع ارتفاع درجة تدفق الاستثمارات المباشرة و بالتالي فإن معدل انتشار التكنولوجيا أو تحويلها مرتبط بارتفاع الاستثمارات المباشرة وكذلك ارتفاع الفارق التكنولوجي بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية.

ويؤكد كل من Koizumi و Kopecky (1977)، أن الفارق التكنولوجي بين الشركات الأجنبية والمحلية يعتبر من بين محددات التحويل التكنولوجي، ينخفض هذا الفارق التكنولوجي حسب قدرة امتصاص الشركات المحلية لهذا الفارق وهذا حسب تطوير قدراتها في الابتكار والتجديد والتدريب المهني لأن الشركات الأجنبية تسعى دوما للمحافظة على مستوى تكنولوجي أعلى منه في البلدان النامية، وبالتالي يحصل هناك صراع بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية، ويصبح هذا الصراع علة التواجد أو التحول التكنولوجي إلى البلد المضيف، ومن جهة فإن الشركات المتعدية الجنسيات تبحث عن تعميق الفارق التكنولوجي عن طريق استخدام التكنولوجيا المعقدة إلى البلد النامي وفي نفس الوقت تحاول الشركات المحلية تقليص الفارق التكنولوجي، وبالتالي يجب على الدول النامية أن تساعد وتدعم الشركات المحلية والتدريب المهني حتى تصبح هذه الشركات هي المحرك لإدخال التكنولوجيات.

4-4 الدور التكنولوجي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين:

يتضح من بين المميزات الأكثر ملاحظة لإنفتاح الاقتصادي الصيني خلال الخمس وعشرين سنة الماضية هو التدفق المكثف للإستثمارات المباشرة نحو هذا البلد.

ففي سنة 1993 أصبح البلد الرئيسي المستقبل لهذه الاستثمارات واقترب إلى حوالي 50 مليار دولار سنة 2002، وهذا كان له أثر على تراكم رأسمال وارتفاع الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج.

من خلال الدراسة التي قام بها كل من Sun 1998 وFan 1999 برهنا أن المؤسسات ذات الرأسمال الأجنبي لها أثر مباشر على القطاع الصناعي الصيني وهذا بفضل التفاعل بينها وبين الشركات الصينية.

ومن خلال بيانات الجدول (01) الذي يوضح التوزيع القطاعي للاستثمارات المباشرة والتي كان الغرض منها كشف العلاقة بين الإستثمارات المباشرة و المردود الصناعي الصيني، يتضح أن أكثر من 70% لتعهدات الإستثمارات المباشرة موجهة للقطاع الصناعي الصيني:

الجدول رقم (01) توزيع الإستثمارات المباشرة حسب القطاعات %

	1985	1989	1992	1995	2000
الفلاحة و الصيد البحري	2	2.2	1.2	1.9	2.4
الصناعة	37.6	83.3	56.2	67.5	73.7
البناء	2.1	1.2	3.2	2.1	1.3
النقل و الإعلام و الإتصال	1.7	0.9	2.7	1.9	2.3
تجارة وخدمات مطاعم	8.3	1.2	2.5	3.8	2.3

العقار	35.9	9.4	31.1	19.5	8.4
رياضة وخدمات إجتماعية	0.8	0.6	0.7	0.9	7.1
تربية ثقافة وفن	0.1	0.1	0.2	0.4	0.1
البحث العلمي و التقني	0.1	0.1	0.1	0.3	0.4
مالية وتامين	1	_	0	0.1	0.1
إجمالي التعهد (مليون دولار)	6333	5599	58123	91281	62379

Source : ChenYu, Sylvie démurger, « I.D.E, et productivite »,CEPII, N°92,4em tr,2002, P137

الشركات ذات الرأس المال الخارجي موجودة بقوة في القطاع الصناعي ذا اليد العاملة الكثيفة والقوية الانتشار "intensives " والسلع الإستهلاكية كالألبسة والجلود والأدوات الثقافية والرياضية، هذه الشركات تنتج قرابة نصف القيمة المضافة في القطاعات التي يبدو أنها تتحكم في الهيكل الإنتاجي، كذلك تتحكم جيدا في القطاعات التكنولوجية الأخرى الأكثر انتشارا مثل التجهيزات الإلكترونية والإعلام والاتصال ومعدات المكتب وهذا ما نلاحظه في الجدول رقم 02.

الجدول رقم(02) :الشركات ذات الرأس المال الأجنبي و حصتها في القيمة المضافة لبعض القطاعات لسنة 1995%.

الفروع	الحصة في القيمة المضافة		
	الشركات الأجنبية	الشركات الحكومية	الشركات الجماعية
تجهيزات إلكترونية و الإعلام والإتصال	65	27.2	7.8
الالبسة	53.1	6.7	40.3
الجلود	51.7	7.7	40.6
أدوات ثقافية و رياضية	48.6	14.5	36.9
التجهيزات المكتبية	43.5	42.5	14
البلاستيك	40.4	13.7	45.9
التأثيث الصناعي	36.1	10.4	53.5
الصناعات الغذائية	34.8	38	27.3
تجهيزات وآلات كهربائية	32.9	32.5	34.6
المنتوجات الصيدلانية	30.6	55.6	13.8
منتوجات معدنية	30.5	20	49.5

Source: Cheny.Sylvie or ctp 139.

مقارنة النتائج بين الشركات الأجنبية و الشركات الصينية:

اختبار مختلف المؤشرات الإقتصادية لأصناف الشركات المختلفة لتقييم نتائج الصناعة الصينية كما هو موضح في الجدول رقم 03 لإحصائيات 1995.

الجدول رقم 03: المؤشرات الرئيسية للصناعة الصينية حسب نوع الملكية :1995

صناعة السلع الاستهلاكية حسب المؤسسة	المؤسسات الحكومية	المؤسسات الجماعية	الشركات الأجنبية
عدد المستخدمين	317	75	141
الناتج الإجمالي	18777322	5619309	17065214
القيمة المضافة	4979414	1231012	3683692
المستوى الجامعي	%4.1	%1	%3.8
صناعة السلع الوسيطية حسب المؤسسة			
عدد المستخدمين	552	77	109
الناتج الإجمالي	42203577	5236427	19304640
القيمة المضافة	11775188	1233974	4516635
المستوى الجامعي	8.4	1.2	7.7
صناعة التجهيزات حسب المؤسسة			
عدد المستخدمين	532	83	143
الناتج الإجمالي	26910477	7250475	35199300

القيمة المضافة	6877345	1768902	8636867
المستوى الجامعي	11.3	2.3	10.8

Source : ChenYu Sylvie démurge,OP.CIT.P 142

فيما يخص الإنتاجية المقاسة بالقيمة المضافة فإن المقارنة للمؤشرات توضح أن الشركات الأجنبية تملك قدرات عالية في الإنتاج للقطاعات الصناعية الثلاث وكما يبدو ومن خلال العدد المتوسط للمستخدمين فإن حجم المؤسسات الأجنبية صغير بالنسبة للعدد المستخدم مقارنة مع المؤسسات الصينيةK أما فيما يخص الإنتاج فإن الشركات الأجنبية تقع ما بين الشركات الحكومية و الشركات الجماعية الصينية وهذا يعني أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الصين تحمل معها تكنولوجيا متطورة لسيرورة الإنتاج لدى هذه الشركات الأجنبية.

- تزايد الإنتاجية في الصين:

من خلال الموقع الجغرافي تحديد ارتفاع الإنتاجية الإجمالية لمختلف القطاعات وهذا بالتوازي مع كثافة انتشار الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا الاختبار يأتي تحديد فوارق الإنتاجية الصناعية للمقاطعات الصينية كما هو موضح في الجدول رقم 04.

الجدول رقم (04): نمو الإنتاجية الإجمالية 1988-1994:

الفروع	1994 -1988				1988-1991	1991-1994
	PIB	رأس المال	العمل	الإنتاجية الإجمالية للعوامل	PTF*	PTF
<u>صناع السلع الإستهلاكية</u>						
* المقاطعات الساحلية	14.7	20.3	1.1	1.9	-4.6	8.7

* المقاطعات الداخلية	5.4	12.4	−1	−1.5	−7.6	4.9
صناعة السلع الوسيطية						
* المقاطعات الساحلية	16.7	22.4	2.3	3.9	−1.6	9.6
* المقاطعات الداخلية	12.6	15.7	2.4	3.3	−2.9	9.9
صناعة التجهيز						
* المقاطعات الساحلية	13.1	17.4	−1.5	1.8	−4.7	8.7
* المقاطعات الداخلية	6.1	7.8	−2.5	1.6	−4.2	7.8

Source : ChenYu Sylvie démurge,OP.CIT.P 142

*** الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج**

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك أثر للفوارق في إرتفاع إنتشار الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج حسب الفروع الصناعية عند مقارنة النتائج المحصلة في المقاطعات الساحلية ومقارنتها بالمقاطعات الداخلية، يتبين من النتائج السابقة أن المناطق التي تخصص لها مواقع الإستثمار الأجنبي المباشر تحضا بأعلى مردود للإنتاجية، فنلاحظ أن المناطق التي تنتشر فيها الإستثمارات المباشرة تزداد فيها الإنتاجية الإجمالية بالرغم من صغر حجم الشركات الأجنبية مقارنة مع الشركات الصينية وهذا يدل على أن هذه الشركات تملك تكنولوجيا متطورة وبالتالي نستنتج أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي الشعاع المضيء للتوجه التكنولوجي.

الخاتمة:

يوضح هذا المقال أن الإستثمار الأجنبي المباشر يعتبر أكثر استقرار في الدول المضيفة على الإستثمارات الأخرى لأنه يتضمن امتلاك الأجانب لمصانع وموجودات تكنولوجية من الصعوبة تحريكها ومن الصعوبة إيجاد مشتري لهذه المعدات على المدى القصير، وهو ضروري للدول النامية التي تريد تحقيق معدلات نمو مرتفعة، لما ينجم عنه من تدفقات مالية أقل تقلبا من

التدفقات المصاحبة للإستثمار في المحافظ المالية الأجنبية وذلك عندما تسود حالات عدم الإستقرار، ويترتب على ذلك أن تدفق الإستثمار المباشر للبلدان المضيفة يقلل من احتمال تعرضها للأزمات المالية والعجز عن تسديد الديون بالمقارنة مع تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل.

هذا النوع من الإستثمار ضروري للدول النامية لأنه برهن في عدة مناطق أنه المحرك الأساسي لنمو قطاع الإنتاج إذا ما توفرت له الشروط الضرورية داخل البلاد انطلاقا من الانفتاح التجاري ورفع العراقيل الداخلية إلى توفر بنية تحتية قوية مبنية على التعليم الجيد والتدريب المهني و التجديد و الابتكار والثقافة المعلوماتية، عوامل كلها يجب أن تتوفر لدى الشركات المحلية حتى تستطيع إستوعاب التكنولوجيا المحولة مع الشركات الأجنبية.

فالشركات الأجنبية تسعى دوما إلى توسيع الفارق بينها وبين الشركات المحلية والذي يسمى بالفارق التكنولوجي وهو لب المنافسة والاحتكار، وبالتالي يجب على الدول المضيفة أن تدعم شركاتها حتى تقدر على امتصاص الفارق وتقليصه إلى أقل درجة، فمن هذه النقطة تستطيع الشركات المحلية كسب تكنولوجيا جديدة فيزداد نمو الإنتاج وبالموازاة في نفس الوقت تحول الشركات الأجنبية المزيد من التكنولوجيا المعقدة من أجل المحافظة على الاحتكار وهكذا تزداد الإمكانيات التكنولوجية للبلد المضيف.

التوصيات:

01- يجب على الدول النامية أن تعتمد على الإستثمار الأجنبي المباشر كمصدر رئيسي لتمويل التنمية الإقتصادية وذلك للمزايا التي يتمتع بها هذا النوع من الإستثمار كونه أكثر استقرار.

02- خلق مناخ ملائم لهذا الإستثمار لتحقيق زيادة في حجم الإنتاج عن طريق تبني سياسة إستثمارية داخلية موجهة وتحسين جودة المنتوجات الوطنية.

03- تحقيق الانسجام الداخلي بين القطاع العام و الخاص في مجال وضع السياسة الاستثمارية الوطنية والإشراف على تنفيذها بما يضمن الاستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية.

04- تبسيط كافة إجراءات العمل في الدوائر والمؤسسات الرسمية ذات العلاقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

05- تكليف سلطات عليا في البلاد لتشجيع الإستثمار بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة بتنظيم الإستثمارات من أجل القيام باستقبال المستثمرين الأجانب وتعريفهم بغرض الاستثمارات المتاحة والمساعدة في دراسة جدوى المشاريع لمعرفة العوائد والتكاليف المترتبة على الإستثمار منها وإنشاء قاعدة معلومات إستثمار مركزية فعالة تابعة للجهاز الحكومي لتوفير المعلومات والبيانات التي يستفيد منها المستثمر الأجنبي والمحلي على حد سواء.

06- مرجعة القوانين ذات الصلة بالاستثمار وذلك من خلال تكوين فريق عمل من القطاع العام والخاص لمراجعة التشريعات المؤثرة على الإستثمارات الأجنبية.

07- إنشاء وحدات إستثمارية متخصصة في البلدان الأجنبية وتنظيم حملات ترويجية عن مجريات الإستثمار داخل البلد المضيف كإرشاد المؤسسات المحلية على المنتوجات ذات الجودة العالية وحثها على إستخدام تكنولوجيا حديثة وإستخدام مواد أولية ذات جودة عالية تحافظ على البيئة والمحيط، وتنويع المنتوجات لضمان المنافسة في الأسواق الدولية.

08- الاهتمام بالوعي الثقافي وأنشطة البحث والتطوير وعناية المجتمع بأهمية العلم و المعرفة.

09- تشجيع الباحثين على الإبداع والتجديد من خلال التحفيزات المادية والمعنوية.

10- العمل على إيجاد الربط بين مراكز البحث والقطاعات الإقتصادية.

11- تنسيق التعاون الدولي، بهدف الاستفادة من التطورات العلمية والتكنولوجية و العمل على تكييف ذلك مع إحتياجات الدول النامية.

الهوامش:

باللغة العربية:

1- سعيد عبد الخالق محمود، "الشركات متعددة الجنسيات في الشرق الأوسط"، كتاب الأهرام الإقتصادي، القاهرة، 1992، ص.11

2- بركاش لوقاني، "الإستثمار الأجنبي المباشر هل هو مفيد للدول النامية"، مجلة التمويل و التنمية ، العدد 02، جوان 2001، ص .07

3- قادري عبد العزيز، "الإستثمارات الدولية و التحكيم الدولي"، دار هومة للنشر الجزائر، 2004، ص26.

4- Yves Rozet,daniel du fourt,René sandretto « Les grandes questions de l'économie internationale »,édition nathan,paris, 2001,P 119-120.

5- حازم بدر الخطيب، "أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الإقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع، 2006، ص.95

6- عيسى محمد العزالي، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر"، دور النشر القاهرة،2004، ص.04

7- عبد المطلب عبد الحميد، "النظام الاقتصادي العالمي وآفاقه"، مجموعة النيل العربية، 2003، ص ص198-.2001،199

8- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص202-.203

9- مفتي أمينة، "الاستثمار الأجنبي المباشر"، رسالة الحصول على شهادة الماجستير، جامعة وهران2004، ص .32

10- عبد السلام أبو قحف،" نظرية التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية المباشرة"، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2004، ص 122-123.

11. Colette neme, « économie international Fondements et Politiques »,Litec,Paris ,1991.P178.

12- براق محمد وعبيلة محمد، "دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقارنة التسويق الدولي"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع، جوان 2006، ص ص ص145-146-.147

14/13- كمال منصوري وعيسى مخلوفي، " اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 04، جوان 2006، ص .142

15- قويدري محمد،"واقع وأنشطة البحث و التطوير في بعض البلدان المغاربية، الملتقى الدولي للتنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية" ، جامعة ورقلة، 09مارس 2004، ص .163

16- محمد دياب، " اقتصاد المعرفة أين نحن منه" على الموقعhttp// :www.ba.Lagh.com

17. Bertrand Bellon, « Investissements directs étrangers et développement Industriel » ,Economica,1998,P136-137.

18. Bertrand bellon,OP.CT,P138

19/20- زايري بلقاسم، رسالة للحصول على شهادة الماجستير، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب العربي"، جامعة وهران، 1996، ص 23-24.

21- مفتي أمينة، مرجع سابق ص 23-24

22- Le Cailllon “ Analyse macro-économique“ Edd.Cujas,Paris, 1986,P67.

23- D.Jersen-J bricout, « L’Investissement international », Collin,Paris ,P 188.

24- D.Jersen-J bricout,OP.CT,P 188.

25- Philippe Aghion et Peter Howitt, «Théorie de la croissance endogéne» dunod ,200,P17.

26- ChenYu, Sylvie démurger, « I.D.E, et productivite »,CEPII, N°92,4em tr,2002, P145.

27- Said Toufik, « Interaction entre I.D.E, et productivite » Université des Sciences Sciales, Toulouse, 2002, P07.

28- ChenYu, Sylvie démurger, OP.CT.P137-153.

LES MECANISMES DE CROISSANCE L'ECONOMIE SOUTERRAINE ET LEUR IMPACT SUR L'ECONOMIE GLOBALE EN ALGERIE

Ali Latreche
Université du 8 Mai 1945

Résumé

Connaitre les mécanismes de croissance de l'économie souterraine figure en bonne place parmi les nombreux défis qui se posent aux pays en voie de développement. Ce défi est particulièrement difficile à relever lorsque les données statistiques relatives à cette activité font défaut. Cet article présente un cadre d'analyse empirique simple qui intègre, mesure et analyse l'impact de l'économie souterraine comme part de l'économie globale du pays. Il fait également la lumière sur les différents mécanismes de croissance de l'économie souterraine. Il apporte une différente approche à certains concepts macro-économiques. Les résultats obtenus confirment l'hypothèse de l'analyse et permettent de cerner la dynamique de l'économie souterraine en Algérie et d'énoncer des implications dans les choix de décisions de politique économique.

Mots clés : Evasion fiscale, Corruption, Imposition, Economie souterraine, Régulation.

Abstract:

Knowing the informal economy growth mechanisms stands among the many challenges faced by developing countries particularly when statistical data are not available. This paper presents a simple empirical analytical framework that measures and analyzes the impact of the underground economy as part of the overall economy. It also sheds lights on different growth mechanisms that pertains to this kind of economy. It brings a different approach to macroeconomic concepts. The results seem to confirm the hypothesis of the analysis and help identify the dynamics of the underground economy in Algeria and state few implications in the economic policy decision making.

Keywords: *Tax Evasion, Corruption, Taxation, Underground economy, Regulation*.

تعد معرفة آليات نمو الاقتصاد الموازي أحد أهم التحديات التي تواجهها الدول النامية خاصة بسبب الافتقار للبيانات الإحصائية.

هذه المقالة تقدم إطار تحليلي، تجريبي، بسيط، يدمج، يقيس، يحلل تأثيرا لاقتصاد الموازي كجزء من الاقتصاد الكلي لبلاد.

كما يسلط الضوء على آليات هذا الاقتصاد ويقدم نظرية جديدة حول بعض المفاهيم اقتصادية شاملة.

ويبدو أن نتائج المحصل عليها تؤكد فريضة التحليل، كما تساعد على حصار الظاهرة في الجزائر وتقديم اقتراحات للسياسة الاقتصادية.

الكلمات الرئيسية: التهرب الضريبي والفساد والضرائب والاقتصاد تحت الأرض، تنظيم والبناء الأعمال

1. **Introduction**.

La lutte contre l'économie informelle figure parmi les déclarations d'intention du gouvernement algérien. Mais au vue des moyens engagés, on se rend très vite compte que ce phénomène n'est prêt de disparaître mais bien au contraire il s'amplifie est se diversifie vers des activités illégales telles que la drogue, la prostitution, la corruption et autres. De récentes études relatives à ce sujet font ressortir que le secteur de l'économie informelle représente environ 30% de l'économie globale du pays. Qu'est-ce qui fait que ce secteur se développe malgré toutes les lois et les engagements pris à son encontre ? *Quels sont les mécanismes de croissance de ce phénomène et quel est son impact sur l'économie algérienne?* C'est ce que se propose d'étudier cet article au travers duquel on va essayer de définir le concept d'économie souterraine, puis on aborde les facteurs de sa croissance pour enfin essayer de l'estimer et voir quel est son impact sur l'économie du pays.

Ainsi le premier paragraphe est consacré à l'aspect conceptuel définissant l'économie souterraine, le second aborde les mécanismes de sa croissance et le dernier tente d'apporter une réponse à la question de

savoir si l'économie souterraine est une bénédiction ou au contraire une malédiction pour l'économie nationale.

1. Les activités souterraines algériennes

La notion d'économie souterraine (aussi appelée économie informelle, parallèle, etc.) fait référence à un concept largement accepté et utilisé par tous mais différemment apprécié selon l'optique du système économique dans lequel on se situe. Le cadre conceptuel auquel on se réfère pour définir l'économie souterraine trouve son essence dans le système de comptabilité nationale (SCN) de 1993, système comptable universellement utilisé.

Il n'est pas toujours facile de qualifier les divers types d'activité économique souterraine qui dominent la sphère de production en Algérie. En effet, les barrières et les limites entre chaque catégorie ne sont pas toujours clairement définies. On distingue essentiellement quatre groupes d'activités souterraines.

1.1. Les activités dissimulées

Cette catégorie regroupe des activités qui sont à la fois productives d'un point de vue économique, tout à fait légales d'un point de vue administratif mais délibérément soustraites au regard de l'administration fiscale pour différentes raisons [OCDE, 2003]. Cette dissimulation peut varier de presque totale lorsqu'on est en présence d'agents économiques qui ne fournissent aucune information comptable et fiscale, à une dissimulation réduite lorsqu'il s'agit d'une légère dissimulation telle qu'une surévaluation de stocks. Entre les deux extrêmes beaucoup d'autres raisons peuvent pousser une entreprise à dissimuler sa production, on peut citer quelques unes :

- le non payement des impôts sur le revenu, sur la valeur ajoutée ou d'autres impôts indirects ;
- le non payement des cotisations sociales ;
- ne pas devoir se conformer aux normes d'hygiène, de sécurité, de salaire minimum.

A titre d'exemple de dissimulation, on cite le cas des entreprises commerciales qui refusent délibérément d'établir des factures de vente afin de pouvoir par la suite choisir, le revenu qui leur convient de

déclarer. Ceci est fait, évidement, dans le but d'échapper à la fiscalité directe et indirecte. La majeure partie des entreprises utilisant des matières premières volatiles ou périssables comme intrant tiennent une double comptabilité. L'une enregistre les ventes à déclarer au fisc et la seconde celles à ne pas déclarer. Ce type de dissimulation des activités est d'avantage facilité par le mode de règlement des transactions qui s'effectue presque toujours en liquidités. L'usage du chèque n'est pas accepté dans le secteur de l'économie souterraine algérienne à cause de sa traçabilité.

La tricherie dans les déclarations d'impôts est depuis longtemps monnaie courante et d'une manière flagrante car ceux qui déclarent le strict minimum le font, le plus souvent, sur les conseils d'un inspecteur du fisc qui perçoit une commission pour avoir rempli la déclaration de revenu. Souvent ce sont les propres agents de l'administration qui indiquent aux particuliers comment tricher avec le fisc.

La dissimulation de tout ou d'une partie des activités est le fait incontestable des entreprises du secteur privé. En revanche, les unités du secteur étatique n'ont aucun intérêt à dissimuler leurs gains ; bien au contraire, elles ont tendance à les faire apparaître pour rehausser leur image. L'usage du chèque comme mode règlement est toléré et les transactions commerciales sont toutes facturables.

1.2. Les activités informelles.

Depuis son indépendance, l'Algérie a connu une croissance démographique élevée qui s'est accompagnée d'un disfonctionnement des diverses institutions étatiques à savoir : l'éducation, l'emploi, la formation professionnelle, une urbanisation rapide, etc. Aujourd'hui, le résultat se manifeste par un taux d'échec scolaire élevé, un exode rural massif, une forte population pour la majorité des jeunes de 20 à 35 ans sans formation et sans qualification qui s'agglutine dans les rues avec pour seul espoir de décrocher un emploi quel qu'il soit. Sous la pression du chômage, cette masse cède à cette à toutes les tentations (travail au noir, activité illégale, vol, drogue, etc.). Pour cette frange de la population travailler dans le secteur informel est une question de survie.

Les entreprises du secteur informel se caractérisent par des aspects qui leurs sont propres. Ce sont pour la majorité des entreprises non constituées en sociétés appartenant à des ménages dont le capital utilisé n'appartient pas aux unités de production en tant que telles mais à leurs propriétaires. Les biens de l'entreprise tels que les équipements, les bâtiments et les véhicules peuvent être utilisés sans distinction aux besoins de l'entreprise et à ceux du ménage [OCDE, 2003]. Ce type d'entreprises ne peut pas recourir à des prêts bancaires, faire des soumissions ou contracter des marchés. Le montage de l'entreprise se fait par les fonds propres ou au moyen de prêts entre relatifs. Les propriétaires sont personnellement responsables sans limite de toutes les dettes et autres engagements souscrits avec autrui. Par ailleurs, ils sont tenus de se procurer les moyens financiers nécessaires à l'exploitation de leurs entreprises à leurs propres risques et périls.

Pour des raisons d'homogénéité sur le plan économique comme sur le plan des données requises pour les analyses, ces entreprises doivent se caractériser et par :

- une taille inférieure à un niveau déterminé en termes de personnes occupées, de salariés, ou de salariés occupés de façon continue ;
- l'absence de registre de commerce ou d'immatriculation fiscale ;
- utilisation de registre de commerce fictif ;
- la non-déclaration des salariés à la caisse nationale de sécurité sociale et le non-respect des normes de travail et de sécurité ;
- la majorité des salariés sont payés en deçà du salaire minimum ;
- ceux qui ont la chance de percevoir plus que le salaire minimum et s'ils ont la chance d'être déclarés à la sécurité sociale, ils le sont sur la base du salaire minimum ;
- l'inexistence de représentation syndicale.

Le secteur informel représente une part importante de l'économie algérienne particulièrement celle ayant trait au marché du travail. En Algérie comme dans la plupart des pays en développement, le secteur informel joue un rôle majeur dans la création d'emplois, la production et la formation de revenus. Un taux de croissance démographique élevé couplé avec un taux d'échec scolaire et une mise en liquidation d'un nombre important de sociétés du secteur étatique

ont eu pour conséquence la formation d'une forte population de chômeurs dont une partie est absorbée par le secteur informel.

Les activités du secteur informel génèrent, pour la plupart, des biens et services dont la production et la distribution sont parfaitement légales[1], contrairement à la production illégale. La production de ce secteur est assurée au moyen d'équipement en majorité vétuste à faible rendement. La recherche d'une rentabilisation des équipements de faible rendement pourrait expliquer le choix d'un agent économique à vouloir opérer dans le secteur informel où il peut :

- travailler sans respecter les normes de travail,
- travailler au-delà des limites possibles légales de travail,
- sous-payer ses employés,
- ne pas faire de déclaration à la sécurité sociale,
- ne pas payer la TVA et autres charges.

Son comportement est motivé par la recherche du gain rapide .Pour cela, Il est tenté de prendre tous les risques. Le respect des lois, normes et règlements exige un coût supplémentaire qu'il ne peut supporter. Ainsi, Il convient d'établir une distinction entre les entreprises dont le chiffre d'affaires est suffisamment élevé pour supporter le poids de la réglementation et celles qui ne le peuvent en raison d'un chiffre d'affaire faible ou irrégulier.

Parfois l'absence des institutions étatiques chargées de l'application des normes et lois sur le terrain encourage et facilite la survie du secteur informel.

Il y a fondamentalement deux façons différentes, quoique liées entre elles, de considérer et de définir le secteur informel. Une approche consiste à considérer les entreprises en relation avec leur régime juridique et administratif et définit le secteur informel comme un secteur composé d'entreprises qui, d'une manière ou d'une autre, ne se conforment pas à ce régime. Elle part de l'hypothèse d'une relation intrinsèque entre le non-enregistrement et la notion de caractère informel. La seconde approche considère le secteur informel comme une forme particulière de production et le définit en termes de mode d'organisation de l'entreprise et d'exercice de ses activités. Les tenants de cette seconde approche affirment que le secteur informel n'est pas

[1] Une déclaration du représentant national de l'Union Nationale des Commerçants et Artisans d'Algérie parue sur Le Quotidien du 07-02-2009 dans laquelle celui affirme que ''Notre pays compte 1 500 000 commerçants dont plus de 60% exercent dans le secteur informel''

identique au secteur non enregistré. Ils soulignent la nécessité d'une référence conceptuelle claire pour définir ce secteur et mettent en évidence les problèmes qu'un critère d'enregistrement peut poser pour la comparabilité des statistiques du secteur informel entre les différentes régions d'un pays et dans le temps. Ils évoquent aussi les difficultés pratiques pour obtenir des renseignements sur l'enregistrement des entreprises, car leurs propriétaires peuvent être réticents à les communiquer et d'autres répondants (par exemple, les salariés) risquent de ne pas être en mesure de le faire. Ils considèrent que le non-enregistrement est une caractéristique du secteur informel plutôt qu'un critère de définition.

1.3. Les activités illégales.

Les activités illégales sont des activités qui sont interdites et réprimées par la loi. Malgré les difficultés pratiques évidentes que pose la collecte de données liées à la production illégale, celle-ci est néanmoins incluse dans le domaine de la production et de ce fait, elle doit être évaluée. Le système de comptabilité nationale (SCN) de 1993 classe la production illégale en deux catégories :

- la production de biens ou services dont la vente, la distribution ou la possession sont interdites ;
- les activités de production qui sont habituellement légales mais qui deviennent illégales si elles sont exercées sans autorisation.

Pour figurer dans le domaine de production ces deux types de production présupposent une condition essentielle à savoir un accord réciproque entre un acheteur et un vendeur consentants. Le vol est explicitement cité au paragraphe 6.33 du SCN de 1993 comme un exemple d'activité illégale n'ayant aucun effet sur la production et la valeur ajoutée.

La production et la distribution de stupéfiants illégaux constituent une activité économique relativement importante dans les pays d'Amérique latine, d'Asie et du Maghreb. L'exclusion des comptes de la production et de la distribution de ces stupéfiants conduit à une nette sous-estimation de la valeur ajoutée dans l'agriculture, la production manufacturière, ainsi que dans le commerce intérieur et international, qui se traduit par une sous évaluation du PIB.

La production illégale algérienne se concentre principalement sur les activités suivantes :

- la production et la distribution de biens illégaux, comme des stupéfiants ou des produits pornographiques ;

- la production de services illégaux, comme la prostitution;
- les activités dont l'exercice est soumis à une autorisation mais qui sont pratiquées sans cette dernière, on cite principalement la distribution d'alcool et l'exploitation forestière ;
- la production et la vente de produits contrefaits, tels les cosmétiques et tout autre produit vendu sous une fausse marque, ainsi que la reproduction non autorisée d'œuvres artistiques ou intellectuelles originales, comme les logiciels, les vidéos, etc. ;
- la contrebande de gros et de détail de produits prohibés tels que le tabac, les armes, l'alcool, ainsi que les produits alimentaires;
- le recel de biens volés ;
- la corruption, et
- le blanchiment de capitaux.

L'ampleur et la répartition de ces activités varient selon les régions du pays. A titre d'exemple, on peut citer quelques activités illégales ayant pris une ampleur significative durant la récente décennie :

- la corruption administrative et les commissions sur les marchés communément appelés « les affaires » touche l'ensemble des régions du pays mais principalement les grosses agglomérations ou à côté des grands pôles industriels et constitue la principale forme d'activité illégale ;
- le vol, le recel, le commerce de la drogue et le commerce transfrontalier font partie des activités de bandes organisées dont l'ampleur se généralise de façon alarmante aux abords des frontières du pays ;
- la production de biens dont la qualité ne répond pas aux normes en vigueur ou de produits contrefaits est la spécialité des gros importateurs de Mohammadia, Sétif, Batna, Ain Mila;
- la reproduction illégale de la propriété intellectuelle et artistique est du domaine des petits commerces.

Cette dernière activité est sont minime en comparaison à celles qui l'ont précédées. Cette liste n'est pas exhaustive car beaucoup d'autres activités illégales n'ont pas été citées parce qu'elles revêtent

généralement une importance moindre pour le moment et leur enregistrement pose un sérieux problème.

La corruption.

La corruption[2] a atteint des proportions alarmantes. Le rapport de Transperancy International pour l'année 2008 classe l'Algérie à la 92e place sur un total de 132 pays. Il s'agit ici d'un phénomène qui se développe à une vitesse inquiétante. On distingue principalement, deux types de corruption :

- celle liée à une prestation de service ;
- et les paiements au profit de personnes occupant une position privilégiée.

Le premier cas, concerne les paiements d'une « commission » pour des services marchands ou non marchands. Il s'agit de commission pour l'octroi de marché, d'un pot de vin dont il faut s'acquitter pour l'obtention d'un quelconque service auprès d'un agent de l'administration publique.

Dans le second cas, il s'agit principalement de grosses commissions versées à des personnes qui de part leur position influente garantissent une forme de protection et assurent toutes les formes de facilités administratives, bancaires, d'octroi de permis et autorisation. Parfois ces personnes servent de couverture à des sociétés travaillant pour leur compte et dirigées par des prête-noms.

Le vol et le recel.

Le SCN de 1993 (§ 3.56) considère que quand les vols provoquent des redistributions importantes d'actifs et par conséquent, il est nécessaire de les prendre en compte en tant qu'autres flux. On distingue deux types de vol [OCDE, 2003]:

- le vol de biens détenus en stock par les producteurs ;
- le vol de biens d'équipement, de biens de consommation durables, d'argent et d'autres actifs financiers.

S'agissant du vol de biens détenus en stock par les producteurs, ce type de vol n'est pas enregistrable en tant que changement de volume d'actifs que s'il est excessif. Si ce vol est le fait

[2] Au sujet de la corruption, le quotidien EL WATAN du 18 mai 2008, dans sa rubrique intitulée « *La corruption ronge les wilayas et les communes du pays* » ; l'auteur continue pour dire : «Dès qu'il y a possibilité d'interaction avec le publique, tout service, tout contrôle, tout acte administratif, toute sanction sont monnayables et passibles de transactions occultes,… etc. ». Ce rapport de l'association algérienne de lutte contre la corruption (AACC) met en lumière ce que tout citoyen vit chaque jour.

des employés on peut le considérer comme une rémunération du personnel en nature.

Pour ce qui est du vol des biens d'équipements et de biens durables il est le fait de bandes organisées touchant principalement les réseaux de vol de véhicules, d'engins de travaux publics et autres équipements couteux. Les biens volés sont revendus en l'état ou décomposées en pièces détachées. Le commerce de biens volés suppose l'accord du receleur et d'acheteur. Autrement dit, ces actions constituent des opérations monétaires et devraient être enregistrées à ce titre. De plus, si les unités telles que les bandes organisées sont régulièrement impliquées dans ce type d'activité, il y a une création de valeur ajoutée sur la marge commerciale des biens illégaux.

La vente de drogue.

La vente de la drogue et produits hallucinogènes connait une propension extraordinaire dans les milieux urbains défavorisés où les jeunes, sans emplois, s'adonnent à l'usage de la drogue. Elle est assurée par des réseaux extrêmement bien affutés qui opèrent et ont des liaisons en dehors du territoire national. Le commerce de la drogue est l'eldorado de beaucoup de jeunes soucieux de s'enrichir rapidement. Pour certains jeunes, la vente de la drogue n'est qu'une action momentanée qu'ils abandonnent dès qu'ils auront amassé de quoi démarrer une affaire « honnête ».

Le blanchiment de capitaux.

Les capitaux accumulés par les vols organisés, les extorsions effectuées par les groupes terroristes ou les revendeurs de drogues sont réinvestis dans des commerces réguliers, des demeures somptueuses, des biens matériels ou échangés en devises sur le marché parallèle puis transférés à l'étranger[3]. Il est difficile de tracer la provenance des capitaux ainsi investis et les banques ne sont pas conscientes de leurs implications dans le blanchiment des capitaux. La facturation par l'entreprise de l'achat de véhicules de luxe, de portables, de diners somptueux et autres dépenses liées à un train de vie excessif constitue une autre forme de blanchiment d'argent qui, en plus, fait perdre de l'argent au fisc. Les vraies fausses factures sont présentées en tant que charge de l'entreprise et donc déductibles des revenues.

[3] L'immobilier et les devises étrangères sont considérés comme des valeurs refuges par les agents de l'économie souterraine.

Le commerce transfrontalier.

Ce type d'activité illégale se développe à travers des réseaux tissés le long des zones frontalières entre des nationaux et les citoyens des pays voisins (Tunisie, Maroc, Mali, Niger, etc.). Il concerne essentiellement le commerce conjoncturel. Les produits dont les prix sont bas dans un pays sont acheminés à travers des réseaux de passeurs qui échappent totalement au contrôle douanier pour être revendus dans le pays voisin à des prix plus élevés. Il s'agit essentiellement de cheptel, de carburant, et aujourd'hui de denrées alimentaires telles que les huiles de table, le sucre, le lait, la farine, etc. A grande échelle, son impact est néfaste pour le pays qui pratique des soutiens de prix à la consommation à travers des subventions.

1.4. La production des ménages pour leurs besoins propres.

Dans les zones rurales, la production des biens et services par les ménages pour leur usage final propre représente une part importante de la production rurale totale et constitue la principale source de subsistance pour cette frange de la population. Cette production comprend :

- les biens produits par les ménages pour usage final propre, y compris les cultures et le bétail ; les autres biens produits pour consommation finale propre et la formation de capital fixe pour compte propre ;
- les services des logements occupés par leurs propriétaires ; et
- les services domestiques rémunérés, c'est-à-dire l'emploi de personnel domestique rémunéré.

Dans sa définition du domaine de la production, le SCN de 1993 recommande de mesurer la production d'un bien pour usage final propre à partir du moment où cette production est significative dans un pays. L'agriculture de subsistance a longtemps constitué l'essentiel de la production non marchande des ménages en Algérie et, est exclue du champ de couverture des activités agricoles du système de comptabilité du pays.

La construction pour compte propre est un autre type de production pour usage final propre. Quant elle s'effectue en zone rurale, elle est le plus souvent réalisée sans permis de construire. Dans ce cas, il est difficile de l'estimer ou même de savoir si elle existe vu l'enclavement de certaines zones rurales telle que la Kabylie.

Concernant la production de services pour usage final propre des ménages, le SCN de 1993 ne reconnait que les services domestiques rémunérés et les services des logements occupés par leurs propriétaires [OCDE, 2003].

En ce qui concerne les services domestiques rémunérés, deux cas se présentent en Algérie. Le premier, peu fréquent mais existe toute de même, concerne les travailleurs domestiques partageant leur temps de travail entre plusieurs ménages. Ils peuvent être considérés comme des travailleurs indépendants (entreprises) proposant des services aux ménages. Le Groupe de Delhi les classe parmi le secteur informel lorsqu'ils remplissent ses critères de définition. Le second cas, beaucoup plus fréquent, englobe le personnel domestique travaillant à plein temps pour un seul ménage.

2. Les facteurs de développement de l'économie souterraine en Algérie.

Des dizaines d'unités économiques voient le jour quotidiennement dans ce pays, tandis que certaines vont exercer dans le secteur formel et d'autres, au contraire, optent directement pour des activités souterraines. Les facteurs qui motivent le passage du secteur formel vers l'informel sont variés mais jouent un rôle déterminant pour la prise de décision de l'agent économique en influençant sa décision d'aller ou non, et dans quelle proportion va-t-il s'intégrer dans le secteur informel.

2.1. La restructuration et mise en liquidation des entreprises de l'Etat.

Depuis son indépendance et jusqu'en 1985, l'Algérie a évolué dans un système d'économie planifiée et centralisée dont le souci majeur était de mettre sur pied une industrie et dont la principale mission était la recherche de la résorption du chômage au détriment de la productivité et de la rentabilité économique.

S'en est suivie une période de restructuration et de mise en liquidation de la majeure partie des petites entreprises de l'Etat accompagnée d'une compression des effectifs. En quelques années ce sont des centaines de milliers de travailleurs encore actifs qui se sont trouvés à la rue. L'indemnité de départ de l'entreprise étant vite consommée, il fallait rapidement avoir un revenu pour subvenir aux besoins de la famille d'autant que la presque majorité de ces travailleurs mis à la porte sont encore en âge et condition physique de travailler. Si certains ont pu se faire embauchés dans le secteur privé,

beaucoup en revanche se sont reconvertis dans des activités diverses telles que le transport clandestin, le commerce ambulant, etc.

2.2. La poussée démographique, l'échec scolaire, l'exode rural.

Ce départ massif des travailleurs couplé d'une constante poussée démographique et d'un fort taux d'échec scolaire a fait que très vite les rues se sont remplies de jeunes et moins jeunes chômeurs. Sans ressources et sans assistance, cette population n'a d'autre solution que la ''débrouillardise'' pour subvenir aux besoins de la famille. En clair, ceci signifie le recours aux activités informelles voire illégales pour survivre. Le secteur informel est leur seul salut, en ce sens, qu'il leur permet d'assurer leur subsistance quotidienne. Le secteur informel dispose d'un réseau de distribution bien ancré. Il offre des services de proximité, suit la demande et s'y adapte. Il anticipe les besoins des habitants et possède une capacité d'innovation, de réactivité que le secteur légal n'a pas. Cette réalité a fait que les jeunes inondent de plus en plus le secteur informel. Ceux en échec scolaire partent avec un avantage par rapport à leurs parents même s'ils ne font pas de longues études, ils ont des idées novatrices. Comme beaucoup, ils préfèrent rester en marge des lourdeurs administratives qui sont très dissuasives lorsque l'on veut monter une entreprise légale.

2.3. L'absence de stratégie de développement à long terme.

Alors que l'on pensait que le pays a définitivement opté pour une stratégie de libéralisation économique, voilà que l'on assiste récemment à un retour vers un semblant de nationalisme avec un regain d'intérêt pour les unités de production nationale qui passe par une énième tentative d'assainissement financier. Libéralisme économique, effacement des dettes il semble que la politique économique de notre pays avance au pas de pèlerin : un pas en avant deux pas en arrière. Le manque de clarté dans la politique économique nationale n'encourage pas les agents économiques à prendre des risques et s'engager dans le secteur formel.

2.4. Le mode de règlement.

L'usage généralisé de ventes sans factures et les règlements en liquidités dans le secteur privé contraignent les agents économiques, même ceux de bonne foi, à recourir à la sous déclaration de revenus car ils ont du mal à justifier leurs charges et leurs achats. Par ailleurs, ce mode de règlement est privilégié par les agents économiques exerçants dans le secteur souterrain car il efface toute traçabilité des transactions commerciales. Par ailleurs, la réforme du système bancaire qui devait

réhabiliter l'usage du chèque et mettre en place et vulgariser les systèmes de la monétique et du paiement électronique a du mal à se mettre en place. Pendant ce temps, le marché informel progresse et se développe.

2.5. Le degré de contrôle d'administratif.

Face au libéralisme économique souvent interprété par l'agent économique comme une liberté de commerce, de fixation des prix, voire de dérèglement de l'environnement économique où il peut agir à sa guise, un fort degré de règlementation publique (permis, prix, hygiène, facturation, etc.) engendrant des coûts opérationnels supplémentaires est, au contraire, perçu comme étant un environnement contraignant ce qui pourrait l'inciter à vouloir verser dans le secteur souterrain. Un juste équilibre entre les deux situations est souhaitable. Sur un échantillon des 84 pays en développement, pays en transition et pays développés, une augmentation d'un point de l'indice de réglementation (qui va de 1 à 5) donne lieu à une croissance de 10 % de l'économie souterraine [Schneider (2002)].

2.6. L'absence d'ordre public.

L'absence d'application et de renforcement de la loi sur le terrain instaure un sentiment de non gouvernance et fait naître un esprit d'impunité chez les agents économiques qui n'hésitent pas alors à franchir le pas vers l'économie souterraine se sentant à l'abri de toute répression. La lutte contre l'économie souterraine et ce malgré les appels incessants de l'union générale des commerçants et des artisans algériens (UGCAA) revêt une forme de compagnes lancées ça et là, sans réelle conviction , pour calmer les commerçants sans pour autant porter réellement atteinte aux revenus de cette frange de la population.

2.7. La charge fiscale officielle.

L'arbitraire des agents du fisc, les taux d'imposition fiscale élevés, la multiplication des régimes d'imposition et leurs changements constants fournissent une impulsion puissante pour l'évasion vers l'économie informelle. Même en cherchant à s'acquitter de ses charges fiscales la tâche est ardue et pleine d'embuches vu que l'administration fiscale en tant qu'entité administrative a très peu évolué et continue d'utiliser de vieux systèmes aujourd'hui caduques. C'est à juste titre qu'une récente étude effectuée par la Banque Mondiale datant de 2008 et relative à la fiscalité et ses complications classe l'Algérie à la 166^{e} place sur 181.

2.8. L'ampleur de l'instabilité macro-économique.

La largesse d'une politique monétaire et budgétaire et l'inflation élevée qui en découle, augmente les bénéfices tirés des activités souterraines et réduit la perception des risques et des coûts. En outre, elle augmente les coûts de fonctionnement de l'économie formelle. Les aumônes budgétaires et l'effacement des dettes par l'état multiplient les droits acquis et perpétuent des écoulements de revenu souterrains.

Le relâchement de la politique monétaire et l'inflation élevée brouillent la comptabilité financière, facilitent le maquillage des comptes officiels et réduisent la probabilité de se faire attraper. La monnaie locale dont la valeur est érodée par l'inflation ne constitue plus une valeur refuge pour les grosses fortunes qui se tournent vers les devises étrangères et les placements outre mer, ce qui accélère la fuite des capitaux et les détournements de fonds publics.

Les arguments à la faveur d'un accomplissement rapide de la stabilité macro-économique sont renforcés d'une part pour garantir les équilibres macro-économiques et d'autre part pour faciliter la reconversion des activités souterraines en activités formelles.

Plus le degré d'instabilité macro-économique est haut, plus l'incitation pour s'engager dans des transactions informelles est grande. En particulier, l'instabilité macro-économique induit le vol des devises étrangères, la fuite des capitaux, et la passation de transactions commerciales non règlementaires. De plus masquer les comptes d'une entreprise devient plus facile quand les prix sont volatiles et changeants rapidement.

2.9. Le type d'activité.

Certaines d'activités, qui ne requièrent pour leur exploitation qu'une légère (si ce n'est aucune) installation importante sont plus disposées à verser totalement ou partiellement dans l'économie informelle. Inversement lorsque l'investissement initial est important, le coût de passage vers l'économie informelle, de même que le risque encouru sont grands ce qui constitue un élément fort dissuasif.

2.10. La corruption et les pots de vin.

l est souvent difficile pour une entreprise naissante de se conformer strictement aux règles et textes de lois. La pression exercée par les diverses administrations (fisc, qualité, prix, etc.) est très dissuasive. Cette pression continue et constante est telle qu'elle exaspère l'entrepreneur qui n'a d'autre choix que de recourir aux de pots de vin pour la faire relâcher afin de libérer son esprit et pouvoir

s'investir dans son travail. La corruption sert le plus souvent au contrevenant à contourner la loi et la règlementation. Le Doing Business de 2011, indice élaboré par la Banque Mondiale pour mesurer la règlementation des affaires dans 183 pays classe l'Algérie à la 168e place dans la difficulté des paiements fiscaux. Face à une administration gangrénée par la corruption, un agent économique potentiel bascule sans hésiter dans le secteur souterrain.

2.11. Le coût d'accès prohibitif.

Le montage d'une entreprise économique exige d'importants moyens financiers. Sans prêt bancaire (réservé aux privilégiés moyennant payement de commission prélevée du montant emprunté lors de son versement), il est difficile à quelqu'un de pouvoir autofinancer la constitution d'une entreprise, véritable parcours du combattant qui exige 14 procédures et 24 jours (au meilleur des cas) alors qu'en Angleterre un seul jour suffit. Le rapport de l'année 2011 du Doing Business classe l'Algérie à la 150ème place sur 183 en termes de difficultés à démarrer une affaire et la 138ème place dans l'octroi des crédits.

3. L'impact de l'économie souterraine.

L'analyse des effets de l'économie souterraine sur l'économie globale du pays passe d'abord par l'estimation de l'impact financier de ce phénomène sur l'équilibre macro-économique pour ensuite se pencher sur son possible intégration dans l'économie formelle.

3.1. L'impact financier.

Parce ce qu'il y a une absence totale de statistiques relatives à ce sujet, pour mesurer l'économie souterraine en Algérie on fait usage du modèle macro-électrique [Kaufman, D. et A. Kaliberda (1996)] basé sur la consommation électrique comme principal indicateur de la croissance économique. L'observation empirique faite par ce modèle dans plusieurs pays du monde a montré que le développement économique global d'un pays et sa consommation électrique suivent des courbes de croissance parallèles avec une élasticité de la consommation électrique sur l'économie globale égale ou très proche de l'unité. Dans sa définition, le concept d'économie globale inclut toute la production économique nationale c'est-à-dire la production formelle (estimée au moyen du PIB) et la production souterraine. Ainsi et selon ce modèle, la part de l'économie souterraine peut être déduite de l'économie globale selon l'équation suivante :

Encadré 1.

Economie souterraine = Economie globale (100 %) – PIB officiel

L'application de ce modèle à l'économie algérienne requière la collecte des données suivantes auprès de l'office national des statistiques. Les tableaux 1et 2 fournissent les taux de croissance de la consommation électrique[4] et du PIB officiel d'une année sur l'autre et indexés sur l'année de base 1999 égale à 100.

Tableau 1. Taux et indice de croissance des consommations électriques 2000-2008

1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
Taux	5,8	5,5	4,9	8,5	3,9	5,4	4,8	6,0	7,5
100	105,8	111,3	116,3	124,8	128,7	134,1	138,9	144,8	152,3

Source : L'Algérie en quelques chiffres, ONS.

Tableau 2. Taux et indice du PIB 2000-2008

1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
Taux	2,2	2,6	4,8	6,9	5,2	5,1	2,0	2,2	2,4
100	102,2	104,8	109,6	116,5	121,7	126,8	128,8	131,0	133,4

Source : L'Algérie en quelques chiffres, ONS.

Le tableau 3 recalcule le PIB officiel duquel est déduite la part de l'économie souterraine estimée pour l'année 2000 à 24% selon une récente étude parue les cahiers du CREAD n° 90 [CREAD 2010].

Tableau 3. Indice du PIB officiel défalqué de la part de l'activité souterraine.

2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
80,4	82,5	86,3	91,7	95,8	99,8	101,4	103,1	105,0

Source : Tableau préparé à partir de données de l'ONS.

L'étape suivante consiste à déterminer l'indice de croissance des activités souterraines pour la période observée. Celui-ci est obtenu

[4] Dans le modèle de Kaliberda le taux de croissance de l'économie globale est égal au taux de croissance de la consommation électrique.

en soustrayant l'indice du PIB recalculé **a)** de l'indice croissance économique globale **b)**.

Tableau 4. Evolution de l'économie formelle et de l'économie souterraine 2000 – 2008.

	2000	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**
Indice du PIB recalculé **a)**	80,4	82,5	86,3	91,7	95,8	99,8	101,4	103,1	105,0
Indice de l'économie souterraine	25,4	28,9	28,2	33,1	32,9	34,3	37,5	41,7	47,3
Indice de croissance économique globale **b)**	105,8	111,3	116,3	124,8	128,7	134,1	138,9	144,8	152,3

Source : Tableau préparé à partir de données de l'ONS.

Sur la base des résultats obtenus au tableau 4, on recalcule la part de l'économie souterraine et du PIB. La somme de ces indicateurs doit égaler 100 comme indiqué dans l'encadré 1.

Tableau 5. Proportion de chaque type d'activité dans l'économie globale (100).

	2000	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**
Economie formelle	76,0	74,1	74,2	73,5	74,4	74,4	73,0	71,2	68,9
Economie souterraine	24,0	25,9	24,3	26,5	25,6	25,6	27,0	28,8	31,1
Economique globale	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Source : Tableau préparé à partir de données de l'ONS.

Le graphe qui suit montre l'évolution de la part de l'économie souterraine durant la période observée.

Source : Graphe préparé à partir de données du tableau 5.

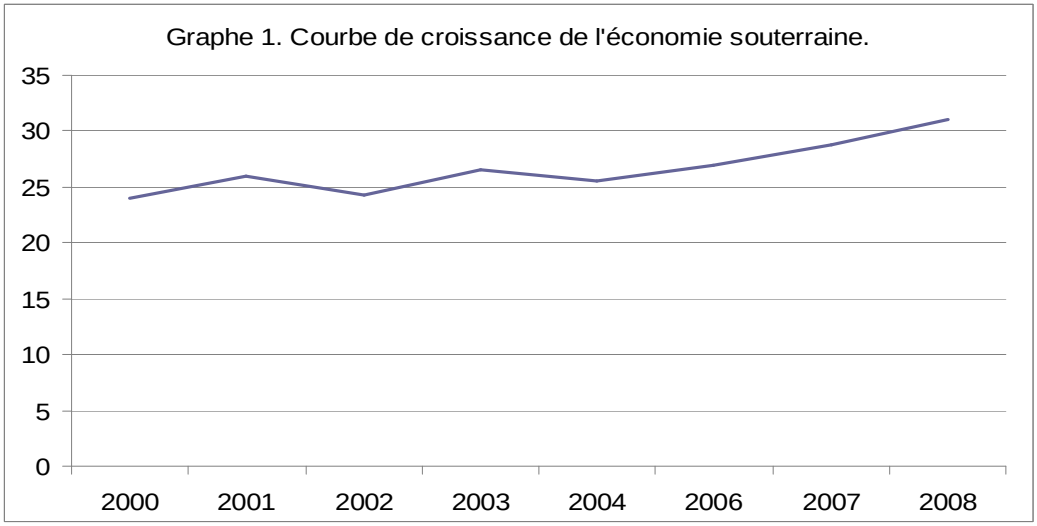

En dix ans, le taux de l'économie souterraine a progressé de 24 à 31%. Les résultats obtenus par l'usage du modèle macro-électrique démontrent clairement que près du tiers de la production nationale est assurée par un secteur parallèle ce qui confirme que l'économie souterraine occupe une part importante de l'économie nationale.

Ceci signifie clairement que :

- l'économie globale du pays, officiellement estimée 11043 milliards de dinars, devrait en réalité être égale à 16004 milliards de dinars,
- plus du tiers de l'économie du pays échappe au contrôle fiscal et aux statistiques nationales,
- en termes financiers, ceci représente 4961 milliards de dinars de l'économie globale,
- le manque à gagner des recettes fiscales induit par les revenus annuels non déclarés au fisc peut avoisiner environ 20% de 4961 milliards de dinars soit 992 milliards de dinars,
- le montant de la TVA non reversée au fisc peut atteindre 740 milliards de dinars, en comptant une TVA moyenne de 15%,
- sur le plan administratif et règlementaire cela signifie que l'économie souterraine est maintenant devenue une sorte d'organisation parallèle qui défie l'administration légale.

Il est bien entendu que l'estimation de l'impact financier reste approximative et que les chiffres avancés ne sont que des ordres de grandeurs.

3.2. L'impact structurel et social.

D'un point social, l'économie souterraine algérienne joue un rôle positif puisqu'elle assure des revenus à une large frange de la population notamment de jeunes, maintient un niveau de salaire relativement bas dans une économie en transition où la productivité est faible, enfin elle démystifie les mythes du manque d'esprit d'entreprise et du manque de promptitude des entrepreneurs. Dans ce cadre, elle assure une forme de paix sociale dont a grandement besoin le système politique algérien pour assurer le calme dans le pays.

Le développement de l'économie souterraine est à l'origine de l'émergence d'une classe de faux ''hommes d'affaires'', financièrement très puissants qui font et défont beaucoup de situations[5]. Leur puissance est telle que le gouvernement a fait marche arrière après les émeutes de Janvier 2011 qui ont suivi les augmentations subites et imprévues des prix de denrées alimentaires de premières nécessités en annonçant l'annulation de l'utilisation du chèque comme moyen de paiement pour les achats dont le montant excède 500 000 dinars. Pourtant cette opération d'usage du chèque était programmée depuis plus deux ans et fait partie des réformes bancaires tant attendues par les milieux économiques.

Ainsi, l'apparition et la croissance d'une économie souterraine pose de sérieux problèmes. D'abord, la gestion efficace de l'économie par l'état est minée. L'intégrité du système fiscal et les réserves de devises étrangères, dont a besoin l'état pour contrôler son économie, sont vite érodés par les vols, les détournements de biens publics et l'évasion fiscale. Il est ainsi plus difficile d'atteindre et soutenir la stabilité macro-économique. De plus, la légitimité du système légal et la normalisation globale sont contestés par des banquiers, des entrepreneurs, et des ménages. Ces tendances peuvent prendre des années pour s'inverser.

En second lieu, quelque soit sa grandeur l'économie souterraine, reste toujours une économie de survie dominée par le commerce, les services, le détournement des actifs publics, la recherche d'une rentabilité à court terme sans vision à long terme. Les investissements importants sophistiqués et productifs, qui sont cruciaux pour les perspectives de développement à plus long terme du pays, restent minimes.

---

[5] El watan du 22avril 2011 consacre le titre de sa première page sur la Mafia politico-financière.

De plus, en comparaison avec une économie officielle libéralisée, le fonctionnement de l'économie souterraine est associé à des pertes significatives d'efficacité. Ceci à cause de paiement pots de vin improductifs et de la perte de temps requis dans le contournement des lois et règlements.

La conclusion.

Ce document est une première tentative qui fournit une approche comparative sur l'économie souterraine en Algérie. En évaluant son évolution et sa taille, on est allé plus loin puisqu'on a expliqué ce qui est important dans la structure et la dynamique de cette économie. On a présenté un cadre analytique simple dans lequel on a souligné les forces caractérisant l'économie souterraine (contrairement aux notions conventionnelles du secteur informel étudié dans d'autres régions du monde) :

- L'importance de la part de l'économie souterraine dans l'économie globale qui avoisine près de 30% ;
- Le rôle très actif que joue le secteur économique souterrain sur le plan social et politique ;
- La forte liaison dans la relation administration-activités souterraines ;
- L'absence de contrôle sur la voie publique devenue terrain commercial des activités souterraines ; et
- La forte mobilité des agents économiques souterrains non liés à des actifs lourds (investissement, équipement) ;
- Une convergence de la bureaucratie, de la corruption et du contournement des règlements ;
- Une super fiscalité accompagnée d'un changement fréquent du régime d'imposition.

Du fait que les inconvénients de l'économie souterraine paraissent plus nombreux que ses avantages, le gouvernement algérien a beaucoup plus intérêt à attirer l'économie souterraine sous le regard de l'économie formelle. A cet effet, il nous paraît nécessaire de suggérer quelques recommandations dont il convient de tenir compte dans l'élaboration de la stratégie économique afin de ne pas refouler la croissance de l'économie globale, et attirer les activités souterraines de nouveau dans la sphère de production formelle.

Les recommandations.

Une plus grande intégration de l'évolution de l'économie souterraine dans la compréhension de la dynamique de l'économie globale mène à de différentes approches politiques. Les détails de l'optimisation dans l'élaboration d'une politique économique varient substantiellement en fonction du poids accordé à la mesure de l'économie souterraine. Ainsi, une politique économique qui se propose d'intégrer et de prendre en charge l'économie souterraine se doit de prendre quelques actions.

1. Remodeler l'imposition.

Dans une économie dominée par une part importante des activités souterraines, le problème de l'imposition doit être revu différemment. La plus grosse part du fardeau de la charge fiscal est supportée par les agents exerçants dans la sphère de production formelle, ceux de la sphère souterraine étant exempts ou ne subissent qu'une une charge minimale. Ce déséquilibre peut inciter les agents à venir grossir les rangs des activités souterraines.

Une diminution des charges fiscales peut avoir un double effet, celui de diminuer les charges des activités formelles d'une part et celui d'encourager les activités souterraines à devenir formelles d'autre part. Une économie formelle qui incorpore de plus en plus d'activités souterraines sous son contrôle pourrait améliorer sa gestion macro-économique par :

- une meilleure assiette de l'impôt ;
- une possible augmentation des exportations ;
- une augmentation de l'investissement productif et de la productivité ;
- une diminution du contournement des lois.

2. Les recommandations d'ordre général.

On ne peut terminer cette étude sans faire quelques recommandations qui paraissent nécessaires pour la prise en compte du phénomène de l'économie souterraine en Algérie. Ces recommandations générales concernent plusieurs aspects :

- sur le plan micro-économique, la réhabilitation du chèque comme unique moyen de règlement des transactions économiques est indispensable pour une meilleure traçabilité des transactions ainsi que la réforme du système bancaire dans son ensemble,

- la moralisation de l'administration algérienne pour la limiter la corruption, le contournement des lois et règlements et le harcèlement administratif.
- Signalons toute fois le rôle positif du recensement économique en cours dont la mission est de créer une intelligence économique du secteur formel en Algérie mais qui pourrait aussi avoir un impact positif dans la lutte contre les activités dissimulées en identifiant ses acteurs.

L'économie souterraine algérienne n'est pas une fatalité son évolution est certes importante et rapide mais son intégration dans l'économie globale reste possible si elle repose sur la stratégie économique adéquate.

Références bibliographiques.

Banque Mondiale, 2008.

*Rapport de la région MENA,"*Doing Business'', rapport N° 45695.

CNES, 2004.

Les exigences de mutation du système d'information économique et sociale, Contribution au débat national, *Projet de rapport. Commission « Perspectives de Développement Economique et Social »*.

CREAD, 2010.

Cahiers du Cread N° 90, *Evaluation de l'économie souterraine.*

El Watan, 2008.

*Supplément économique hebdomadaire, article,"*Quand la corruption devient une fatalité *»*.

Friedman E, Johnson S, Kaufmann D, Zoido-Lobatón P, 2000.

Data from: "Dodging the Grabbing Hand: The Determinants of Unofficial Activity in 69 Countries" from Journal of Public Economics, June 2000.

Johnson S, Kaufmann, D, Zoido-Lobaton P, 1998.

Regulatory Discretion and the Unofficial Economy, *American Economic Review, May 1998*

Johnson S, Kaufmann D, McMillanc J, Woodruff C, 2000.

Why do firms hide? Bribes and unofficial activity after communism, *Journal of Public Economics, N°76.*

Kaufmann D, Kaliberda A, 1996.

Integrating the Unofficial Economy into the Dynamic of Post-Socialist Economies, *The World Bank.*

OCDE, 2003.

Manuel de mesure de l'économie non observée, Paris, 2003.

Transparency international, 2011. *Rapport annuel 2011,* ‘’Rapport mondial sur la corruption 2011 ‘’, *Cambridge University Press.*

The Nineteenth Century Colonial Governments in the Gold Coast

الحكومات الاستعمارية في ساحل الذهب خلال القرن التاسع عشر

Tahar ABBOU
University Ahmed Draia Adrar

ملخص:

يتناول المقال تطور نظام الحكم الاستعماري البريطاني في ساحل الذهب منذ وصول البريطانيين الى المنطقة حتى بسط السيادة على كامل تراب المستعمرة التي باتت تعرف بساحل الذهب البريطاني أو جمهورية غانا حاليا. يتطرق البحث إلى ثلاث نقاط أساسية: أولا وصول البريطانيين (التجار وعناصر الحركات التبشيرية) إلى ساحل الذهب وإنشاء الإدارات الاستعمارية لتسيير وحماية مصالح الرعايا البريطانيين. ثانيا، ردود فعل السكان المحليين على التدخل التدريجي للإدارات البريطانية المتعاقبة في شؤونهم والتي أخذت في البداية أشكالا سلمية كالامتناع عن دفع الضريبة لتتطور إلى إنشاء كنفدرالية الفانتي وتنتهي بمواجهات بين البريطانيين وقبائل ألأشانتي. ثالثا، الظروف السياسية والاقتصادية الدولية التي عجلت بضم البريطانيين للمناطق الشمالية لساحل الذهب وبسطهم للهيمنة الاستعمارية على كامل أراضيه.

Abstract

The article deals with the evolution of British colonial rule in the Gold Coast from the arrival of the British as merchants and evangelists by the seventeenth century until the fall of the whole territory of the Gold Coast under British control by the late nineteenth century. The paper examines three main elements. The first one deals with the arrival of the British and their gradual involvement in the local people's affairs through the different administrations established on the spot to defend British interests. The second element examines the reactions of the local people to British interference in their affairs. Finally, the third element is devoted to the international context under which the British put the whole territory of the Gold Coast under their control.

Introduction :

The presence of the British in the Gold Coast goes back to the seventeenth century succeeding the Portuguese who were the first Europeans to set foot on the area in 1474. In January 1482, the Portuguese started building a stone-built castle to become the headquarters of the Guinea trade which they had already been carrying on for some few years. The castle was given the name of San Jorge da Mina and from it the place has been called Elmina ever since.[6] The area was later named by the British 'the Gold Coast', a name derived from the fact that gold was widely diffused there[7]. However, the Portuguese were chased by the Dutch in 1637[8] where they themselves built a fort of their own on St. Jago Hill. Under an atmosphere of keen competition for trans-Atlantic slave trade, other Europeans came to the premises to get their share in this trade. The Swedish built the Christianborg Castle in 1652 and a castle in Cape Coast in 1655. Two centuries later, the Dutch had taken over the Swedish possessions before they fell into the hands of the British[9]. It is worth noting that the British had already been controlling the whole coastal area of the Gold Coast, and a number of British missionaries and traders had been working there. As a result of the extension of the religious and commercial activities, the number of the British increased, making the establishment of an official administration necessary to look after their interests.

1. British Involvement

1. 1 The nineteenth century was marked by a steady increase of the British power and jurisdiction in the Gold Coast; during the first two decades of the century, the British forts and settlements were administered by a group of merchants who established two committees one in London composed of three members, and the other in Cape Coast composed of five members under Sir Charles McCarthy's administration despite the local people's refusal to the British involvement in their affairs.

1.2 McCarthy's Administration

In 1821 the British government dissolved the Company of Merchants and appointed Sir Charles McCarthy as governor for both

---

[6]- F. W. H. Migeod, 'A History of the Gold Coast and Ashanti,' *Journal of the Royal African Society*, Vol. 15, No. 59. (Apr., 1916), p. 236

[7] - Charles H. Knowles, **"**The Gold Coast," *The Scientific Monthly*, Vol. 25, No. 5. (Nov., 1927), p. 400

[8]- Sean Kelly, "New Faces for Old Forts," *African Arts*, Vol. 4, N° 4, (Summer 1974), p. 45

[9] - Ibid., p. 46

Sierra Leone, and the British forts in the Gold Coast became under common administration for the three following decades. Meanwhile, conflicts arose between the Ashanti and the Fanti states on the coast, the main reasons of which were the Fanti refusal to give the Ashanti traders a direct access to the coast to trade with the Europeans, and their support to the rebellions in the Ashantiland. The British could not remain unconcerned by the Ashanti attacks on the Fanti states. The *Ashantehene*, on the other hand, refused to recognize Britain's sovereignty on the settlements under their control; furthermore, he criticized Britain's alliance with his traditional enemy (the Fanti). The resulting situation gave birth to a series of Anglo-Ashanti conflicts that lasted for about seventy years[10]. Since the beginning of the Anglo-Ashanti wars in 1807, British Parliament had been debating the question of keeping and extending settlements on the West African coasts, or abandoning them. Divergent opinions marked the debates between two groups in British Parliament. The group that opposed maintaining and extending the settlements was defending British taxpayers' interests[11]. In contrast, the other group was acting under the merchants' pressure. To settle this question, the British Government sent a number of commissions to investigate on the spot the situation of the settlements and the matter of financing their administrative expenses. While the commissions were inquiring, the British were seeking to decrease the administrative costs in West Africa through the control of all their possessions from their sole colony in West Africa, Sierra Leone[12]. The mission of McCarthy was not easy as he faced two major challenges during his term office: first, providing sufficient means to stop slave trade; second, to ensure safe trade routes for British merchants in West Africa. These two missions added a financial burden to the British Treasury, a fact which led McCarthy to look for new incomes locally. In this context, he sought an alliance with the Fanti and the Dutch to face the Ashanti's threats, and therefore reduce the administration expenses.

---

[10] - The Anglo-Ashanti conflict (1807-1874) accounts four main wars, the last of which ended by the defeat of the Ashanti on April 4th, 1874. Source: A. Boahen, Ghana: Evolution and Change in the Nineteenth and Twentieth Centuries, London, Longman,1975, pp. 31-33

[11]- In 1814 the administration of Sierra Leone had cost £ 24,000. Ten years later this amount rose to £95,000. Such a sum was greater than the colony's revenue, and the difference had to be paid by British taxpayers. Source: J. D. Fage, A History of West Africa, Cambridge University Press, 1969, pp. 133-134

[12]- Fage, op. cit., p.133

In 1824, the Ashanti launched their first attack on the British settlements on the coast. McCarthy underwent a severe defeat, and was captured and killed. The British reacted by a complete withdrawal of their soldiers from the settlements, in 1828, the British merchants criticized this decision harshly and reminded the Government of its moral commitments, such as their protection and defending their interests. After long negotiations, the British Government agreed to grant an annual subsidy of £4000 to administer only the forts of Cape Coast and Accra.

1.3 MacLean's Administration

In 1829, George MacLean was appointed president of the Council of Merchants in Cape Coast[13], he was not luckier than his predecessor. He inherited a difficult situation marked by the Ashanti threats, in addition to the slave raiders' activities to which he had to put an end. Because of the limited means at his disposal, MacLean tried to create friendly relationships with the other European powers present in the area, on the one hand, and with the southern states and the Ashanti, on the other. He succeeded to achieve his goal through a series of negotiations. As a result, peace and order reigned, and British merchants could reach Kumasi in peace, and therefore trade with the hinterland flourished. MacLean's prerogatives were restricted because of the limited force at his disposal. However, he could abolish some habits and customs[14], which according to him, hampered the progress of the local people.

1.4 Hill's Administration

In 1843, the British government decided to administer officially its forts and castles on the Coast, for that purpose, Commander Hill was appointed as Lieutenant-governor, and MacLean as Judicial Assessor. In fact, this measure aimed at giving legitimacy to MacLean's achievements. Hill managed to bring, at a first phase, seven chiefs to sign a declaration in March 1844, known as the Bond of 1844[15]. In a second phase, ten other chiefs, representing the southern states, joined the treaty. These bonds generated a peaceful atmosphere

---

[13]- Captain George MacLean took in charge the merchants' problems just after the death of Mc Carthy, but he was not appointed president of the council of British merchants until 1830, see Boahen, op. cit., p. 34

[14]- The customs and habits banned by MacLean included: human sacrifice, slave trading, and raids on traders. See Boahen, Ibid., pp. 38 - 39

[15]- A " bond " was called as such because it bound the African rulers to protect the rights of individuals and property.

and safe trade routes; and brought peace to the merchants in their journeys between the coastal trading posts and the Ashanti markets. The resulting favourable situation attracted more merchants, and led British officials to seek more efficient ways to administer their settlements in the Gold Coast. They decided to make them independent of the crown colony of Sierra Leone, because they believed that an administration on the spot could be more efficient than a remote one. The withdrawal of the Danes from the Gold Coast in 1850 was another factor that encouraged the British to establish effective rule. They installed a legislative and an executive councils; the former composed of four members: the governor, the chief justice, the colonial secretary and the officer of the Corps; and the latter of European officials only. This made the British look for new sources of revenue to meet the financial burden of the administration. For this purpose, the British administration took two important measures. The first was the purchasing of the Danes' forts, such a measure allowed the British to get an extra-revenue from duties on goods passing through these forts. Second, the British administration imposed a Poll Tax by an ordinance passed by a legislative assembly of chiefs in April 1852. The revenue expected from this tax in its first year was estimated at £15,000[16], but the sum gathered did not exceed £7,567, to decline afterwards until the collection of tax was completely abandoned in 1861. This complete failure was due to three reasons: first, the local people felt that the money collected was destined to pay British officials' high salaries. Second, the system of collecting tax itself was not well structured. Finally, the resistance of some chiefs in some areas and their refusal to collaborate with the administration affected the collection of tax. Boahen reported in this respect:

Resistance to the tax which began towards the end of 1853 developed into open rebellion first in eastern districts in January 1854 where the kings and people organised protest meetings in Accra and refused to pay tax[17].

2. People's Reactions

Reactions took different forms, the most important of which was the formation of the Fanti Confederation in January 1868, and the

---

[16]- Boahen gave the mentioned annual amount, while Fage gave an annual estimate of £20,000, but the sum collected actually as given by Boahen was estimated at only £7,500 in the first year. See : Boahen, op. cit., p.42; and Fage, op. cit., p. 140

[17] - Boahen, op. cit. p.46

Accra Native Confederation in 1869. The former lasted until 1873, while the latter declined by the same year of its foundation because it was entirely composed of the educated elite. The next important factor behind the declaration of the Fanti Confederation lies in the consequences of the war that broke out between the Ashanti and the British in 1863, and which ended in a severe defeat of the latter. The British Government responded to these losses in 1865 by ordering their troops to withdraw from several parts of the West Coast following the recommendations of the 1865 Select Committee[18]. The Fanti people lost confidence in the British ability to protect them, and thus, adopted the motto 'force lies in unity', and founded the Fanti Confederacy[19] gathering about thirty-three states from the southern region. Besides its political objectives[20], the Confederacy aimed at creating a strong alliance between the southern states to put an end to the repeated attacks of the Ashanti. However, the British saw in this newly born Confederacy a threat to their presence, and arrested its prominent leaders[21], but they were soon released after the intervention of the Colonial Office. The Fanti Confederation succeeded in declaring itself independent from the British protectorate, and elaborated its own constitution in which was a poll tax introduced to cover the administration expenses.

A year after the foundation of the Fanti Confederacy, the Ashanti launched an attack southwards against the allied forces of both the British and the Fanti Confederacy. The Ashanti won its first round, but the British and their allies could change the course of the war thanks to the 2,500 British soldiers, and to a large number of African fighters from southern states. Under the command of Major General Sir Garnet Wolseley[22], they achieved a large victory on the Ashanti warriors. They succeeded not only in beating them back, but also in counter invading them and entering Kumasi on February 4th, 1874[23].

---

[18] - Ibid., p.52.

[19]- The most important political objectives of the Confederacy as outlined in Article 8 of its constitution were :

to promote friendly intercourse between all the kings and chiefs of the Fante, to make good roads throughout the confederation and build schools to promote agriculture and industrial pursuit. It also aimed at achieving self-government. Ibid., p. 53.

[21] - The leading members of the Fante confederacy were : W. E. Dadson, J. F. Amissah, J. H. Brew, F. C. Grant, R. J. Ghartey, G. Amissah, and S. Ferguson. Ibid., p. 53

[22] - Fage, op. cit. , p.144

[23] - Ibid. , p. 145

Meantime, the British succeeded in preventing the Fanti Confederation from emerging. The British victory over the Ashanti was followed by the withdrawal of the Dutch from the Gold Coast. These factors helped the British to declare their forts and settlements in the Gold Coast and Lagos a crown colony, and the states south the Pra River a Protectorate, in 1874. (see Map 1)

Map1: The British Crown Colony and Protectorate (1874) Source: Boahen, op. cit., p. 58

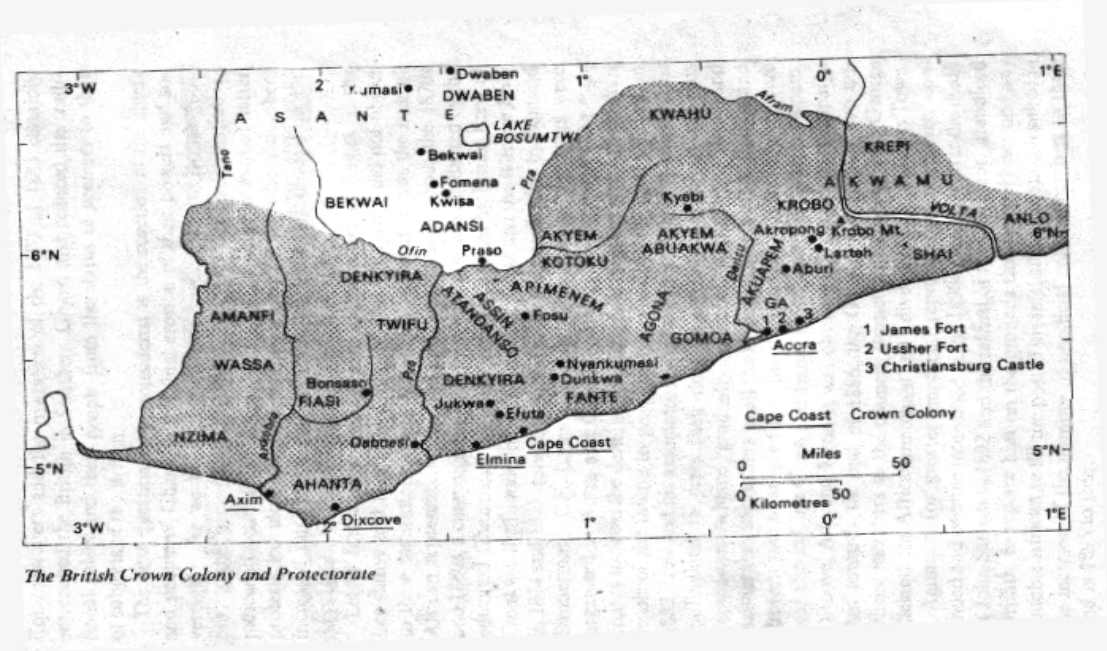

The British Crown Colony and Protectorate

3. Establishment of British Rule

Following the Anglo-Ashanti war that broke out in 1874 and that ended by a severe defeat of the Ashanti, and due to the international context characterized by a radical change in the attitude of the European powers present in Africa towards the acquisition of African territories, the British were compelled to annex Ashanti and the Northern territories. On the other hand, the proclamation of the protectorate[24] in the southern region of the Gold Coast put the British administration in front of new commitments vis-à-vis their subjects in the colony such as providing facilities in transport, education, medical

[24] - The British Protectorate referred to the territory ruled by the chiefs with whom the British signed bonds.

services, justice and so on, which required more funds. The colonial administration thought of increasing the colony's revenue by imposing duties on imported and exported goods, and by introducing taxes. Such measures required the setting up of political machinery to make it legal and accepted by the local people. Besides, a number of departments were established to put into effect the colonial government's policy. In fact, the government of the colony consisted of a governor appointed by the Colonial Office assisted by an executive council composed exclusively of officials, in addition to a legislative council consisting of both settlers and representatives of the local people whose function was to make laws and control finances, all under the control of the Colonial Office. The people of the Protectorate were governed through their chiefs under the system of indirect rule to reduce the administration cost.

Other measures followed the proclamation of the British Crown Colony and the Protectorate. For humanitarian reasons, and for the promotion of western civilization, the colonial government passed two ordinances in 1874, through which they abolished domestic slavery, and emancipated all slaves in the protectorate. The growing involvement of the British in the Gold Coast went hand in hand with the increasing costs of the administration. So they introduced new taxes and passed the Town Council Ordinance in 1869. The latter aimed at getting revenue from the control and exploitation of forests and mines, and to protect landowners from corrupt speculations. A series of measures including the introduction of the Land Bills of 1894 and 1897, the reestablishment of the Supreme Court and the Executive Council, the operation of the National Jurisdiction Ordinance of 1883, and the appointment of the District and Travelling Commissioners showed that the British were strongly established in the southern region of the Gold Coast, and the people were not considered as mere *protégés* but as subjects[25].

The last quarter of the nineteenth century witnessed an abrupt change in the attitude of the Europeans present in Africa vis à vis the acquisition of African territories. Boahen wrote in this context: The Europeans abandoned their "sand beach" policy and pushed further inland into the heart of Africa[26].

[25] - Boahen, op. cit., p. 61
[26] - Ibid., p.69

Generally, historians consider the economic crisis[27] of the last quarter of the nineteenth century as being responsible for the expansionist policy that prevailed among the Europeans at that time. The European interest in the African territories came as a direct consequence of the Industrial Revolution. The latter multiplied unemployment and made the need for raw materials greater. The wide use of machines produced more goods and required more raw materials to which the Europeans had to look for new markets and new sources of raw materials. This led the Europeans to look for new resources outside Europe. In addition, the emergence of new powers such as Germany, the United States, Japan and Russia created new poles of competition in controlling international resources and markets. In other words, the economic difficulties at home incited the Europeans to seek solutions overseas. This situation increased competition between European companies which were backed up by their governments. They all struggled for the same objectives, that is the acquisition of new African territories to control more raw materials and secure new markets for their outputs.

The fledgling French companies in West Africa[28], for instance, could not enter a fair commercial competition with the giant British National African Company. The French and Germans thought of reinforcing their commercial ambitions with protectionist measures in the markets under their control. The new circumstances were then the direct factors behind the sudden change in the attitude of the European powers towards acquiring new territories in West Africa. A. G. Hopkins argued about the reason of the competition for African territories as follows:

"The economic crisis between 1875 and 1900 intensified the antagonism between Britain and France and led to a competition for African territories"[29].

The mentioned changes in the European powers' attitude generated some disputes, which sometimes developed into clashes in different regions of West Africa. These conflicts were quickly settled by agreements between their governments in Europe.

---

[27] - A. G. Hopkins, An Economic History of Africa, London, Longman, 1975, p. 160

[28]- The largest French companies in West Africa were *La Compagnie Française de l'Afrique Equatoriale* founded in 1880, *La Compagnie du Sénégal* and *La Compagnie Française de l'Afrique Occidentale*, which were established in 1881 and 1887 respectively. Ibid., pp. 160-199

[29]- Hopkins, op. cit., p.160

The stressing atmosphere resulting from clashing interests led the European powers present in Africa to meet in Berlin in 1884-85[30]. The objective of the Berlin Conference was to determine the political spheres of influence of each of the European colonial power on the African territories. It also came to legitimize a reality that existed on the ground, at least at that time. The French, for instance, had reached Bamako (600 miles inland from the Senegalese coasts) in 1879[31]. The Conference gave birth to new boundaries between the Europeans' interests in Africa to prevent any possible clash to break out. These boundaries are still the frontiers recognised by the United Nations of the modern states of Africa. It is important to note that the partition of African territories had deep social and political consequences on the African societies. Many tribes and communities were split regardless of their tribal, cultural, and linguistic ties. For instance, the Hausa Community was divided into French Niger and British Nigeria. Benin territory was divided into twenty five per cent as French Benin, whereas the remainder seventy five per cent was annexed to British Nigeria. Politically, the new frontiers resulting from the Berlin Conference are in fact, today like time bombs, as they constitute the origin of conflicts between neighbouring countries.

Imposing 'effective occupation' on African territories in conformity with the resolutions of the Berlin Conference was not easy. It varied from one territory to another for many reasons, the most important of which was the reaction of the local people towards the change brought about by the new system. The British, for instance, found it difficult to handle the situation in the Gold Coast, especially in the Ashantiland and to a lesser extent in the North. The Ashanti continued smuggling in slaves, attacking merchants. The British accused the Ashanti of violating the Fomena Treaty[32] which insisted on

---

[30]- R. Oliver, and A. Atmore, Africa Since 1800, Cambridge University Press, 1994, p. 107

[31] - Hopkins, op. cit. , p.162

[32] - The Treaty of Fomena was signed between the defeated *Ashantihene* , Kofi Karikari ,and Sir Garnet Wolseley. It contained four resolutions. First, the Ashanti should pay an indemnity of 50,000 OZ of gold. Second, the Ashanti should renounce all claims to suzerainty over Denkyira, Assin, Akim, Adansi, and *el Mina*. Third, they should promise to keep the roads to Kumasi open to traders from the coast. Finally, they should abolish the practice of human sacrifice. Fage, op. cit., p. 145

keeping safe the trade routes to Kumasi from the coastal trading posts. On the other hand, the British rivals continued their commercial activities on the territories supposed to be under British influence.

However, thanks to their industrial supremacy, the British did not need to impose political domination on African territories to secure markets for their surplus production. Yet, they feared that the French or the Germans would conquer the Ashanti and the Northern territory; hence, they decided to put them under their control, thereby generating great tension among the Ashanti chiefs. The British sent their troops under the command of Sir Francis Scott and R. S. Baden to annex Ashanti by force. They entered Kumasi on 7 January 1896. Furthermore, they sent the *Ashantihene* Prempeh I and his family into exile in Sierra Leone. Four years later, a rebellion broke out, but it was soon crushed thanks to the modern weapons used by the British. Thus, by 1901 Ashanti was officially annexed to the Crown Colony. Some time later, the British peacefully annexed the Northern Territory to give birth to the modern British Gold Coast. (see Map 2)

Map 2: The British Gold Coast

Conclusion:

During the nineteenth century, the territory known as the British Gold Coast knew important political changes. It was at that period that modern Ghana was shaped to satisfy British economic ambitions. However, it is worth noting that the British reactions were, to a large extent, to face the challenges posed by the Germans and French. In other words, the British were compelled to do so otherwise they would lose ground to their rivals. In contrast, the British were reluctant as to the acquisition of African territories because of the strong opposition of the British Treasury. Furthermore, on the ground, the strong resistance of the local people significantly influenced the political fate of the colony.

References

A. Books:

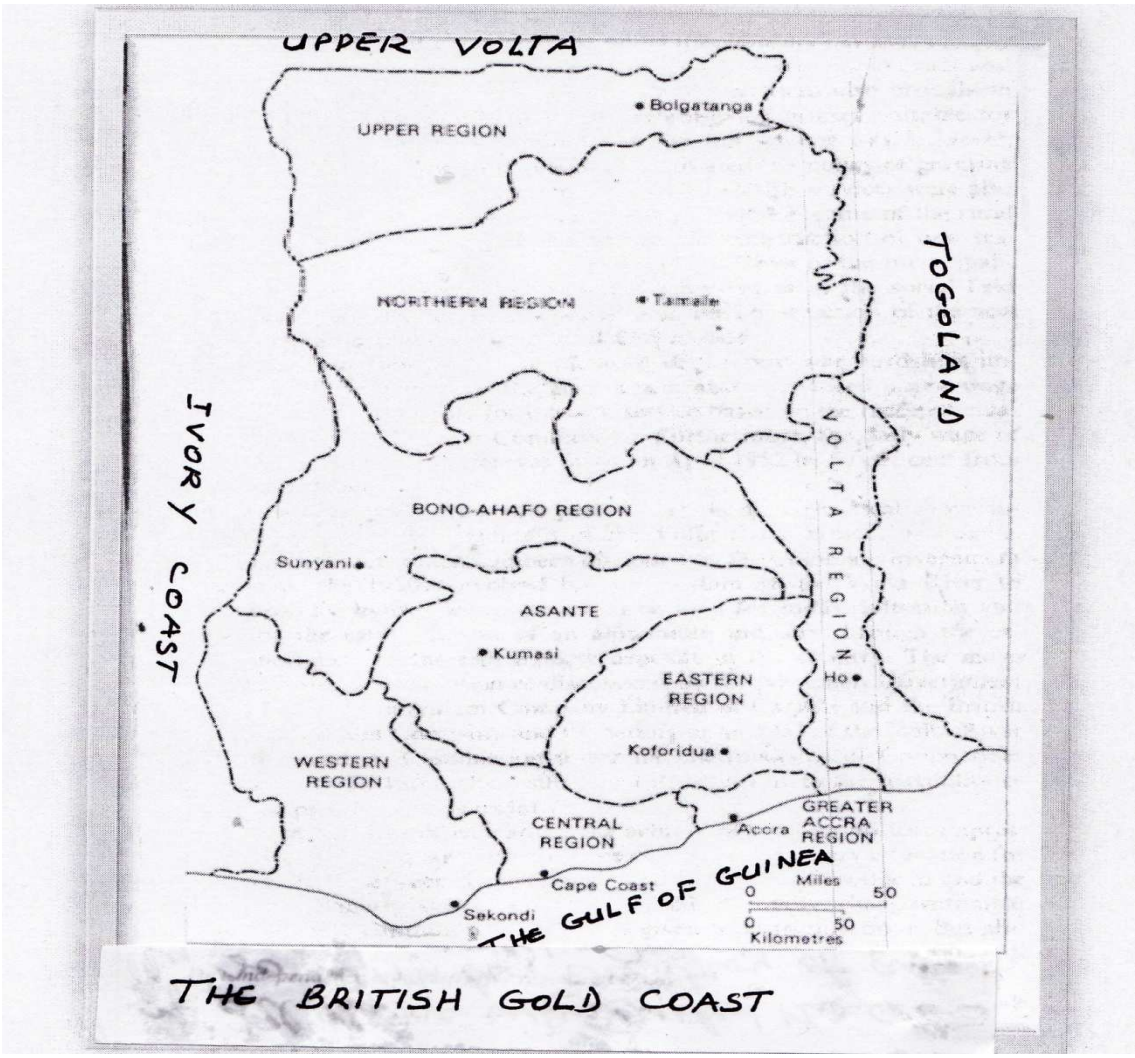
UPPER VOLTA
Bolgatanga
UPPER REGION
NORTHERN REGION
Tamale
TOGOLAND
IVORY COAST
VOLTA REGION
BONO-AHAFO REGION
Sunyani
ASANTE
Kumasi
EASTERN REGION
Ho
Koforidua
WESTERN REGION
CENTRAL REGION
Accra
GREATER ACCRA REGION
Cape Coast
Sekondi
THE GULF OF GUINEA
0 Miles 50
0 Kilometres 50
THE BRITISH GOLD COAST

Boahen, A., Ghana: Evolution and Change in the Nineteenth and Twentieth Centuries, London, Longman, 1975.

1. Fage, J. D., A History of West Africa, Cambridge, The University Press, 1969.
2. Hopkins, A. G., An Economic History of Africa, London, Longman, 1975.
3. Oliver, R. and Atmore, A., Africa Since 1800, Cambridge University Press, 1994.

B. Articles:

1. Kelly, S. 'New Faces for Old Forts,' African Arts, Vol. 4, N° 4, (Summer 1974).
2. Knowles,Charles H., 'The Gold Coast,' The Scientific Monthly by the American Association for the Advancement of Science., Vol. 25, No. 5. (Nov., 1927).
3. Migeod, F. W. H. 'A History of the Gold Coast and Ashanti,' Journal of the Royal African Society, Vol. 15, No. 59. (Apr., 1916).

Editorial Guidelines:

The review of *Al-Hakika* is dedicated for the publication of any excellent scientific contribution in the **humanities** and **social sciences** as long as such contributions comply with the following guidelines:

1- Any submitted draft has to be an original contribution in its respective discipline.

2- Contributions are accepted either in Arabic, English or French

3- A contribution has to be new and never submitted to (or under consideration by) another review. This has to be ensured via a signed contract clarifying the legal parts of each party involved (the editorial board of the *Al-Hakika* on the one hand, and the potential contributor on the other)

4- All submissions undergo scientific peer-reviewing (however high the academic position of the contributor)

5- Drafts has to be submitted electronically or sent in 3 copies to the postal address of the review

6- A C.V. has to be attached to the proposed submission, indicating clearly the academic position, affiliation, phone number and email, etc...

7- Any given submission has not to exceed 20 pages in length and never below 10.

8- Each submission has to include 2 abstracts: one in Arabic, the other in a language different than the language of the research. Each abstract has not to exceed 8 lines maximum

9- In case the language of the proposed article is Arabic, the front used has to be "Simplified Arabic", size: 14. In the footnotes, the author has to use the same front but the size has to be 10. Similarly, when the language of the research is either French or English, the front is "Times New Roman", size: 12 and in the footnotes size is 10.

10- *Al-Hakika* accepts articles using only footnotes (no endnotes)

11- The page set-up is the following: spacing between lines is 1cm, on the right 2.5cm, and 1.5 cm on all other

sides. (the reverse is true for contributions written in either English or French)

12- Each proposed article has to be written according to the acknowledged methodological regulations, as these contain:

a- The introduction has to state clearly the problematic of the research and the major elements of its development

b- The division of the parts of the development has to be carried out methodologically

c- A conclusion that underlies the major findings of the research, not a summary

d- A bibliography ordered according to a largely circulated bibliographical system

Al-Hakika Review
An Academic Journal Issued Regularly from the African University of Adrar
Issue Number: 19, Décembre 2012/ 1433

Administrative Board:

President: Prof. Abbassi Ammar (The Dean of the University)
Vice President: Dr. Boukamiche La'laa (The vice dean of the university charged with scientific research)
Editor: Dr. Boumadiane Mohammed

Editorial Board:

1- Dr. Boumadiane Mohammed
2- Dr. Boukamiche La'laa
3- Dr. Mami Fouad
4- Dr. Khalladi Mohmmed Amine
5- Dr. Kalloun Djillali
6- Mazar Yamina

The Scientific Committee of the Review:

First: **from the African University of Adrar:**
1- Prof. Draa Tahar (History)
2- Prof. Bousafsaf Abdelkrim (History)
3- Dr. Chatra Khir Dine (History)
4- Prof. Chouchane Mohammed Tahar (Psychology of Education)
5- Prof. Istanbuli Mohamed (Islamic Sciences)
6- Prof. Almasri Mabrouk (Islamic Jurisprudence)
7- Prof. Dabag Mohammed (Islamic Jurisprudence)
8- Dr. Belatrous Mohammed (Shari'a & Law)
9- Dr. Benzita H'mida (Islamic Sciences)
10- Dr. Laksasi Abdlekadder (Arabic Literature)
11- Dr. Mashri Tahar (Arabic Literature)
12- Dr. Djaafri Ahmed (Arabic Linguistics)
13- Prof. Boursali Fewzi (British Civilization)
14- Dr. Bouhania Bachir (Linguistics)
15- Dr. Ouanes Yahia (Law)
16- Dr. Hamlil Salah (Law)
17- Dr. Benabdel Fetah Dahmane (School of Commerce)
18- Dr. Yousfat Ali (School of Commerce)
19- Akasam Omar (School of Commerce)

Second: **from universities across Algeria:**
1- Prof. Aoufi Mostapha (Sociology, Batna University)
2- Prof. Kaddi Abdelmajid ((School of Commerce, Algiers University)
3- Prof. Dabla Abdelali (Sociology, Basekra University)
4- Prof. Belaid Salah (Arabic Literature, Tizi Ouazou University)
5- Dr. Ben Hamou Mohamed (Arabic Literature, Bachar University)
6- Dr. Ziari Belkassem (School of Commerce, Oran University)
7- Dr. Rachid Bousaada (Sociology, Bouzareah University)
8- Dr. Draouch Rabbah (Sociology, Blida University)
9- Dr. Rabah Abdelaalh S'rir (School of Administration, Algiers University)
10- Dr. Admane M'rizzeg (School of Finance, Algiers University)
11- Dr. Bousaada Omar (School of Communication, Algiers University)
12- Dr. Khaouadja Abdelazziz (Sociology, Ghardaia University)
13- Dr. Bouhania Kaoui (Political Sciences, Ouargla University)
14- Dr. Dabla Fateh (School of Commerce, Baskra University)
15- Djbaili Nourdinne (Psychology, Batna University)

Third : **from Universities outside Algeria:**
1- Dr. Khaloug Agaa (Islamic Jurisprudence, Islamic International University of Jordan).
2- Dr.Walid Al Oumari (Political Sciences, Houcien Iben Talal University, Jordan).

3- Dr. Fouad Krichan (School of Commerce and Administration, Houcien Iben Talal University , Jordan).
4- Prof. Abdel-Aziz Abou Nabaa (School Administration, Jordan)
5- Dr. Mohamed Falih Lahniti (School of Administration, Jordan).
6- Dr. Hecien Al Aiid(International Relations, Houcien Iben Talal University, Jordan).
7- Dr. Said Ouekil (Management, King Fahd University, Saudia Arabia)
8- Dr. Houcien Alaoui Al Taii (Islamic University, Bagdad)
9- Dr. Saif Al Dine Hamdatou, (Law, North Soudan)
10- Dr. Aoued Ibrahim (Communication, the International African University, North Soudan)
11- Dr. Khaled Ahmed Ismail (West Kordofane University, North University)
12- Prof. Abdlel Hakim Nasir Alashawi (Geography, Taaz University, Yemen)
13- Prof. Daoud Alhadibbi (Finance & Administration, Yemen)
14- Djamel Halawa (Business Administration, Al Qouds University, Palestine)
15- Dr. Mohamed Tawfik Ramadane (Islamic Banking, Syria)
16- Prof. Souleimane Abd Rabah Mohamed (Leadership Studies, Bahrain)
17- Dr. Zaradani Hassan (Law, Moroco)
18- Dr. Ben Belkassem Lahbib (Media and Communication, Tunisia)
19- Gerald Mac Lougin (Business Administration, USA)
20- Jousait Mac Lougin (Business Administration & Marketing, USA)

Index :

01	**Ali Latreche**	**LES MECANISMES DE CROISSANCE L'ECONOMIE SOUTERRAINE ET LEUR IMPACT SUR L'ECONOMIE GLOBALE EN ALGERIE**	**1–24**
02	**Tahar ABBOU**	**The Nineteenth Century Colonial Governments in the Gold Coast**	**25–37**

REVUE EL-HAKIKA

UNIVERSITE D'ADRAR

Revue Académique Editée par l'Université d'ADRAR

Numéro : 19

Décembre 2011

Dépôt légal: 363 / 2003

ISSN 1112 - 4210